

زُوجُ الْمَعَانِي

تَفْسِيرُ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ وَالسَّبْعِ الْمُبِينِ

خاتمة المحققين وعمدة المدققين مرجع أهل العراق
ومفتي بغداد العلامة أبي الفضل
شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي
المتوفى سنة ١٢٧٠ هـ سقى الله ثراه
صيب الرحمة وأفاض عليه مجال
الاحسان والنعمة آمين



الجزء الثامن والعشرون

عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه للمرة الثانية بأذن من ورثة المؤلف بخط وإمضاء علامة العراق
المرحوم السيد محمود شكرى الألوسي البغدادي

إدارة الطباعة المنيرية

ولز

لحماء التراث الديري

سجلت - لبنان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(سورة المجادلة — ٥٨)

بفتح الدال وكسرها ، والثاني هو المعروف ، وتسمى سورة - قد سمع - وسميت في مصحف أبي رضى الله تعالى عنه الظهار ، وهى على ما روى عن ابن عباس - وابن الزبير رضى الله تعالى عنهم مدنية : قال السكيت : وابن السائب : إلا قوله تعالى : (ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم) ، وعن عطاء : العشر الأول منها مدنى وباقيها مكى ، وقد انعكس ذلك على البيضاوى ، وأنها إحدى وعشرون فى المكى والمدنى الأخير ، والثتان وعشرون فى الباقي ، وفى التيسير هى عشرون وأربع آيات وهو خلاف المعروف فى كتاب العدد .

ووجه تسميتها لما قبلها أن الأولى ختمت بفضل الله تعالى واقتضت هذه بما هو من ذلك وقال بعض الأجلة فى ذلك : لما كان فى مطلع الأزل ذكر صفاته تعالى الجليلة ومنها الظاهر والباطن ، وقال سبحانه : (يعلم ما يلج فى الأرض وما يخرج منها وما ينزل من السماء وما يرتجى فيها وهو معكم أينما كنتم) افتتح هذه بذكر أنه جل وعلا سمع قول المجادلة التى شكت إليه تعالى ، ولهذا قالت طائفة فيها رواه النسائي . وابن ماجه ، والبخارى تعليقا حين نزلت : « الحمد لله الذى وسع سمعه الأصوات لقد جاءت المجادلة إلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم تكلمه وأنا فى ناحية البيت ما أسمع ما تقول فأرسل الله تعالى (قد سمع) الخ ، وذكر سبحانه بعد ذلك (ألم تر أن الله يعلم ما فى السموات وما فى الأرض ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم) الآية ، وهى تفصيل لاجمال قوله تعالى : (وهو معكم أينما كنتم) وبذلك تعرف الحكمة فى الفصل بها بين الحديد . والحشر مع توأخيهما فى الاختلاج - بسبع - إلى غير ذلك مما لا يخفى على المتأمل .

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) بظاهر الدال ، وقرأ أبو عمرو . وحزرة . والسكيت . وابن محيص بادغامها فى السين ، قال خلف بن هشام البزار : سمعت السكيت يقول : من قرأ قد سمع فبين الدال طسائه أعجمى ليس يعربى ، ولا يلتفت إلى هنا فكلا الأمرين فصيح متواتر بل الجمهور على البيان (قَوْلِىَ الَّذِى تَجِدُكَ فِى رَوْحِهَا) أى تراجعك الكلام فى شأنه وفيما صدر عنه فى حقها من الظهار ، وقرئ - تحاورك - والمعنى على ما تقدم وتجاوزك أى تساطك (وَتَشْتَكِى إِلَى اللَّهِ) عطف على (تجدك) فلا محل للجملة من الاعراب ، وجوز كونها حالا أى تجدك شاكية حالها إلى الله تعالى ، وفيه بعد معنى ، ومع هذا يقدر معها مبتدأ أى وهى تشتكى لأن المضارعة لا تقترن بالواو فى التصحيح فيقدر معها المبتدأ لتكون إسمية ، واشتكاؤها إليه تعالى إظهار بثها وما انطوت عليه من الغم والحكم وتضرعها إليه عز وجل وهو من الشكو ، وأصله فتح الشكوة وإظهار ما فيها ، وهى سقاء صغير يجعل فيه الماء ثم شاع فى ذلك ، وهى امرأة صحابية من الأنصار اختلف فى اسمها واسم أبيها ،

فَقِيلَ : خَوْلَةُ بِنْتُ ثَعْلَبَةَ بْنِ مَالِكٍ ، وَقِيلَ : بِنْتُ خُوَيْلِدٍ ، وَقِيلَ : بِنْتُ حَكِيمٍ ، وَقِيلَ : بِنْتُ الصَّامِتِ ، وَقِيلَ : خَوْلَةُ ابْنُ التَّصْفِيرِ بِنْتُ ثَعْلَبَةَ ، وَقِيلَ : بِنْتُ مَالِكِ بْنِ ثَعْلَبَةَ ، وَقِيلَ : جَمِيلَةُ بِنْتُ الصَّامِتِ ، وَقِيلَ : بَغِيْرُ ذَلِكَ ، وَالْأَكْثَرُونَ عَلَى أَنَّ خَوْلَةَ بِنْتُ ثَعْلَبَةَ بْنِ مَالِكِ الْخَزْرَجِيَّةِ ، وَأَكْثَرُ الرِّوَاةِ عَلَى أَنَّ الزَّوْجَ فِي هَذِهِ النَّازِلَةِ أَوْسُ بْنُ الصَّامِتِ أَخُو عِبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ ، وَقِيلَ : هُوَ سُلَيْمَةُ بْنُ صَخْرٍ الْإِنصَارِيُّ ، وَالْحَقُّ أَنَّ لِهَذَا قِصَّةً أُخْرَى ، وَالْآيَةُ نَزَلَتْ فِي خَوْلَةَ وَزَوْجِهَا أَوْسٍ ، وَذَلِكَ أَنَّ زَوْجَهَا أَوْسًا كَانَ شَيْخًا كَبِيرًا قَدَسَاءَ خَلْقِهِ فَدَخَلَ عَلَيْهَا يَوْمًا فَرَاغَتْهُ بَشْيٌ - فَغَضِبَ ، فَقَالَ : أَنْتِ عَلَى كَظْهَرِ أُمِّي ، وَكَانَ الرَّجُلُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ إِذَا قَالَ ذَلِكَ لِمَرْأَتِهِ حَرَمَتْ عَلَيْهِ - وَكَانَ هَذَا أَوَّلَ ظَهَارٍ فِي الْإِسْلَامِ - فَدَعَا مِنْ سَاعَتِهِ فِدْعَاهَا فَأَبَتْ ، وَقَالَتْ : وَالَّذِي نَفْسُ خَوْلَةَ بِيَدِهِ لَا تَصِلُ إِلَيَّ وَقَدْ كُنْتُ مَاقِلَتْ حَتَّى يَحْكُمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِينَا ، فَأَنْتِ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أَوْسًا تَزَوَّجَنِي وَأَنَا شَابَةٌ مَرْغُوبٌ فِي قَلْبِهَا خَلَا سَنِي وَنَثَرْتُ بَطْنِي - أَيِ كَثْرَ وَلَدِي - جَعَلَنِي عَلَيْهِ كَأَمَةٍ وَتَرَكْنِي إِلَى غَيْرِ أَحَدٍ فَإِنْ كُنْتُ تَجِدُنِي وَخَصَّةً يَا رَسُولَ اللَّهِ تَنْعَشُنِي بِهَا وَإِيَّاهُ تَخْدَعُنِي بِهَا ؟ فَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : « وَاللَّهِ مَا أَمَرْتُ فِي شَأْنِكَ بِشَيْءٍ حَتَّى الْآنَ » ، وَفِي رِوَايَةٍ « مَا أَرَاكَ إِلَّا قَدْ حَرَمْتَ عَلَيْهِ » ، قَالَتْ : مَا ذَكَرَ طَلَاقًا ، وَجَادَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مَرَارًا ثُمَّ قَالَتْ : اللَّهُمَّ إِنِّي أَشْكُو إِلَيْكَ شِدَّةَ وَحْدَتِي وَمَا يَشْقَى عَلَى مَنْ فَرَّاقَهُ ، وَفِي رِوَايَةٍ قَالَتْ : أَشْكُو إِلَى اللَّهِ تَعَالَى فَاقْنِي وَشِدَّةَ حَالِي وَإِنِّي لِي صَبِيَّةٌ صَغِيرَةٌ إِنْ ضَعَفْتَهُمْ إِلَيْهِ ضَاعُوا وَإِنْ ضَمَمْتَهُمْ إِلَيَّ جَاءُوا ، وَجَعَلْتُ تَرْفَعُ رَأْسَهَا إِلَى السَّمَاءِ وَتَقُولُ : اللَّهُمَّ إِنِّي أَشْكُو إِلَيْكَ اللَّهُمَّ فَأَنْزَلَ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّكَ وَمَا بَرَحْتُ حَتَّى نَزَلَ الْقُرْآنُ فِيهَا ، فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « يَا خَوْلَةُ أَبْشِرِي قَالَتْ : خَيْرًا ؟ فَقَرَأَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَيْهَا (قَدْ سَمِعَ اللَّهُ الْآيَاتِ) » وَكَانَ عَمْرٌ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ يَكْرِهَانِ إِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ وَيَقُولُ : قَدْ سَمِعَ اللَّهُ تَعَالَى لَهَا .

وَرَوَى ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ ، وَابْنُ أَبِي عَرُوبَةَ ، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ أَنَّهَا لَقِيَتْهُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ وَهُوَ يَسِيرُ مَعَ النَّاسِ فَاسْتَرْفَعَتْهُ فَوَقَفَ لَهَا وَدَنَا مِنْهَا وَأَصْنَى إِلَيْهَا وَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى مَنْكِبَيْهَا حَتَّى تَقَضَتْ حَاجَتَهَا وَانْصَرَفَتْ ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ حَبِيبَتِ رِجَالٍ قَرِيشٍ عَلَى هَذِهِ الْمَجْزُورِ قَالَ : وَيَحْكُ أَتَدْرِي مِنْ هَذِهِ ؟ قَالَ : لَا قَالَ : هَذِهِ امْرَأَةٌ سَمِعَ اللَّهُ تَعَالَى شِكْوَاهَا مِنْ فَرْقٍ سَبْعِ سَمَوَاتٍ هَذِهِ خَوْلَةُ بِنْتُ ثَعْلَبَةَ ، وَاقِهِ لَوْ لَمْ تَنْصَرَفْ حَتَّى أَتَى اللَّيْلُ مَا انْصَرَفَتْ حَتَّى تَقْضَى حَاجَتَهَا ، وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبُخَارِيِّ فِي تَارِيخِهِ أَنَّهَا قَالَتْ لَهُ : قَبِّ يَا عَمْرُ فَوَقَفَ فَأَغْلَطَتْ لَهُ الْقَوْلُ ، فَقَالَ رَجُلٌ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ مَا رَأَيْتُ ذَالِ يَوْمٍ فَقَالَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ : وَمَا بَعْنَتْنِي أَنْ أَسْتَمَعَ إِلَيْهَا وَهِيَ الَّتِي أَسْتَمَعَ اللَّهُ تَعَالَى لَهَا فَأَنْزَلَ فِيهَا مَا أَنْزَلَ (قَدْ سَمِعَ اللَّهُ) الْآيَاتِ ، وَالسَّمَاعُ مَجَازٌ عَنِ الْقَبُولِ وَالْإِجَابَةِ بِعِلَاقَةِ السَّبِيَّةِ أَوْ كُنَايَةٍ مِنْ ذَلِكَ ، وَ(قَدْ) لِلتَّحْقِيقِ أَوْ لِلتَّوَقُّعِ ، وَهُوَ مُصْرُوفٌ إِلَى تَفْرِيجِ الْكَرْبِ لِأَنَّ السَّمْعَ لِأَنَّهُ مُحَقَّقٌ أَوْ إِلَى السَّمْعِ لِأَنَّهُ مَجَازٌ أَوْ كُنَايَةٌ عَنِ الْقَبُولِ ، وَالْمُرَادُ تَوْقُّعُ الْخَطَابِ ذَلِكَ ، وَقَدْ كَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَتَوَقَّعُ أَنْ يَنْزِلَ اللَّهُ تَعَالَى حَكْمَ الْحَادِثَةِ وَيُفْرِجَ عَنْ الْمَجَادَلَةِ كَرِبَهَا ، وَفِي الْأَخْبَارِ مَا يَشْمُرُ بِذَلِكَ ، وَالسَّمْعُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى :

(وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَ كَلَامٍ) عَلَى مَا هُوَ الْمَعْرُوفُ فِيهِ مِنْ كَوْنِهِ صِفَةً يَدْرُكُ بِهَا الْأَصْوَاتَ غَيْرَ صِفَةِ الْعِلْمِ ، أَوْ كَوْنِهِ رَاجِعًا إِلَى صِفَةِ الْعِلْمِ ، وَالتَّحَاوُرُ الْمُرَادَةُ فِي الْكَلَامِ ، وَجُوزُ أَنْ يَرَادَ بِهِ الْكَلَامُ الْمُرَدَّدُ ، وَيُقَالُ : كَلِمَةٌ فَارْجِعْ إِلَى حَوَارٍ - وَحَوِيرٍ - وَحَوْرَةٍ أَيْ مَارِدٍ عَلَى بَشْيٍ ، وَصِفَةُ الْمُضَارَعِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى اسْتِمْرَارِ السَّمْعِ حَسَبِ اسْتِمْرَارِ التَّحَاوُرِ وَتَجَدُّدِهِ ، وَفِي ظَهْمِهَا فِي ذَلِكَ الْخَطَابِ تَغْلِيًّا تَشْرِيفًا لَهَا مِنْ جِهَتَيْنِ ، وَاجْمَلَةُ اسْتِثْنَاءٍ

جار مجرى التعليل لما قبله فان إلحاقها في المسألة ومبالغتها في التضرع إلى الله تعالى ومدافعتها عليه الصلاة والسلام إياها وعله عز وجل بمجالهما من دواعي الاجابة ، وقيل : هي حال الجلالة السابقة ، وفيه أيضاً بعد ، وقوله تعالى : **(إِنَّ اللَّهَ تَبَيَّنَ بَصِيرًا ۝١)** تعليل لما قبله بطريق التحقيق أي أنه تعالى يسمع كل المسموعات ويصير كل المبصرات على أتم وجه وأكمله ومن قضية ذلك أن يسمع سبحانه (تجاوزهما) ، ويرى ما يقارنه من الهيئات التي من جعلتها رفع رأسها إلى السماء وسائر آثار التضرع ، والاسم الجليل في الموضعين لتربية المهابة وتعليل الحكم بما اشتهر به الاسم الجليل من وصف الألوهية وتأكيده استغلال الجهلتين ، وقوله عز وجل : **(الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مَنْ نَسَاهُمْ)** شروع في بيان شأن الظاهر في نفسه وحكمه المقرب عليه شرعاً ، وفي ذلك تحقيق قبول تضرع تلك المرأة وإشكاؤها بطريق الاستئناف .

والظاهر لغة مصدر ظاهر وهو مضاعفة من الظهر ، ويراد به معان مختلفة راجعة إلى الظاهر معنى ولفظاً باختلاف الافتراض ، فيقال : ظاهر زيد عمرأى أي قابل ظهره بظهره حقيقة وكذا إذا غايظه ، وإن لم يقابل حقيقة باعتبار أن المناظرة تقتضي هذه المقابلة ، وظاهره إذا نصره باعتبار أنه يقال : قوى ظهره إذا نصره ، وظاهر بين توين إذا لبس أحدهما فوق الآخر باعتبار جعل ما يلي به كل منهما الآخر ظهراً للثوب : وظاهر من أمراته إذا قال لها : أنت على كظهر أمي ، وغاية ما يلزم كون لفظ الظهر في بعض هذه التراكيب مجازاً ، وهو لا يمنع الاشتقاق منه ويكون المشتق مجازاً أيضاً ، وهذا الأخير هو المعنى الذي نزلت فيه الآيات .
وعرفه الحنفية شرعاً بأنه تشبيه المنكوحة أو عضواً منها يسير به عن الكل كالرأس أو جزء شائع منها كالثدي بقرب يحرم عليه على التأييد أو بهضو منه يحرم عليه النظر إليه .

وحكى عن الشافعية أنه تشبيهها أو عضو منها يحرم من نسب . أو رضاع . أو وصاهرة . أو عضو منه لا يذكر للكرامة كاليد والصدر ، وكذا العضو الذي يذكر لها كالعين والرأس إن قصد معنى الظاهر ، وهو التشبيه بتحريم نحو الأم لا أن قصد الكرامة أو أطلق في الأصح ، وتخصيص المحرم بالأم قول قديم للشافعي عليه الرحمة ، وتفصيل ذلك في كتب الفقه للفريقين ، وكان الظاهر بالمعنى السابق طلاقاً في الجاهلية قيل : وأول الإسلام . وحكى بعضهم أنه كان طلاقاً يوجب حرمة مؤبدة لارجعة فيه ، وقيل : لم يكن طلاقاً من كل وجه بل تبقى معلقة لأذات زوج ولاخية تنكح غيره ، وذكر بعض الأجلة أنهم كانوا يبدونه طلاقاً وكذا باليمين على الاجتناب ، ولذا قال الشافعية : إن فيه الشائبين ، وسيأتي إن شاء الله تعالى الإشارة إلى حكمه الشرعي ، وعدى بمن مع أنه يتعدى بنفسه لضمته معنى التبعيد ولا سمعت أنه كان طلاقاً وهو مبعد ، والظاهر في قولهم : أنت على كظهر أمي قيل : مجاز عن البطن لأنه إنما يركب البطن - فكظهر أمي - أي كبطنها بعلاقة المجاورة ، ولأنه عموده لكن لا يظهر ماهر الصارف عن الحقيقة من النكاح ، وقيل : خص الظهر لأنه محل الركوب والمرأة مركوب الزوج ، ومن ثم سمي المركوب ظهراً ، وقيل : خص ذلك لأن إتيان المرأة من ظهرها في قبلها كان حراماً قاتلاً أنه من ظهرها أحرم فكثير التغليظ ، وإفعام (منكم) في الآية للتصوير والتهجين لأن الظاهر كان مخصوصاً بالعرب ، ومنه يعلم أنه ليس من مفهوم الصفة ليستدل به على عدم صحة ظهار الذي كما حكى عن المالكية ، ومن هنا قال الشافعية : يصح من الذمي والحربي لعموم الآية ، وكذا الحنابلة . والحنفية

يقولون : لا يصح منهما ، وفي رواية عن أبي حنيفة صحته من الذي ، والرواية المأثورة عليها عدم الصحة لأنه ليس من أهل الكفارة ، وشنع على الشافعية في قولهم بصحته منه مع اشتراطهم النية في الكفارة والإيمان في الرقة ، وتعذر ملكه لأن الكافر لا يملك المؤمن ، وقال بعض أجهلهم إن في الكفارة شائبة الغرامات ونيتها في كافر كفر بالاعتناق للتمييز كما في قضاء الديون لا الصوم لأنه لا يصح منه لأنه عبادة بدنية ولا يتقبل عنه للاطعام لقدرته عليه بالإسلام فإن عجز اتقى ونوى للتمييز أيضاً ، ويتصور ملكه للمسلم بنحو إرث أو إسلام قه ، أو يقول : لمسلم اعتق فلك عن كفارك ، فيجيب قائل لم يكنه شيء من ذلك وهو مظاهر موثر منع من الوطء لقدرته على ملكه بأن مسلم فيشترطه انتهى .

وفي كتب بعض الأصحاب كالبحر وغيره كلام من الشافعية في هذه المسألة فيه نقض وإبرام لا يخلو عن شيء والسبب في ذلك أنه تتبع معتبرات كتبهم ، وقرأ الحريزيان ، وأبو عمرو - يظهرون - بشداقضاء والهاء ، والأخوان . وابن عامر (يظهرون) مضارع أظاهر ، وأي - يظهرون - مضارع تظاهر ، وعنه أيضاً - يظهرون - مضارع تظهرون ، والموصول مبتدأ خبره محذوف أي عطفون ، وأقيم دليله وهو قوله تعالى : ﴿ مَا مِنْ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾ مقامه أو هو الخبر نفسه أي ما أنماؤهم أمهاتهم على الحقيقة فهو كذب بمحت .

وقرأ المفضل عن عاصم (أمهاتهم) بالرفع على لغة نعيم ، وقرأ ابن مسعود - أمهاتهم - بزيادة الباء ، قال الزحشرى : في لغة من ينصب أي بما الخبر - وهم الحجازيون - يعني أنهم الذين يزيدون الباء دون النعميين وقد تبين في ذلك أبا على الفارسي ، ورد بأنه سمع خلافة كقول الفرزدق وهو نيمي :
لعمرك ما من يتارك حقه ولا منسى .

﴿ إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ ﴾ أي ما أمهاتهم على الحقيقة ﴿ إِلَّا أُنْثَى وَلَدَتْهُمْ ﴾ فلا يشبه بين في الحرمة إلا من ألحقها الله تعالى من كالمريضات ومنكحات الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم فدخلن في حكم الأمهات ، وأما الزوجات فأبعد شيء من الأمومة ﴿ وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنْكَرًا مِنَ الْقَوْلِ ﴾ ينكره الشرع والعقل والطبع أيضاً كما يشعر به التكثير ، ومناط التأكيد كونه منكراً ، وإلا فصدور القول عنهم أمر محقق ﴿ وَزُورًا ﴾ أي وكذباً باطلاً منحرفاً عن الحق ، ووجه كون الظاهر كذلك عند من جعله إخباراً كاذباً - علق عليه الشارح الحرمة والكفارة - ظاهر ، وأما عند من جعله إنشاءً لتحريم الاستمتاع في الشرع - فانتلاق على ما هو الظاهر - فوجهه أن ذلك باعتبار ما تضمنته من إلحاق الزوجة بالأم المنافي لمقتضى الزوجية ﴿ وَإِنَّ اللَّهَ لَعَفُوفٌ ذُو غُفْرٍ ﴾ أي مبالغ في العفو والمغفرة فيغفر ما سلفه عنه ويعفو عن ارتكابه مطلقاً أو بالتوبة ، ويعلم من الآيات أن الظاهر حرام بل قالوا : إنه كبيرة لأن فيه إقداماً على إحالة حكم الله تعالى وتبديله بدون إذنه ، وهذا أخطر من كثير من الكبائر إذ قضيته الكفر لو أخطأ الاعتقاد عن ذلك ، واحتمال التشبيه لذلك وغيره ، ومن ثم ساء عز وجل (منكراً من القول وزوراً) ، وإنما كره - على ما ذكره بعض الشافعية أنت على حرام - لأن الزوجية ومطلق الحرمة يجتمعان بخلافها مع التحريم المشابه لتحريم نحو الأم ، ومن ثم وجب هنا الكفارة العظمى . وثم على ما قالوا : كفارة عيين ، وقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَظْهَرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لَهَا قَالُوا ﴾ الخ تفصيل لحكم الظاهر بعد بيان كونه أمراً منكراً

بطريق التشريع السكلي المتكامل لحكم الحادثة انتظاماً أولاً ، والموصول مبتداً ، وقوله تعالى : ﴿ قَتَحَرُّ رُقَّة ﴾ مبتداً آخر خبره مقدر أى فعليهم تحرير رقبة ، أو فاعل فعل مقدر أى فيلزمهم تحرير ، أو خبر مبتداً مقدر أى فالواجب عليهم (تحرير) ، وعلى التقادير الثلاثة الجملة خبر الموصول ودخلته الفاء لتضمن المبتداً معنى الشرط ، وسما موصولة أو مصدرية ، واللام متعلقة بـ (يعودون) وهو يتعدى بها ثانياً يتعدى - إلى ، وإلى - فلا حاجة إلى تأويله بأحدهما أفضل البض ، والعود لما قالوا على المشهور عند الحنفية العزم على الوطء كأنه حل العود على التدارك مجازاً لأن التدارك من أسباب العود إلى الشيء ، ومنه المثل عاد غيث على ما أفسد أى تداركه بالإصلاح ، فالمعنى والذين يقولون ذلك القول المنكر ثم يتداركونه بنقضه وهو العزم على الوطء فالواجب عليهم إعتاق رقبة .

﴿ مَنْ قَبِلَ أَنْ يَتَمَسَّكَ ﴾ أى حل من المظاهر والمظاهر منها - والتماس - قيل : كناية عن الجماع فيحرم قبل التكفير على ما تدل عليه الآية ، وكذا دواعيه من التقييل ونحوه عندنا ، قيل : وهو قول مالك . والزهري ، والاوزاعي . والنخعي ، ورواية عن أحمد فإن الأصل أنه إذا حرم حرم بدواعيه إذ طريق المحرم محرم ، وعدم اطراد ذلك في الصوم والحيض لكثرة وجودهما تحريم الدواعي يفضي إلى مزيد الحرج ، وقال العلامة ابن القيم : التحقيق أن الدواعي متصوص على منها في الظاهر فإنه لا موجب لحل التماس في الآية على الجواز لإمكان الحقيقة ، ويحرم الجماع لأنه من أفراد التماس كالمس والقبلة ، وقال غيره : تحرم أقسام الاستمتاع قبل التكفير لعدم لفظ التماس فيشملها بدلالة النص ، ومقتضى التشبيه في قوله : كظهر أمي فإن المشبه به لا يحل الاستمتاع به بوجه من الوجوه فكذا المشبه ، ويحرم عند الشافعية أيضاً الجماع قبله ، وكذا يحرم لمس ونحوه من كل مباشرة لا تفرق بشهوة في الاظهر كما في المحرم ، وقال الامام النووي عليه الرحمة : الاظهر الجواز لأن الحرمة ليست بمعنى يحل بالكاح فأشبهه الحيض ، ومن ثم حرم الاستمتاع فيه فيما بين السرة والركبة ، وسيأتي إن شاء الله تعالى تمام الكلام في هذا المقام .

وحكي البيضاوي عن الامام أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه أن نقض القول المراد بالعود بالإباحة التمتع بها ولو بنظرة بشهوة ، وحمل ذلك على استباحة التمتع بمباشرة بوجه مادون عنه مباشراً من غير مباشرة . والله أرى بداً بالمباشرة بوجهة مباشرة ليست من التماس الذي قالوا بحرمته قبل التكفير ، وأياً ما كان فظاهره يتعلق الحكم بالموصول ليدل على علية ما في حين الصلة أعني الظاهر والعود له فهو ما سبب الكفارة وهذا أحد أقوال بقى المسألة .

قال العلامة ابن القيم : اختلف في سبب وجوبها فقال في المنافع : تجب بالظهار والعود لأن الظهار كبيرة فلا يصح سبباً للكفارة لأنها عبادة ، أو المطلب فيها معنى العبادة ولا يكون المحذور سبباً للعبادة فعلق وجوبها بهما ليخف معنى الحرمة باعتبار العود الذي هو إمساك بمعروف فيكون دائراً بين الخطر والإباحة ، وعليه فيصلح سبباً للكفارة الدائرة بين العبادة والمعقوبة ، وقيل : سبب وجوبها العود والظهار شرطه ، ولفظ الآية أي المذكورة يحتملها فيمكن كون ترتيب عليهما ، أو على الأخير لكن إذا أمكن البساطة صير إليها لأنها الأصل بالنسبة إلى التركيب فلماذا قال في المحيط : سبب وجوبها العزم على الوطء والظهار شرطه ، وهو بناء على أن المراد من العود في الآية العزم على الوطء ، واعتراض بأن الحكم يتكرر بتكرار سببه لا شرطه والكفارة متكررة بتكرر الظهار لا العزم ، وكثير من مشايخنا على أنه العزم على إباحة الوطء بناءً على إرادة المضاف في الآية أي يعودون عند ما قالوا أو تداركه ، ويرد عليه ما يرد على مقلبه ، ونص صاحب المبسوط على أن بمجرد

العزم لا تنفرد الكفارة حتى لو أبانها أو مات من بعد العزم فلا كفارة فهذا دليل على أنها غير واجبة لا بالظاهر ولا بالعود إذ لو وجبت لما سقط بل موجب الظاهر ثبوت التحريم ، فإذا أراد رفعه وجب عليه في رفعه الكفارة كما تقول لمن أراد الصلاة النافلة : يجب عليك إن صليتها أن تقدم الوضوء انتهى •

ولا يخفى أن إرادة المضاف غير متعين بنائاً على ما نقل عن الكثير من المشايخ ، وأن ظاهر الآية يفيد السببية فإذا كررنا آنفاً ، ويكون موجب الكفارة الأمران ، وبه صرح بعض الشافعية وجعل ذلك قياس كفارة النجس ، ثم قال : ولا ينافي ذلك وجوبها فوراً مع أن أحد سببها - وهو العود - غير معصية لأنه إذا اجتمع حلال وحرام ولم يمكن تميز أحدهما عن الآخر غلب الحرام ، وظاهر ظلام الامام النووي عليه الرحمة أن موجبها الظاهر والعود شرط فيه وهو بعكس ما نقل عن المحيط ، ثم إن من جعل السبب العزم أراد به العزم المؤكد حتى لو عزم ثم بدا له أن لا يطأه لا كفارة عليه لعدم العزم المؤكد لأنها وجبت بنفس العزم - ثم سقطت - كما قاله بعضهم - لأنها بعد سقوطها لا تعود إلا بسبب جديد كذا في البدائع ، وذكر ابن نجيم في البحر عن التنقيح أن سبب الكفارة ما نسبت إليه من أمر دائرين الحظر والاباحة ، ثم قال : إن كون كفارة الظاهر كذلك على قول من جعل السبب مركباً من الظاهر والعود ظاهر لكون الظاهر محظوراً والعود مباحاً لكونه إمساكاً بالمعروف ونقياً للزور • وأما على القول بأن المضاف إليه وهو الظاهر سبب وهو قول الأصوليين فكونه دائراً بين الحظر والاباحة مع أنه منكر من القول بوزور باعتبار أن التشبيه يحتمل أن يكون للكرامة فلم يتمحض كونه جناية ، واستظهر بعد أنه لا مفر من الاختلاف في سببها معطل بأنهم اتفقوا على أنه لو عجلها بعد الظاهر قبل العود جاز ولو كرر الظاهر تكررت الكفارة وإن لم يترك العزم ، ولو عزم ثم ترك فلا وجوب ، ولو عزم ثم أبانها سقطت ولو عجلها قبل الظاهر لم يصح ، ثم إنه لا استحالة في جعل المعصية سبباً للمادة التي حكمها أن تكفر المعصية ونذهب السببية خصوصاً إذا صار معنى الزجر فيها مقصوداً وإعما الحال أن يجعل سبباً للمادة الموصلة إلى الجنة انتهى ، ولا يخلو عن حسن ما عدا توجيه كون الظاهر دائراً بين الحظر والاباحة فإنه كما ترى •

وفسر بعضهم العود بالرجوع واللام بمن كما نقل عن الفراء أي ثم يرجعون عما قالوا فيريدون الوطء ، قال الزبيلي : وهذا تأويل حسن لأن الظاهر موجه التحريم المؤبد فإذا قصد وطأها وعزم عليه فقد رجع عما قال ، ولا يخفى أن جعل اللام بمعنى عن خلاف الظاهر ، وقيل : العود بالرجوع ، والمراد بما قالوا ما حرموه على أنفسهم بلفظ الظاهر وهو التماس تنزيلاً للقول منزلة المقول فيه نحو ما ذكر في قوله تعالى : (ونرتبه ما يقول) والمعنى ثم يريدون العود للتماس ، وفيه تميزان ، وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أن معنى (ثم يعودون) ثم يتدمون ويتوبون أي يعودون على التوبة ، كأنه حمل العود على التدارك والتائب متدارك لما صدر عنه بالتوبة • واعتراض بأنه يقتضي أنه إذا لم يندم لا تلزمه الكفارة وإذا جعلت الكفارة نفس التوبة فأين معنى العود ؟ وأيضاً لا معنى لقول القائل ثم يعودون على الكفارة (تحرير) الخ ، والعود عند الشافعية يتحقق في غير مؤقت ورجعية بأن يسكنها على الزوجية ولو جهلاً ونحوه بعد فراغ ظاهرها ولو مكرراً للتأكيد وبعد عليه بوجود الصفة في المطلق وإن نسي أو جحد عند وجودها زمن إمكان فرقة شرعاً فلا عود في نحو حائض إلا بالإمساك بعد انقطاع دمها لأن تشبيهها بالحرم يقتضي فراقها فيدم فله صار ناقضاً له متداركاً لما قال ، ولو اتصل بانفط الظاهر فرقة بمرت أو فسخ ، أو انفلسخ بنحو ردة قبل وطء أو طلاق بائن أو رجعي ، ولم يراجع

وجن أو أغشى عليه عقب اللفظ ولم يسكها بعد الإفاقة فلا عود للفرقة أو تعذرهما أولاً عنها في الأصح شرط سبق القذف ، والرفع للقاضي ظهارة في الأصح ولوراجع من ظاهر منها رجعية أو من طلقها رجعيًا عقب الظهار أو ارتد متصلاً وهي موطوعة ثم أسلم ، فالمذهب أنه عائد بالرجعة لأن المقصود بها استباحة الوطء لا بالإسلام لأن المقصود به العود للدين الحق والاستباحة أمر يترتب عليه إلا إذا أمسكها بعده زمناً يسم القرفة ، وفي الظهار المؤقت الواقع كما التزم على الصحيح لخبر صحيح فيه الأصح أن العود لا يحصل بإمسك بل بوطء مشتمل على تغييب الحشفة أو فترتها من مقطوعها في المدة للخبر أيضاً ولأن الحل منتظر بعدها ، فالإمسك يحتمل كونه لا لتظاهرة أو للوطء فيها فلم يحقق الإمساك لأجل الوطء إلا بالوطء فيها فكان المحصل للعودة واعتراض ما قلناه بأن (ثم) تدل على التراخي الزماني . والإمسك المذكور معقب لا متراح فلا يعطاف - ثم - بل بالفاء ، ورد بأن مدة الإمساك ممتدة ، ومثله يجوز فيه العطف - ثم - والعطف بالفاء باعتبار ابتدائه وانتهائه ، وعلى هذا لا حاجة إلى القول بأنها للدلالة على أن العود أشد تبعة وأقوى إثمًا من نفس الظهار حتى يقال عليه : إنه غير مسلم ، ولا إلى قول الإمام أنه مشترك الالتزام بين الشافعية والحنفية القائلين : بأن العود استباحة الاستمتاع فيمنع أيضاً لأن الاستباحة المذكورة عقب الظهار - فلا - فادرة فلا يتوجه ذلك على الحنفية .

واعترض أيضاً بأن الظهار لم يوجب تحريم التعقد حتى يكون العود إمساكها ، ومن تعليل الشافعية السابق يعلم مافيه ، وفي التفريع لابن الجلاب المالكي أنه روى عن الإمام مالك في المراد بالعود روايتان : إحداهما أنه التزم على إمساكها بعد الظهار منها ، والرواية الأخرى أنه التزم على وطئها ، ثم قال : ومن أصحابنا من قال : العود في إحدى الروايتين عن مالك هو الوطء نفسه ، والصحيح عندي ما قدمته انتهى من مدونه . وابن حجر نسب القول : بأنه التزم على الوطء ، إلى الإمام مالك . والإمام أحمد ، والقول : بأنه الوطء نفسه إلى الإمام أبي حنيفة ، وذكر أنهما قولان للإمام الشافعي في القديم ، وما حكاه عن الإمام أبي حنيفة لم يحكم عنه فيما نعلم أحد من أصحابه ، وحكاه الزبلي عن الإمام مالك ، ولم يحكم عنه غيره ، وحكاه أبو حيان في البحر عن الحسن ، وقائدة . وطاوس . والزهرى . وجماعة ، وأفاد أنه إحدى روايتين عن مالك ، ثانيتهما أنه التزم على الإمساك والوطء .

واعترض القول به من كان وكذا القول : بأنه التزم على الوطء . بأن الآية لما نزلت ، وأمر ﷺ بالظهور بالكفارة لم يسأله هل وطئ أو عزم على الوطء ؟ والأصل عدم ذلك ، والوقائع القولية كهذه بعينها الاحتمال ، وأنها ناصة على وجوب الكفارة قبل الوطء فيكون العود سابقاً عليه ، فكيف يكون هو الوطء ؟ وأجاب القائل : بأنه التزم على الوطء عن ترك السؤال بأن ذلك لعلمه عليه الصلاة والسلام به من خولة ، فقد أخرج الإمام أحمد . وأبو داود . وابن المنذر . والطبراني . وابن مردويه . والبيهقي من طريق يوسف بن عبد الله بن سلام قال : حدثني خولة بنت ثعلبة قالت : في وفد أوس بن الصامت أنزل الله تعالى صدر سورة المجادلة كنت عنده وكان شيخاً كبيراً قد ساء خلقه فدخل على يومافراجمته بشئ فتعصب فقال : أنت على كظهر أمي ، ثم رجع مجلس في نادى قومه ساعة ثم دخل على فاذا هو يريدني عن نفسي قلت : فلا والذي نفس خولة بيده لا تصل إلي وقد قالت ما قلت حتى يحكم الله تعالى ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم فينا ، ثم جئت إلى رسول الله عليه الصلاة والسلام فذكرت له ذلك فما برحت حتى نزل القرآن الخبر ، فان ظاهر قولها : فذكرت له ذلك أنها ذكرت كل ما وقع

ومنه طلب أوس وطأها المكني عنه يريد في عن نفسى ، وذكر ذلك له عليه الصلاة والسلام أم لها من ذكرها
إياه ليوسف بن عبد الله بن سلام .

وأجيب من جهة القائل : بأنه الوطء . عن الأخير : أن المراد من الآية عند ذلك القائل من قبل أن يباح التماس
شرعا ، والوطء أولا حرام موجب للتكفير . وهو كما ترى . ونقل عن النورى . وبجاءه أن معنى الآية والذين
كانت عادتهم أن يقولوا هذا القول المنكر فقطعه بالاسلام ، ثم يعودون لمثله فكفارة من عاد أن يجر رقة
ثم يمس المظاهر منها ، فحسب العود والقول على حقيقتهما ، وفي اعتبار العادة دلالة على أن العود إلى المضارع
في الآية للاستمرار فيها مضمنا وقتاً فوقتاً ، وأخذ القطع من دلالة (ثم) على التراخي ؛ وليصح على وجه لا يلزم
تعليل وجوب الكفارة بتكرار لفظ الظاهر كما سيأتى إن شاء الله تعالى حكايته •

وتعقب ذلك بأن فيه أن الاستمرار ينافى القطع ، ثم إنهم ما كانوا قطعوه بالاسلام لأن الشرع لم يكن ورد به بنحوه ،
وظاهر النظم الجليل أنه مظاهرة بعد الاسلام لأنه مسوق لبيان حكمه فيه ، وعليه ينطبق سبب التزول وهو يقتضى أن
يكون مجرد الظاهر من غير عود موجبا للكفارة ، وهو خلاف ما عليه علماء الامصار ؛ وأجيب عن هذا الأخير
بأنهم إن نقل عنهم ذلك اجتهدوا فلا يلزمهما موافقة غيرهما وهو المصرح به في كتاب الاحكام بوضيحه ، وإن لم ينقل
عنهما غير تفسير العود في الآية بما أشير اليه ، فيجوز أن يشترطا لوجوب الكفارة شيئا بغيره لكن لا يقولان :
إنه المراد بالعود فيها وقال أهل الظاهر : المعنى الذين يقولون هذا القول المنكر ثم يعودون له فيكرروا به بأن يقول
أحدهم : أنت على كظهر أمى ثم يعود له ويقول له ثانياً فكفارته تحرير رقة الخ لحملوا للعود والقول على حقيقتهما أيضاً
وروى ذلك عن أبي العالين . وبكر بن عبد الله بن الأشج . والغراء أيضاً ، وحكاه أبو حيان رواية عن
الامام أبي حنيفة ، ولا نعلم أحداً من أصحابه رواه عنه ، وتعقب بأنه لو أريد ذلك لقليل : يعودون له
فإنه أخصر ولا يبقى لكلمة (ثم) حسن موقع ، هذا ولا فقه فيه من حيث المعنى ، والمنزل فيه . أعني قصة خولة .
يدفعه إذ لم ينقل التكرار ، ولا سأل عنه صلى الله تعالى عليه وسلم ، وهذا الدفع قوى ، وأما ما قيل : فقد أجيب
عنه بأنه يحتمل أن يكون الفقه فيه أنه ليس صريحا في التحريم فلهذا يسبق لفظه به من غير قصد لمعناه . فإذا كرره
تعين أنه قصده وأن العود عن له إلى (لما قالوا) لقصد التأكيد بالظاهر ، وأن المطلق . بتم . لتراخي رتبة الثاني
وبعد من الأول لأنه الذى تحقق به الظاهر ، وقول الزيلعى في الاعتراض عليه : إن اللفظ لا يحتمله . لأنه
لو أريد ذلك لقليل : يعودون القول الأول بضم الياء وكسر العين من الاعادة لا من العود . جهل ناشئ من قلة
العود لكلام الفصحاء والرجوع إلى محاوراتهم ، وقال أبو مسلم الاصفهاني : معنى العود أن يحلف أولا على
ما قال من الظاهر بأن يقول : والله أنت على كظهر أمى وهو عود لما قال وتكرار له معنى لأن القسم لكونه
مؤكداً للقسم عليه فيبذل ذلك فلا تلزم الكفارة في الظاهر من غير قسم عنده ، وهذا القول إلغاء للظاهر معنى
لأن الكفارة لحلفه على أمر كذبه فيه ، وأيضاً المنزل فيه يدفعه إذ لم ينقل الحلف ولا سأل عنه رسول الله ﷺ
والأصل عدمه ، وقيل : عوده تكراره الظاهر معنى بأن يقول : أنت على كظهر أمى إن فعلت كذا ثم يفعله
فإنه يحلف وتلزمه الكفارة ، وتعد مباشرة ذلك تكريراً للظاهر وليس بشئ كما لا يخفى ، وأما تعليق الظاهر
فقد ذكر الثماني أنه يصح لأنه لا يقتضيه التحريم كالطلاق والكفارة كالتين وكلامهما يصح تعليقه ، فإذا قال :
إن دخلت الدار فأنت على كظهر أمى فدخلت ولو في حال جنونه أو نسيانه صح لكن لا يعود عنده في الصورة

المفروضة حتى يسكبها عقب الاقامة أو نذكره وعله بوجود الصفة قدر إمكان طلائها ولم يطلفها ، وقد أطلوا في تقارير التعليق الكلام بما لا يسعه هذا المقام .

وعندنا أيضاً يصح تليقه وكذا تقييده يوم أو شهر ، ولا يبقى بعد مضي المدة ، نعم لو ظهر واستثنى يوم الجمعة مثلاً لم يجوزوا علق الظهار بشرط ثم أبانها ثم وجد الشرط في المدة لا يصير مظاهراً بخلاف الإبانة المتعلقة بما بين في محله ، وقال الأخفش : في الآية تقديم وتأخير وتقديرها - والذين يظاهرون من نسائهم فتحرير رقبة لما قالوا : ثم يعودون إلى نسائهم - ولا يذهب إليه إلا أخفش أو أعشى أو أمحش ، وفي قوله تعالى : (من نسائهم) دليل لنا وكذا للشافعي . وأحمد . وجمع كثير من الصحابة والتابعين رضي الله تعالى عنهم أجمعين على أنه لو ظهر من أمته الموطوءة أو غيرها لا يصح ، ويان ذلك أنه يناول نساءنا والأمة ، وإن صح إطلاق لفظ نائنا عليها لكان صحة الإطلاق لا تستلزم الحقيقة لأن حقيقة إضافة النساء إلى رجل أو رجال إنما تتحقق مع الزوجات (١) دون الاماء لأنه المتبادر حتى يصح أن يقال : هؤلاء جواريه لانسائه ، وحرمة بنت الامة ليس لأن أمها من نائنا مرادة بالنص بل لأنها موطوءة وطماً حلالاً عند الجمهور ، وبلا هذا التقييد عندنا على أنه لو أريد بالنساء هناك ما تصح به الإضافة حتى يشمل المعنى الحقيقي ومن الزوجات . والمجازي - أعنى الاماء بمصوم المجاز - لا يمكن للاتفاق على ثبوت ذلك الحكم في الاماء كنبوته في الزوجات أما هنا فلا اتفاق ولا لزوم عندنا أيضاً ليثبت بطريق الدلالة لأن الاماء لسن في معنى الزوجات لأن الحل فيهن تابع غير مقصود من العقد ولا من الملك حتى يثبتا مع عدمه في الامة الجوسية والمراضعة بخلاف عقد النكاح لا يصح في موضع لا يحتمل الحل ، واستدل أيضاً بأن القياس شأنه أن لا يوجب هذا التشبيه الذي في الظهار سوى التوبة ، وورد الشرع بثبوت التحريم فيه في حق من لها حق الاستمتاع ولاحق للامة فيه فيبقى في حقها على أصل القياس ، وبأن الظهار ثان طلاقاً فقل عنه إلى تحريم منياً بالكفارة ولاطلاق في الامة ، وهذا ليس بشئ للتأمل .

ونقل عن مالك . والثوري صحة الظهار في الامة مطلقاً ، وعن سعيد بن جبير . وعكرمة . وطاوس . والزهري صحته في الموطوءة ، ثم إن الشرط كونها زوجة في الابتداء فلو ظهر من زوجته الامة ثم ملكها بقي الظهار فلا يجوز له وطؤها حتى يكفر كما صرحوا به ، والمراد بالزوجة المنكوحة التي يصح إضافة الطلاق إليها فلا فرق بين مدخول بها وغيرها فلا يصح الظهار من مائة يومته ما سمحت آتياً ولا من أجنبية إلا إذا أضاعه إلى الزوج كأن قال لها : إن تزوجتك فأنت على كظهر أمي ثم تزوجها فإنه يكون مظاهراً ، ثم في التأخر خانية : لو قال : إذا تزوجتك فأنت طالق ، ثم قال : إذا تزوجتك فأنت على كظهر أمي فتزوجها يقع الطلاق ، ولا يلزم الظهار في قول أبي حنيفة ، وقال أصحابه : لزماه جميعاً ، وعن مالك أنه إذا ظاهر من أجنبية ثم نكحها لزم الظهار أضاعه إلى الزوج أم لا . وقال بعض العلماء لا يصح ظهار غير المدخول بها ، وقال المروني : لا يصح ظهار المطلقة الرجعية ، وظاهر (الذين يظاهرون) يشمل العبد فيصح ظهاره ، وقد ذكر أصحابنا أنه يصح ظهار الزوج البالغ العاقل المسلم ويكفر العبد بالصوم ، ولا يصف لما فيه من معنى العبادة كصوم رمضان ، ومثله المحجور عليه بالسفه على قولها المفتي به .

(١) قوله : [إنما تتحقق مع الزوجات النخ ، واستدل الامام على عدم دخول الاماء في النساء المضاف بقوله تعالى : (أو نائنه أو ما ملكت أيمانهن) للعطف اهـ .

وحكى الثعلبي عن مالك أنه لا يصح ظهار البدن ، ولا تدسل المرأة في هذا الحكم فلو ظهرت من زوجها لم يلزم شيء ، كما نقل ذلك في التاتارخانية عن أبي يوسف ، وقال أبو حنيفة : قال الحسن بن زياد : تكون مظهرة ، وقال الأوزاعي . وعطاء . وإسحق . وأبو يوسف : إذا قالت المرأة لزوجها : أستعلى كظهر فلانة فهي يمين تكفرها ، وقال الرهري : أرى أن تكفر كفارة الطهار ولا يحول قولها هذا بينها وبين زوجها أن يصيبها انتهى ، والرقبة من الحيوان معروفة ، وتطلق على المملوك ، وذلك من قسمة اسكل باسم الجزء في المنزلة ، وهو المراد هنا .

وفي الهداية هي عبارة عن الذوات المرفوق من كل وجه فيجزى في الكفارة إعتاق الرقبة الكافرة والمؤمنة والذكور الإناث والكبير والصغير - ولو رخصيا - لأن الاسم يطلق على كل ذلك ، ومقتضى ذلك إجزاء إعتاق المرتد والمرند والمستأنس والحربي ، وفي التاتارخانية أن المرتد يجوز عند بعض المشايخ ، وعند بعضهم لا يجوز ، والمرندة يجوز بلا خلاف أي لأنها لا تقتل ، وفي الفتح إعتاق الحربي في دار الحرب لا يجزئ في الكفارة ، وإعتاق المستأنس مجزئ ، وفي التاتارخانية لو أعتق تدا حرييا في دار الحرب إن لم يخل سيده لا يجوز وإن خلى سيده ففيه اختلاف المشايخ ، فمذهبهم قالوا : لا يجوز - وشمل الرقبة الصحيح والمريض فيجزى كل منهما - واستثنى في الثانية مريضا لا يرجى برؤه فإنه لا يجوز لأنه ميت حكما . وفي جواز إعتاق حلال الدم كلام . فحكى في الحر أنه إذا أعتق عبدا حلال الدم قد قضى مدمه ثم عني عنه (١) ولو كان أبيض البتين فزال البياض أو كان مرتدا فأسلم لا يجوز .

وفي جامع الفتاوى جاز المديون والمهرمون وملاح الدم ، ويجوز إعتاق الآبق إذا علم أنه حي ولا بد أن تكون الرقبة غير المرأة المظاهر منها في الظهورية ، والتاتارخانية أنه تحت رجل مظهر منها ثم اشتراها وأعتقها كفارة ظهارها قيل : تجزئ ، وقيل لا تجزئ في قول أبي حنيفة . ومحمد خلافا لأبي يوسف ، ويجوز الأصم استحسانا إذا كان بحيث إذا صبح عليه يسمع ، وفي رواية النواذر لا يجوز ولا يجزئ العمياء ولا المقطوعه اليدين أو الرجلين ، وكذا مقطوع إبهام اليدين ومقطوع إحدى اليدين وإحدى الرجلين من جانب واحد والمجنون الذي لا يعقل ، ولا يجوز إعتاق المديون أم الولد ، وكذا المكاتب الذي أدى بعض المال وإن اشترى أباه أو ابنه ينوي بالشراء الكفارة جاز عنها ، وإن أعتق نصف عبد مشترك وهو موسر فضمن قيمة باقيه لم يجز عند الإمام ، وجاز عند صاحبه ، وإن أعتق نصف عبده عن كفارته ثم جلع ثم أعتق باقيه لم يجزه عنده لأن الإعتاق يتجزأ عنده ، وشرط الإعتاق أن يكون قبل المسس بالصل ، وإعتاق النصف حصص عبده ، وعندهما إعتاق النصف إعتاق الكل فحصل الكل قبل المسس ، واشترط الشافعي عليه الرحمة كروي الرقة مؤمنة ولو تبعها لأصل أو دار - أو سبب حلا للطلق في هذه الآية على المقيد في آية لقتل بجامع عدم الإذن في السبب .

وقال الحنفية : لا يحمل المطلق على المقيد إلا في حكم واحد في حادثه واحده لأنه حينئذ يلزم ذلك لروما عقليا إذ الشيء لا يكون نفسه مطلوبا إدخاله في الوجود مطلقا ومقيدا كالصوم في كفارة اليمين . ورد مطلقا ومقيدا بالتتابع في القراءات المشهورة التي تجوز القراءة بمثلها ، والكلام في تحقيق هذا الأصل في الأصول . وقالوا على تقدير النزول إلى أصل الشافعية من الحل مطلقا : إنه لا يلزم من التصديق في كفارة الأمر الأعظم

وهو اصل ثروت مثله فيما هو أحب منه ليكون التقيد فيه بيان في المطلق، وما ذكره من الجمع لا ينكح وهو ففوا في كثير مما عدا ذلك، وحالهم أيضا في كثير من النوايا بشرط في ارفقة أن يكون بلا عيب على، ومنه "كسب فيجزى صغير ولو عصب ولادته، وأخرج، وأخرج بمسكته من غير مشقة لا يحمل عادة تمام مشى وأعور لم يضعف طر سببته حتى أخس بالعمل إخلالا بينا، وأصم، وأحرس بفهم، شاره غيره، وبهم غيره إشارته بما يحتاج إليه، وأحتم، وفاد أمه، وأديه، وأصنع رجيه، وأساه، وعزين، وعجوب، ورفاه، وفرناه، وأبرص، ومجذوم، وصيف، طش، ومن لا يحسن صنعة، وولد، نا، وأحق، وهو من يصنع الشيء في غير محله مع عليه بفتح، وآيق، ومنصوب، وغائب علت حياته أو مات وزن جهات حالة العلق لا من، وحنين وإن انفصل للون سنة أشهر من الاعتق، أو فاقدي، أو رجل أو أشمل أحدهما، أو فاقدها خصر وبصرهما من يد، أو أغلتين من غيرهما، أو آمنة إيهام، كما قال الدوي عليه الرحمة، ولاهره عاجر، ولأمن هو في أكثر وقته مجوس ولا مريض لا يرضى عند الحق به، مرضه - كسلا - قال برأ بعد إغذفه بأن الإحزاه في الأصح ولأمن قدم ائتمل بخلاف من تحتم منه في المحاربة قبل الوقع للإمام، ولا يجرى شره، أو تلك قريب أصل أو مخرج بنية كهره ولا علق أم ولد ولأدو كناية صحيحة قبل نهجيره، ويجرى مسرود علق عقه، صفة غير التدبير، وقالوا، لو أعقق معسر مصفبين له من عديدين عن كفاية فالأصح الإحزاه، كان، فقيهما أو باقي أحدهما حزا إلى غير ذلك، وفي الاتين بالقاء في قوله تعالى: (تحرير) الخ دلالة على ما قل بعض الآية: على تكرر وجوب التحرير بتكرر الظاهر، هذا كان له روجتال مثلا فظهر من كل منهما على حدة لزمه كفارتان، وفي التوزيع لظاهر من امراته مرتين أو ثلاثا في مجلس واحد أو يجلس منفردة لزمه بكل ظاهار كفارة، وفي إطلاقه بحث، فقد ذكر بعضهم أنه قد صدق كيد في المجلس الواحد لم تعدد، وفي شرح الوجه للمعالي ما خصه، لو قال لأربع وحاش، أنشأ على كظهور أمي قال كل دفعة واحدة فقيه قولان، وإن كان أربع كلمات ف أربع كفارات، ولو كررها - والمرأة واحدة - فإنه أن يأتي بهما أو بالية أولا، وعلى الأول إن قصد التأكيد واحدة وإلا فبها قولان: القديم - وبه قال أحمد - واحدة كما لو كرر العيين على شيء واحد، والقول الجديد العدد - وبه قال أبو حنيفة - وبه لك - وإذا لم سواء أو قصد بكل واحدة ظاهرا أو أطلق ولم ينو التأكيد فكل مرة ظاهار برأسه، وفي قول إنه لا يكون ثانيا ظاهرا إن لم يكفر عن الأول، وإن قال: أردت إعادة الأول وبه اختلاف، أ على أن العيب في الظاهر أن معنى الطلاق أو العيين لما فيه من الشبه انتهى، وظاهر بعض عبارات أصحابنا أنه لو قيد الظاهر بعدد أعبر ذلك لعدد، هو الترخية لو قال لأربع: إن تروجتلك فأنت على كظهور أمي مائة مرة فعليه - أي إذا تزوجها - لكل كفارة، وتدل الآية على أن الكفارة المذكورة قبل المسيس فإن من أثم ولا يعود حتى يكفر، فقد روى أصحاب السنن لأربعة عن ابن عباس أن رجلا - وهو سلة بن صحر الأنصاري - كما في حديث أبي داود، والترمذي، وغيرهما - طهر من امراته، عليها قبل أن يكفر فقال صلى الله عليه وآله وسلم: «ما حملك على ذلك؟» فقال: رأيت حبيضا لها وضوء، التمه - وفي عطف يا صر سابها - قال عليه الصلاة والسلام: «ما عثر لها حتى تكفر» ولعطف ابن ماجة «فصحتك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأمره أن لا يقربها حتى يكفر» قال الترمذي: حديث صحيح عريب، وفي كونه صحيحا رده المندري في محصره بأنه صحيحه الترمذي ورجاله ثقات مشهور سماع بعضهم من بعض.

وروى الترمذي وقال : حسن غريب عن ابن إسحاق السدي إلى سلة المذكورة عن النبي ﷺ أنه قال في المظهر بواقع قبل أن يكفر : كفارة واحدة تارمه ، ويرد به على مجاهد في قوله : يارمه كفارة أخرى ، ونقل هذا عن عمرو بن العاص ، وقيصة ، وسعيد بن جبير ، وأثره في . وقتاده ، وعلى من دل لارمه ثلاث دمارات ، ونقل ذلك عن الحسن ، وأتبعه ، وبما تقدم برده على ما قيل : من أنه تسقط الكفارة أبو أاجة عليه ولا يارمه شيء ولا ترفع حرمة المسيس ، لا بل لا يملك ولا روج فإن حتى لو طلقها من بعد الطهار ثلاثه ما دلت إليه من بعد زوج آخر أو كانت أمة فلكما بعد ما طهر منها ، لا يحل قرانها حتى يكفر ، وهو واجب على التراخي - على الصحيح - لكون الأمر الدالة عليه الآية مطلقا حتى لا يأنه التأخير عن أول أه قات الامكان ، ويكون مؤديا لا قاضيا ، ويتعين في آخر عمره ، ويأنه ثبوته قبل الاداء ، ولا تؤخذ من تركه إن لم يوص ولو تبرع الورثة في الاعتاق ، وكذا في الصوم لا يحور - كما في ادائهم - من أوصى كل من التث ، وفي الثأر حابة لو كان مريد التكفير مريضا فاعتق عبده عن كفارته وهو لا يخرج من ثلث ماله فأت من ذلك امرض لا يجوز عن كفارته وإن أجازت الورثة ، وأولاه برئ من مرضه جار ، ولله أمة مطالته بالوطء والتكفير ، وعنه أن تجمعه من الاستمتاع بها حتى يكفر ، وعلى القاضى أن يحرمه على التكفير دفعا للأمرد عنها بحسب ما أن صر به ، ولو قال : قد كفرت صدق ما لم يكن معروفا عند الناس بالكذب .

هذا وبعبت مسائل أخر مذكورة في كتب الفقه في دسكم به لا شارد بل الحكم بالكفارة والخطاب للمؤمنين اءوجودين عند النزول أو لهم ولغيرهم من الأمة في نوعطون به أي تزجرون به عن ارتكاب الذكرك ، فإن الثمرات مراجع عن ماطلى الجنائيات ، والمراد ما أن المقصود من شرع هذا الحكم ليس تعريفكم للثواب مباشرة تسكم لتحرر الرقة الذي هو علم في استماع شتوار العظيم من هو دسكم ورجركم عن مباشرة ما يوجه كداني لارشاد ، وهو طهر في كور الكفارة عمرة محصه ، وقد تقدم القول بأنها دائرة من التمددة والعقوبة ، ولام الزبلى يدل على أن جهه التمددة فيها أعيب ، وفي شرح مساح نووى لأن حجر في كتاب كفارة لظهور الكفارة من الكفر وهو الستر لسترها الذنب بمحوه أو تخفيف إثمه ثاماً على أن الكفارات ذواتها كالتعويض أو جوارب التحلل ، ورجع ابن عبد السلام في لأنها عادة لا فقهها لئله أي هي كسجود السهو .

ولفرق بينها على الثاني - وبين لدفع الكفار البصق عن ما هو المنقر فيه أنه يقطع دوام الإثم أن الدفع ذيل لعين ما به المعصية فلم يبق بعده شيء يدوم إثمه بخلها ها فاتها ليست كذلك ، وعلى لأول المنحور هو حق الله تعالى من حيث هو حقه ، وأما بادظر لحر المسق توجهها فلا بد فيه من النوع نظير بحر الحد انتهى .

وهي قين : بأن الاعتاق المذكور كفارة لأن الكفارة تسقط الذنب بمحوه أو تخفيف إثمه لم يكن بد من استنباعه الثواب وكون ذلك لا يعتدوا ، لا علو عن نظره ، ولأن المراد أن المقصود الأعظم من شرع هذا الحكم ردع ولزجر عن مباشرة ما يوجه دون التعريض للثواب ، وإن تضمنه في الجملة فتأمل في والله بما تعملون من الأعمال التكمير وما يوجهه من جذية الظهار (حجر ٣) أي عالم بظواهرها وبواطنها ومجا ربكم بالحفظوا على حسود ما شرع لكم ولا تعملوا بشيء منها في قس لم ينجذ نصيب من شهرين مسبقين من قبل أن يبعثوا

أى من لم يجد ، فية فالواجب عليه صام شهرين متتابعين من قبل التماس ، والمراد - بمن لم يجد - من لم يملك رقة ولا ثمنها فاضلا عن قدر كفايته لأن قدرها مستحق الصرف فصار بالعدم ، وقدر الكفاية من القوت للمحترف قوت يوم . ولذى يعمل قوت شهر - على ما في البحر - ومن له عبد يحتاج لخدمته وأجد فلا يجرته الصوم ، وهذا بخلاف من له مسكر لأنه طامسه ولباس أهله ، وعند كفاية المراد به من لم يملك ربة أو ثمن فاضلا كل منهما عن كفاية نفسه وعياله العمر للعالم بفقته وكسوة وسكنى وأثاثا لا بد منه ، وعن دينه ولو مؤجلا .

وقالوا : إذا لم يفضل القن أو ثمنه عما ذكر لاحتياجه لخدمته لمصعب بأى خدمته نفسه أو ضمانة كذلك بحيث يحصل له منفعة مشقة شديدة لا تحتمل عادة ولا أثر لقوات رقابه أو مرض به أو بمو به فلا اعتق عليه لأنه قادر شرعا - فمن وجد ماء وهو يحتاجه لعطش - وإلى اعتبار كون ذلك قافدا - كواجدا ماء المذكور - ذهب إليه أيضا .

والفرق عدنا على مذكوره الرازى في أحكام القرآن أن الماء مأمور بإسالة لعطشه واستماله محظور عليه بخلاف الخدم ، واليسار والاعصار معتبران وقت التكفير والأداء ، وبه قال مالك ، وعن الشافعى أقوال في وقتها أظهر ما كان عندنا ، قالوا : لأن الكفارة أعم الاعتاق عبادة له بدل من غير جنسها كوصوه وبهم وقيم صلاة وقعودها فاعتبر وقت أدائها ، وغلب الثنى كذهب أحمد . والظاهرية شائبة العقوبة فاعتبر وقت الوجوب - قالوا روى فن ثم عتق فاه يحد حد القن - والثالث الأغاظ من الوجوب إلى الأداء ، والراح الأعظظ منهما ، وأعرض عما بينهما .

ومن يملك ثمن رقة إلا أنه دين على الناس فلن لم يقدر على أخذه من مديونه فهو قادر فيجزيه الصوم وإن قدر فواجب فلا يجزيه وإن كان له مال ووجب عليه : من مثله فهو قادر بعد قضاء الدين ، وأما قبله قبل قادر أيضا شاملا على قول محمد أنه نحل له الصدقة المشير إلى أن ماله لكونه مستحقا الصرف إلى الدين ملحق بالعدم حكما ، وقيل : واجد لأن ملك المديون في ماله كامل بدليل أنه يملك جميع التصرفات فيه .

وفي البدائع لو كان في ملكه رقة صالحة للتكفير فقبله تحريرها سواء كان عليه دين أو لم يكن لأنه واحد حقيقة ، وحاصله أن الدين لا يمنع تحرير الرقة الموجوده ، وبمع وجوب شرائها بما عبده من مثل الدين على أحد القولين ، والظاهر أن الشراء متى وجب يعتبر فيه ثمن المثل ، وصرح بذلك لسوى وغيره من الشافعية فقالوا : لا يجب شراء الرقة بدين أى زيادة على ثمن مثله ، نظير ما يذكر في شراء الماء للعطاشة ، والفرق بينهما يتكرر ذلك ضعيف ، وعلى الأول - كما قال الأذرى - بغيره فقلنا عن المأوردى واعتمده - لا يجوز المدول للصوم بل يلزمه الصير إلى الوجود بثلث المثل ، وكذا لو غاب ماله فكأنه أصبر إلى وصوله أيضا ولا نظر إلى تضردهما بقوات التمتع مدة الصبر لأنه الذى ورط فيه انتهى .

وما ذكره فيما لو غاب ماله موافق لمنهنا فيه ولو كان عليه كفارتا ظهر لأمرائين وفي ملكه رقة فقط فصام عن ظهار أحدهما ، ثم أعتق عن ظهار الأخرى ففي المحيط في ظهير المسألة ما يقتضى عدم إجراء الصوم عن الأولى قال : عليه كفارتا يمين ، وعنده طعام يكفي لإحداهما فصام عن أحدهما أشأ أطعم عن الأخرى لا يجوز صومه لأنه صام وهو قادر على التكفير بالمال فلا يجزيه ، ويعتبر الشهر بالهلال فلا فرق بين التام والنقص

فمن صام بالآهلة وانفق أن كل شهر تسعة وعشرون حتى صار بمجموع الشهرين ثمانية وخمسين أجراً ذلك وإن غم الهلال اعتبر - كما في المحيط - كل شهر ثلاثين وإن صام بقدر الآهلة فلا بد من ستين يوماً كما في فتح القدير ، ويعتبر الشهر بالحلال عند الشافعية أيضاً ، وقالوا : إن بدأ في أثناء شهر حسب الشهر بعده بإحلال لقامه وأتم الأول من الثالث ثلاثين لتعذر الهلال به يتلفقه من شهرين ، وعلى هذا يتفق كون صيامه ستين وكونه تسعة وخمسين ، ولا ينعين الأول كما لا يخفى فلا تغفل ، وإن أفطر يوماً من الشهرين ولو الأخير سذر من مرض أو سفر لزم الاستئناف لزوال التبع وهو قادر عليه عادة ، وقال أبو حيان : إن أفطر بسذر كفر فقال ابن المسيب ، والحسن ، وعطاء ، وعمر بن دينار ، والشمسي ، ومالك ، والشافعي في أحد قولي : بئى هـ ، وإن جامع التي ظهر بها في حلال الشهرين ليلاً عامداً أو نهاراً ناسياً استأنف الصوم عند أبي جنيفة ، وعبد ، وقال أبو يوسف : لا يستأنف لأنه لا يمنع التتابع إذا لا يفسد به الصوم وهو الشرط ، ولهما أن المأمور به صيام شهرين متتابعين لا ميسر فيهما فإذا جامعها في خلالها لم يأت بالمأمور به ، وإن جامع زوجته أخرى غير المظاهر بها ناسياً لا يستأنف عند الإمام أيضاً كما لو أكل ناسياً لأن حرمة الأكل والجماع إنما هو للصوم لتلا يتقطع التتابع ولا يتقطع بالنسيان فلا استئناف بخلاف حرمة جماع المظاهرة فإنه ليس للصوم بل لوقوعه قبل الكفارة ، وتعديها على الميسر شرط حلها ، فالجامع ناسياً في أثناءه يسطر حكم الصوم المتقدم في حق الكفارة ، ثم إنه يلزم في الشهرين أن لا يكون فيهما صوم رمضان لأن التتابع منصوص عنه وشهر رمضان لا يقع عن الظاهر لما فيه من إبطال ما أوجب الله تعالى ، وأن لا يكون فيهما الأيام التي نهى عن الصوم فيها وهي يوم العيدين وأيام التشريق لأن الصوم فيها بائس بسبب النهي عنه فلا ينوب عن الواجب الكلام هـ

وفي البحر المسافر في رمضان له أن يصومه عن واجب آخر ، وفي المريض روايتان ، وصوم أيام نذر معينة في أثناء الشهرين بنية للكفارة لا بقطع التتابع ، ومن قدر على الاعتاق في اليوم الأخير من الشهرين قل غروب الشمس وجب عليه الاعتاق لأن المراد استمرار عدم الوجود إلى رابع صومهما وكان صومه حينئذ طوعاً ، والأفضل إنعام ذلك اليوم وإن أفطر لا قضاء عليه لأنه شرع فيه مسقطاً لا ملتزماً خلافاً لروى هـ

وفي تحفة الشافعية لو بان بمنصومهما أن له الأورثه ولم يكن عالماً به لم يمتد بصومه على الأوجه اعتباراً بما في نفس الأمر أي هو واجد بذلك الاعتبار وليس في بالي حكم ذلك عند أصحابنا ، ومقتضى ظاهر ما ذكره فيمن تيمم وفي رحله ماء وضعه خبره ولم يعلم به من جهة تيممه الاعتداد بالصوم ههنا ، وقد صرح الشافعية فيمن أدرج في رحله ماء ولم يقصر في طيه أركان يقره بثرة خفية الآثار بعدم بطلان تيممه فليست الفرق بين ما هنا وما هناك ، ولعله التعليق في أمر الكفارة دون التيمم فليراجع (قَسَّ لَمْ يَسْتَطِعْ) أي صيام شهرين متتابعين ، وذلك بأن لم يستطع أصل الصيام أو بأن لم يستطع تنابعه سبب من الأسباب ككبر أو مرض لا يرجح رواه في قيده بذلك ابن الإمام ، وغيره - وعليه أكثر الشافعية - وقال الاقرون مهم - كالأمام ومن تبعه - وصححه في الروضة : يعتبر دولته في طئه مدة شهر من المادة العالبة في مثله أو بقول الأطباء ، قال ابن حجر : ويظهر الاكتفاء بقول عدل منهم ، وصرح الشافعية بأن من تلحقه بالصيام أو تنابعه مشقة شديدة لا تحتمل عادته وإن لم تبع التيمم فيها يظهر غير مستطيع ، وكذا من خاف زيادة مرض ، وفي حديث أوس على ما ذكر أبو حيان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين ؟ » فقال : والله يا رسول الله

إني إذا لم آكل في اليوم والليلة ثلاث مرات كل بصري وخشيت أن تمشوا عني ، الخبز ، وعدوا من أسباب عدم الاستطاعة الشق وهو شدة الفاقة .

واستدل به بما أخرج الإمام أحمد ، وأبو داود ، وابن ماجه ، والترمذي وحسنه ، والحاكم ومصححه ، وغيرهم عن سلمة بن صخر قال : كنت رجلاً قد أرتيت من جماع النساء ما لم يؤت غيري فلما دخل رمضان ظهرت من امرأتي حتى ينسلخ رمضان فرقا من أن أصيب بها في ليلى فأتابع في ذلك ولا أستطيع أن أنزع حتى يبدكني الصبح فيبها هي تخدمني ذات ليلة إذ تكشف لي منها شيئ فوثبت عليها - إلى أن قاله فخرجت فأتيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فأخبرته بخبري فقال : «أنت بذلك ؟ قلت : أما بذاك ، فقال : أنت بذلك ؟ قلت : أنا بذلك وما أنا ذا فأمض في حكم الله تعالى فأى صابر لذلك قال : أعتق رقبة فضربت صفحة عنقي بيدي فقلت لا والذي بعثك بالحق ما أصبحت أملك غيرها ، قال : فهم شهرين متتابعين ، بقلت : وهل أصابي ما أصابي إلا في الصيام ، قال : فأطعم ستين مسكياً ، الحديث فانه أشار بقوله : «وهل أصابي» الخ إلى شدة شيقه الذي لا يستطيع معه صيام شهرين متتابعين ، وإنما لم يكن عنراً في صوم رمضان قل ابن حجر : لأنه لا يدل له ، وذكر أن غلبة الجوع ليست عنراً ابتداءً لفقدته حيث فُلزِمه الشروع في الصيام فإذا عجز عنه أخطر . وانتقل عنه للاطعام بخلاف الشق لوجوده عند الشروع فيدخل صاحبه في عموم قوله تعالى : (لزم يستطعم) .

(فَأَطْعَمُ سِتِينَ مَسْكِيًّا) لكل مسكين نصف صاع من بر . أو صاع من تمر . أو شبر ودقيق كل كأصله ، وكذا السويق ، وذلك لا خطر ذكرها ابن الهمام في فتح القدير ، والصاع أربعة أمداد .

وقال الشافعية : لكل مسكين مد لأنه صح في رواية ، وصح في الأخرى صاع ، وهي محمولة على بيان الجواز الصادق بالنسبة لتعذر النسخ (١) فتعين الجمع بما ذكر مما يكون فطرة بأن يكون من غالب قوت محل المكفر في غالب السنة كالإقط - ولو للبلدي - فلا يجزئ به نحو دقيق مما لا يجزئ في الفطرة عندهم ، ومذهب مالك كما قال أبو حيان مد وثلاث بالحد النبوي ، وروى عنه ابن وهب مدان .

وقيل : مد وثلاث مد ، وقيل : ما يشبع من غير تحديد ، ولا فرق بين التملك والإباحة عندنا فإن غدى السنين وعشام أو غدام مرتين أو عشام كذلك أو غدام وسحرم أو سحرم مرتين أو أشبعهم غنبر بر أو شعير أو نحو كعدة بإدام أجزأه ، وإن لم يبلغ ما شبعوا به المقدار المعتبر في التملك ، ويستبر اتحاد السنين فلو غدى مثلاً ستين مسكيناً وعشئ ستين غيرهم لم يجز إلا أن يعيد على إحدى الطائفتين غداء أو عشاء ، ولو أطعمهم مائة وعشرين مسكيناً في يوم واحد أو مائة مشبعة لم يجز إلا عن نصف الإطعام فإن أعاده على ستين منهم أجزأه ، واشترط الشافعية التملك اعتباراً بالزكاة وصدقة الفطر ، وهذا لأن التملك أدفع للحاجة فلا يتوب منها بالإباحة ، ونحن نقول : المخصوص عليه هنا هو الإطعام وهو حقيقة في التمكن من الطعام ، وفي الإباحة ذلك كما في التملك ، وفي الزكاة الإيتاء ، وفي صدقة الفطر الأداء ، وهما للتملك حقيقة - كما في الهداية - قال العلامة ابن الهمام : لا يقال : اتفقوا على جواز التملك فلو كان حقيقة الإطعام ما ذكر أن مشتركاً معهما أو في حقيقته ومجازه لأننا نقول : جواز التملك عندنا بدلالة النص ، والدلالة لا تمنع العمل بالحقيقة كما في حرمة القتل والضرب مع التأنيب

فكندا هذا فلتنص على دفع حاجة الأهل فالتفليح الذي هو سبب لدفع كل الحاجات التي من جعلها الأكل أجور قام حينئذ دافع حاجة الأهل وغيره ، وذكروا أن الإطعام جعل الغير طاعماً أي آتلاً لأن حقيقة طعمت الطعام أكلته ، والحمة تنديه إلى الممول الثاني أي جعلته آتلاً ، وأما نحو أطعمتك هذا الطعام يكون هبة وتعليكاً بقربة الحال ، قالوا : والضابط أنه إذا ذكر الممول الثاني فهو التفليح وإلا فلا حاجة ، وهذا والمذكور في كتب اللغة أن الإطعام إعطاء الطعام ، وهو أعم من أن يكون تمليكاً أو إباحة انتهى فلا تنفل .

ويجوز الجمع بين الإباحة والتفليح لبعض المساكين دون البعض بما إذا ملك ثلاثين وأطعم ثلاثين غداً وعشراً وكذا لرجل واحد في إحدى روايتين كأن غداً مثلاً وأعطاه مذاً وإن أعطى مسكيناً واحداً ستين يوماً أجراً وإن أعطاه في يوم واحد لم يجزه إلا عن يومه لأن المقصود سدّ خلة المحتاج ، والحاجة تتجدد في كل يوم ، فالدفع إليه في اليوم الثاني كالدفع إليه في غيره ، وهذا في الإباحة من غير خلاف ، وأما التفليح من مسكين واحد بدفعات فتقبل : لا يجزئه ، وقيل : يجزئه لأن الحاجة إلى التفليح قد تتجدد في يوم واحد بخلاف ما إذا دفع بدفعة لأن التمرق واجب بالنص ، وخالف الشافعية ، فقالوا : لا بد من الدفع إلى ستين مسكيناً حقيقة فلا يجزئ الدفع لو أحد في ستين يوماً ، وهو مذهب مالك ، والصحيح من مذهب أحمد - وبه قال أكثر العلماء - لأنه تعالى نص على ستين مسكيناً ، وتكرر الحاجة في مسكين واحد لا يصير هو ستين مسكيناً فكان التعليل بأن المقصود سدّ خلة المحتاج الخ مبطلًا لمقتضى النص فلا يجوز ، وأصحابنا أشدّ موافقة لهذا الأصل ، ولذا قالوا : لا يجزئ . الدفع لمسكين واحد وظيفة ستين بدفعة واحدة معطين له بأن التفرق واجب بالنص مع أن تفرق الدفع غير مصرح به ، وإنما هو مدلول التزاي عند المساكين فالنص على المدد أولى لأنه المستلزم ، وعاية ما يعطيه كلامهم أنه بتكرر الحاجة بتكرر المسكين حكماً كان تمدداً حكماً ، ونمامه موقوف على أن ستين مسكيناً في الآية مراد به الأعم من الستين حقيقة أو حكماً .

ولا يخفى أنه مجاز فلا يصير إليه بموجبه ، فإن قلت : المعنى الذي باعتباره يصير اللفظ مجازاً ويندرج فيه التعدد الحكمي ما هو ؟ قلت : هو الحاجة فيكون ستين مسكيناً مجازاً عن ستين حاجة ، وهو أعم من كونها حاجات ستين أو حاجات واحد إذا تحقق تكررهما إلا أن الظاهر إنما هو عدد معدوده ذوات المساكين مع عقليته أن العدد بما يقصد لما في تعميم الجميع من بركة الجماعة وشمول المصلحة واجتماع القلوب على المحبة والنداء - قاله في فتح القدير - وهو كلام متين يظهر منه ترجيح مذهب الجمهور ، ومذهب الأصحاب إلى أنه لا يشترط اتحاد نوع المدفوع لكل من المساكين فلو دفع لواحد بعضاً من الخطة وبعضاً من الشعير مثلاً جاز إذا كان المجموع قدر الواجب كأن دفع ربع صاع من بر وصف صاع من شعير ، وجاز نحو هذا التكميل لاتحاد المقصود - وهو الإطعام - ولا يجوز دفع قيمة القدر الواجب من منصوص عليه ، وهو البر ، والشعير ، ودقيق كل ، وسويقه ، والزبيب ، والتمر إذا كانت من منصوص عليه آخر إلا أن يبلغ المدفوع الحكمة المقدرة شرعاً فلو دفع نصف صاع تمر يبلغ قيمة نصف صاع بر لا يجوز ، فالواجب عليه أن يتم للذين أعطاهم القدر المقدّر من ذلك الجنس الذي دفعه إليهم فإن لم يجدهم أعيانهم استأنف في غيرهم ، ومن غير المنصوص كالأرد - والقدس يجوز بما إذا دفع مع صاع من أرد يساوي قيمة نصف صاع من بر مثلاً ، وذلك لأنه لا اعتبار لمعنى النص في المنصوص عليه وإنما الاعتبار في غير المنصوص عليه ، ونقل في ذلك خلاف الشافعي رحمه الله تعالى فلا يجوز دفع القيمة عنده مطلقاً ،

ولا يجوز في الكفارة إعطاء المسكين أقل من نصف صاع من الأبر مثلاً فقط ، وفي التنازل غاية لو أعطى ستم مسكيناً على مسكين من الخطة لم يجز ، وعلمه أن يعد من آخر على كل فإن لم يعد الأولين فأعطى ستم آخرين ثلاثاً لم يجز ، ولو أعطى ثلاثاً من المساكين من آخر استعوا ثم افقرُوا فأعاد على كل من آخر لم يجز ، وكذا لو أعطى المساكين من آخر ثم ردوا إلى لرق وهو اليهم أعياهم ثم كوثوا ثانياً ثم أعاد عليهم لم يجز لأنهم صاروا بحال لا يجوز دفع الكفارة إليهم بصاروا كجس آخر ، وإليه فالمراد - بستين مسكيناً - ستون مسكيناً مريض لهم في أثناء الإطعام ما ينافي ذلك ، والمظاهر أن فاعل إطعامهم هو المظاهر الغير المستطيع للصيام ، ولا فرق بين أن يكثر ذلك أو يأمر به غيره ، فإن أمر غيره فأطعم أجراً لأنه استعراض بمعنى . فالغدير قاص له أولاً ثم يتحقق تملكه ثم تملكه ، والمراد بالمسكين ما يعجز عنه فقير ، وقد قالوا : المسكين والعقير إذا اجتمعا افتقرا وإذا افتقرا احتجما ، ويشترط أن لا يكون المظلم أصله أو فرعه . أو زوجته . أو مملوكه . أو هاشمياً لم يدره ، فيحل عن هذه الفسالة ، ولا حرجاً ولو مستأثراً بغيره فليس أهلاً لأدنى منفعة ، ويجوز أن يكون ذمياً ولو دفع بجزء فإن أنه ليس بمصرف أحرأه عندهما خلافاً لأبي يوسف في البائع .

واستدلت الشافعية من التعبير بعدم الوجود عند الانتقال إلى الصوم ، وبعدم الاستطاعة عند الاعتقال إلى الإطعام أنه لو كان له مال غائب ينظره ولا يصوم ولو كان مريضاً يرجي بوقه بطعم ولا ينظر الصحة ليصوم ، وهو موافق لمذهبنا في الصوم لأن الإطعام كما سمعت ، ثم هذا الحكم في الأحرار أما العبد فلا يجوز له إلا الصوم لأنه لا يملك وإن ملك والاعتاق والإطعام شرطهما الملك فإن اعتق عنه المولى أو أطعم لم يجز . وبأمره ، ويجب تقديم الإطعام على المسيس فإن قرب المظاهر المظاهرة في خلافته أم ، ولم يستأنف لأنه عر وجل ما شرط فيه أن يكون قبل المسيس كما شرط فيما قال ، ونحن لا نحمل المطلق على المفيد وإن كانا في حادثة واحدة بعد أن يكونا حكيمين ، والوجوب قبل : لم يثبت إلا لتوهم وقوع الذمارة بعد التماس يامه أنه لو قدر على العتق أو الصيام في حلال الإطعام أو قبله بمره التكفير ، باقذور عليه فلو جور للمعاجر عنهما الغربان قبل الإطعام ، ثم اتفق قدره فلم التكفير به لزم أن يقع العتق بعد التماس ، والمفتى إلى الممتع تمتع . وتعقب بأن فيه نظراً لأن القدرة حال قيام المعجز بالعجز والعجز والعجز والمرضى الذي لا يرجي رواله أمر موهوم ، وباعتبار الأمور الموهومة لا تثبت الأحكام اشتداء بل يثبت الاستحباب ورعاً فالأولى الاستدلال على حرمة المسيس قبل الإطعام لمن يتعين كفارة له به ورد من حديث «اعتزلها حتى تكفر» ومجوده ، وما ذكر من أنه لو قدر على العتق مثلاً خلال الإطعام لزم التكفير به خالف فيه الشافعية .

قال ابن حجر عليه الرحمة : لا أثر لقدرته على صوم أو عتق بعد الإطعام ولو لم يكن له ذلك لو شرع في صوم يوم من الشهرين فقدر على العتق ، وأجاز بعض المسيس في خلال الإطعام من غير أن يتم ، وهو ذلك عن أحد ختيفه رضي الله تعالى عنه وهو يوم نشأ من عدم إيجابه الاستئناف ، وقد صرح في الكشف بأنه لا فرق عند أبي حنيفة بين الكفارات الثلاث في وجوب تقديمها على المساس وإن ترك ذكره عند الإطعام للدلالة على أنه إذا وجد في خلال الإطعام لم يستأنف كما يستأنف في الصوم .

وجعل بعضهم ذكر القيد فيما قبل وتركه في الإطعام دليلاً لأن حنفة في قوله : بعدم الاستئناف أي مع الاسم . وتعقبه ابن المنير في الانتصاف بأن لما قيل أن يقول لأبي حنيفة : إذا جعلت الفائدة في ذكر عدم التماس

في بعضها وإسقاطه من بعضها الفرق بين أنواعها فلم يجعله مؤثراً في أحد المسكينين دون الآخر ؟ وهل التخصيص إلا نوع من التحكم ؟ ثم قال : وله أن يقول : اتفقنا على التسوية بين الثلاث في هذا الحكم أصح حرمة المساس قبل التكفير ، وقد نطقت الآية بالفرقة فلم يمكن صرفها إلى ما وقع الاتفاق على التسوية فيه فبين صرفه إلى الآخر ، هذا منتهى النظر مع أبي حنيفة ، وأحال الكلام في هذا المقام بما لا يخلو عن بحث على أصول الإمام .

وإذا عجز المظاهر عن الجميع قال الشافعية : استقرت في ذمته فإذا قدر على حصة فعلها ولا أثر لقدرته على بعض عتق أو صوم بخلاف بعض العلماء ولو بعض ما يجب لواحد من المساكين في حرجه ، ثم الباقى إذا أيسر ، والمظاهر بقاء حرمة المسكين إلى أن يؤدي الكفارة تماماً ولم يبال باضرار المرأة بذلك لأن الأيسار مرقب كزوال المرض المانع من الجماع ، ولم أراجع حكم المسألة في الظاهر عند الحنفية ، وأما في الجماع في نهاره ، فمنا الموجب للكفارة فقد قال ابن الميمون بعد نقل حديث الإعرابي الواقع على امرأته فيه العاجز عن الخصال الثلاثة ، وفيه : « فأتى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يعرق فيه ثم قال : تصدق به ، فقال : أعلى أقصر مني يارب الله ؟ فوالله ما بين لابتيها أقصر مني ولا أهل بيت أقصر من أهل بيتي ، فضحك صلى الله تعالى عليه وسلم حتى بدت نواجذه ثم قال . خذه فأطعمه أهلك » في لفظ لأبي داود - زاد الزهري - وإنما كان هذا رخصة له خاصة ، ولو أن رجلاً فعل ذلك اليوم لم يكن له بد من التكفير ، وجهور العلانية على قوله ، وذكر النووي في شرح صحيح مسلم أن الشافعي في هذا العاجز قولين : أحدهما لا شيء عليه - واحتج له بحديث الإعرابي المذكور لأنه عليه الصلاة والسلام لم يقل له : إن الكفارة ثابتة في ذمته بل أذن له في إطعام عياله - والثاني - وهو الصحيح عند أصحابنا وهو المختار - أن الكفارة لا تسقط بل تستقر في ذمته حتى يتمكن قياساً على سائر الديون والمفروق والمواضعات كجزاء الصيد وغيره . وأما الحديث فليس فيه نفي استقرار الكفارة بل فيه دليل لاستقرارها لأنه أخبر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بالمعجز عن الخصال ثم أتى عليه الصلاة والسلام يعرق القرفأمره باخراجه في الكفارة فلو كانت تسقط بالمعجز لم يكن عليه شيء - فلم يأمره بالإخراج فدل على ثبوتها في ذمته ، وإنما أذن له في إطعام عياله لأنه محتاج إلى الاتفاق عليهم في الحال والكمالة واجبة على التراخي ، وإنما لم يبين عليه الصلاة والسلام بقاءها في ذمته لأن تأخير البيان إلى وقت الحاجة جائز عند جماهير الأصوليين فهذا هو الصواب في معنى الحديث ، وحكم المسألة وبها أقوال وتأويلات أخر ضئيلة انتهى •

ومن الناس من قال : لم يكن هناك تأخير بيان وإنما اكتفى صلى الله تعالى عليه وسلم بفهم الإعرابي عن التصريح له بالاستقرار ، والاختار في وقوع مثل ذلك للمظاهر مضطربة كما لا يخفى على من راجع الدر المنثور للسيوطي • ومسائل الظهار كثيرة والمذاهب في ذلك مختلفة ، ومن أراد كمال الإطلاع فليرجع إلى كتب الفروع ، ولولا التأسى ببعض الأجلة لما ذكرنا شيئاً منها ، ومع هذا لا يخلو أكثره عن تعلق بتفسير الآية والله تعالى أعلم .

(ذلك) إشارة إلى ما مر من البيان والتعليم ، وعمله إما الرضخ على الابتداء أو التنبه بضمير محتل بما بعده أي ذلك واقع أو فعلنا ذلك ﴿ تَوَمَّنْوَ أَنْتُمْ وَرَسُولُكُمْ ﴾ وتمعنوا بشرائعه التي شرعها لكم وتراضوا ما كنتم

عليه في جاهليكم ﴿وَتِلْكَ﴾ الاحكام المذكورة ﴿حُدُودُ اللَّهِ﴾ التي لا يجوز تعديها فالزموها وقضوا عندها ﴿وَالْكَافِرِينَ﴾ أي الذين يتعدونها ولا يملكون بها ﴿عَذَابُ أَلِيمٌ﴾ على كفرهم وأطلق الكافر على متعدي الحدود تظليفاً لجره ، وتظهير ذلك قوله تعالى : (ومن كفر فإن الله غني عن العالمين) •

﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحَادِّثُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ أي يعادونها ويشاقونها لأن كلام المتعديين في حد وجهه غير حد الآخر وجهته ، أن كلامهما في عدوة وشتى غير عدوة الآخر وشعه ، رقي : إطلاق ذلك على المتعديين باعتبار استعمال الحديد لكثرة ما يقع بينهما من المحاربة بالحديد كالسيوف والبصاير وغيرها ، والاول أظهر ، وفي ذكر المحاجة في أثناء ذكر حدود الله تعالى دون المعادة والمشاقة حسن موقع جاوز الحد ، وقال باصر الدين البيضاوي : أو ينعثون أو يفتنارون حدوداً غير حدود الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم ومما سبته لما قبله في غاية الظهور •

قال المولى شيخ الاسلام سعد الله جلي : وعلى هذا ففيه وعيد عظيم للملوك وأمرأ السوء الذين وضعوا أموراً بخلاف ما حده الشرع وسموها بالسيا والقانون (١) ، والله تعالى المستعان على ما يصفون اهـ ، وقال شهاب الدين الخفاجي بعد نقله : وقد صنف العارف بالله الشيخ بهاء الدين قدس الله تعالى روحه رسالة في كفر من يقول : يعمل بالقانون والشرع إذا قابل بينهما ، وقد قال الله تعالى : (اليوم أكملت لكم دينكم) وقد وصل الدين إلى مرتبة من الكمال لا يقبل التكميل ، وإذا جاء نهر الله بطل نهر معقل ، ولكن أين من يعقل ؟ انتهى • ولينظر رأيت هذه الرسالة ووقفت على ما فيها فإن إطلاق القول بالكفر مشكل عندى تأمل ، ثم إنه لا شبهة في أنه لا بأس بالفقرانين السياسية (٢) إذا وقعت باتفاق ذرى الآراء من أهل الحل والعقد على وجه يحسن به

(١) قوله : السيا هو بيا متة نحية وسين مهمة وصح قانون للامة ، ويقال : إسق لفظ غير عربي حكذا قاله الشهاب ، ورأيت في بعض كتب اللغة التركية أن إساق بفتح الياء والصاد المهمة بعدها ألف بعدها فاف معناه المتع اهـ منه •

(٢) أرسل البيا العاضل الأدب الاستاذ الشيخ محمد بهجة الأثرى حفلة تتعلق بالفقرانين السياسية ، وأخبرنا أنه وجدها بياش نسخة الأصل المخطوطة بخط أحد تلاميذ المؤلف رحمه الله تعالى مرصداها في مكانها إتماماً للقائمة •

يقول محمد بهجة الأثرى البغدادي :

قوله : ثم إنه لا شبهة في أنه لا بأس بالفقرانين السياسية — إلى قوله — لا لا يخل على العارف التنيه ليس للزلف وإنما وجدته على ما مش الأصل بخط أحد تلاميذه وقد كتبه هوذا عن بحث نفيس لصاحب التفسير في (القانون والشرع) لم تسمع السلطة القائمة بشره وإليك نص ذلك قلا عن خطه ، قال : ولينظر رأيت هذه الرسالة ووقفت على ما فيها فإن إطلاق القول بالكفر مشكل عندى •

نعم لا شك في كفر من يستحسن القانون ويفضله على الشرع ويقول : هو أوفق بالحكمة وأصالح الامة ، ويتبرر بظلاله وتصرفه خطياً إذا قيل له في أمر : أمر الشرع فيه كذا كما شاهدنا ذلك في بعض من خدمهم الله ما صمم وأصم أبصارهم ، وهذا القانون الذي ذكره قد نقصت منه اليوم أمور ، وزيدت فيه أمور . وسمى بالأصول ، وألفت فيها رسائل وطبع ونشرت وقرئت وألزم العمل بما حوتها كل أمير وأمور وعقبت بحال الشورى عليها ، ورجع في احكام الاحكام إليها ومن خالفها نكل تنكيلا ، وربما حبس حبساً طويلاً ، وكف قد قال لي بعض الزلاء : —

إليك أن تقول في مجلسنا : المسألة شرعا كذا بقوله أصابني منه عامله الله عدله لدول من قوله مريد الأذى ، وافق أن قال في بعض خاصته يوماً : أرى ثلثي الشرع شرأ ، فقلت له - وإن كنت عالماً أن في أذنيه وقراً - : نعم ظهر الشرع لما أذهبن من الشرع الدين ، ولم نأخذنوا من اسمه سوى حرفين : فامل العارة وتغير وجهه لها هم الإشارة ، والتي ينبغي أن يقال في ذلك : إن ما يرجع من تلك الأصول إلى ما يتعلق بسوق الجيوش وتعبئتهم وتعليمهم ما يوزم في الحرب ما يطلب على الظل العلية به على الصكورة وما يتعلق « بحكام المدن والفلاح » ويجوز ذلك لأماس في أكثره على ما علم ، وكذا ما يتعلق بجزاء دورى الجبايات التي لم يرد فيها عن الشارع حد مخصوص بل موضح التأديب عليها إلى رأى الإمام كالتواضع والتعديب ، وللايمان أن يستوفى ذلك ولم يحد الحجب عليه لأن الساقط به حق الأدبى والذي يستوفيه الإمام حق الله تعالى للصحة كما نص على ذلك إمامنا ابن حجر في شرح المنهاج ، والقواعد لا تأتاه ، نعم ينبغي أن يجنب في ذلك الإفراط والتفريط ، وقد شاهدنا في العراق مما سمعناه وجزأه ما لا يقل أهون منه بكثير . ومثل ذلك ظلم عظيم وتعد كبير .

وأما ما يتعلق بالحدود الآلية كقطع السارق ، ورحم الزاني المحصر ، وما فصل في حق قطع الطريق من قطع الأيدي والأرجل من خلاف وفيه مما فصل في آئهم - إلى غير ذلك - فظاهر أمره دخوله في حكم الآية هنا على ما ذكره اليساوى .

وأما ما يتعلق بالملء، المالات والمفود فلان موافقاً لما ورد عن الشارع فيها من الصحة وعدمها حينها ، وشرعا ولا نسبه « قانوناً » و « أصولاً » وإن لم يكن موافقاً لذلك فالحكم في إعطاء الرأ مثلاً المسمى عنهم - بالكثرة - لزعم أنه تعطل مصالح الناس لو لم يحكم بذلك فهو حكم يقبر ما أنزل الله عز وجل .

وأما ما يتعلق بحق بيت المال في الأراضي فما كان موافقاً لعمل الذي صلى الله تعالى عليه وسلم وخلفائه الراشدين فذاك وما كان مخالفاً لعمل الخلفاء الصادر بهم بالجهاد فان كانت مخالفة إلى ما هو أصيل وأهم للناس فظراً إلى زمامهم فهو مما لا بأس فيه . وإن كانت مخالفة إلى ما هو أشق فيه فبأس ، ولا يجرى هذا التعصبل فيما وصفه رسول الله عليه الصلاة والسلام بالعرش في بعض الأراضي التي تحت في رمة الشريف صلى الله تعالى عليه وسلم فانه لا يجوز المخالفة فيه أصلاً على ما ذكره أبو يوسف في كتاب الخراج وما ليس فيه موافقة ولا مخالفة بحسب الظاهر بل لا بد من منصوص عليه فان كان يتدرج في العمومات المنصوص عليها في أمر الأراضي فذاك وإلا فقبوله ودخوله باعتبار المدحول في العمومات الواردة في الحظر والإباحة فان دخل في عمومات الإباحة قل وإن في عمومات الحظر رد ، وأمر تكفير السائل بالأصول المذكورة خطار فلا ينبغي إطلاق القول فيه ، نعم لا بد من التوقف في تكفير من يستحسن - وهو بين المخالفة للشرع - ما ويفنده على الأحكام الشرعية متناً لها به ، ولقد سمعت بهر خاصة أتباع بعض الولا يقول : وإن تلك الأحكام أصول وقوانين سياسية كانت حسنة في الازمنة المتدنة لما كان أكثر الناس لها ، وأما اليوم فلا يستقيم أمر السياسة بها والأصول الجديدة أحسن وأوفق للعقل منها يقول ظا ذكرها : الأصول المسحقة . وكان يرشح كلامه بتقريب رسالة التي صلى الله تعالى عليه وسلم وكذا رسالة الأبياء عليهم السلام قبله ، ويرغم أنهم كانوا حكما في أوقاتهم توصلوا إلى أغراضهم بوضع ما دعوا فيه أنه وحى من الله تعالى ، وهذا وأمثاله لا شك في كبره وفي كبر من يدعى للرأفة عند الخاصي يأتى إلا للرأفة بمضى تلك الأصول عند أهل تلك الأصول راصياً بما يقصرون به عليه تردد وإتمام يحزم بكبره مع قوله تعالى : (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحمدوك بما أنعمت بهم ثم لا يجحدوا في أنفسهم حرجاً عما قضيت ويسلبوا تسليماً) لأن حكم أكثر القضاء يخالف لحكم الله تعالى ورسوله ﷺ في أكثر المسائل ، واللية العظمى أنهم يسمون ذلك شرعاً ومع ذلك يأخذون عليه ما يباحثون من المال ظناً من لم يرض بالمراضة عند هؤلاء القضاة البجرة ويرضى بالمراضة عند أهل الأصول عند ذلك .

الانظام وصاح أمر الخاص والعام، ومنها تعيين مراتب التآديب والجزاء على معاص وجنابات لم ينص الشارع فيها على حد معين بل فوض الأمر في ذلك لرأي الامام فليس ذلك من المحادة لله تعالى ورسوله ﷺ في شيء بل فيه استيفاء حقه تعالى على أتم وجه لا فيه من الزجر عن المعاصي وهو أمر مهم للشارع عليه الصلاة والسلام، ويرشد اليه ما في نعمة المحتاج أن للامام أن يستوفي التعرير إذا عفى صاحب الحق لأن الساقط بالمعفو هو حق الأدنى، والذي يستوجه الامام هو حق الله تعالى للصحة، وفي كتاب الخراج للامام أبي يوسف عليه الرحمة إشارة إلى ذلك أيضاً: ولا يعكر على ذلك ونحوه قوله تعالى: (اليوم أكملت لكم دينكم) لأن المراد إكمال ما كان من حيث نفعه ما يدل على حكمه تعالى خصوصاً أو عمومياً، ويرشد إلى هذا عدم الكبر على أحد من المجتهدين إذا قال بشيء لم يكن منصوباً عليه بخصوصه، ومن ذلك ما ثبت بالقياس بأقسامه، نعم القانون الذي يكون وراء ذلك بأن كان مصادماً لما خلقت به الشريعة العراء رافعاً عن سنن الحجية البيضاء فيه ما به لا يخفى على العارف الذية، وقد يقال في الآية على المعنى الذي ذكره البضاوي: إن المراد بالموصول الواضدون لحدود الكفر وقوانين كائنة الكفر أو المختارون لها العاملون بها كاساعهم، ثم إن الآية - على ما في البحر - زات في كفار قريش (كتبوا) أي أحزوا كما قاله الخادة، أو غبطوا كما قال الضراء أوردوا مخذولين - كما قال ابن زيد - أو أهلكوا كما قال أبو عبيدة. والاحش •

وعن أبي عبيدة أن ناه بدل من الدال، والأصل - كبدوا - أي أصابهم داء في أكبادهم، وقال السدي: لعوا، وقيل: المكبت الكس وهو الالتقاء على الوجه، وفصره الراغب هنا بالرد بعنف وتدليل، وذلك إشارة عند الأكثرين إلى ما كان يوم الخندق، وقيل: إلى ما كان يوم بدر، وقيل: معنى (كتبوا) سبكتون على طريقة قوله تعالى: (أتى أمر الله) وهو بشارة للمؤمنين بالنصر على الكفار وتحقق كتبهم •

(كَمَا كُتِبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ) من كتب الامام المصطفى المجاذيب لله عز وجل ورسله عليهم الصلاة والسلام (وقد أنزلنا آيات بيّنات) حال من واو (كتبوا) أي كتبوا لمحادتهم، والحال أنا قد أنزلنا آيات واضحات فيمن حاذق الله تعالى ورسوله من قبلهم من الأمم وفيما فعلنا بهم، وقيل: آيات تدل على صدق الرسول وصحة ما جاء به (ولكافرين) أي بلك الآيات أو بكل ما يجب الإيمان به فتدخل فيه تلك الآيات دخراً أولاً (عَذَابٌ مُهِينٌ) ينهب به زعم وكبرهم (يوم يبعثهم الله) منصوب بما تعلق به اللام من الاستقرار،

— ولقد سمعت من كثير أن أحد أسباب وصح الأصول الجديدة هؤلاء القضاة الظلة حيث أتبعوا الموى وحكموا بخير ما أنزل المولى جل وعلا ولم يمكن خلاص الشريعة من أيديهم وتطهير المحاكم من أرجاسهم لملاحظات مقبرة أو غير مقبولة عرضها ما يهون به في زعم لو اصح ترمه ويهين به أمرهم ثم إن باطل أولئك القضاة لقاعدة لا يقتلون تلون الجرياء لأنه تابع لموى الامس وتفاوت الرشا أمور أخرى وباطل غيرهم له قاعدة ما في الأغلب •
وقصارى الكلام أن ما غالب الشرع مردود كائناً ما كان، ولا فرق في ذلك بين ما عليه أكثر القضاة اليوم وبين الأصول المعتمدة:

فإن لا يكتفى أو تكتفى بالله أخرها عذته أنه بليانها

وإلى الله تعالى المشتكى، وهو عز وجل حسبنا وكفى انتهى كلامه •

أو - يبعث - أو بإصهار - اذكر أي اذكر ذلك اليوم تنظيماً له وتهويلاً وقيل : منصوب ليكون مضمراً على أنه جواب لمن سأل متى يكون عذاب هؤلاء ؟ فيل : (يوم يبعثهم) أي يكون يوم الحج ، وقيل : بالكافرين وليس بشئ ، وقوله تعالى : (جميعاً) حال جئ به للتأكيد ، والمعنى يبعثهم الله تعالى ظلمهم بحيث لا يبقى منهم أحد غير مبعوث ، ويجوز أن يكون حالاً غير مؤكدة أي يبعثهم مجتمعين في صعيد واحد ﴿ فَيُسْجَنُونَ بِمَا عَمِلُوا ﴾ من القباح بيان صدورهما عنهم أو بتصويرها في تلك الشاة بما يليق بهما من الصور المائلة على رموس الاشهاد تخجيلاً لهم وتشهيراً بحالهم وزيادة في خزيهم ونكاحهم ، وقوله تعالى : (احصاه الله) استئناف وقع جواباً عما نشأ بما قبله من السؤال إما عن كيفية التثنية أو عن سببها كما قيل : كيف ينشئهم بأعمالهم وهي أعراض متقضية متلاشية ؟ فقول : أحصاه الله تعالى عدداً ولم يمتعه سبحانه منه شيء ، وقوله تعالى : (ونسوه) حينئذ حال من مفعول - أحصى - بإصهار قد أو بدونه ، أو قيل : لم يذهبهم بذلك ؟ فقول : أحصاه الله تعالى ونسوه فينبئهم به ليعرفوا أن ما كانوا من العذاب إنما حاق بهم لأجله ، وفيه مزيد توبيخ وتقدم لهم غير التخييل والتشهير ﴿ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴾ لا ينبغي عه أمر من الأمور أصلاً ، والجملة اعتراض تذييلي مقرر للاحصاء تعالى أعمالهم ، وقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴾ استشهد على شمول شهادته تعالى أي ألم تعلم أنه عز وجل يعلم ما فيهما من الموجودات سواء كانت ذلك بالاستقراء فيهما أو بالجزئية منهما •

وقوله تعالى : ﴿ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ ﴾ الخ استئناف مقرر لما قبله من سعة علمه تعالى ، و(يكون) من كان الثامة ، و(من) مزيدة ، و(نجوى) فاعل وهي مصدر بمعنى التناجي وهو المسارة مأخوذة من النجوة وهي ما ارتفع من الأرض لأن المسارين يحلوان وحدهما بنجوة من الأرض ، أو لأن السر يصاب فكاهه رفع من حضيض الظهور إلى أوج الخفاء ، وقيل : أصل ناجيته من النجوة وهو أن تدونه على ما فيه خلاصه أو أن تنجو بترك من أن يطلع عليه وهي مضافة إلى (ثلاثة) أي ما يقع من تناجي ثلاثة نفر وقد يقدّر مضاف أي من ذوى نجوى ، أو يؤول بجوى متناجين - ثلاثة - صفة للمضاف المقدر ، أو لنجوى المؤول بما ذكر • ويجوز أن يكون بدلاً أيضاً والتأويل ، التقدير المذكور أن ليتأتى الاستثناء الآتي من غير تكلف ، وفي القاموس النجوى السر والمسارون اسم مصدر ، وظاهره أن استعماله في كل حقيقة فإذا أريد المسارون لم يحتج إلى تقدير أو أويل لكن قال الراغب : إن النجوى أصله المصدر كما في الآيات بعد ، وقد يوصف به فيقال : هو نجوى . وم نجوى ، قال تعالى : (وإذ هم نجوى) وعليه يحتمل أن يكون من باب زيد عدل •

وقرأ أبو جعفر ، وأبو حيوة ، وشيبة - ماتكون - بالناء الفوقية لتأنيث الفاعل ، والقراء بالياء التحتية قال الزعزعي : على أن النجوى تأنيثها غير حقيقي ، و(من) فاصلة أو على أن المعنى ما يكون شيء من النجوى واختار في الكشف الثاني ، فقال : هو الوجه لأن المؤنث وحده لم يجعل فاعلاً لفظاً لوجود (من) ولأن المعنى شيء منها ، فالذكور هو الوجه لفظاً . ومعنى ، وهو قراءة العامة انتهى ، وإلى نحوه يشير كلام صاحب التلويح ، وصرح بأن الأكثر في هذا الباب التذكير ، وتنبه أبو حيان بالجمع وأن الأكثر التأنيث وأنه القياس

قال تعالى : (وما تأتيهم من آية من آيات ربهم) (مانسب من أمة أجلاها) فتأمل ، وقوله سبحانه : ﴿ إِلَّا هُوَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴾ استدلاله مفرغ من أعم لأحوال ، والرابع لأصناف إلى غير مثله مما عني الجاعل المصير لهم أربعة أي ما يكونون في حال من الأحوال إلا في حال تصيير الله تعالى لهم أربعة حيث أنه عروجل يعطى أيضاً على مجوام ، وكذا قوله تعالى ﴿ وَلَا تَحْسَبْهُ إِلَّا رَجُلًا غَافِقًا ﴾ (إِلَّا هُوَ سَادُّهُمْ وَلَا أَدْفُ) أي ولا نحوى أدنى ﴿ مِنْ ذَلِكَ ﴾ أي ، ذكر كالآتين والأربعة ﴿ وَلَا أَكْثَرُ ﴾ كالسنة وما فوقها ﴿ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ ﴾ يعلم ما يجري بينهم ﴿ إِنَّ مَكَاوُنًا ﴾ من الآماكن ، ولو كانوا في طين الأرض فإن عبه تعالى بالاشياء ليس له رب مكاني حتى بتفوت باختلاف الإمكانة قرماً وبعداً ، وفي الداعي إلى تحصيل الثلاثة والخمسة وجهان : أحدهما أن قوماً من المنافقين تحسبوا للتناجي مخاطبة المؤمنين على هذين العددين ثلاثة وخمسة ، فليل ما يتناجي منهم ثلاثة ولا خمسة كما ترونهم يقاجون كذلك ولا أدنى من عددهم ولا أكثر إلا والله تعالى معهم يعلم ما يقولون. طالية تريض بالواقع على هذا ، وقد روى عن من عاينها زلت في ربيعة. وحبيب أبي عمرو . وصفران برأمية كانوا يوماً يتحدثون فقال أحدهم أترى أني الله يعلم ما يقول ؟ فقال الآخر : يعلم بعضاً ولا يعلم بعضاً ، وقال الثالث : إن كان يعلم بعضاً فهو يعلم كله أي لأن من علم بعض الأشياء بعير سبب فقد عاينها كلها لأن كونه عالماً بعير سبب ثابت له مع كل معلوم ، والثاني أنه قصد أن يذكر ما جرت عليه العادة من أعداد أهل النجوى والجالسين في حلوة للشورى و مستبدون لذلك إنما هم طائفة مجتبه من أوى الأحلام والهي ، وأول عددهم الاثنان فصاعداً إلى خمسة إلى ستة إلى ما اقتضته الحال ، وحكم به الاستصواب ، فذكر عروجل الثلاثة واخسة ، وقال سبحانه : (ولا أدنى من ذلك) فدل على الآتين والأربعة ، وقال تعالى : (ولا أكثر) فدل على ما يلي هذا العدد ويقاربه كذا في الكشف .

وفي الكشف في خلاصة الوحه الثاني أنه خص العددين على المعتاد من عدد أهل النجوى فانهم قليلو العدد غالباً فزعم أن يخص بالذكر نحو الثلاثة والأربعة إلى الخمسة والتسعة فأوثر الثلاثة ليكون قوله تعالى (ولا أدنى من ذلك) - إلا على ما تنحها إذ لو أوثر الأربعة والستة مثلاً كان الأدنى الثلاثة دون الآتين إلا على ما توسع ولما أوثر جئ بالخمسة لتناسب الوزين وكان الأمر دائراً بين الثلاثة واخسة والأربعة والستة فأوثرنا بالتصريح بذلك ، ولأنه تعالى وترىجب الو را انتهى .

وقد يقال : إن التناجي يكون في العتاب للشورى وهي لا تكون إلا بين عدد وأهنا قليلو العدد غالباً ، والليق أن يكون وزراً من الأعداد كالثلاثة واخسة والستة والتسعة ليتحقق عند الاختلاف طرف يرجع بالزيادة على الطرف الآخر فيرجع إليه دونه كما هو العادة اليوم عند اختلاف أهل لشورى •

وجعل عمر رضى الله تعالى عنه الشورى في سنة لاحتصار الامر فيهم كما يدل عليه قوله لهم : طرقت فوجدتكم رؤساء الناس وقادتهم ، ولا يكون هذا الامر إلا فيكم ، وقد قص رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وهو عنكم راض ، ومع هذا أمر ابنه عبد الله رضى الله تعالى عنه أن يحضر معهم وإن لم يكن له من أمر الخلافة شيء ، فصار الامر بعد اعتبار مذكر من وبرية العدد وفاته بين الثلاثة والخمسة والستة فاحتير الثلاثة لأنها أول الأوتار المعدنية وإذا صرحت في بعضها حصل منها ما من الأحاد ولا يحلو منها اعتبار كل ممكن حتى

أن المطالب الفكرية للتأجيج مثلاً لا تتم بدون ثلاثة أشياء : الموضوع ، والمجدول ، والمخذ الأوسط بل القضية التي يتأجج لها لا بد فيها من ثلاثة أجزاء ، والخمسة لأنها عند دائر لا تعتمد بالضرب في نفسها ، وكذا بضرب الحاصل في نفسه إلى ما لا يتأهي فلها شبه بالثلاثة من حيث أنها دائرة مع مراتب الضرب لا تعتمد أصلاً أن الثلاثة دائرة مع اعتبارات الممكن لا تعتمد أصلاً . ومع ذلك هي عدد المشاعر التي يحتاج إليها في التأجج ، وكذا عدد الخواص الظاهرة ، ويدخل ما عداها في عموم قوله تعالى : (ولا أدنى من ذلك ولا أكثر إلا هو معهم) ولا يدخل في العموم الواحد لأن التأجج للشاردة لا بد فيه من اثنين فأكثر ، ومن أدخله لم يعتبر التأجج لها ولا يضر دخوله الأشماع به لأن الأيقية كون المتأججين وقرأ إنما كانت نكتة للتصريح بالعددين السابقين ولأن تأجج النجوى في الإشفاق فلا ينبغي .

وأدعى ابن سراج أن النجوى مختصة بما كان بين أكثر من اثنين وأن ما يكون بين اثنين يسمى سراراً ، وقال ابن عيسى : كل سرار نجوى ، وفي الآية لطائف وأسرار لا يعقلها إلا العالمون طيناً .
 وقرأ ابن أبي عمير (ثلاثة) و (خمسة) بالنصب على الحال باضمار يتأججون يدل عليه نجوى ، أو على تأويل نجوى يحتاجين بعضهم من المستكن فيه ، وفي مصحف عبد الله - إلا الله واسمهم ولا أربعة إلا الله خامسهم ولا خمسة إلا الله سادسهم ولا أقل من ذلك ولا أكثر إلا الله معهم إذا اتجروا - وقرأ الحسن ، وابن أبي إسحق . والاعشى . وأبو حنيفة . وسلام . ويعقوب (ولا أكثر) بالرفع قال الزمخشري : على أنه معطوف على محل - لا أدنى - كقولك : لا حول ولا قوة إلا بالله بفتح الحول ورفع القوة ، ويجوز أن يعتبر (أدنى) مرفوعاً على هذه القراءة ورفعهما على الابتداء ، والملة التي بعد (إلا) هي الخبر ، أو على المعطف على محل (من نجوى) فإنه قيل : ما يكون أدنى ولا أكثر إلا هو معهم ، و (أكثر) على قراءة الجمهور يحتمل أن يكون مجزواً بالفتح مطبوعاً على لمط (نجوى) كأنه قيل : ما يكون من أدنى ولا أكثر إلا هو معهم ، وأن يكون مفتوحاً لأن (لا) لتي الجنس ، وقرأ كل من الحسن . ويعقوب أيضاً . ومجاهد . والحليل بن أحمد - ولا أكبر - بالياء الموحدة والرفع وهو على ما سمعت ﴿ ثُمَّ يَنْتَهُمْ ﴾ بما عملوا يوم القيامة ﴿ تَضَعِيحاً لَمْ يُظْهَرِ لَهَا يَوْجِبُ عَذَابَهُمْ ﴾ وقرئ (ينتهم) بالتخفيف والهمز ، وقرأ زيد بن علي بالتخفيف وترك الهمز وكسر الهاء .

﴿ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ لأن نسبة ذاته المقضى للعلم إلى السكل على السواء ، وقد بدأ الله تعالى في هذه الآيات بالعلم حيث قال سبحانه : (ألم تر أن الله يعلم) الخ ، وختم جل وعلا بالعلم أيضاً حيث قال الله تعالى : (إن الله) الخ ، ومن هنا قال معظم السلف فيما ذكر في البين من قوله عز وجل : (رابعهم) و (سادسهم) و (معهم) أن المراد به كونه تعالى كذلك بحسب العلم مع أنهم الذين لا يؤولون ، وكأنهم لم يعتدوا ذلك تأويلاً لفاية ظهوره واحتفائه بما يدل عليه دلالة لاختفاء فيها ، ويعلم من هنا أن ما شاع من أن السلف لا يؤولون ليس على إطلاقه ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ نَهَوُا عَنِ النَّجْوَى ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا نَهَوْا عَنْهُ ﴾ قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما : نزلت في اليهود والمنافقين كانوا يتأججون دون المؤمنين وينظرون إليهم ويتأمرون بأعينهم عليهم يومهم هم على أقاربهم أنهم أصحابهم شر فلا يزالون كذلك حتى تقدم أقاربهم فلما كثرت ذلك منهم شكوا المؤمنين إلى الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم فهاهم أن يتأججوا دون المؤمنين فعادوا مثل فعلهم ، وقال مجاهد : نزلت في اليهود .

وقال ابن السائب : في المخاصم ، والخطاب للرسول عليه الصلاة والسلام هو المهمزة للعجيب من حالهم ، وصيغة المصارع للدلالة على تكرار عودهم وتجدده واستحصال صورته العجيبة ، وعوله تعالى :

(وَيَسْتَجُونَ بِالْأَلْثَمِ وَالْمَدُونِ وَمَنْصِبِ الرَّسُولِ) عطف عليه داخل في حكمه أى ويتناجون بما هو إثم في نفسه ووبال عليهم ونعذ على المؤمنين وتواص بمخالفة الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم ، وذكره عليه الصلاة والسلام بعنوان الرسالة بين الخطابين المتوجهين - وإليه عليه السلام . لزيادة تشنيعهم واستعظام مدصبتهم .

وقرأ حمزة . وطلحة . والاعشى . ويحيى بن وثاب . ورويس . وبتحج - بنون سا كته بعد الياء وحسم الجهم مضارع انتجى ، وقرأ أبو حنيفة - العدوان - بكسر العين حيث وقع ، وقرئ - منصيات - بالجمع وسبت فيما بعد إلى الضحاك (وَإِذَا جَاءُوكَ حَيَّوكَ بِمَا لَمْ يُحَيِّكَ بِهِ اللَّهُ) صحح من رواية البخارى . ومسلم . وغيرهما عن عائشة وأن ناساً من اليهود دخلوا على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقلوا : السام عليك بأما القاسم فقال عليه الصلاة والسلام : وعليكم ، قالت عائشة : وقلت : عليكم السام ولعكم الله وغضب عليكم . وفي رواية : عليكم السام والقاسم واللعة ، فقال عليه الصلاة والسلام : يا عائشة إن الله لا يحب الداحش ولا المتفحش ، قلت : ألا تسمعونهم يقولون : السام ؟ فقال صلى الله تعالى عليه وسلم : أو ما سمعتم أقول : وعليكم ؟ فأمر الله تعالى (وَإِذَا جَاؤُكَ) الآية .

وأخرج أحمد . والبيهقى في شعب الإيمان بسند جيد عن عبد الله بن عمر رضى الله تعالى عنهما أن اليهود كانوا يقولون لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم سام عليك يريدون بذلك شتمه ثم يقولون في أنفسهم : لولا يعذبنا الله بما نقول فزلت هذه الآية (وَإِذَا جَاؤُكَ) الح ، والسام قال ابن الأثير : المشهور فيه ترك المهمز ويعنون به الموت ، وجاء في رواية مهموزاً ومعناه أممكم تأمون دينكم ، وصرح الخفاجى بأنه بمعنى الموت عبراني ، ولم يذكر فيه المهمز وتركه .

وقال الطبرسى : من قال : السام الموت فهو من سام الحياة بدهابها وهذا إرجاع له إلى المهموز ، وجعل البياضى من التحية التى لم يحبه بها الله تعالى تحيتهم له عليه الصلاة والسلام بأسم صباحاً وهى تحية الجاهلية كهم صا حاولم نفق على أثر فى ذلك ، وقوله تعالى : (وَيَقُولُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ) أى فيما بينهم وجود إنفاؤه على ظاهره (لَوْلَا يُعَذِّبُ اللَّهُ بِمَا نَقُولُ) أى هلا يعذبنا الله تعالى بسبب ذلك لو كان محمد صلى الله تعالى عليه وسلم نبياً - أى لو كان نبياً عذبنا الله تعالى بسبب ما نقول من التحية - أوفق بالاول لأن أسم صباحاً دعاء بحير والمدبول اليه عن تحية الاسلام التى حيا الله تعالى بها رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم ، وأشير إليها بقوله تعالى : (سلام على المرسلين) (وسلام على عباده الذين اصطفى) وما جاء فى التشديد والسلام عدك أيها النبي ورحمه الله وبركاته ، ليس فيه كثير إثم يتوقع معه التعذيب السيوى حتى أنهم يقولون ذلك إذا لم يعذروا اللهم إلا إذا انضم اليه أنهم قصدوا بذلك تحقيراً وإعلاناً بعدم الاكتراث ، ولعل قائل ذلك هم المنافقون من المشركين وهو أظهر من كون قائله اليهود ، وحكم التحية به اليوم أنها خلاف السنة ، والقول بالكرامة غير بعيد .

وفى تحية الحجاج لا يستحق مبتدى بحو صبحك الله بالخبر أو قواك الله جواباً ودعاؤه له فى نظيره حسن إلا أن يقصد بأعماله له تأديبه لترده سنة السلام انتهى ، وأسم صباحاً نحو صبحك الله بالخبر ، غاية ما فى الباب أنه

دء . كان يستعمل تحية في الجاهلية . نعم تحيتهم به له عليه الصلاة والسلام على الوجه الذي قصدوه حرام بلا
خبر في حقه . **٨** أي جهنم في النار . **٩** أي جهنم في النار . **١٠** أي جهنم في النار . **١١** أي جهنم في النار .
فلا تتأخروا بالآية والمؤمنين . **١٢** أي جهنم في النار . **١٣** أي جهنم في النار . **١٤** أي جهنم في النار .
وحرور جعله لهم وسماؤهم من نار طاهر أحوالهم .

وقرأ الكوفيين . ولا تخش . وأبو حنيفة . وررررر . فلا تتأخروا . **١٥** أي جهنم في النار . **١٦** أي جهنم في النار .
فلا تتأخروا . **١٧** أي جهنم في النار . **١٨** أي جهنم في النار . **١٩** أي جهنم في النار . **٢٠** أي جهنم في النار .
والآية . عن مصبة الرسول صلى الله عليه وآله . **٢١** أي جهنم في النار . **٢٢** أي جهنم في النار . **٢٣** أي جهنم في النار .
وحده لا إلى غير مصبة . **٢٤** أي جهنم في النار . **٢٥** أي جهنم في النار . **٢٦** أي جهنم في النار . **٢٧** أي جهنم في النار .
النهي عن التناجي والتمسك بالدعوات . **٢٨** أي جهنم في النار . **٢٩** أي جهنم في النار . **٣٠** أي جهنم في النار .
عيا . **٣١** أي جهنم في النار . **٣٢** أي جهنم في النار . **٣٣** أي جهنم في النار . **٣٤** أي جهنم في النار .
أصبتهم . **٣٥** أي جهنم في النار . **٣٦** أي جهنم في النار . **٣٧** أي جهنم في النار . **٣٨** أي جهنم في النار .
بصائر المؤمنين في شيء . **٣٩** أي جهنم في النار . **٤٠** أي جهنم في النار . **٤١** أي جهنم في النار . **٤٢** أي جهنم في النار .
وذلك من يقص . **٤٣** أي جهنم في النار . **٤٤** أي جهنم في النار . **٤٥** أي جهنم في النار . **٤٦** أي جهنم في النار .
وحده أن ما يتدعى . **٤٧** أي جهنم في النار . **٤٨** أي جهنم في النار . **٤٩** أي جهنم في النار . **٥٠** أي جهنم في النار .
المؤمنون . **٥١** أي جهنم في النار . **٥٢** أي جهنم في النار . **٥٣** أي جهنم في النار . **٥٤** أي جهنم في النار .
إليه الرجوع . **٥٥** أي جهنم في النار . **٥٦** أي جهنم في النار . **٥٧** أي جهنم في النار . **٥٨** أي جهنم في النار .
فانه إذا قلنا : إن هذا الحزن لا يصح إلا بإرادة الله تعالى . **٥٩** أي جهنم في النار . **٦٠** أي جهنم في النار .
تألفق مناهج المؤمنين في يومئذ . **٦١** أي جهنم في النار . **٦٢** أي جهنم في النار . **٦٣** أي جهنم في النار . **٦٤** أي جهنم في النار .
المؤمنين . **٦٥** أي جهنم في النار . **٦٦** أي جهنم في النار . **٦٧** أي جهنم في النار . **٦٨** أي جهنم في النار .
وأبو داود . **٦٩** أي جهنم في النار . **٧٠** أي جهنم في النار . **٧١** أي جهنم في النار . **٧٢** أي جهنم في النار .
بالناس من أجل أن ذلك يحرمه . **٧٣** أي جهنم في النار . **٧٤** أي جهنم في النار . **٧٥** أي جهنم في النار . **٧٦** أي جهنم في النار .
بحرته . **٧٧** أي جهنم في النار . **٧٨** أي جهنم في النار . **٧٩** أي جهنم في النار . **٨٠** أي جهنم في النار .
في كتاب الله . **٨١** أي جهنم في النار . **٨٢** أي جهنم في النار . **٨٣** أي جهنم في النار . **٨٤** أي جهنم في النار .
أمر سبحانه . **٨٥** أي جهنم في النار . **٨٦** أي جهنم في النار . **٨٧** أي جهنم في النار . **٨٨** أي جهنم في النار .
ولا تنصروا فيها . **٨٩** أي جهنم في النار . **٩٠** أي جهنم في النار . **٩١** أي جهنم في النار . **٩٢** أي جهنم في النار .
وقرأ الحسن . **٩٣** أي جهنم في النار . **٩٤** أي جهنم في النار . **٩٥** أي جهنم في النار . **٩٦** أي جهنم في النار .
والجمهور في . **٩٧** أي جهنم في النار . **٩٨** أي جهنم في النار . **٩٩** أي جهنم في النار . **١٠٠** أي جهنم في النار .

مجلسه صلى الله تعالى عليه وسلم ، والجمع لعددته باعتبار من يجلس معه عليه الصلاة والسلام فان لكل واحد منهم مجلساً ، وفي أحبار سبب النزول ما يؤيد كلا ، أخرج ابن أبي حاتم عن مقاتل بن حيان « كان ﷺ يوم الجمعة في الصفة وفي المكان ضيق وكان عليه الصلاة والسلام يكرم أهل بدر عن المهاجرين والأنصار فجاء ناس من أهل بدر معهم ثابت بن قيس بن شماس وقد سبقوا إلى المجالس فقاموا حبال رسول الله ﷺ فقالوا : السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته فرد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ثم سلوا على القوم فردوا عليهم فقاموا على أرجلهم ينتظرون أن يوسع لهم فلم يفسحوا لهم فشق ذلك على رسول الله ﷺ فقال لبعض من حوله : قم يا فلان ويا فلان فأقام نفرأ مقدار من قدم فشق ذلك عليهم وعرفت كراهيته في وجوههم ، وقال المنافقون : ما عدل بأقامة من أخذ مجلسه وأحب قره لم تأخر عن الحضور فأرسل الله تعالى هذه الآية (يا أيها الذين آمنوا) الخ ، وكان ذلك ممن لم يفسح تنافساً في القرب من رسول الله ﷺ ورغبة فيه ولا تكاد تنفس تؤثر غير هاب ذلك . وقال الحسن ، وزيد بن أبي حبيب . كان الصحابة ينشاحون في مجالس القتال إذا اصطفوا للحرب ولا يوسع بعضهم لبعض رغبة في الشهادة فزلت (يا أيها الذين آمنوا) الخ ، والا كثرون على أنها زلت لما كان عليه المؤمنون من التزام في مجلسه صلى الله تعالى عليه وسلم والصفة بالقرب منه وترك التصحاح لمقبل ، وأما أن كان بالحكم مطرد في مجلسه عليه الصلاة والسلام بمضاف القتال وغير ذلك ، وقرئ في - المجلس - بفتح اللام ، فإما أن يراد به ما لا يريد بالمكسور ، والفتح شاذ في الاستعمال ، وإما أن يراد به المصدر ، والجار متعلق - بفسحوا - أي إذا قيل لكم توسعوا في جلوسكم ولا تنصايروا فيه (فَافْسَحُوا لَكُمْ) أي في رحته . أو في منازلكم في الجنة . أو في قبوركم . أو في صدوركم . أو في رزقكم أقواله .

وقال بعضهم . المراد بفسح سبحاته لكم في كل ما تريدون الفسح فيه أي ما ذكر وغيره ، وأنت تعلم أن الفسح يختلف المراد منه باختلاف متعلقاته كالتنزل والرزق والمصدر فلا تغفل (وَإِذَا قِيلَ انشُرُوا) أي امضوا للتوسعة على المقبلين (فَانْشُرُوا) فامضوا ولا تنبجوا وأصنه من انشر وهو المرتفع من الأرض فان مرید التوسعة على المقبل يرتفع إلى فرق فتسع الموضع ، أولان الموضع نفسه ارتفع قال الحسن . رقادة . والضحاك : المعنى إذا دعيت إلى قتال أو صلاة أو طاعة فأجبوا ، وقيل : إذا دعيت إلى القيام عن مجلس النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقوموا ، وهذا لأنه عليه الصلاة والسلام كان يؤثر أحياء الانفراد في أمر الاسلام أو لإداء وظائف تخصه صلى الله تعالى عليه وسلم لا تنأى أو لا تكمل بدون الانفراد ، وعمم الحكم فقبل . إذا قال صاحب مجلس لمن في مجلسه : قوموا ينبغي أن يجاب ، وفعل ذلك لحاجة إذا لم يترتب عليه مفسدة أعظم منها بما لا نزاع في جوازها ، نعم لا ينبغي لعدم أن يقيم أحداً يجلس في مجلسه ، فقد أخرج مالك . والبخاري . ومسلم . والترمذي عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال : « لا يقيم الرجل من مجلسه ولكن تفسحوا وتوسعوا » .

وقرأ الحسن . والأعمش . وطلحة . وجمع من السعة - انشروا فانشروا - بكسر الشين - ما .

(يَوْمَ تَأْتِي سَأَلَ عَنْ رَبِّكَ إِنْ تَشَاءُ) أي إن تشاء ويرفع عز وجل المؤمنين منكم في الآخرة

يخفف نفسه عم يقناص فيه من الرقة أمثالاً وتواضعاً حورى على تواضعه برقع الدرجات كقوله : من تواضع لله تعالى رفته الله تعالى ، ثم لما علم سبحانه أن أهل العلم بحيث يسوء جيون عند أنفسهم وعند الناس ارتفاع مجالسهم خضهم ، لذكر عند الجراء ليهل عليهم تركه لهم من الرقة في المجالس تواضعاً لله عز وجل . وقيل : إنه تعالى خص أهل العلم ليهل عليهم ترك ما عرفوا بالحرص عليه من رقة المجالس وحرصهم للتصدير ، وهذا من معيات القرآن لما ظهر من هؤلاء في سائر الأعصار من الناس في ذلك .

والخفاحي أدرج هذا في نقل كلام صاحب الإتيصاف وكلامه على ما سمعته أوفق بالأدب مع أهل العلم ، ولا أطل - الدبر أو توا العلم - المذكورين في الآية أنهم كالعلماء الذين عزض بهم الحاجة ، نعم إنه عليه الرحمة صادق فيما قل بالنسبة إلى كثير من علماء آخر الزمان كعباد زمانه وكعباد زماننا لكن كثير من هؤلاء إطلاقي اسم الملم على أحدهم مجاز لا تعرف علاقته ، ومع ذلك قد امتلأ قلبه من حب الصدر وجعل يزاحم العلماء حبه ، عليه ولم يدرك أن عمله لو أنصف المعجز ، هذا واستدل غير واحد الآية على تقديم العالم ولو باهلياً شاماً على الجاهل ولو هاشمياً شاماً ، وهو بناء على ما تقدم من مناه لدلائلها على فصل العام على غيره من المؤمنين وأن الله تعالى يرفعه يوم القيامة عليه ، ويجعل منزلته فوق منزلته ويدعى أن يكون عمله في مجالس الدنيا فوق محل الجاهل .

وقال الجلال السيوطي في كتاب الأحكام قال قوم : معنى الآية رفع الله تعالى المؤمنين العلماء ، ثم درج على غيرهم لذلك أمر بالنهض من أجلهم ، فله دليل على رفع العلماء في المجالس والنفس لهم عن المجالس الرفيعة انتهى .

وهذا المعنى الذي تقيه ظاهر في أن احتفاظهم بمحذات الدب ولطف لجعل معايير الصفات بمنزلة تعديرات الذات وهو أحوال بعيد ، ويظهر منه أيضاً أنه من رفع برقع على أن الجملة استتداف ومع جواباً عن السؤال عن علة الأمر السابق مع أن الأمر ليس كذلك ، ويحتسب أنه دلم أنه مجزوم في جواب الأمر لكن لم يمتنع كون الرفع درجة حراره الأمثال على نحو كون المسح فله حراره فأنمله ﴿ وَآفَقَهُ عَمَّا تَعْمَلُونَ حَبِيرٌ ﴾ تهديد لم لم يمتثل بالأمر واستكره ، وفري عما - يعملون - بالياء التحذير ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّا رَجَّيْمُ الرَّسُولِ ﴾ أي إدارت الحاجة معه عليه الصلاة والسلام لأمر تمام الأمور ﴿ فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَحْوِكُمْ صَدَقَةٌ ﴾ أي قصدوا قبلها . وفي الكلام استعاره تمثيله ، وأصل القريب يستعمل فيس له يد أو مكنية بتشبيه التجوى بالانسان ، وإثبات أيدير تحييل ، وفي (ين) ترشيح على ما قبل ، ومعناه قبل ، وفي هذا الأمر تعظيم الرسول ﷺ ونفع للمقراء ويميز بين المحاص والمناق وحب الآخرة وحب الدنيا ودفع للكثرة عليه صلى الله تعالى عليه وسلم من غير حاجة مهمة ، وقد روى عن ابن عباس ، وقدادة أن قوماً من المسلمين كثرت حاجاتهم للرسول عليه الصلاة والسلام في غير حاجة إلا لتظهر منزلتهم وكان ﷺ سمحاً لا يرد أحداً فزلت هذه الآية .

وعن مقاتل أن الأغنياء كانوا يأتون النبي ﷺ فيكثر من مناقاته ويغلبون المقراء على المجالس حتى كره عليه الصلاة والسلام طول جلوسهم ومناجاتهم فزلت ، واختلف في أن الأمر لا لبأ وللوجوب لكنه نسخ بقوله تعالى : (أأشعهم) لح . وهو وإن كان مجزلاً به تلاوة لكنه غير متصل به برولا ، وقيل : نسخ مائة

الزكاة والممول عليه الأول ، ولم يبين مقدار الصدقة ليجزى الكثير والقليل ، أخرجه الترمذي وحسنه . وجماعة عن عن كرم الله تعالى وجهه قال : لما رئت (يا أيها الذين آمنوا إذا ناجيتم) الخ قال لي النبي ﷺ : يا مازي في دينار ؟ قلت : لا يطيقونه . قال : نصف دينار ؟ قلت : لا يطيقونه ، قال : فكم ؟ قلت : شعيرة ، قال : فالك لرهيد ، فلما رلت (أشفقتم) الآية قال صلى الله تعالى عليه وسلم : « حنف الله عن هذه الأمة » ولم يعمل بها على المشهور غيره كرم الله تعالى وجهه ، أخرج الحاكم وصححه . وابن المنذر . وعبد بن حميد . وغيرهم عنه كرم الله تعالى وجهه أنه قال : إن في كتاب الله تعالى لآية ما نحن بها أحد قبل ولا يعمل بها أحد بعدى آية لتجوى (يا أيها الذين آمنوا إذا ناجيتم الرسول) الخ فإن عندي دينار فبمنه بعشرة دراهم فكنت كلما ناجيت الذي ﷺ قدمت بين يدي تجوى درهما ثم سخط فلم يضمن به أحد ، فرات (أشفقتم) الآية ، قيل وهذا على القول بالوجوب محمول على أنه لم يتفق للأعيان مناجاة في مدة مقام الحكم ، واختلف في مدة مكانه ، فمن معال أنه عشرة ليال ، وقال قتادة : ساعه من سهار ، وقيل : إنه نسخ قبل العمل به ولا يصح لما صح أمه .

وقرى - صدقات - بالجمع لجمع المخاطبين (ذلك) أى تقديم الصدقات (خير لكم) لما فيه من الثواب (وأظهر) وأزكى لأنفسكم لما فيه من تعويدنا على عدم الاكتراث بالمال وإصعاف علاقه حبه المديس لها ، وفيه إشارة إلى أن في ذلك إعداد النفس لمزيد الاستماضة من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عند المناجاة . وفي الكلام إشعار بنبذ تقديم الصدقة لكن قوله تعالى (قال لم تجدوا بأن الله غفور رحيم) أى لم لم يجد حيث رخص سبحانه له في المناجاة ألا تقديم صدقة أظهر إشعاراً بالوجوب .

(أشفقتم أن تقدموا بين يدي نجوتكم صدقات) أى أخفتم لفقر لأجل تقديم الصدقات فمحول (أشفقتم) محذوفه (أن) على إضمار حرف التعديل ويجوز أن يكون المفعول (أن تقسموا) فلا حذف أى أخفتم تقديم الصدقات ثموم ترتيب الفقر عليه ، وجمع الصدقات لما أن الخوف لم يكن في حقيقة من تقديم صدقة واحدة لأنه ليس مضطراً للفقر بل من استمرار الأمر ، وتقديم (صدقات) وهذا أولى بما قبل : إن الجمع لجمع المخاطبين إذ يعلم منه وجه إيراد الصدقة بما تقدم على قراءه الجمهور (فاذنم أعملوا) ما أمرهم به وشق عليكم ذلك (وناب الله عليكم) أن رخص لكم المناجاة من غير تقديم صدقة ، وفيه على ما قبل : إشعار بأن إشفافهم ذنب تجاوز الله تعالى عنه لا روى منهم من الانقياد وعدم خوف العقر بعد مقام مقام ثوبتهم (وإذا) على أنها أعني أنها ظرف للمضى ، وقيل : ، بما معنى - إذ - الطولية للتسبيل كما في قوله تعالى : إراد الأغلل في أعدهم . وقيل : معنى إن الشرطية كأنه قيل : فإن لم تقموا (فاقموا الصلوة وآتوا الزكاة) والمعنى على الأول إنكم تركتم ذلك فيما مضى فتداركوه بالمثابرة على إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة ، وعبثت المثابرة لأن المأمورين مقيمون للصلاة ومؤتون للزكاة ، عدل عن فصلوا إلى (فاقموا الصلوة) ليكون المراد المثابرة على توفية حقوق الصلاة ورعاية ما به كمالها لا على أصل عملها فقط ، ولما عدل عن ذلك لما ذكر حتى بما بعده على وزانه ، ولم يقل وزكوا لتلايتهم أن المراد الأمر بتزكية النفس كذا قيل تدبر (وأطيعوا الله ورسوله) أى في سائر الأوامر ، ومما تقدم في صدر قوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا إذا قيل لكم تفسحوا على المجالس فامسحوا) الآيات وغير ذلك

(وَلَا تَجِيرُ عَنْهُمْ تَغِيْرٌ مَّا تَعْمَلُونَ ١٣) ظاهر أو باطن

وعن أبي عمرو يسمونهم بالسحرة (لَمْ تَرَ) تعجيب من حسن المذيقين الذين كانوا يتحدون اليهود وأولياء
ويعاصرونهم وينقلون اليهم أسرار المؤمنين ، وفيه على ما قل الخماحي : تلويح للخطاب بصرفه عن المؤمنين
إلى الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم أي ألم تظفر (إِنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْا) أي والو (فَوَمَا عَصَا اللَّهُ عَلَيْهِمْ)
وهم اليهود (مَنْهُمْ) أي الذين تولوا (مَنْكُمْ) معشر المؤمنين (وَلَا تَعْلَمُكُمْ) أي من أولئك القوم المنضوب
عليهم أعي اليهود لأنهم صنفون مدبذبون بين ذلك ، وفي الحديث «من المذاق مثل أشاة العائرة بين غممين
- أي المترددة بين قطيعين - لا تدري أيهما تنبع»

وجوز ابن عطية أن يكون (م) للقوم ، وصحير (منهم) للذين تولوا ، ثم قال : فيكون فعل المذيقين على
هذا أخس لأنهم تولوا مفضوفا عليهم ليسوا من أنفسهم فيزعمهم ذمهم ولأن القوم المحقق فتكون المولاة
صواباً : والاول هو الظاهر والخلة عليه مستأنفة ، وجوز كونها حالا من فاعل (تولوا) ورد بعدم الواو ،
وأجيب بأنهم صرحوا بأن الخلة لاسمية المذنب أو المذنب إذ وقعت حالا تأني بالواو فقط والضمير فقط وبهماماً .
ومامها أتت بالصمير أعني هم ، وعلى ما قل ابن عطية : في موضع الصفة لقوم .

وذكر المولى سعد الله أن في (مكم) التبعاء ، وتعقب بأنه إن عاب فيه خطاب الرسول ﷺ فظاهر أنه
لا التعمات فيه وإن لم يعل فكذا لا التعمات فيه إذ ليس به محالفة لمقتضى الظاهر لسبق خطابهم قبله ، وفي
جعله التبعاء على رأى السكاكي نظر (وَيَحْمِلُونَ عَلَى الْكَذِبِ) عطف على (تولوا) : داخل في حيز التعجيب ،
وجوز عطية على جملة (مهممكم) وصيغة المضارع للدلالة على تكرار الخلف ، وقوله تعالى : (وَمَنْ يَعْمَلْ) :
حاش من فاعل - يحفون - مديدة لكالمشاعة ماضوا فان الخلف على ما يعلم أنه كذب في غاية القبح ، واستدل به
على أن الكذب نعم ما يعلم المحبر مطابقة للواقع ومالا يعلم مطابقة له فيرد به على مذهب الظن . والجاحظ
إذ علم ما لا حاجة اليه ، وبحث فيه بأنه يجوز أن يراد بالكذب ما عاقله (وهم يعلمون) بمعنى : يعلمون خلافه
فيكون جملة حاله مؤكدة لا مفيدة ، نعم لأن الأصل هو الأصل لكنه غير متعين ، والاحتمال يطل الاستدلال والكذب
الذي حنفوا عليه دعواهم الاسلام حقيقة ، وقيل : «إنهم ما شتموا النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بما عني ما روى
» أنه كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم جالساً في ظل حجرة من حجراته وعنده نفر من المسلمين ، فقال :
«إنكم سيأتيكم إنسان ينظر إليكم بعين شيطان فإذا جاءكم فلا تكلموه فلم يثبتوا أن طلع عليهم وجرت أذرق فقال
عليه الصلاة والسلام حين رآه : علام تشتكي أنت وأصحابك فقال : ذري أنتك بهم فأنطق فدعاهم فحفوا ،
فزلت ، وهذا الحديث أخرجه الامام أحمد ، وابن ابر ، وابن المنذر ، وابن أبي حاتم ، ولينفي في الدلائل .
وإن مردويه . والخبر وصححه عن ابن عباس إلا أن آخره «فأنزل الله (يوم يبعثهم الله جميعاً فيحطون له
كما يحفون لكم)» الآية والتي بعدها . ولعله يؤيد أيضاً اعتنا كون الكذب دعواهم أهم مشتوا .

وفي البحر ورواية نحو ذلك عن السدي ومقاتل ، وهو - أنه عليه الصلاة والسلام قال لأصحابه : يدخل عليكم رجل
قلبه قلب جبر ويضر عيني شيطان فدخل عبد الله بن بنزل وثان أذرق أسمر قصير أخيف اللحية فقال ﷺ :

علام تشتمنى أنت وأصحابك خلف بالله ما فعل فقال له : فقلت لجاء بأصحابه فخلصوا بالله ما سوه - فزلت، والله تعالى أعلم بصحته •

وعند اقتضاها هو الرجل المهيم في الخبر الأول ، وهو اس فتل يفتح النون وسكون الباء الموحدة وبعدها تاء مثناة من فوق ولام ابن الحرث بن قيس الانصاري الأوسي ذكره ابن الكلبي . والبلاذري في المناقبين ، وذكره أبو عبيدة في الصحابة فيحتمل كإقال ابن حجر . إنه اطلع على أنه تاب ، وأما قوله في الفاموس : عبادة ابن نبيل - كأمير - من المنافقين فيحتمل أنه هو هذا ، واختلف في ضبط اسم أبيه ويحتمل أنه غيره (عَدَّ اللَّهُ لَهُمْ) بسبب ذلك (عَذَابًا شَدِيدًا) مرعا من العذاب متفقا (إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ١٥) ما اعتدوا عمله وتمروا عليه (اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ) العاجرة التي يحملون بها عند الحاجة (حَنَةً) وقاية وسفرة عن المؤاخنة ، وفرا الحسن - إيمانهم - بكر الممزة أي إيمانهم الذي أظهره للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم وخلص المؤمنين ، قال في الارشاد : والاتخاذ على هذا عبارة عن التستر بالفعل كأنه قيل : استتروا بما أظهره من الإيمان عن أن تستباح دماؤهم وأموالهم ، وعلى قراءة الجمهور عبارة عن إعادتهم لإيمانهم المكذبة وتبنيهم لها إلى وقت الحاجة ليحلفوا بها ويخلصوا عن المؤاخنة لأن استعمالها بالفعل فإن ذلك متأخر عن المؤاخنة المسبوبة بوقوع الجناية ، وعن سببها أيضا كما يعرب عنه الفاء في قوله تعالى : (فَصَدُّوا) أي الناس •

(عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ) في خلال أمنهم بشيط من لقوا عن الدخول في الاسلام وتضييف أمر المسلمين عندهم وقيل : فصدوا المسلمين عن قتلهم فانه سبيل الله تعالى فيهم ، وقيل : (صدرا) لازم ، والمراد فاعرضوا عن الاسلام حقيقة وهو يرى (ظَلَمَ عَنَابُ مَهِينٌ ١٦) وعيد ثان بوصف آخر إيمانهم ، وقيل : الاول عذاب القبر وهذا عذاب الآخرة ، ويشعر به وصفه بالاهانة المقتضية للظهور فلا تكرار •

(لَنْ تَنَالِيَهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنْ اللَّهِ شَيْئًا أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ١٧) قد سبق مثله في سورة آل عمران ، وسبق الكلام فيه فمن أراد فبرجع إليه (يَوْمَ يَبْعَثُ اللَّهُ جَمِيعًا) تقدم الكلام في نظيره غير بعيد (فَيَحْطَرُونَ لَهُ) أي لله تعالى يومئذ قائلين : (والله ربنا ما كنا مشركين) (يَا يَحْطَرُونَ لَكُمْ) في الدنيا أنهم مسلمون مثلكم ، والتشبيه بمجرد الحلف لهم في الدنيا وإن اختلف المحلوف عليه بما أعلاه من ماسب الزول (وَيَحْسَبُونَ) في الآخرة (أَهُمْ) بذلك الايمان العاجرة (عَلَى شَيْءٍ) من جلب منعة أو دفع مضرة كما كانوا عليه في الدنيا حيث كانوا يدفعون بها عن أرواحهم وأموالهم ويستجرون بها فوائد دنيوية (الْأَهُمْ هُمُ الْكَذِبُونَ ١٨) البالغون في الكذب إلى غاية ليس وراءها غاية حيث تجاسروا على الكذب بين يدي علام القرب ، وادعوا أن إيمانهم العاجرة تروج الكذب لديه عز وجل كما تروجه عند المؤمنين (أَسْتَحْذَرُ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانَ) أي ظلم على عقولهم بوسوسته وتزيينه حتى اتبعوه فكان مستوليا عليهم ، وقال الراغب : الحوذ أن يتبع السائق حاذي البعير أي أديار غذيه فيمنف في سوقه يقال : حاذ الإبل يحودها أي ساقها (٥٢-٢٨- تصدير روح المان)

سوقاً عنده ، وقوله تعالى : (استحوذ عليهم الشيطان) أى استاقهم مستولياً عليهم ، أو من قولهم : استحوذ العير على الأتان أى استولى على حاذيها أى جاسى ظهرها له .

وصرح بعض الأجلة أن الحوذ فى الأصل السوق والجمع ، وفى القاموس نقيض السوق بالسريع ثم أطلق على الاستيلاء ، ومثله الاحواز والأحوزى ، وهو كما قال الأصمعى : المشمر فى الأمور القاهرة لها الذى لا يشذ عنه منها شيء ، ومنه قول عائشة فى عمر رضى الله تعالى عنها كان أحوزياً نسج وحده مأخوذاً من ذلك ، واستحوذ عما جاء على الأصل فى عدم إعلاله على القياس إذ قياسه استحاذ قلب الوار ألماً كما سمع فيه قليلاً ، وقرأ به هنا أبو عمرو ضحاً مخالفاً للقياس - فاستنوق - واستصوب - وإن وافق الاستعمال المشهور فيه ، ولذا لم يحل استعماله بالمصاحفة ، وفى استعمال هنا من المبالغة ما ليس فى فعل (فَأَنسَهُمُ ذِكْرَ اللَّهِ) فى معنى لم يذكرهم من ذكره عز وجل مما زبر لهم من الكهوات فهم لا يذكرونه أصلاً لا يفلوهم ولا بالاستهم (أُولَئِكَ) الموصوفون بما ذكر من القبائح (حَزْبُ الشَّيْطَانِ) أى جنوده وأتباعه .

(أَلَا إِنَّ حَزْبَ الشَّيْطَانِ هُمُ الْخَاسِرُونَ ١٩) أى الموصوفون بالخسران الذى لا غاية ورامه حيث فترتوا على أنفسهم العيم المقيم وأخفوا بدله العذاب الأليم ، وفى تصدير الرحلة بحرفى التنبيه والتحقيق وإظهار المتضادين معاً فى موقع الإضمار بأحد الوجهين ، وتوسط ضمير الفصل من فزون التأكيد ما لا يخفى .

(إِنَّ الَّذِينَ يُحَادِّثُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ) استئناف مسوق لتلليل ما قبله من خسران حزب الشيطان عبر عنهم بالموصول ذمماً لهم بما فى حيز الصلة وإشماراً بعلقة الحكم (أُولَئِكَ) الموصوفون بما ذكر (فى الآدِلِينَ ، ٢٠) أى فى جملة من هو أذل خلق الله عز وجل من الأولين والآخرين معدودون فى عدادهم لأن ذلة أحد المتخاصمين على مقدار عزة الآخر وحيث كانت عزة الله عز وجل غير متناهية كانت ذلة من حاذه كذلك (كَتَبَ اللَّهُ) استئناف وارد لتلليل كونهم فى الآدِلِينَ أى أثبت فى اللوح المحفوظ أو قضى وحكم ، وعن قتادة قال : رأينا ما كان فهو جار مجرى القسم فلذا قال سبحانه : (لَا غَلْبَ لَنَا وَرُسُلِي) أى بالحجة والسيف وما يجرى مجراه أو بأحدهما ، ويكنى فى العلية بما عدا الحجة لتحقيقها للرسول عليهم السلام فى أزمنتهم غالباً فقد أهلك سبحانه الكثير من أعدائهم بأنواع العذاب كقوم نوح ، وقوم صالح ، وقوم لوط ، وغيرهم ، والحرب بين نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم وبين المشركين وإن كان سجالات إلا أن العاقبة كانت له عليه الصلاة والسلام وكذا لا تنافهم بعدم لكن إذا كان جهادهم لأعداء الدين على نحو جهاد الرسل لهم بأن يكون خالصاً لله عز وجل لا لطلب ملك وسلطنة وأغراض دنيوية فلا تكاد تجد مجاهداً كذلك إلا منصوراً غالباً ، وخص بعضهم الغلبة بالحجة لا طرادها وهو خلاف الظاهر ، ويبيده مسبب النزول ، فمن مقاتل لما فتح الله تعالى مكة للمؤمنين . والطائف . وحير وما حولها قالوا . ترجوا أن يظهر ما الله تعالى على فارس والروم فقال عبد الله بن أبى : أظنون الروم . وفارس كبعض القرى التى غلبتم عليها ، والله أعلم لا كثر عدداً وأشد بطشاً من أن تظنوا فهم ذلك فزلت (كتب الله لأغلبن أنا ورسول) (إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ) على نصر رسوله (عَزِيزٌ ٢١) لا يغلب على مراده عز وجل .

وقرأنا في (ابن عامر) (ورسلي) بفتح الياء (لا تحمدنوا ما يؤمنون بالله واليوم الآخر) من حادثة (رسوله) خطاب للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم أول لكل أحد يصلح له ، (و) (نجد) إما تمتد إلى اثنين فقوله تعالى : (يوادون) الخ مفعوله الثاني ، وإما تمتد إلى واحد فهو حال من مفعوله لتخصسه بالصفة ، وقيل : صفة أخرى له أي قوما جامعين بين الإيمان بالله تعالى واليوم الآخر وبين موادة أعداء الله تعالى ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم وليس بذلك ، والكلام على معنى الكشف من باب التخييل جيل أن من المستمم المحال أن نجد قوما مؤمنين يوادون المشركين ، والغرض منه أنه لا ينبغي أن يكون ذلك وحقه أن يتمتع ولا يوجد بحال مبالغة في البهي عنه والزجر عن ملابسته والتصلب في مجابة أعداء الله تعالى ، وحاصل هذا على ما في الكشف أنه من فرص غير الواقع واقعا محسوسا حيث نفي الوجدان على الصفة ، وأريد نفي انقضاء الوجدان على تلك الصفة فجعل الواقع نفي الوجدان ، وإنما الواقع نفي الانقضاء فبقي أنه هو (١) فالتصوير في جعل ما لا يتمتع بمتنوع ، وقيل : المراد لا نجد قوما كاملي الإيمان على هذه الحال ، قالني : بقى على حقيقته ، والمراد بموادة المخاذين موالاتهم ومظاهرتهم ، والمضارع قيل : الحكاية الحال الماضية ، (من حاد الله ورسوله) طاهر في الكافر ، وبعض الآثار ظاهر في شموله للأداسق ، والأخبار مصرحة بالنهي عن موالاتهم المفسدين كالمشركين بل قال سفيان : يرون أن الآية المذكورة نزلت فيمن يحالط الظالم ، وفي حديث طويل أخرجه الطبراني ، والحاكم ، والترمذي عن وائلة بن الأسقع مرفوعا : يقول الله تبارك وتعالى : وعزقي لا ينال رحمتي من لم يوال أوليائي ويماد أعدائي .

وأخرج أحمد ، وغيره عن البراء بن عازب مرفوعا : أوثق الإيمان الحب في الله والبغض في الله . وأخرج الديلمي عن طريق الحسن عن معاذ قال : قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم : اللهم لا تجعل لأجرك - وفي روايه - ولا لعاسق على بدأ ولا نعمة بمودة قلبي فاني وجدت فيها أوحيت إلي (لا تحمدنوا ما يؤمنون بالله واليوم الآخر) يوادون من حاد الله ورسوله ، وحكي الكواشي عن سهل أنه قال : من صحح إيمانه وأحسب توحيد فاته لا يأنس إلى متدع ولا يجالس ولا يؤاكلة ولا يشاربه ولا يصاحبه ويظهر له من نفسه العداوة والبغضاء ، ومن داهن مبتدع عليه الله تعالى حلالة السنن ، ومن تحبب إلى مبتدع يطلب عز الدنيا أو عرضا منها أذله الله تعالى بذلك المرز وأفقره بذلك النني ، ومن ضحك إلى متدع نزع الله تعالى نور الإيمان من قلبه ، ومن لم يصدق فليجرب انتهى .

ومن العجيب أن بعض المتنسين إلى المنصوفة - وليس منهم ولا قلامه ظفر - يوالى الظلمة بل من لا علاقة له بالبين منهم ويصرم بالباطل ويظهر من محنتهم ما يضيق عن شرحه صدر القراطيس ، وإذا ظلت عليه آيات الله تعالى وأحاديث رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم الراجحة عن مثل ذلك يقول : سأعالج قلبي بقراءة نحو ورتنين من كتاب الشورى الشريف لمؤلا ما جلال الدين القوي قدس سره وأذهب ظلمته - إن كانت - بما يحصل لي من الأنوار حال فرائده ، وهذا لعمرى هو الضلال العميد ، ويسفي المؤمنين اجتناب مثل هؤلاء ﴿ وَلَوْ كَانُوا ﴾ أي من حاد الله تعالى ورسوله عليه الصلاة والسلام ، واجمع باعتبار معنى من كما أن الأفراد فيها قبل باعتبار لفظها ﴿ أباةم ﴾ أي الموادين ﴿ أَوْ آبَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ ﴾ فان قضية الإيمان بالله تعالى

واليوم الآخر الذي يحشر المرء فيه مع من أحب أن يجرؤوا الخيع بالمرء ، وليس المراد بمن ذكر خصوصهم وإنما المراد الأقارب مطلقاً ، وقدم لأبائهم لأنه يحب على أبنائهم طاعتهم ومصحبهم في الدنيا بالمعروف ، ونهى بالأبائهم لأحق بهم لكونهم أكبادهم ، وثبت بالأخوان لأهم المناصرين لهم :

أَحَاكُ أَحَاكُ إِنَّمَا لَا أَحَاكُهُ كَسَاعَ إِلَى الْهَيْجَةِ بِغَيْرِ سِلَاحٍ

وختم بالمشيرة لأن الاعتماد عليهم والمناصرة بهم بعد الإخوان غالباً .

لو كنت من مرون لم تسبح إلى بنو المقيطة من ذهل بن شيبان

إذا لقم بنصري معشر خشن عند الحفيظة إن ذلوتها لانا

لا يسألون أعام حين يندبهم في الذنابات على ما قال ربهنا

وقرأ أبو رجاء - وعشائرم - بانجم ﴿ أَوَلَيْكَ ﴾ إشارة إلى الذين لا يوادونهم وإن كانوا أقرب الناس

إليهم وأسمهم رحماً بهم وما فيه من معنى البعد لربعة درجهم في الفضل ، وهو مبتدأ خبره قوله تعالى :

﴿ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ ﴾ أي أثبت الله تعالى فيها ولما كان الشيء يراد أولاً ثم يقال ثم يكتب عبر من المبدأ

بالمشبه للتأكيد والمبالغة ، وفيه دليل على خروج العمل من مفهوم - الإيمان - فإن جزء الثالث في القلب ثابت

فيه طعناً ، ولاشئ من أعمال الجوارح يثبت فيه .

وقرأ أبو حنيفة - والله من عاصم (كتب) مبتدأ بلفظ (الإيمان) بالرفع على الياءة عن القاعل .

﴿ رَأَيْتُمْ ﴾ أي نواهم ﴿ رُوحٌ مِّنْهُ ﴾ أي من عنده عز وجل على أن من ابتدائية ، والمراد بالروح نور القلب

وهو نور يقذفه الله تعالى في قلب من يشاء من عباده تحصل به الطهارة والبر والروح على مدرج التحقيق ، وتسميته

روحاً مجاز مرسل لأنه سبب للحياة الطيبة الآبدية ، وجوز كونه استعارة ، وقول بعض الأجلة : إن نور

القلب ماسماه الأطباء روحاً وهو الشعاع اللطيف المتكون في القلب - وبه الإدراك - والروح على حقيقته

ليس بشئ فلا يخفى ، أو المراد به القرآن على الاحتمالين السابقين واختيرت الاستعارة أو جبريل عليه السلام

وذلك يوم بدر ، وإطلاق الروح عليه شائع أقوال .

وقبل : صمير (مه) فلايمان ، والمراد بالروح الإيمان أيضاً ، والكلام على التحرير الديلمي - فن - يانية

أو ابتدائية على الخلاف فيها ، وإطلاق الروح على الإيمان على ما مر ، وقوله تعالى : ﴿ وَبَدَّخَلْهُمْ ﴾ الخ بيان

لأنهم دخلوا الجنة من تحتها الآخرة إثر بيان الطهارة سبحانه لدنيوية أي ويدخلهم في الآخرة .

﴿ جَنَّاتٌ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾ أبد الآبدن ، وقوله تعالى : ﴿ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ﴾ استئناف

جار مجرى التعليل لما أفاد سبحانه عليهم من آثار رحمة عز وجل المأجلة والآجلة ، وقوله تعالى ﴿ وَرَضُوا عَنْهُ ﴾

بيان لا يتهاجم بما أوتوه من جلا وأجلا ، وقوله تعالى : ﴿ أُولَئِكَ حِزْبُ اللَّهِ ﴾ تشریف لهم ببيان اختصاصهم

به تعالى بقوله سبحانه : ﴿ لَأَن حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ ٢٢) بين اختصاصهم بمادة الدارين ، والكلام

في تحلية الجلة - يالا - وإن - على ما مر في أمثالها ، والآية فيس : رأت في أو بكر رضي الله تعالى عنه .

أخرج ابن المنذر عن ابن جريج قال : حدثت أن أبا حفص سب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فصكه

أبو بكر صكة فسقط ، فذكر ذلك للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقال : أعلمت يا أبا بكر ؟ قال : نعم ، قال : لاتجد ، قال : والله لو كان السيف قريباً مني لأصربت به . وفي رواية : لعنته فزلت (لاتجد قوماً) الآيات .

وقيل : في أبي عبيدة بن عبد الله بن الجراح ، أخرج ابن أبي حاتم ، والطبراني ، وأبو نعيم في الحلية ، والبيهقي في سننه عن ابن عباس عن عبد الله بن شاذب قال : جعل والد أبي عبيدة يتصدى له يوم بدر وجعل أبو عبيدة يحبب عنه فلما أكثر قصده أبو عبيدة فقتله فزلب (لاتجد) الملح ، وفي الكشف أن أبا عبيدة قتل أبا عبد الله بن الجراح يوم أحد ، وقيل الواقدي في قصة قتله إياه . كذلك يقول أهل الشام ، وقد سألت رجلاً من بني مهران فقالوا : توفي أبو عبد الله في الإسلام أي في الجاهلية من ظهور الإسلام انتهى .

والحق أنه قتل في بدر ، أخرجه البخاري . ومسلم عن أنس قال : كان - أي أبو عبيدة - قتل أبا عبد الله وهو من جملة أسارى بدر يده لما سمع منه في رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ما يكره ونهاه فلم يفته ، وقيل : رلت فيه حيث قتل أبا عبد الله . وفي أبي بكر دعا ابنه يوم بدر إلى البرار ، وقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم : دعني أكون في الرحلة الأولى - وهي للمطعم من الخيل - قال : « من غلبت بك بالأمم بكر ما تعلم أنك عندى بمنزلة سمعي وبصري » وفي مصنف بن عمير قتل أخاه عبيد بن عمير يوم أحد . وفي عمر قتل غالة العاص بن هشام يوم بدر . وفي علي كرم الله تعالى وجهه وحمزة . وعبيدة بن الحرث قتلوا عتبة وشيبة ابني ربيعة والوليد بن عتبة يوم بدر . وتفصيل ذلك ما رواه أبو داود عن علي كرم الله تعالى وجهه قال : لما كان يوم بدر تقدم عتبة ابن ربيعة ومعه ابنه وأخوه مادي من يبارز - إلى قوله - فقال رسول الله ﷺ : « فم يا حمزة قم يا علي لم يا عبيدة ابن الحرث » فأقل حمزة إلى عتبة وأقبلت إلى شيبة واختلعت بين عبيدة والوليد فمضت فأنخن كل منهما صاحبه ثم ملأ علي الوليد فقتله واحتلما عبيدة .

هذا ورتب بعض المفسرين (ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم أو إخوانهم أو عشيرتهم) على قصة أبي عبيدة . وأبي بكر . ومصنف . وعلي كرم الله تعالى وجهه ومن معه ، وقيل : إلى قوله تعالى : (لاتجد قوماً) النخ نزل في حاطب بن أبي بلتعة ، والظاهر على ما قيل : إنه متصل بالآي التي في المنافقين الموالين لليهود ، وأباً عما كان لحكم الآيات عام وإن رلت في أناس مخصوصين فلا يصح ، والله تعالى أعلم .

(سورة الحشر — ٥٩)

قال الباقى : وتسمى سورة - بنى النضير - وأخرج البخارى - وغيره عن ابن جبير قال قلت لابن عباس سورة الحشر قال قل : سورة بنى النضير ، من ابن حجر : كنهه كره سميها بالحشر لئلا يظن أن المراد به يوم القيامة ، وما المراد ههنا إخراج بنى النضير .

وهى مدينة ، وآسها أربع وعشرون بلا خلاف ، ومسماها لما دناها ، أن فى آخر ذلك (كتب الله لأعاب أباورسلى) وفى أول هذه (فأتاهم الله من حيث لم يحتسبوا) وقد فى اليوم الرعب (وفى آخر تلك ذكر من حاد الله ورسوله ، وفى أول هذه ذكر من شاق الله ورسوله ، وأن الأول ذكر حال المنافقين واليهود ونزول بعضهم مصفاً ، وفى هذه ذكر ماحل اليهود وعدم اعتناؤهم بالمناقب إيمان شيئاً ، فقد روى أن بنى النضير كانوا قد صالحوا رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن لا يكرهوا عليه ولا له فلما ظهر يوم سر قالوا هو الذى تنهى عن الفحشاء والمنكر لا ترد له راية فباهرهم المسلمون يوم أحد أوثابوا ويكثوا ، فخرج كعب بن الأشرف فى أربعين راكباً إلى مكة فخلعوا عليه قريشاً عند الكعبة فأحبر جبريل عليه السلام الرسول صلى الله عليه وسلم على عليه وسلم بذلك وأمر بكعب فقتله محمد بن سلمة ثنية وهو عروس بعد أن أحد بهود رأسه أخوه رصاعاً أبو دابة سليمان بن سلامه أحد بنى عبد الأشهر ، وكان عليه الصلاة والسلام قد اصبح معهم على حياته حين أتاهم يستعيبهم فى دية المسلمين من بنى تميم الذين قتلهم عمرو بن أمية الضميرى عند منصرفه من نجرع مودة فبهرجوا فخرج الحجر عليه صلى الله عليه وسلم فقصم الله تعالى ، وبعد أن قتل كعب شهر على الصحيح لاعتى الأثر كاقبل : أمر صلى الله عليه وسلم بالتهود لحربهم والسير إليهم فكان ذلك سنة أربع فى شهر ربيع الأول وكانوا غيرة يقال لها - الزهرتة - المسلمون معه عليه الصلاة والسلام وهو على حمار مخطوم بيده وقيل : على حماره وسعمل على المدينة أين أم مكتوم حتى إذا نزل صلى الله عليه وسلم بهم وحدهم بنوحون على كعب ، وقالوا : درأ بكي شجوا ثم تضرع أمرك فقال : اخرجوا من المدينة فقالوا : الموت أقرب شامس ذلك فبادوا بالحرب ، وقيل : استهلوه عليه الصلاة والسلام عشرة أيام فجهروا للخروج ومن المناهون عند الله بن أبى واضربه إليهم أن لا يخرجوا من حصن فان قامواكم فخرج معكم ولصبركم وإن أخرجهم فخرج منكم فدرؤوا على الأرقه وحصوه ثم أجمعوا على العذر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا : اخرج فى ثلاثين من أصحابك ويخرج منا ثلاثون اسمعوا منك فان صدقك أم . ففعل هكذا : كيف هم ونحو ستون أخرج فى ثلاثة ويخرج إليك ثلاثة من علماء فقم عليه الصلاة والسلام فاشتملوا على الحناجر وأرادوا التفتك فأرسلت امرأة منهم ناصحة إلى أخيها وكان مسلماً فأخبرته بما أرادوا فأرسل إلى الرسول صلى الله عليه وسلم فبازره فبخرهم قس أن اصل إليهم فبما كان من العدد غدا عليهم الكتيب فأنصرهم - على ما قال ابن هشام فى سيرته - ست نال ، وقيل : إحدى وعشرين ليلة فقتل الله تعالى فى قلوبهم الرعب وأبسوا من نصر المنافقين فطلبوا الصالح فأنى عليه الصلاة والسلام عليهم إلا الجلاء على أن يجعل كل ثلاثة آيات على بعير . وشاءوا من الدع فخلوا إلى الشام فى أربعاء وأربعاء إلا أهل يثين مهم آل سلام

ابن أبي الحقيق . وآل كنانة بن الزمعة بن أبي الحقيق . وآل جني بن أخطب فحقوا بخيبر ولحقوا طائفة بالحيرة وفرض النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أموالهم وسلاحهم فوجد خمسين درعاً وخمسين بيضة وثمانية وأربعين سيها وكان ابن أبي قحافة قد قال لهم . معي ألعان من فومي وغيرهم أمدكم . أو تمدكم قريظة وحلفاءكم من عطفان وما تار لهم صلى الله تعالى عليه وسلم اعترائهم قريظة وجدلهم ابن أبي قحافة وحلفاءكم من عطفان فأمر الله تعالى قوله عز وجل : (سُبْحَانَ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ سَبِّحْ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ) إلى قوله تعالى . (والله عني كل شيء . قد ير) وتقدم الكلام على نظير هذه الجملة في صدر سورة الحديد ، وكرر الموصول منها لزيادة التقرير والتنبيه على استقلال كل من التفرعيين بالنسب ، وقوله تعالى :

هُوَ الَّذِي أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ دِيَارِهِمْ . يان لبعض آثار عزه تعالى وأحكام حكمته عز وجل إثر وصحه تعالى بالعزة القاهرة والحكمة الباهرة على الإطلاق ، والمراد . بالذين كفروا . سوا الضمير . بوزن الأمير . وهم قلة عظيمة من يهود خيبر كفى قريظة ، ويقال للذين : الكاهنان لأنهما من ولد الكاهن بن هارون في البحر ، ويقال : إيهام برلوا قريباً من المدينة في فئة من بني إسرائيل انظار الخروج الرسول ﷺ . وكان من أمرهم ما قصه الله تعالى .

وقيل : إن موسى عليه السلام كان قد أرسلهم إلى قتل العماليق ، وقال لهم . لا تستحبوا منهم أحداً فذهبوا ولم يبقوا وعصوا موسى عليه السلام فدرجوا إلى الشام وجدوه قد مات عليه السلام فقال لهم بنو إسرائيل : أيم عصاه الله تعالى والله لا ندخلك عبيداً بلادنا فانصرفوا إلى الحضر إلى أن كان ما كان ، وروى عن الحسن أنهم بنو قريظة وهو وهم في لا يحن ، والجاء الأول متعلق بمحذوف أي قاتلين من أهل الكتاب ، والثاني متعلق بأخرج . وصحت إضافة الديار إليهم لأنهم كانوا يزولوا مرة لا حمران فيها فبنوا فيها وسكنوا وضمير (هو) راجع إلى تعالى بمنوان المرة والحكمة إما شاملاً على كمال ظهور اتصالهما تعالى بهما مع مساعدة تامة من المقام أو على جعله مستعاراً لاسم الإشارة في قوله تعالى (قل أرأيتم إن أخذ الله سمعكم وأبصاركم وحشر على قلوبكم من الله غير الله يا أيكم به) أي بذلك مكانه قيل : ذلك المعنوت والعزة والحكمة الذي أخرج الحج ، فيه إشعار بأن في الإخراج حكمه . مرة ، وقوله تعالى (لَأَوَّلُ الْحَشْرِ) متعلق . بأخرج . واللام لام التوفيت كالتي في قولهم . كتنه لئحرجلون وما إلى معنى . في . الظرفية ، ولنا قالوا هنا أي في أول الحشر لكنهم لم يقولوا . إيهام معنى في . إشارة إلى أنها لم تخرج عن أصل معناها وأنها للاختصاص لأن ما وقع في وقت حصصه دون غيره من الأوقات ، وقيل . إيهام للتعليل وليس بذلك ، ومعنى أول الحشر أن هذا أول حشرهم إلى الشام أي أول ما حشروا وأخرجوا ، ومنه : لا أوله على أنهم لم يصعبوا قتلهم ولم يحاربهم بحتصر حين أجل اليهود بناءً على أنهم لم يكونوا معهم إذ ذلك وإن قالهم من بلاد الشام إلى أرض العرب كان باختيارهم ، أولم يصعب ذلك في الإسلام ، أو على أنهم أول محشورين من أهل الكتاب من جررة العرب إلى الشام ، ولا نظر في ذلك إلى مقابلة الأول بالآخر ، وبعضهم يعتبرها قسماً أول الحشر أن هذا أول حشرهم وآخر حشرهم بإجلاء عمر رضى الله تعالى عنه لإيائهم من خير إلى الشام ، وقيل : آخر حشرهم حشرهم يوم القيامة لأن الحشر يكون بالكم . وعن عكرمة من شك أن حشرهم يعني الشام فليقرأ هذه الآية ، وقائه أخذ ذلك من أن المعنى لأول حشرهم

إلى الشام يكون لهم آخر حشر إليه أيضاً ليتم المقابل ، وهو يوم القيامة من القبور ، ولا يخفى أنه ضعيف الدلالة ، وفي البحر عن عكرمة . والزهرى أنهما قالا : المعنى لأول موضع الحشر وهو الشام ، وفي الحديث أنه ﷺ قال لهم : « اخرجوا قافوا : إلى أين ؟ قال : إلى أرض الحشر » ولا يخفى ضعف هذا المعنى أيضاً ، وقيل : آخر حشرهم أن ناراً تخرج قبل الساعة فتحشرهم كسائر الناس من المشرق إلى المغرب ، وعن الحسن أنه أريد حشر القيامة أي هذا أوله والقيام من القبور آخره ، وهو كما ترى ، وقيل : المعنى أخرجهم من ديارهم لأول جمع حشره الذي ﷺ أو حشره الله عز وجل لقتالهم لأنه صلى الله تعالى عليه وسلم لم يكن قبل قصد قتالهم ، وفيه من المناسبة لوصف الزهراء عليها السلام ، ولناقيل : إنه الظاهر ، وتعقب بأن النبي ﷺ لم يكن جمع المسلمين لقتالهم في هذه المرة أيضاً ولقد ركب عليه الصلاة والسلام حماراً عطوفاً بليف أديم الجباله بهم وفيه قنبر ، وقيل : لأول جمعهم بلقائه مع المسلمين لأنهم لم يجتمعوا لها قبل ، والحشر إخراج جمع سواء كان من الناس للحرب أو لا ، منهم بشرط فيه كون المحشور جمعاً من ذوى الأرواح لا غير ، ومشروعية الإجماع ، كانت في ابتداء الإسلام ، وأما الآن فقد نسحت ، ولا يجوز إلا المعتل . أو السبي . أو صرب الجرية (مأظنتم) أيها المسلوبون (أن يخرجوا) لشده بأسهم ومنعتهم ووثاقه حصونهم وكثرة عددهم وعدتهم .

(وظنوا أنهم ما انتصهم حصونهم من الله) أي ظنوا أن حصونهم ما انتصهم أو تمنعهم من بأس الله تعالى . لخصونهم . مبتدأ . (وما انتصهم) خبر مقدم ، والجملة خبر (أن) وكان الظاهر لمقابلة (ما ظنتم أن يخرجوا) وظنوا أن لا يخرجوا والمندول إلى ما في الظاهر الجليل للاشعار بتفاوت الطين ، وأن ظنهم قارب اليقين فتاسب أن يؤتى بما يدل على قرط وثوقهم بما هم فيه غي . - مانعهم . وحصونهم - مفعلاً في الخبر على المبتدأ : ومدار الدلالة التقديم لما فيه من الاختصاص فكأنه لا حصن أمان من حصونهم ، وبما يدل على اعتقادهم في أنفسهم أنهم في عزة ومنعة لا يبال معهما بأحد يتعرض لهم أو يطعم في معادتهم ، غي . بضمير - م - وصير اسماً - لأن - وأخبر عنه بالجملة لما في ذلك من التفزى على ما في الكشف وشرح الطيبي ، وفي كون ذلك من باب التفزى بحث ، ومنع بعضهم جواز الأعراب السابق بنادى على أن تقديم الخبر المشتق على المبتدأ المحتمل للفاعلية لا يجوز كتقديم الخبر إذا كان فعلاً ، وصحح الخوازمي المشتق دون الفعل ، نعم أحذر صاحب الفرائد أن يكون (حصونهم) فاعلاً - لمانعهم - لاعتقاده على المبتدأ .

وجوز كون (مانعهم) مبتدأ خبره (حصونهم) ، وتعقب بأن فيه الإجماع عن التكرار بالمعركة إن كانت إضافة مائة لفظة ، وعدم كون المعنى على ذلك إن كانت مخوية بأن قصد استمرار الجمع فتأمل ، وكانت (حصونهم) على ما قيل : أربعة الكتفة . والوطيح . والسلام . والنظاة ، وزاد بعضهم الوحدة (١) وبعضهم شفا . والذي في القاموس أنه موضع بخير أو رادى (فانصهم الله) أي أمره سبحانه ، وقدره عز وجل المتاح لهم (من حيث لم يحتسبوا) ولم يخطر ببالهم ، وهو على ما روى عن السدى . وأبي صالح . وابن جريج

(١) قوله : الكتفية بالناء المشاء والصنير . والوطيح بفتح الواو وكسر الصاد وبالهمزة . والسلام بصم السين ، وقيل : بفتحها . ويقال فيه : السلام . والنظاة من النظر . والوخدة بفتح الواو وسكون الهمزة بعدها همزة أم منه

قتل أنفسهم كتب بالأشرف فانه مما أضعف قوتهم وقوتهم وسلب قلوبهم الأمن والطمأنينة، وقيل : ضمير (أنهم) و(لم يحسبوا) للمؤمنين أي قلوبهم صرقت من حيث لم يحتسبوا، ربه تعذيبك لضعائره وقرئ قلوبهم الله، وهو حينئذ متعذب لعدوئهم، تسبها محذوف أي قلوبهم الله العذاب أو الصر (وقف في قلوبهم الرعب أي الخوف الشديد من روعت الحوض إذا ملأته لآله يتصور فيه أنه ملا القلب، وأصل العذب الرمي بقود أو من بعيد، والمراد به هنا للعرف بالآيات ذلك وركزه في قلوبهم •

وَيَخْرِبُونَ بُيُوتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ يُرِيدُونَ لِيُخْرِجُوهُمْ مِمَّا عَصَوْا مِنَ الْحَشْبِ وَالْحِجَارَةِ أَهْلَ الْآرَةِ، وَتِلْكَ نَفْسٌ صَالِحَةٌ لِسُكْنَى الْمَسْكِينِ يَدُ جَلَاتِهِمْ وَلِيُخْرِجُوا بَعْضَ الْأَهْلِ لِمُعَرَّبٍ مِمَّا يَقْبَلُ نَسْلَ كَالْحَشْبِ وَالْعَمَدِ وَالْأَبْوَابِ وَتِلْكَ نَفْسٌ مُؤْمِنَةٌ بِحَيْثُ كَانُوا تَغِيَّبُهَا مِنْ حَارِجٍ لِيَدْخُلُوا عَلَيْهَا وَيُزَيِّنُوا لِنَفْسِهِمْ هِيَ، وَلِيَقْسِمَ بِهَا الْقَتْلَ وَلِيُزِدَ دَرَجَاتِهِمْ، وَلَمَّا كَانَ تَحْرِيبُ أَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ بِسَبَبِ أَمْرٍ أَوْ شَيْءٍ الْهُدَى تِلْكَ الْتَغْيِيبُ بِأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ كَأَنَّهُ صَادِرٌ عَنْهُمْ، وَهَذَا الْإِعْتَارُ عَظُمَتْ (أَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ) عَلَى أَيْدِيهِمْ وَجَعَلَتْ آتَةَ خَيْرِهِمْ مَعَ أَلِ الْآلَةِ هِيَ أَيْدِيهِمْ أَنْفُسُهُمْ - فَيَخْرِبُونَ - عَلَى هَذَا إِمَاءٌ مِنَ الْجَمْعِ بَيْنَ الْحَقِيقَةِ وَالْجَزَائِرِ أَوْ مِنَ عُمُومِ الْجَزَائِرِ، وَتِلْكَ إِمَاءٌ فِي عَمَلٍ نَصَبَ عَلَى الْحَالَةِ مِنْ صَعِيرٍ (قُلُوبُهُمْ) أَوْ لَا يَحْسُ لَهُ مِنَ الْأَعْرَابِ، وَهِيَ إِمَاءٌ مُسْتَنَفَةٌ جَوَابٌ عَنْ سُؤَالٍ تَقْدِيرُهُمْ مَدَّ الرَّعْبَ أَوْ مَعَهُ، أَوْ تَفْسِيرُ الرَّعْبِ بِادْعَاءِ لَاتِحَادِ الْأَهْلِ لِيُخْرِجُوهُمْ أَهْلُ الْآرَةِ مَحْرُومَةٌ وَأَوْ قَرَأْتُمْ وَالْحَدِيدَ - وَالْحَدِيدَ - وَأَبُو حَوِيَّةَ وَعِيسَى - وَأَبُو عَمْرٍو (يَخْرِبُونَ) بِالْتَشْدِيدِ وَهُوَ التَّكْثِيرُ فِي الْفِعْلِ أَوْ فِي الْمَعْمُولِ وَجُودُ أَنْ يَكُونَ فِي الْفِعْلِ وَقَالَ أَبُو عَمْرٍو رِ الْعَلَاءُ خَرِبَ مَعْنَى هَدَى وَأَفْسَدَ، وَأَخْرَبَ تَرَكَ أَرْضَ خَرِبًا وَدَهَبَ عَنْهَا، وَإِلْحَارَبَ يَكُونُ أَثَرُ التَّحْرِيبِ، وَقِيلَ: هُمَا بِمَعْنَى عَدَى خَرِبَ الْأَرَمَ بِالصَّعْفِ دَرَّةً، وَبِالْجَمْعِ خَرِبَ قَرَأْتُمْ وَأَوْ يَتَأَوَّلُ لَا يَبْصُرُ ٢٢ فَانْظُرُوا مَا جَرَى عَلَيْهِمْ مِنَ الْأُمُورِ الْهَائِلَةِ عَلَى وَجْهِ لَانْتِكَادِ تَهْتَدَى إِلَيْهِ الْأَفْكَارُ، وَانْفُتَحَتْ سَائِرَةُ مَا دَامَ إِلَيْهِ مِنَ الْكُفْرِ وَالْمَعْصِيَةِ، وَاصْرُوا مِنْ حَالِهِمْ فِي خُدْرِهِمْ وَاعْتَدِمْ عَلَى غَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى - الصَّارِفَةُ سَبْأً لَتَحْرِيبِ بِيُوتِهِمْ بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي أَعْدَائِهِمْ وَمَقَارِفُهُ أَوْ ضَائِعُهُ مَكْرَهُينَ - إِلَى حَالِ أَنْفُسِهِمْ فَلَا تَمُوتُوا عَلَى تَعَصُّدِ الْأَسْبَابِ وَتَعَصُّدِهَا عَلَى غَيْرِهَا عَمَلٌ بِلِ تَوَكُّلٍ عَلَيْهِ مَسْجُودٌ •

واشتهر الاستدلال بالآية على مشروعية العمل بالقياس الشرعي، قالوا: إنه تعالى أمرهم بالاعتبار وهو العود والانتقاد من الشيء إلى غيره، وذلك متحقق في القياس إذا ما نفى الحكم من الأصل إلى الفرع، ولذا قال ابن عباس في الأمثال: اعتبر حكمها بالأصابع في أن دينها متساوية، والأصل في الإطلاق الحقيقة وإثبات الأمر - وهو ظاهر في الطلب الغير الخارج عن اقتضاء الوجوب أو الندب - فثبت مشروعية العمل بالقياس باعتدال من بعد تسليم ظهور الأمر في الطلب بأنها لا تسلم أن الاعتبار مذكور بل هو عبارة عن الانتعاض لآله المصادر حيث أصلت، وبفضية في لآله ربه بالحاء على ما قبله كما في قوله تعالى: (إن في ذلك لعدة لآول الأبرار) (وإن لكم في الأنعام لعبرة) ولأن القائل في الفرع إذا قدم على المعاصي ولم يتفكر في أمر سحرته بهال: إنه غير ممتنع، ولو كان القياس هو الاعتبار - لم يصح عد السبب - سلمنا لكن ليس في الآية صيغة عموم تقتضي العمل بكل قياس من هي مطلقه - فيكون في العمل - العمل بالقياس العقلي - سلمنا لكن لعدم تخصيصه بالاتفاق إذ قسم: إنه إذا قال لو كلفه اعتنى غاملاً لسواده لا يجوز بعده ذلك إلى سالم، وإن كان أسود،

وهو بعد التخصيص لا يبقى حجة فيما عدا محل التخصيص فلما غير أن الخطاب مع الموجودين وقته فيختص بهم ، وأجيب بأنه لو كان الاعتبار بمعنى الانعاط حيث أطلق لما حسن قولهم . اعتبر فامتط لما يلزم فيه حيث من ترتب الشيء على نفسه وترتيبه في الآيه على ما قبله لا يمنع كونه بمعنى الانعاط المذكور لأنه محقق في الانعاط إذ المتعاط بعينه متعل من العلم بحال ذلك الغير إلى العلم بحال نفسه فكان مأموراً به من جهة ما فيه من الاعتقال . وهو انقياس . والابتان على ذلك . ولا يصح غير معتبر في القائس العاصي طراً إلى كونه قائساً ، وإنما صح ذلك نظراً إلى أمر الآخرة ، وأطلق النبي نظراً إلى أنه أعظم المقاصد وقد أحسن به ، والآية إلى ذلك على العموم فنالك وإن دلت على الإطلاق وجب الحل على القائس الشرعي لأن الغالب من الشارع مخاضتنا بالأمور الشرعية دون غيرها ، وقد مر من على أن العام بعد التخصيص حجة ، وشمول حكم خطاب الموجودين لغيرهم إلى يوم القيامة قد انعقد الإجماع عليه ، ولا يصح الخلاف في شمول اللفظ وعدمه على أنه إن عم أو لم يعم هو حجة على الخصوم في بعض محل الدراع . ويلزم من ذلك الحكم في الباقي ضرورة أنه لا يقول بالفرق .

هذا وقال الحجاجي في وجه الاستدلال . قالوا . إما أمر ما في هذه الآية بالاعتبار وهو رد الشيء إلى ظاهره بأن يحكم عليه بحكمه ، وهذا يشمل الانعاط والقائس العقلي والشرعي ، وسوق الآية الانعاط فدل عليه عبارة وعلى القياس إشارة ، وتام الكلام على ذلك في الكتب الأصولية ﴿ وَلَوْلَا أَنْ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الْجَلَاءَ ﴾ أي الإخراج أو الخروج عن أوطانهم على ذلك الوجه المطيع ﴿ لَعَذَّبَهُمُ فِي الدِّينِ ﴾ بالقائس كاهل بدو غيرهم أو كما فعل سبحانه منى مريضة في سنة خمس إذا الحكمة تقتضيه لو لم يكتب الجلاء عليهم ، وجاء أجيبنا بقوم عن ما زلهم أي أخرجه عنهم عنها وأبررتهم ، وجعلوا عنها خرجوا ويرزوا ، ويقال أيضاً : جلاهم ؛ ومن بعضهم بين الجلاء والإخراج بأن الجلاء ما كان مع الأهل والولد ، والإخراج قد يكون مع فناء الأهل والولد . وقال الماوردي الجلاء لا يكون إلا لخدمة ، والإخراج قد يكون لواحد ولجماعة ، ويقال فيه : الجلاء مهموزاً من غير ألف كالنبا ، وبذلك قرأ الحسن بن صالح . وأخوه علي بن صالح . وطلحة ، وأن مصدره لا يصفه واسم ضمير شارب كما توهمه عبارة الكشف ، وقد صرح بذلك الرضوي ، وقوله تعالى : ﴿ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ استأنف غير متعلق بحراب (لولا) أي أنهم إن نجوا من عذاب الدنيا وهو القتل لأمر أشق عليهم وهو الجلاء لم ينجوا من عذاب الآخرة ؛ وليس تتمهم أياً قاتل بالحياة وتبوس أمر الجلاء على أنفسهم نافع ، وفيه إشارة إلى أن القتل أشد من الجلاء لآلفاته بل لأنهم يصلون عنده إلى عذاب النار ، إنما أوتر الجلاء لأنه أشق عندهم وأنهم غير معتقدين لما أمامهم من عذاب النار أو معتقدون ولكن لا يبالون به لأنه لم تحمل حالة لاحتياجها للتأويل لعدم المقابلة .

﴿ ذَلِكَ ﴾ أي ما نزل بهم وما سبزل ﴿ بآئِهِمْ ﴾ بسببهم ﴿ شَاقُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾ وصلوا ما صلوا من الفائق ﴿ وَمَنْ يَشَاقِ اللَّهَ ﴾ وفرأ طرفة بشارق مالك في الأهل ، والاقصار على ذكر مشاقته عز وجل تضمنها مشاقته عليه الصلاة والسلام ، وفيه من تهويل أمرها ما به ، وليوافق قوله تعالى : ﴿ قَالَ اللَّهُ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾

وهذه الجملة إيمانفس الجزاء ، وقد حذف منه العائد إلى من عد من يلزمه أي شديد العقاب له أو لميل للجزاء المحذوف أي يضافه الله من الله شديد العقاب ، وأياً ما كان فالشرطية تنكته لما قلها وتقرير لمصومه وتحقق السببية بالطريق البرهاني كآته قبل . ذلك الذي نزل وسيزل بهم من العقب بسبب مشاققتهم لله تعالى ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم ، وكل من يشاء الله تعالى كاتناً من كان له بسبب ذلك عقاب شديد فاداً لهم عقاب شديد (**مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لِينَةٍ**) هي النخلة مطلقاً على مقال الحسن . ومجاهد . وابن زيد . وعمر بن ميمون . والراعي وهي فصلة من اللون بياضه مقبولة من واو المكسر ما قلها كدنية ، وتجمع على ألوان ، وقال ابن عباس . وجماعة من أهل اللغة : هي النخلة ما لم تكن عجوة ، وقال أبو عبيدة . وسريان : ما تمرها لون وهو نوع من التمر ، قال سريان : شديد الصفرة يشف عن نواة ليري من خارج . وقال أبو عبيدة أيضاً : هي ألوان النخل المختلطة التي ليس فيها عجوة ولا برة ، وقال جعفر الصادق رضي الله تعالى عنه : هي العجوة ، وقال الأصمعي : هي البرة . وقبل . هي النخلة الصغيرة ، وقال الثوري : الكرنية من النخل كأنهم اشتقوها من اللين دجيم على لين ، وجاء جمعها لبياناً في قول امرئ القيس :

وسأله كسوق الليان أضرم فيه القوى السمر

وقيل : هي أصص من الأشجار للبيها ، وهو قول شاذ ، وأشدوا على كونها بمعنى النخلة سواء كانت من اللون أو من اللين قول ذي الرمة :

كأن قنودى هو قها عش طائر على لينة سوقا نهق جثوبها

ويمكن أن يقال : أراد باللين النخلة الكرنية لأنه يصف الناقة بالمراقة في الكرم فيدعى أن يرمز في الماشية به إلى ذلك المعنى ، و (ما) شرطية منصوبة - قطعتم - و (من لينة) بيان لها ، ولذا أنش الضمير في قوله تعالى : (**أَوْ رَكْمُوهَا قَائِمَةً عَلَى أُصُولِهَا**) أي أبقيتمرها كما كانت ولم تعرضوا لها بشئ ما ، وجواب الشرط قوله سبحانه : (**وَإِذْنًا أَقَرَّ**) أي فذلك أي قطعها أو تركها بأمر الله تعالى الواصل اليكم بواسطة رسوله ﷺ أو بأمر الله سبحانه ومشيته عز وجل ، وفرأ عداقتي . والأعشى . وزيد بن علي . قوما . على وزن فعل كضرب جمع قائم . وقرئ - قائما . اسم فاعل مذكر على لفظ ما ، وأبقى أصولها على التأنيث ، وقرئ - أصلها . بضمين ، وأصله (أصولها) لحقت الواو اكتناء بالضم أو هو كره بضمين من غير حذف وتخفيف .

(**وَلْيَحْزَى الْقَاسِمِينَ**) متعلق بقدر على أنه علة له وذلك المقدر عطف على مقدر آخر أي ليعز المؤمنين وليحزى القاسمين أي لينهم أذن عز وجل في القطع والترك ، وجوز فيه أن يكون مطلقاً على قوله تعالى . (**بِإِذْنِ اللَّهِ**) وتعطف العلة على السبب فلا حاجة إلى التقدير فيه ، والمراد - بالقاسمين - أولئك الذين كفروا من أهل الكتاب ، ووضع الظاهر موضع المضمرة إشعاراً بعملة الحكم . واعتبار القطع والترك في المعال هو الظاهر وإخراؤهم قطع اللينة لحسرتهم على ذهابها بأيدي أعدائهم المسلمين وبتركها لحسرتهم على بقائها في أيدي أولئك الأعداء كذا في الاتصال .

قال بعضهم . وهاتان الحسرتان متحققان كعصا كانت المفطومة والمترودة لأن الحل مطلقاً بما يبر على أصحابه فلا تنكاد تسمح أنفسهم بتصرف أعدائهم فيه حسبما شاءوا وعزته على صاحبه الفارس له أعظم من عزته

على صاحبه غير النارس له ، وقد سمعت بعض الفارسيين يقول : السعفة عندى كأصبع من أصابع يدي ، وتحقق الحسرة على الذهاب إن كانت المقطوعة الذخلة الكريمة أظهر ، وكذا تحققها على البقاء في أيدي أعدائهم المسلمين إن كادى المتروكة ، والذي تدل عليه بعض الآثار أن بعض الصحابة كان يقطع الكريمة وبعضهم يقطع غيرها وأمرهما الذي ﷺ لما أفصح الأول بأن فرضه إغاة الكفار ، والثاني بأنه استبقاء الكريمة للمسلمين ، وكان ذلك أول نزول المسلمين على أولئك الكفرة ومحاصرتهم لهم ، فقد روي أنه عليه الصلاة والسلام أمر في صدر الحرب بقطع نخيلهم فقالوا : يا محمد قد كنت تنهى عن الفساد في الأرض فما بال قطع النخل وتحريقها ؟ فخرت الآية (منقطعتم من لينة) الخ ، ولم يتعرض فيها للتحرير لأنه في معنى القطع فاكفى به عنه ، وأما التمرض للترك مع أنه ليس بفساد عندكم أيضاً فتقرير عدم كون القطع فساداً لطمه في سلك ماليس بفساداً إذ انابتا ويهاتف ذلك واستدل بالآية على جواز عدم ديار الكفرة وقطع أشجارهم وإحراق زروعهم زيادة لنيطهم ، وحاصل ما ذكره الفقهاء في المسألة أنه إن علم بقاء ذلك في أيدي الكفرة فالتخريب والتحريق أولى ، وإلا فالإبقاء أولى ما لم يتضمن ذلك مصلحة ، وقوله تعالى : ﴿ وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ ﴾ شروع في بيان حال ما أخذ من أموالهم بعد بيان ما حل بأنفسهم من العناب العاجل والأجل وما قبل بديارهم ونخيلهم من التخريب والقطع أي ما أعاده الله تعالى إلى رسوله ﷺ من أولئك الكفرة - وم بنو النضير - (ما) موصولة مبتدأ ، والجملة بعدها صلة ، والعائد محذوف كما أثرنا إليه ، والجملة المقترنة بالفاء بعد خبر ، ويجوز كونها شرطية ، والجملة بعد جواب ، والمراد بما أفاء سبحانه عليه صلى الله عليه وسلم من أموالهم التي بقيت بعد جلائهم ، والمراد بإعادتها عليه عليه الصلاة والسلام تحريكها إليه ، وهو إن لم يقتض سبق حصولها له ﷺ نظير ما قبل في قوله تعالى : (أو لتعودن في ملتنا) ظاهر وإن اقتضى سبق الحصول كان فيما ذكر مجازاً ، وفيه إشعار بأنها كانت حرة بأن تكون له ﷺ وإنما وقعت في أيديهم بغير حق فأرجعها الله تعالى إلى مستحقها ، وكذا شأن جميع أموال الكفرة التي تكون فينا للمؤمنين لأن الله عز وجل خلق الناس لعبادته وخلق ما خلق من الأموال لينسولوا به إلى طاعته فهو جدير بأن يكون للمطيعين ، ولذا قيل للفتية التي لا تعلق فيها مشقة : في مع أنه من فاء الظل إذا رجع ، ونقل الراغب عن بعضهم أنه سمي بذلك تشبيهاً بالفتى الذي هو الظل تدبها على أن أشرف أعراض الدنيا يجرى يجرى ظل زائل ، (وأله) على مائ البحر بمعنى المضارع أما إذا كانت (ما) شرطية فظاهر ، وأما إذا كانت موصولة فلاها إذا كانت الفاء في خبرها تكون مشبهة باسم الشرط فإن كانت الآية نارة قبل جلائهم كانت مخيرة بغير ، وإن كانت نزلت بعد جلائهم وحصول أموالهم في يد الرسول ﷺ كانت بياناً لما يستقبل ، وحكم المامى حكمه ، والذي يدل عليه الإجماع أنها نزلت بعد ، روى أن بنى النضير لما أجلوا عن أوطانهم وتركوا ربايعهم وأموالهم طلب المسلمون تخصيصها كفتاتهم بدر فتول (ما أفاء الله على رسوله منهم) ﴿ لَأَوْجَفُكُمْ عَلَيْهِ ﴾ الخ فكانت لرسول الله ﷺ خاصة ، فقد أخرج البخاري . ومسلم . وأبو زر . والترمذي . والنسائي . وغيرهم عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قال : كانت أموال بنى النضير بما أفاء الله تعالى على رسوله صلى الله عليه وسلم عالم يوجف المسلمون عليه بخيل ولأرباب وكانت لرسول الله ﷺ خاصة فكان ينفق على أهله منها نفقة ستة ثم ينجل ما بقى في السلاح والكراع عدة في سبيل الله تعالى •

وقال الضعيف : كانت له صلى الله عليه وسلم خاصة فآثر بها المهاج بين وقسمها عليهم ولم يعط الأنصار منها شيئاً إلا أبا دجانه سماك بن خرشة وسهل بن حنيف والحارث بن الصمة أعطاهم لفقركم ، وذكر عموه ابن هشام إلا أنه ذكر الأولين ولم يذكر الحارث ، وكذا لم يذكره ابن سيد الناس ، وذكر أنه أعطى سعد بن معاذ شيئاً لأن أني الحقيق كان له ذكر عندهم ، وممن (ما أوجعتم عليه) ما أخرجتم عنى تحصيله من الوجيف وهو سرعه السير ، وأشد عليه أبو حيان قول هيب :

ألا رب ركب قد نطعت وجيفهم إلك ولولا أنت لم توجب الركب
وقال ابن هشام : (أوجعتم) حرركم وأنعمت في السير ، وأشد قول تميم بن مقبل :

مد أريد بالبيض الحديث صفاتها عن الركب أحياناً إذا الركب أوجعوا

والمآل واحد ، و (من) في قوله تعالى : ﴿ من حيل ﴾ دالة في المصول للتصيير على الاستغناء عنه كأنه قيل - فما أوجعتم عليه - فرداً من أفراد الخيل أصلاً (ولا ركاب) ولا ما يركب من الأبل غلب فيه تأغلب الراكب على راحته فلا يقال في الأكثر الفصح : ركب لم تأن على فرس ، أو حمار ونحوه بل يقال : فارس ونحوه ، وإن كان ذلك عاماً لغيره وضماً ، وإنما لم يعملوا الخيل ولا الركاب بل مشوا إلى حصون بني النضير رجالاً إلا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فانه كان على حمار أو على حمل كما تقدم - لأنها قريبة على نحو ميلين من المدينة فهي قريبة جداً منها ، وكان المراد إن ما حصل لم يحصل بشقة عليكم وقال يعتد به مسكم ، ولهذا لم يعط صلى الله تعالى عليه وسلم الأنصار إلا من سمع ، وأما إعطائه المهاجرين فلعنه لكونهم غرباء فنزلت غرتهم منزلة السفر والجهاد ، ولا أشير إلى في كون حصول ذلك بمعلم أشير به عنه حصوله بقوله عز وجل : ﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَكُمْ يَسَاطِرُ رُسُلِهِ عَلَىٰ مَنْ يَشَاءُ ﴾ أي ولكن سانه عز وجل حارية على أن يساطر رسله على من يشاء من أعدائهم تسليطاً خاصاً ، وقد ساطر رسوله محمداً صلى الله تعالى عليه وسلم على هؤلاء تسليطاً غير معتاد من غير أن تقتحموا ضايق الخطوب وتفاشوا شدائد الحروب فلا حق لكم في أموالهم ، ويكون أمرها مفوضاً إليه صلى الله تعالى عليه وسلم ﴿ رَأَيْتُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ فيعمل ما يشاء كما يشاء تارة على الوجوه اليهودية ، وأخرى على غيرها ، وقيل : الآية في ذلك لأن بني النضير حوصروا وقولوا دون أهل قنك وهو خلاف ما صحت به الإخبار ، والواقع من القتال شيء لا يعتد به .

﴿ مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ ﴾ وَالرَّسُولُ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ ﴿ ميان الحكم ما أفاء الله تعالى على رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم من قرى الكفار على العموم بعد بيان حكم ما أفاء من بني النضير كما رواه القاضي أبو يوسف في كتاب الخراج عن محمد بن إسحق عن الزهري عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ، ويشعر به كلامه رضي الله تعالى عنه في حديث طويل فيه مرافعة على كرم الله تعالى وجهه ، والعباس في أمر قنك أخرجه البخاري . ومسلم . وأبو داود . والترمذي . والفسائي . وغيرهم فالجمل جواب سؤال مقدر ما شيء منهم من الكلام السابق فكان قالوا يقول . قد علمنا حكم ما أفاء الله تعالى من بني النضير فما حكم ما أفاء عز وجل من غيرهم ؟ فقيل : (ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى) النخ ، ولذا لم يعط على ما تقدم ، ولم يذكر في الآية قيد الإيجاب ولا عدمه ، والذي يفهم من كتب بعض الشافعية أن ما قسمته حكم

الله لا العبيبة ولا الأعمى . وقرئوا بينهما قالوا : التي . ما حصل من الكفار فلا قتال وإجفاف خذل ورثا
كعبره وعشر بحارة ، وما صولحو عليه من غير نحو قتال ومخلو عنه خوفه فل تقابل الجيشين أمامه ففدحه .
وما لمرتد قتل أو مات على رده ، ودمي . أو معاهد أو مسامحة من لا ورث مستعرق . والعبيبة ما حصل من
كفار أصليين حريين بقتال ، وفي حكمه يعاقب الجيشين أو إجفاف من لا من دميين فانه لهم ولا يجزى . وحكمه لعشهوره .
وصرح غير واحد من أصحابنا بالفرق أيضاً بين الكفار عن لغزب وغيره فقالوا : العبيبة من قبل من الكفار
عروة والحرب قائمة وحكمها أن تحبس ، وباقيها للدين خاصة ، والتي مانس منهم بعد وصم الحرب
أورارها وصيرورة الدار دار إسلام ، وحكمه أن يكون الكافة المسلمين ولا يحبس أي يصرف حيمه لمصالحهم ؛
وقيل هذا الحكم من حجر عمر بن عبد الشافعي رضي الله تعالى عنه من الأئمة الثلاثة ، والتجسس عنه استدلالاً
بالعباس على الشيعة الخمسة بالنص بجامع أن كلا راجع إليهما من الكفار ، واختلاف السبب بالقتال وعدمه
لا يؤثر ، والذي ظهرت به الأحياء الصحيحة أن عمر رضي الله تعالى عنه صنع في سواد العراق ما تضمنته الآية
واعتبرها عامه للمسلمين بحجابه على الزبير ، وملا . وساد في الفارسي . وغيرهم حيث طلبوا . فقسه على
الغائبين بمقارنه وعلوجه ، ووافقه على ما أراد على . وعثمان . وظلعه . والا كثرون من المخالفين أيضاً
أن قال خاطب : اللهم اكفني ملالا وأصحابه مع أن المشهور في كتب المعاري أن سواد فتح عموه ، وهو يسمى
كونه عبيبة فقسم بين المسلمين ، ولذا قال بعض الشافعية . إن عمر رضي الله تعالى عنه استطاب قلوب المسلمين
حتى تركوا حقهم . فترد السواد على أهله بجراح يؤدونه في كل سنة فراجع وليحقق ، وما جملته الله تعالى
من ذلك لم يصمه قوله تعالى (فقد الرسول) إلى (إن السيل) هو خمس التي . على ما نص عليه بعض الشافعية ،
وسمى هذا الخمس خمسة أسهم . لمن ذكر الله عز وجل وسهمه سبحانه وسهم رسوله واحد ، وذكره تعالى
- فادري عن ابن عباس . والخمس من محمد بن الحنفية - افتتاح كلام للبين والبرك من الله ما في السموات
وما في الأرض ، وفيه تعظيم لشأن الرسول عليه الصلاة والسلام .

وقال أبو العادلة : سهم الله تعالى ثمان يصرف إلى بناء بيته . وهو الكعبة المشرفة . إن كانت قريبه وإلا
فإلى مسجد كل بلدة ثمان في الخمس ، ويلزمه أن السهام ثمان ستة وهو خلاف المعروف عن السلف في
تفسير ذلك ، وسهم الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم قد كان له في حياته بالاجماع . وهو خمس الخمس .
وكان يفتق منه على نفسه وعياله ويدخر منه مئونة سنة أي لبعض ذريته ويصرف الباقي في مصالح المسلمين ،
وسقط عندنا بعد وفاته عليه الصلاة والسلام قالوا لأن عمل الخلفاء الراشدين على ذلك . وهم أمناء الله تعالى
على دينه . ولأن الحكم معلق بوصف مشق . وهو الرسول . فيكون مبدأ الاشتقاق . وهو أنزل . له علة ولم
توجد في أحد بعده ، وهذا كما سقط الصق .

ونقل عن الشافعي أنه يصرف للخدمة بعده لأنه عليه الصلاة والسلام كان يستحقه لإمامته دون رسالته
ليكون ذلك أبعد عن فهم الآخر على الإلحاح ، والا كثرون من الشافعية أن ما كان له صلى الله تعالى عليه
وسلم من خمس الخمس يصرف لمصالح المسلمين كالغور ، وقضه البلاد والعلماء المختلفين بعلوم اشرع وآلاتها
ولو صدق ، والأئمة والمؤذنين ولوا أعيان ، وسائر من يشتغل عن نحو كسبه بمصالح المسلمين لمعوم نعمهم ،
والحق بهم العاجرون عن الكسب والعطاء إلى رأي الإمام معتبراً بصفة المالوصيفه ، ويقدم الأهم فالأهم وجراً ،

وأهمها سد الثغور، ورد سهمه صلى الله تعالى عليه وسلم بعد وفاته للمسلمين الدال عليه قوله عليه الصلاة والسلام في الخبر الصحيح: «مالي بمائة الله تعالى عليكم إلا الخس والخس مردود عليكم» صادق بصره لمصالح المسلمين كما أنه صادق بضمه إلى السهام الباقية فيقسم معها على سائر الأصناف، ولا يسلم ظهوره في هذا دون ذلك، وسهم لذى القرى، وسهم لليتامى، وسهم للمساكين، وسهم لابن السبيل فهذه خمسة أسهم الخس، والمراد بذي القرى قرابته التي هي القرابة، والمراد بهم بني هاشم، وبني المطلب لأنه بني المطلب وضع السهم فيهم دون بني أخيهما شقيقهما عبد شمس، ومن ذريته عثمان، وأخيهما لآلئهما نوفل بجبا عن ذلك قوله صلى الله تعالى عليه وسلم: «نحن وبني المطلب شيء واحد» وشك بين أصابعه رواه البخاري أي لم يفارقوا بني هاشم في نصرتهم صلى الله تعالى عليه وسلم جاهلية ولا إسلاماً، وكأنه لمزيد تعصبهم ونواقيهم - حتى كأنهم على قلب رجل واحد - قيل: لذى القرى دون لدوى بالجمع.

قال الشافعية: يشترك في هذا السهم الفتي والفقير لا طلاق الآية ولا عطائه صلى الله تعالى عليه وسلم العباس وكان ضياً، بل قيل: كان له مشرون عبداً يتجرون له، والساء لأن فاطمة - وصفيعة عمه أبيها رضي الله تعالى عنهما - كانا يأخذان منه، ويقضى الذكر كالآثار بجامع أنه استحقاق بقراءة الآب فله مثل حظي الأثني، ويستوى فيه العالم والصغير وضمهما، ولو أعرضوا عنه لم يسقط كالأثر، ويثبت كون الرجل هاشمياً أو مطلبياً بالبيت، وذكر جمع أنه لا بد منها من الاستفاضة، ويقول الشافعي قال أحد، وعدم مالك الأمر معروض إلى الإمام إن شاء قسم بينهم وإن شاء أعطى بعضهم دون بعض وإن شاء أعطى غيرهم إن كان أمره أهم من أمرهم.

وقال الحنفية، والثوري، يستوي الذكر والأنثى ويدعم للقاضي والداي بمن له قرابة، والعمير الفقير سواء لا طلاق النص، ولأن الحكم المعلق بوصف مشتق مطلق بمبدأ الاشتقاق، وعندنا ذو القرى مخصوص ببني هاشم، وبني المطلب للحديث إلا أنهم ليس لهم سهم مستقل ولا يعطون مطلقاً، وإنما يعطى مسكينهم وبنايتهم وابن سبيلهم لا ندراجة في (اليتامى والمساكين وابن السبيل) لكن يقدمون على غيرهم من هذه الأصناف لأن الخلفاء الثلاثة لم يفرجوا لهم سهماً مخصوصاً، وإنما قسموا الخس لثلاثة أسهم: سهم لليتامى، وسهم للمساكين، وسهم لابن السبيل، وعلى كرم الله تعالى وجهه في خلافه لم يحالفهم في ذلك مع مخالفتهم في مسائل، ويحمل على الرجوع إلى رأيهم إن صح عنه أنه كان يقول: سهم ذوى القرى على ما حكى عن الشافعي، وفائدة ذكرهم على القول بأن استحقاقهم لوصف آخر غير القرابة كالفقر دفع نرم أن الفقير منهم مثلاً لا يستحق شيئاً لأنه من قبيل الصدقة ولا يحمل لهم، ومن تدفع الأخبار وجد فيها اختلافاً كثيراً؛ ومنها ما يدل على أن الخلفاء كانوا يسهمونهم مطلقاً، وهو رأي علماء أهل البيت، واختار بعض أصحابنا أن المذكور في الآية مصارف الخس على معنى أن فلا يجوز أن يصرف له للمستحقين فيجوز الاقتصار عندنا على صنف واحد كأن يعطى تمام الخس لابن السبيل وحده مثلاً والكلام مستوفى في شروح الهداية، والمراد باليتامى الفقراء منهم قال الشافعية: اليتيم هو صغير لأب له وإن كان له جد، ويشترط إسلامه وفقره، أو مسكنته على المشهور أن لفظ اليتيم يشعر بالحاجة، وفائدة ذكرهم مع شمول المساكين لهم عدم حرمانهم لثروم أنهم لا يصلحون للجهاد وإفراهم بخمس كامل ويدخل فيهم ولد الزنا، والمنق لا القبط على الأوجه لأنهم تحققوا فيه على أنه غنى بنفقته في بيت المال، ولا بد في ثبوت اليتيم

والإسلام والعقر هنا من السبئية ، ويكنى في المسكين . ومن السبيل قولهما ولو بلايس . وإن انهما ، نعم يظهر في مدعى تنف مال له عرف أو عيال أنه مكلف بقة انتهى ، واشترط الفقر في التيمم مصرح به عندنا في أكثر الكتب وليراجع الباقي .

هذا والأربعة الأخماس البقية مصرودا على ما قال صاحب الكشف - وهو شافعي - بعد أن اختار جعل (للمعسر) بدلا من (ذى القربى) وما عطف عليه من تضمنه قوله تعالى : (والذين تبرؤوا) إلى قوله سبحانه : (والذين جاءوا من بعدهم) على معنى أن له عليه الصلاة والسلام أن يسم الناس بها حسب اختياره ، وقال : إنها للمعطلين الآن على الأصح ، وفي نسخة ابن حجر أم على الأظهر لسرقة وقضائهم وأتيمهم ومؤذبيهم وعالمهم ما لم يوجد تبرع ، والمرتبة الاجتاد المرصودون في الديوان للجهاد لحصول البصرة هم بعده عليه السلام ، وصرح في التبعة بأن الأكثرين على أن هذه الأخماس الأربعة كانت له عليه الصلاة والسلام مع حسن الخس ، بقوله ما كان يأخذه صلى الله تعالى عليه وسلم من الفئ أحد وعشرون سهماً من خمسة وعشرين ، وكان على ما قال الروياني : يصرف العشرين التي له عليه الصلاة والسلام يعني الأربعة الأخماس للمصالح وجوبا في قلوب ودينا في آخره ، وقال الخزاعي : كان الفئ كله عليه السلام في حياته ، وإعما خمس بعد وفاته .

وقال الماوردي : كان له صلى الله تعالى عليه وسلم في أول حياته ثم نسخ في آخرها ، وقال الزحخشري : إن قوله تعالى : (ما آفاه الله) الخ بين الجملة الأولى يعني قوله تعالى (وما آفاه الله على رسوله منهم) ولما لم يدخل العاطف عليهما بين فيها لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ما يصنع بما آفاه الله تعالى عليه وأمره أن يضعه حيث يضع الخس من الغنائم مقسوماً على الأقسام الخمسة ، وظاهره أن الجملة استئنافي ، والسؤال عن مصارف ما آفاه الله تعالى على رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم من بني النضير الذي أمدت الجبهة الأولى أن أمره مفوض إليه صلى الله تعالى عليه وسلم لا يلزم أن يقسم قسمه الغنائم التي قوتل عليها قتالا معتداً به ، وأخذت عتوة وقهراً كما طلب الغزاة لتكون أربعة أخماسها لهم وأن ما يوضع موضع الخس من الغنائم هو الكل لأن خمسة كذلك والباقي - وهو أربعة أخماسه - من تضمنه قوله تعالى : (والذين تبرؤوا) إلى قوله سبحانه : (والذين جاءوا من بعدهم) على ما سمعت سابقاً ، وأن المراد بأهل القرى هو المراد بالنضير في (منهم) أعني بني النضير ، وعدل عن الصمير إلى ذلك - على ما في الإرشاد - إشعاراً بشموله ما في (ما آفاه الله) لغماراتهم أيضاً ، واعترض صاحب الكشف - يشعر به الظاهر من أن الآية دالة على أمره صلى الله تعالى عليه وسلم بأن يضع الجميع حيث يضع الخس من الغنائم بوجه الآية بما أيد به مذهبه ، ودقق الكلام في ذلك فليراجع وليتبرره .

وقال ابن عطي (أهل القرى) المذكورون في الآية هم أهل الصفراء ويسمى روادى القرى ، وما هنالك من قرى العرب التي تسمى قرى عرينه وحكمها عالف الحكم أموال بني النضير فإن تلك كلها له صلى الله تعالى عليه وسلم خاصة ، وهذه قسمها كغيرها ، وقيل : المراد بما آفاه الله على رسوله خيبر ، وكان نصفها لله تعالى ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم ونصفها الآخر للمسلمين فكان الذي لله سبحانه ورسوله عليه الصلاة والسلام من ذلك المكتبة - والوطيح وسلام - ووخبة ، وكان الذي للمسلمين الشق ، وكان ثلاثة عشر سهماً ، ونطاقه وكانت خمسة أسهم ، ولم يقدم عليه الصلاة والسلام من خير لأحد من المسلمين إلا لم شهد الحديبية ، ولم يأذن صلى الله تعالى عليه وسلم لأحد بخلف عنه عند خروجه إلى الحديبية أن يشهد معه خير إلا جابر بن عبد الله

ان همرو الانصارى ، وروى هذا عن ابن عباس ، وخص بعضهم ما آفاه الله تعالى بالحزبية والمخارج .
وعن الزهري أنه قال : بلعني أنه ذلك ، وأنت قد سمعت أن عمر رضي الله تعالى عنه إنما احتجهم بدلالة على إغاله
سواد العراق بأيادي أهله ، وصرح بالمخارج والحزبية عليهم رداً عن من طلب قسمته على العزاة بموجبه لكن
ليس ذلك إلا لأن وصول نفع ما آفاه الله تعالى إلى عامة المسلمين كان مما ذكر دون القسمة فافهم .
وفي إعادة اللام في الرسول ، ودي الفرق مع المصطف لا يخفى من الاعتناء ، وفيه على ما قيل : تأييد ما لم يذهب
إلى عدم سقوط سهميهما ، ووجه أفراد ذي القربى . قد ذكرناه غير بعيد . ولما كان أبناء السبيل بمنزلة الأقارب في :
(وإن السبيل) بالأفراد كما قيل : (ولذي القربى) وعلى ذلك قوله :

أيا جارنا إنا غريان ههنا وكل غريب للغريب نسيب

(كي لا يكون) تحليل للتقسيم ، وضمير (يكون) لما آفاه الله تعالى أي كي لا يكون الهوى (دولة) هي
بالضم ، وكذا بالفتح ما يدور أي ما يدور للانسان من الذناء والجر والغلبة ، وقال الكاشي : وحذاق الصرة :
الدولة بالفتح في الملك بالضم ، و - الدولة - بالضم في الملك بالكسر ، أو بالضم في المال . وبالفتح في الصرة
قيل : وفي الجاه ، وقيل : هي بالضم ما يتداول بالفرقة اسم ما يعترف . وبالفتح مصدر بمعنى التداول ، والراغب .
وعيسى من عمر . وكثير أهما بمعنى واحد ، وجمهور لقراء قرأوا بضم الدال والصب ، وبالياء النخبة في يكون
على أن اسم (يكون) انضمام ، و(دولة) الخبر أي كي لا يكون الهوى جداً (بين الأغنياء منكم) أي بينهم
خاصة يتكاثرون به ، أو كي (لا يكون دولة) وغلبة جاهلية بينكم فإن الرؤساء منهم كانوا يستأثرون بالفضيلة
ويقولون من عزيز ، وقيل : المعنى كي لا يكون شيئاً يتداوله الأغنياء خاصة بينهم ويتعاضدون فلا يصيب
أحداً من الفقراء .

وقرأ عبد الله - تكون - بالناء الفوقية على أن الضمير على ما باعتبار المعنى إذ المراد بها الأموال ،
وقرأ أبو جعفر . ومشام كذلك ، ورفع (دولة) بضم الدال على أن كان تامة ، و(دولة) فاعل أي كي لا يقع
دولة ، وقرأ على . والسلي كذلك أيضاً ، ونصب (دولة) بفتح الدال على أن كان ناقصة اسمها سمعت ، و(دولة)
خبرها ، ويشتر مضاف على القول بأنها مصدر إن لم يتجوز فيه ، ولم يعصد المبالغة أي كي لا تكون ذات تداول
بين الأغنياء لا يرجونها إلى الفقراء ، وظاهر التعليل بما ذكر اعتبار الفقر فيمن ذكر وعدم اتصافه تعالى به
ضروري مع أن ذكره سبحانه كان للذين عدواً أكثرين لأن له عز وجل سها ، وكذا يحمل رسول الله
صلى الله تعالى عليه وسلم عن أن يسمى فقيراً ، وما اشتهر من قوله عليه الصلاة والسلام : «انقرضوا» لا أصل
له ، وكيف يتوهم مثله والدنيا كلها لا تسارى عند الله تعالى جناح بعوضة ، وهو صلى الله تعالى عليه وسلم أحب
خلفه إليه سبحانه حتى قال بعض الدارفين : لا يقال له صلى الله تعالى عليه وسلم زاهد لأنه للتارك للدنيا وهو
عنه الصلاة والسلام لا يتوجه إليها فضلاً عن طلبها للارم للترك ، وقيل : إن الخبر لو صح يكون المراد بالفقر
فيه الانقطاع عن السوى المارة إلى الله عز وجل وهو غير الفقر الذي الكلام فيه واعتباره فيمن بعد لا يحذور
فيه حتى أنه ، ما يكون دليلاً على القول بأنه لا يعطى أغنياء قري القرى ، وإنما يعطى فقرائهم ، وإذا حمل الكلام
على ما حملناه عليه كفى في التعليل أن يكون فيمن يدفع إليه شيء من الفقى فقر ، ولا يبرم أن كل من يدفع إليه

شيء منه فقراً (وما آتاكم الرسول) أى ما أعطاكم من العى (فتخوه) لأنه حفيكم الذى أحله الله تعالى
لکم (وما منكم عنه) أى عن أخذه منه (فأتوه) عنه (واتقوا الله) فى مخالفته عليه الصلاة والسلام
(إن الله شديد العقاب) وبما قب من يخلفه صلى الله تعالى عليه وسلم ، وحمل الآية على خصوص الفنى
مرئى عن الحسن وكان لذلك تقريفة المقام ، وفى الكشف الأجود أن تكون عامة فى كل ما أمر به
صلى الله تعالى عليه وسلم ونهى عنه ، وأمر الله داخل العموم ، وذلك لعموم المعنى (،) على أن الوارد لا تصح
عاطفة ففى اعتراض على سبيل التذليل ، ولذلك عقب بقوله تعالى : (واتقوا الله) تميمياً على تميم فيتناول كل
ما يجب أن يقتضى ويدخل ما سبق له الكلام دخولا أولاً كدخوله فى العموم الأول ، وروى ذلك عن ابن جرير ،
وأخرج الشبان . وأودود . والترمذى . وغيرهم عن ابن مسعود أنه قال : « لعن الله تعالى الواسحات
والمستوشحات والمتمصصات والمنهالجات للحسن المعيرت لخلق الله تعالى » فبلغ ذلك امرأة من بنى أسد يقال لها أم
يعقوب وكانت تقرأ الفرق : وأنته فمالت : بمعنى أنك لست كيت وكيت ، فقال : ما لي لا آمن من لعن رسول الله
صلى الله تعالى عليه وسلم وهو فى كتاب الله عز وجل ، فقالت : لقد فرأت ما بين لوسى المصحف فأوجدته ،
قال : إن كنت قرأتى فقد وجدته ، أما قرأت قوله تعالى : (وما آتاكم الرسول فتخوه وما نهاكم عنه فاتموا) ؟
قالت : بلى ، قال : فإله صلى الله تعالى عليه وسلم قد نهى عنه ، وعن الشافعى أنه قال : سلوتى عما نتم أحيركم به
من كتاب الله تعالى وستة نيه صلى الله تعالى عليه وسلم ، فقال عبد الله بن محمد بن هرون : ما تقول فى المحرم
يقتر الرسول ؟ فقال : قال الله تعالى : (وما آتاكم الرسول فتخوه وما نهاكم عنه فاتموا) وحدثنا سفيان بن عيينة
عن عبد الملك بن عمير عن ربيع بن خراش عن حذيفة بن اليمان قال : قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم :
« اقتدوا بالذين من بعدى أبى بكر وعمر » وحدثنا سفيان بن عيينة عن مسعر عن كدام عن قيس بن مسلم
عن طارق بن شهاب عن عمر بن الخطاب أنه أمر بقتل الربور ، وهذا من غريب الاستدلال ، وفيه على علته
- ككلام ابن مسعود - حمل ما فى الآية على العموم ، وعن ابن عباس ما يدل على ذلك أيضاً ، قيل : والمعنى حينئذ
ما آتاكم الرسول من لا مفرقة سلكوا به وما نهاكم عن تعاطيه فاتموا به ، والامر يجوز أن يكون واحداً لعمود
وأن يكون واحداً لأمور مقابلتها كما له ، قيل : والاول أقرب لأنه لا يقال : أعطاه الأمر بمعنى أمره إلا بتكلف
كما لا يخفى ، واستدل من الآية أن وجوب الترك يتوقف على تحقق النهى ولا يكتفى فيه عدم الأمر لما لم ينص
له أمراً ولا نهياً لا يجب تركه (للفقراء المهاجرين) قال الرخشى - دل من قوله تعالى : (لئى القرى)
والمعطوف عليه ، والنهى منع الإبدال عن رقه وللرسول (وما بعدوا) كان المعنى لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
أن الله عز وجل أخرج رسوله عليه الصلاة والسلام من القرى فى قوله سبحانه : (يصرون الله رسوله)
وأنه يترفع رسول الله عليه الصلاة والسلام عن التسمية بالفقير ، وأن الإبدال على ظاهر القطع من خلاف الواجب
فى تعظيم الله عز وجل ، وهذا لا يجوز أن يوصف سبحانه بعلامة لاجل التأنيث لفظاً لأن فيه سوء أدب انتهى .
وعنى أنه يدل كل من كل لا اعتبار المبدل منه مجموع ما ذكر ، قال الامام : فكانه قيل : أعنى بأولئك
الاربعة هؤلاء الفقراء والمهاجرين ، وما ذكر من الإبدال من (لئى القرى) وما بعده مبنى على قول الحنفية
إنه لا يعطى العى من ذوى القرى وإنما يعطى الفقير ، ومن يرى كالشافعى أنه يعطى غنيهم كما يعطى فقيرهم خص

الابدال باليتامى وما بعده ، وقيل : يجوز ذلك أيضاً إلا أنه يقول تخصيص اعتبار الفقير بفتح بي الضمير ٥٥ عليه الصلاة والسلام لم يعط غنياً شيئاً منه ، والآية نازلة فيه وفيه تصف ظاهر *

وفي الكشف أن (المفراء) ليس القيد بل بياناً للواقع من حال المهاجرين وإتباعاً لمريد احصائهم كأنه قيل : لله والرسول والمهاجرين ، وقال ابن عطية : (المفراء) الخ بيان لقوله تعالى : (اليتامى والمساكين والسبل) وكررت لام الجر لما كان ما تقدم مجروراً به ، لتعيين أن البدل هو عنها ، وقيل : اللام متعلقة بما دل عليه قوله تعالى : (كيلا يكون دولة بين الأغنياء منكم) كأنه قيل : ولكن يكون للفقراء المهاجرين *

وسياً في إن شاء الله تعالى ما حطر لنا في ذلك من الاحتمال بنأماً على ما يفهم من ظاهر كلام عمر بن الخطاب ، محضر جمع من الأصحاب (الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم) حيث اضطروهم كره مكة وأخرجهم إلى أخرج فخرجوا منها ، وهذا وصف باعتبار العالب ، وقيل : كان هؤلاء مائة رجل (يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا) أي طالبين منه تعالى رزقاً في الدنيا ومرضاه في الآخرة ، وصفوا أولاً بما يدل على استحقاقهم للمعونة من الإخراج من الديار والأموال ، وقيد ذلك ثانياً بما يوجب الفخيم شأنهم ويؤكد ما يدل على ثولهم التلم ورضاهم بما قدره المليك العلام (وَيَصْرُوهُ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ) عطى على (يبتغون) فهي حال مقدرة أي ما دبر نصرة الله تعالى ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم أو مماره فان خروجهم من بين الكفار مراعاة من لهم مهاجرين إلى المدينة نصرة وأي نصرة (أُولَئِكَ) الموصون بما ذكر من الصفات الحليلة (هُمْ الصَّادِقُونَ) أي الكاملون في الصدق في دعوائهم الإيمان حيث فعلوا ما يدل أقوى دلالة عليه مع إخراجهم من أوطانهم وأموالهم لأجله لا غيرهم من آمن في مكة ولم يخرج من داره وماله ، ولم يثبت منه نحو ما ثبت منهم لحولين منه مع المشركين فالخصر إضافي ووجه بغير ذلك وحمل بعضهم الكلام على لعدم حذف متعلق الصدق ونسك به لذلك في الاستدلال على صحة إمامة أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه لأن هؤلاء المهاجرين كانوا يدعونه بخليفة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ، والله تعالى قد شهد بصدقهم فلا بد أن تكون إمامته رضي الله تعالى عنه صحيحة ثابتة في نفس الأمر وهو نكسك ضعيف مستغنية عن مثله دعوى صحة خلافة الصديق رضي الله تعالى عنه باجماع الصحابة ، ومنهم على كرم الله تعالى وجهه ، ونسبة النقية اليه بالموافقة لا يوافق الشيعة عليها متق كدعوى الإكراه بل مستغنية بغير ذلك أيضاً (وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ) الأكثرون على أنه معطوف على المهاجرين ، والمراد بهم الأنصار ، والتبوء النزول في المكان ، ومنه المباحة للنزل ، ونسبته إلى الدار والمراد بها المدينة طاهر ، وأما نسبته إلى الإيمان باعتبار جعله مستقراً ومتوطناً على سبيل الاستمارة الممكنة التخيلية ، والتعريف في الدار للتبويه كأنها الدار التي تستحق أن تسمى داراً وهي التي أعدها الله تعالى لهم ليكون تبوءهم لها مدحاً لهم *

وقال غير واحد : الكلام من باب * صلفها تنافوا ومالاً يارداً * أي تبوأوا الدار وأخلصوا الإيمان ، وقيل : التبوؤ مجاز مرسل عن اللزوم وهو لازم معناه فكأنه قيل : لزمو الدار والإيمان ، وقيل : في توجيه ذلك أن ألقى الدار للمهد ، والمراد دار المحرة وهي تعني غناء الإضافة وفي (والإيمان) حذف مضاف أي ودار الإيمان

فكانه قيل - تبوأوا دار الهجرة ودار الإيمان على أن المراد بالدارين المدينة ، والمعطف كما في قوله : رأيت العيث واليث وأنت زريد زيدا ، ولا يحق فيه من التكلف والتعسف ، وقيل : إن الإيمان بجار عن المدينة سمي محل ظهور الشيء باسمه مبالغة وهو باقري ، وقيل : الرواوية والمراد تبوأوا الدار مع إيمانهم أي تبوأوها مؤمنين ، وهو أيضاً ليس بشيء ، وأحسن الأوجه ما ذكرناه أولاً ، وذكر بعضهم أن الدار علم بالغبية على المدينة كالمدينة ، وأنه أحد أسماء لها منها طيبة ، وطاعة ، ويثرب ، وجابرة إلى غير ذلك .

وأخرج الزبير بن بكار عن زيد بن أسلم حديثاً مرفوعاً يدل على ذلك (من قبلهم) أي من قبل المهاجرين ، والجار متعلق بنبأوا ، والكلام متقدير مضاف أي من قبل هجرتهم فهاية ما يزوم سبق الإيمان الانصار على هجرة المهاجرين ، ولا يلزم منه سبق إيمانهم على إيمانهم ليقال إن الأمر بالعكس ، وجوز أن لا يفرد مضاف ، ويقال : ليس المراد سبق الانصار لهم في أصل الإيمان بل سبقهم إيمانهم في التمكن فيه لأنهم لم ينزلوا فيه لما أظهروه .

وقيل : الكلام على التقديم والتأخير ، والتقدير تبوأوا الدار من قبلهم والإيمان فيبعد سبقهم إيمانهم في تبوي الدار فقط وهو خلاف الظاهر على أن مثله لا يقل ما لم يتضمن مكتوبة وهي غير ظاهرة ههنا ، وقيل : لا حاجة إلى شيء مما ذكر ، وقصارى ما تدل الآية عليه تقدم مجموع تبوي الانصارى وإيمانهم على تبوي المهاجرين وإيمانهم ، ويكفي في تقدم المجموع تقدم بعض أجزائه وهو ههنا تبوي الدار ، وتعقب بمنع الكفاية ولو سلمت لصح أن يقال : بتقدم تبوي المهاجرين وإيمانهم على تبوي الانصار وإيمانهم لتقدم إيمان المهاجرين (يحبون من هاجر إليهم) في موضع الحال من الموصول ، وقيل : استشف ، والكلام قيل : كناية عن مواساتهم المهاجرين وعدم الاستفاد والتبرم منهم إذا احتاحوا إليهم ، وقيل : على ظاهره أي يحبون المهاجرين إليهم من حيث مهاجرة إليهم لحبهم الإيمان (ولا يحبون في صدورهم) أي ولا يملكون في أنفسهم .

(حاجة) أي طلب محتاج إليه (مما أوتوا) أي ما أعطى المهاجرون من الفيء وغيره ، وحاصله أن نفوسهم لم تتبع ما أعطى المهاجرون ولم تطلع إلى شيء منه محتاج إليه ، والوجدان إدراك على وكره في الصدر من باب التجار ، والحاجة - بمعنى المحتاج إليه ، وهو استعمال شائع يقال : خذ من حاجتك وأعطه من ماله حاجته ، و(من) تعيضية ، وجوز كونها يائية والكلام على حذف مضاف وهو طالب ، وفيه فائدة جلية كأنهم لم يتصوروا ذلك ولا مرة في خاطرهم أن ذلك محتاج إليه حتى تطلع إليه النفس .

ويجوز أن يكون المعنى - لا يحبون في أنفسهم ما يحمل عليه الحاجة للخزاة والذبط والحد والعظة لاجل ما أعطى المهاجرون - على أن الحاجة بجار عما يتسبب عنها ، وقيل : على أنها كناية عما ذكر لانه لا يفك عن الحاجة فأطلق اسم اللازم على اللازم ، وما تقدم أولاً ، وقول بعضهم : أي أثر حاجة تقدير معنى لا إعراب ، و(من) في قوله تعالى : (مما أوتوا) تعليلية (ويؤثرون) أي يقدمون المهاجرين (على أنفسهم) في كل شيء من الطيات حتى أن من كان عنده امرأتان كان يزل عن إحداها ويزوجها واحداً منهم ، ويجوز أن لا يعتبر مفعول - يؤثرون - خصوص المهاجرين ، أخرج البخاري - ومسلم - والترمذي والنسائي وغيرهم عن

أبي هريرة قال : أتى رجل رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله أصابني الجهد فأرسل إلى ربك أنه لم يجد عنده شيء فقال عليه الصلاة والسلام : «ألا رجل يضيف هذا الرجل الليلة رحمة الله ؟ فقام رجل من الانصار - وفي رواية - فقال أبو طنحة : أما يا رسول الله فذهب به إلى أهله فقال لامرأته : أكرمي ضيف رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قالت : والله ما عندي الاقوت الصبية قال : إذا أراد الصبية العشاء فتوهمي وتعلمي فاطمئي السراج ويهري اللبنة لضيف رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ففعلت ثم غدا الضيف عن رسول الله ﷺ فقال : لقد عجب الله الليلة من طلاق وهلا ، وأرسل الله تعالى فيهما (ويؤثرون) » أح .

وأخرج الحاكم وصححه ، وابن مردويه ، والبيهقي في الشعب عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما ، قال : أهدى لرجل من أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم رأس شاة فقال : إن أخى فلانا وعياله أخرج إلى هذا ما فمضت به إليه فلم يزل يبعث به واحد إلى آخر حتى تداوله أهل سبعة أبيات حتى رجع إلى الأول وهزلت (ويؤثرون على أنفسهم) ﴿ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ﴾ أي حاجة من خصائص البيت وهو ما يقى بين عياده من المرح والفتوح ، واجته في وضع الحال ، وقد تقدم وجه ذلك مراراً ﴿ وَمَنْ يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ ﴾ الشح اللزم وهو أن تكون النفس كوة حريصة على المانع قال :

يمارس نفساً بين جنبيه كوة إذا هم بالمعروف قالت له هلا

وأضيف إلى النفس لأنه غريزة بها ، وأما البخل فهو المنع نفسه . وقال الراغب : الشح محل مع حرص ؛ وذلك فيما كان عادة . وأخرج ابن المنذر عن الحسن أنه قال : البخل أن يبخل الإنسان على يده ، والشح أن يشح على غيره أي يبتدئ الناس ، وأخرج عبد بن حميد . وابن جرير . وابن أبي شبة . وابن أبي حاتم . والبيهقي في الشعب . والحاكم وصححه . وجماعه عن برمسعود أن رجلاً قال له : إني أخاف أن أكون قد هلك قال : وما ذاك ؟ قال : إني سمعت الله تعالى يقول (ومن يوق شح نفسه) الآية وأنا رجل شحيح لا يكاد يخرج من شيء ، فقل له ابن مسعود : ليس ذاك بالشح ولكنه البخل ولا خير في البخل ، وإن الشح الذي ذكره الله تعالى أن تأكل مال أخيك ظناً ، وأخرج ابن المنذر . وابن مردويه عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما أنه قال : ليس شح أن يمنع الرجل ماله ولكنه البخل إنما الشح أن تطمع عين الرجل إلى ما ليس له ، ولم أر لأحد من التابعين شيئاً من هذه التفسير للشح ، ولعل المراد أنه البخل المتناهي بحيث يبخل المتصف به بمال غيره أي لا يوجد جود الغير به وتنفيز نفسه منه وبشيء في أن لا يكون ، أو بحيث يبالغ في الحرص إلى أن يأكل مال أخيه ظناً أو تطمح عينه إلى ما ليس له ولا تسمح نفسه بأن يكون لغيره فتأمل .

وقرأ أبو جوبه . وابن أبي عمرة (ومن يوق) بشذ الفاف ، وفراً ابن عمر . وابن أبي عمرة (شح) بكسر الشين ، وجاء فيه لغة الفتح أيضاً ، ومعنى اسكل واحد ، ومعنى الآية ومن يوق توقيق الله تعالى ومعرفته شح نفسه حتى يحالها فيما يعاب عليها من حب المال وبغض الانفاق ﴿ فَلَوْلَيْكَ هُمْ أَلْمَلْحُونَ ﴾ الفاترون بكل مطلوب الحاجون من كل مكروه ، والجملة لشرطية تذييل حسن ومدح للتأنيص بما هو غاية لتناوله إياهم ما ولا أولاً ، وفي الأفراد أولاً والجمع ثانياً رعاية للقط من وعظما وإيماء إلى قلة المتصفين بذلك في الواقع عدداً وكثرتهم معنى :

والناس ألف منهم كواحد وواحد كالألف إن أمرنا

ويفهم من الآية ذم الشح جداً ، وقد وردت أحبار كثيرة بهذه ، أخرج الحكيم الترمذي . وأبو يعلى . وابن مردويه عن أنس مرفوعاً : « ما حق الإسلام بحق الشح شيء قط » ، وأخرج ابن أبي شيبة . والنسائي . والبيهقي في الشعب . والحاكم وصححه عن أبي هريرة مرفوعاً : « لا يجتمع غبار في سبيل الله ودخان نار جهنم في جوف عبد أبداً ولا يجتمع الإيمان والشح في قلب عبد أبداً » .

وأخرج أبو داود . والترمذي . وقال قريب . والبحاري في الأدب . وغيرهم عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً : « خصمئان لا يجتمعان في جوف مسلم النخل وسوء الخلق » وأخرج ابن أبي الدنيا . وابن عدي . والحاكم . والخطيب عن أنس قال : قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم : « خلق الله تعالى الجنة عدن وغرس أشجارها بيده ثم قال لها : انطقي فقالت : قد أفاح المؤمنون فقال الله عز وجل : وعزني وجلالي لا يجاورني فيك بخيل ثم تلا رسول الله ﷺ (ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون) » .

وأخرج أحمد . والبحاري في الأدب . ومسلم . والبيهقي عن جابر بن عبد الله أن رسول الله عليه الصلاة والسلام قال : « اتعوا العالم فإن العظم ثلاث يوم القيامة واتقوا الشح فإن الشح قد أهلك من كان قبلكم حلهم على أن سفكوا دماءهم واستحلوا محارمهم » إلى غير ذلك من الأخبار ، لكن ينبغي أن يعلم أن تقوى الشح لا توقف على أن يكون الرجل جواداً بكل شيء ، فقد أخرج عبد بن حميد . وأبو يعلى . والطبراني . والضياء عن محمد بن يحيى مرفوعاً : « يرى من الشح من أدى الزكاة وقرى الضيف وأدى في النائة » .

وأخرج ابن مردويه عن جابر بن عبد الله ما يقرب منه ، وكذا ابن جرير . والبيهقي عن أنس ، وأخرج ابن المنذر عن علي كرم الله تعالى وجهه قال : من أدى ركة ماله فقد وقى شح نفسه ، وقوله تعالى :

(وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ) عطف عند الأكرين أيضاً على المهاجرين ، والمراد هؤلاء قيل : الذين هاجروا حين قرى الإسلام ، فالهجرة حتى وهو مجئهم إلى المدينة ، وضمير (من بعدهم) لله هاجرين الأولين ، وقيل : هم المؤمنون بعد الفريقين إلى يوم القيامة ، فالهجرة إما إلى الوجود أو إلى الإيمان ، وضمير (من بعدهم) للفريقين المهاجرين والانصار ، وهذا هو الذي يدل عليه كلام عمر رضي الله تعالى عنه وكلام كثير من السلف كالصريح

فيه ، فالآية قد استوعبت جميع المؤمنين ، وجلة قوله تعالى : (يَقُولُونَ) الخ سالية ، وقيل : استئناف

(رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا) أي في الدين الذي هو أعز وأشرف عندهم من النسب (الَّذِينَ سَقَوْنَا بِالْإِيمَانِ)

ومفهوم بذلك اعتراقاً به ضلوم (وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا) أي حقدًا ، وقرئ : غمراً (الَّذِينَ آمَنُوا) على

الاطلاق (رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ) أي مبالغ في الرأفة والرحمة ، لحقيق بأن نجيب دعائنا ، وفي الآية

حث على الدعاء للصحابة وتصفية القلوب من بغض أحد منهم ، وأخرج عبد بن حميد . وابن المنذر . وجماعة

عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت : أمروا أن يستغفروا لأصحاب النبي ﷺ فسبوا ثم قرأت هذه الآية

(وَالَّذِينَ جَاءُوا) الخ .

وأخرج ابن مردويه عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما أنه سمع رجلاً وهو يتناول بعض المهاجرين فسمعه

فقرأ عليه (للفقراء المهاجرين) الآية، ثم قال: هؤلاء المهاجرون أقدم أنت؟ قال: لا، ثم قرأ عليه (والذين تبوءوا الدار والايمان) الآية، ثم قال: هؤلاء الانصار أقدم أنت؟ قال: لا، ثم قرأ عليه (والذين جاءوا من بعدهم) الآية، ثم قال: أفس هؤلاء أنت؟ قال: أرجو قال: لا والله ليس من هؤلاء من سب هؤلاء. ●

وفي رواية أن ابن عمر رضى الله تعالى عنه يلعن رجلاً قال من عيان رضى الله تعالى عنه فدعاه فقرأ عليه الآيات وقال له ما قال، وقال الإمام مالك: من كان له في أحد من الصحابة رضى الله تعالى عنهم قول سيئ أو بعض فلا حظ له في النبي، أخذاً من هذه الآية، وفيها ما يدل على ذم العل لأحد من المؤمنين، وفي حديث أخرجه الحكيم الترمذي: والنسائي عن أنس رضى الله تعالى عنه أن النبي ﷺ قال: في أيام ثلاثة يطلع عليكم الآن رجل من أهل الجنة فطلع فيه رجل من الانصار فبات معه عبد الله بن عمرو بن العاص ثلاث ليل مستكشفاً حاله فلم ير له كثير عمل فأخبره الخبر فقال له: ما هو إلا ما رأيت غير أني لا أجد في نفسي غلا لأحد من المسلمين ولا أحسده على خير أعطاه الله تعالى إياه فقال له عبد الله: هذه التي بلغت بك وهي التي لا نطق - وفي رواية - أنه قال: لو كانت الدنيا لفاخذت مني لم أحزن عليها ولو أعطيتها لم أفرح بها وأبيت وليس في قلبي غل على أحد فقال عبد الله: لكنني أقوم الليل وأصوم النهار ولو وهبت لي شاة لفرحت بها ولو ذهبت لحزنت عليها والله لقد فضلك الله تعالى عليها فضلاً بئراً، هذا وذهب بعضهم إلى أن قوله تعالى: (والذين تبوءوا) الخ مبتدأ، وجملة (يجبون) الخ حبره، والكلام استئناف مسوق لمدح الانصار، وجوز كون ذلك معطوفاً على (أوئك) وفيه شركة الانصار للمهاجرين في الصدق، وجملة (يجبون) الخ إما استئناف مقرر لصدقهم أو حال من ضمير (تبوءوا) وإلى أن قوله تعالى: (والذين جاءوا) الخ مبتدأ، وجملة (يقولون) الخ حبره، والجملة معطوفة على الجملة السابقة مسوقة لمدح هؤلاء بمحببتهم من تقدمهم من المؤمنين ومراعاتهم لحقوق الأخوة في الدين والسبق بالإيمان كما أن ما عطف على من الجملة السابقة لمدح الانصار.

واستدل لعدم عطف (الذين تبوءوا) على (المهاجرين) بما روي أن النبي عليه الصلاة والسلام قسم أموال بني النضير على المهاجرين ولم يعط الانصار إلا الثلثة كما تقدم، وقال عليه الصلاة والسلام لهم: إن شئتم قسمتم للمهاجرين من أموالكم ودياركم وشاركتهم من هذه الغنيمة وإن شئتم كانت لكم دياركم وأموالكم ولم تقسم لكم شيء من الغنيمة فقالوا: بل نقسم لهم - أي للمهاجرين - من أموالنا وديارنا ونؤثرهم بالغنيمة ولا نشاركهم فيها، فزلت الآية (والذين تبوءوا الدار والايمان) إلى آخره، وبعض القائلين بالعطف يقولون: إن قوله تعالى: (والذين تبوءوا) الخ بيان لحكم الاحساس الأربعة على معنى أن له عليه الصلاة والسلام أن يعم الناس بها حسب اختياره وأن الانصار مصرف من المصارف، ولكن قد اختار صلى الله تعالى عليه وسلم أن يكون إعطاؤهم بالشرط الذي ذكره عليه الصلاة والسلام لهم، وهم اختاروا ما احتاروا بإشراكهم بذلك لا يفرجهم عن كونهم مصرفاً بل في قوله تعالى: (ويؤثرون على أنفسهم) رمز إليه على أن في الاعتبار ما هو أصح وأصرح في الدلالة على عطفهم على المتقدم، وأهم يعطون من النبي، وكذا عطف - الذين جاءوا من بعدهم - فقد أخرج البخاري - ومسلم - وأبو داود - والترمذي - والنسائي - وابن حبان - وغيرهم عن مالك ابن أنس بن الحذاف في حديث طويل أن عمر رضى الله تعالى عنه قال: أي في قضاء بين علي كرم الله تعالى وجهه - وعنه العباس رضى الله تعالى عنه في ذلك، وقد كان عمر دفعها إليهما وأخذ عليهما عهد الله تعالى على أن

يعمل فيها بما كان رسول الله عليه الصلاة والسلام يعمل به فيها فتارعا - إن شاء الله تعالى قال : (ما أظن الله على رسوله منهم فإا أوجهتم عليه من حيل ولا دكا وبلك الله بساط رسله على من يشاء والله عني كل شيء قدير) فكانت لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم خاصة ، ثم قال سبحانه . (ما أظن الله على رسوله من أهل القرى لله والرسول ولدى القرى) إلى آخر الآية ، ثم والله ما أعطاها هؤلاء . وحدهم حتى قل تعالى : (للفقراء الم حريين الدين أخر حوا من ديارهم وأموالهم يتبعون فضلا من الله ورضوانا وينصرون الله ورسوله أولئك هم الصادقون) ، ثم والله ما جمعها هؤلاء وحدهم حتى قال سبحانه . (والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اعتزلنا) إلى قوله تعالى : (رحيم) ففسدها هذا القسم على هؤلاء الدين ذكر ، ولئن بقيت لياتين الروي بصنعاء حبه ودمه في وجهه ، وظاهر هذا الخبر يقضي أن المهاجرين سهم غير السهام السافهة ، فلا يكون (للفقراء) بدل من - لدى القرى - وما بعده ولا بما بعده ووه ، وكذا ظاهر ما في مصحف عبد الله . وزيد بن ثابت كما أخرجه ابن الأنباري في المصحف عن الأعشى - ما أظن الله على رسوله من أهل القرى لله والرسول ولدى القرى والثاني والمساكين وابن السبيل والمهاجرين في سبيل الله - على أن الإبدال يقتضي ظاهرا كون اليتامى مهاجرين أخر حوا من ديارهم وأموالهم إلى آخر الصفات ، وفي صدق ذلك طعيم معد ، وكذا يقتضي كون ابن السبيل كذلك ، وفيه نوع بعد أيضا كما لا يخفى فلهذا اعتبر تعلقه بفعل محذوف وإحالة استشفاء ياتي ، وذلك أهم كانوا يعلمون أن الحسن يصرف لمن تضمنه قوله تعالى : (فقه والرسول ولدى القرى واليتامى والمساكين وابن السبيل) ولذا ذكر ذلك اقتدح في أذهانهم أن المذكورين مصروف الحسن ولم يعلموا مصروف الأخماس الأربعة الباقية فكانهم قالوا : فمن تكون الأخماس الأربعة الباقية . أو هل ين يكون الباقي ؟ قيل : تكون الأخماس الأربعة الباقية أو يكون الباقي (للفقراء المهاجرين) إلى آخره ولم أر من تعرض لذلك فتأمل ، والله تعالى اهتدى إلى أحسن المسالك .

(**عَلَّمَ تَرَّ إِلَى الدِّينِ مَا قَوَّأُ**) حكاية لما جرى بين الكفرة والمخالفين من الأقوال الكاذبة والأحوال الفاسدة وتنجيب منها بعد حكاية محاسن أحوال المؤمنين على اختلاف طبقاتهم . والخطاب لرسول الله عليه الصلاة والسلام أو لكل أحد من يصلح للخطاب ، والآية كما أخرج ابن إسحق ، وابن المنذر ، وأبو نعيم عن ابن عباس زلت في رخط من بني عوف منهم عبد الله بن أبي بلون . ووديمة بن مالك . وسويد . وداعس بشوا إلى بني النضير مما تضمنته الجمل المحكي بقوله تعالى . (**يَقُولُونَ**) الحق .

وقال السدي : أسلم ناس من بني قريظة . والنضير وكان فيهم منافقون فدعوا إلى بني النضير فانص الله تعالى ، والمحول عليه الأول ، وقوله سبحانه . (**يَقُولُونَ**) استشفاف لبيان المتعجب منه ، وصيغة الماصارع للدلالة على استمرار قولهم ، أولا تنحصر صورته . واللام في قوله عز وجل :

(**لِإِخْوَانِهِمُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ**) للتبليغ ، والمراد بأخوتهم الأخوة في الدين واعتقاد الكفرة أو الصداقة ، وكثير جمع الأخ مراداً به مذكر على إخوان ، ومراداً به الأخوة في النسب على إخوة ، وقيل خلاف ذلك ، واللام في قوله تعالى : (**لَبِئْسَ أَخْرَجْتُمْ**) موطنه للقسم ، وقوله . سبحانه . (**لَتَنُخْرِجَنَّ مَعَكُمْ**) جواب القسم أي والله لتأخرجن من دياركم مسراً لتخرجن من ديار ما معكم أبية ونذمين في محبتكم أيها ذنبتهم

(وَلَا تُطِيعُ فِيكُمْ) في شأنكم (أحداً) بمنعنا من الخروج معكم وهو لدفع أن يكونوا وعدوهم الخروج بشرط أن يمعروا منه (أبداً) وإن طال الزمان ، وقيل : لا تطيع في قتالكم أو حذلانكم ، قال في الارشاد : وليس بذلك لأن تقدير القتال مترقب بعد ، ولأن وعدهم لهم على ذلك التقدير ليس مجرد عدم طاعتهم لمن يدعهم إلى قتالهم بل نصرتهم عليه كما ينطبق به قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ قُوتِلْتُمْ لَنَنْصُرَنَّكُمْ ﴾ أي لتعاونتكم على عدوكم على أن دعوتهم إلى حذلان اليهود بما لا يمكن صدوره عن رسول الله ﷺ والمؤمنين حتى يدعوا عدم طاعتهم فيها ضرورة أنها لو كانت لكانت عند استعدادهم لنصرتهم وإظهار كفرهم ، ولا ريب في أن ما يفعله عليه الصلاة والسلام عند ذلك قتلهم لادعوتهم إلى ترك نصرتهم ، وأما الخروج معهم فليس بهذه المرتبة من إظهار الكفر لجواز أن يدعوا أن خروجهم معهم لما بينهم من الصداقة الدبوية لا للموافقة في الدين ، ونوقش في ذلك ، وجواب (إن) محذوف ، و(و لنصرتكم) جواب قسم محذوف قبل (إن) الشرطية ، وكذا يقال فيما بعد على ما هو القاصد من المشورة فيما إذا تقدم القسم على الشرط (وَأَنَّهُ يَشْهَدُ أَنَّهُمْ لَكَذِبُونَ ١١) في مواهيدهم المؤكدة بالآيمان ، وقوله تعالى : ﴿ لَنْ أُخْرِجُوا لَيُخْرِجُونَّ مَعَهُمْ ﴾ إلى آخره تكذيب لهم في كل واحد من أقوالهم على التفصيل بعد تكذيبهم في الكل على الإجمال (وَلَنْ قُوتِلُوا لَيَنْصُرُوهُمْ) وكان الأمر كذلك ، والإخبار عن خلفهم في المعاد قيل : من الإخبار بالغيب وهو من أدلة النبوة واحد رجوه الإعجاز ، وهذا مبنى على أن السورة نزلت قبل وقعة بني النضير ، وكلام أهل الحديث ، والسير على ما قيل : يدل على خلافه .

وقال بعض الأجلة : إن قوله تعالى : (يقولون لن أخرجهنم) الخ من باب الإخبار بالغيب بناءً على ما روى أن عبادة بن أبي دس اليهم لا يخرجوا فأطاع الله تعالى رسول الله عليه الصلاة والسلام على ما دسه ﴿ وَلَنْ نَصْرُوهُمْ ﴾ على سبيل العرض والتقدير ﴿ لَيُؤْتَنَّ ﴾ أي المناقون (الأدبر) مراداً ﴿ ثُمَّ لَيَنْصُرُونَّ ١٢ ﴾ بمذكور أي يهلكهم الله تعالى ولا ينفعهم نفاقهم لظهور كفرهم ، أو (ليون) أي اليهود المفروضة نصرة المناقنين إليهم وليتبرهن ، ثم لا ينفعهم نصرة المناقنين ، وقيل : الضمير المرفوع في (نصروهم) لليهود ، والمنصوب للمنافقين أي ولئن نصر اليهود المناقنين ليولى اليهود الأدمار وليس بشيء ، وكأنه دعا قائله إليه دفع ما تبرهن من المناقاة بين (لا ينصرونهم ولئن نصروهم) على الوجه السابق ، وقد أشرنا إلى دفع ذلك من غير حاجة إلى هذا التوجيه الذي لا يخفى حاله ﴿ لَأَتَمَّ أَشَدَّ رَهْبَةً ﴾ أي أشد رهبة على أن (رهبة) مصدر من المبني للمفعول لأن المخاطبين وهم المؤمنون مرهوب منهم لا رهابون ﴿ فِي صُدُورِهِمْ مِنْ اللَّهِ ﴾ أي رهبتهم منكم في السر أشد مما يظهرونه لكم من رهبة الله عز وجل وكانوا يظهرون لهم رهبة شديدة من الله عز وجل ، ويجوز أن يراد أنهم يخافونكم في صدورهم أشد من خوفهم من الله تعالى لشدة البأس والتشجع ما كانوا يظهرون ذلك ، قيل : (إن في صدورهم) على الوجه الأول مبالغة وتصوير على نحو رأيتهم يعني (ذلك) أي ما ذكر من كونكم أشد رهبة في صدورهم من الله تعالى ﴿ بِأَنَّهُمْ ﴾ بسبب أنهم ﴿ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ ١٣ ﴾ شيئاً حتى يعلموا عطية الله عز وجل فيخشوه حق خشية سبحانه وتعالى ، والمراد هؤلاء اليهود ، وقيل : المناقون ؛ وقيل : الفريقان (لَا يَقْتُلُونَكُمْ) حتى خشيتهم سبحانه وتعالى (٨٢ - ٢٨ ج - تفسير روح المعاني)

أي اليهود والمنافقون ، وقيل اليهود يعني لا يقتدر ون على قتالكم ﴿ جَمِيعًا ﴾ أي مجتمعين متفقين في موطن من المواطن ﴿ إِلَّا فِي قَرْيٍ مُحَصَّنَةٍ ﴾ بالدروب والحدائق وجوها ﴿ أَوْ مِنْ وَرَاءِ جُدُرٍ ﴾ ينسحبون بها دون أن يصحروا لكم ويبارزواكم أعذب الله تعالى الرعب في قلوبهم ومزيد رهبتهم صمكم •

وقرأ أبو دحاهم ، والحسن وابن وثاب (جدر) باسكان ابدال تحصيلاً ورويت عن ابن كثير ، وعاصم ، والأعمش ، وقرأ أبو عمرو ، وابن كثير في الرواية المشهورة . وكثير من المكيين جدار بكسر الجيم والالف بعد الدال وهي مهرد الجدر ، والفصد فيه إلى الخنس ، أو المراد به السور الجامع للجدر والحيطان •

وقرأ جمع من المكيين وهرون عن ابن كثير (جدر) بفتح الجيم وسكون الدال ، قال صاحب اللوامح ، وهو الجدار بلفظة اللين . وقال ابن عطية : معناه أصل ببيان كسور وغيره ، ثم قال وبجمل أن يكون من جدر النخل أي من وراء نخلهم إذ هي ، يتنى به عند المصاهرة ﴿ بِأَسْهُمٍ يَهْتَمُّ شَدِيدٌ ﴾ استئناف سبق لبيان ما ذكر من رهبتهم ليس لضمهم وجيمهم في أنفسهم فإن بأسمهم إذا اقتتلوا شديد وإيما ضمهم وجيمهم بنسبة إليهم بما قذف الله تعالى في قلوبهم من الرعب ﴿ تَحْصَهُمْ جَمِيعًا ﴾ أي مجتمعين ذوي ألفه والاتحاد ﴿ وَفُلُوسِهِمْ شَقَى ﴾ جمع شقيت أي متفرقة لألغة يديها يعني أن بينهم إحنا وعدواتها يتعاضدون حق التعاضد ولا يرمون عن قوس واحدة ، وهذا تفسير لمؤسسين وتشجيع لقلوبهم على قتالهم •

وقرأ بشر بن عبيد (شقي) بالثوبين جعل الآلف ألف الاطلاق ، وعبد الله - وفلوسهم أشق - أي أكثر أو أشد تفرقاً ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ ﴾ أي ما ذكر من نشقت قلوبهم بسبب أنهم ﴿ قَوْمٌ لَا يَعْقِلُونَ ۝ ١٤ ﴾ شيئاً حتى يعتبروا طرق الألغة وأسباب الاتفاق ، وقيل : (لا يعقلون) أن تشق للعرب ما يؤمن قوائم المركبة فهم حسب الخلقه ويعين على تدميرهم واصمحلطهم وليس بدالك ، وهو له تعالى : ﴿ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ ﴾ خبر متداً محذوف تقديره مثل المذكورين من اليهود بنى النصير ، أو منهم ومن المنافقين كذب أهل بدر - كما قال مجاهد - أو كذب قينقاع - كما قال ابن عباس - وهم شعب من اليهود الذين كانوا حواري المدينة فتراهم النبي صلى الله عليه وسلم يوم السبت على دأس عشرين شهراً من المحرة في شوال قبل غزوة بني النضير حيث كانت في . يبع منه أربع وأجلاهم عليه الصلاة والسلام إلى أدراعات على ما فصل في كتب السير •

وقيل : أي مثل هؤلاء المنافقين كمثل ما مضى الأمم الماضية ﴿ قَرِيبًا ﴾ طرف لقوله تعالى : ﴿ ذَا قُرْآنٍ مَرْسُومٍ ﴾ أي دأقوا سوء عاقبة كفرهم في زمن قريب من عصيانهم أي لم تأخر عقوبتهم وعوقبوا في الدنيا لأرعبياتهم • وقيل ، انتصاب (قريباً) - بمثل - إذ التقدير كوقوع مثل الدين ، ويعقب بأن الظاهر أنه أريد أن في انكلام مضاه هو العامل حقيقة في الطرف إلا أنه لما حذف عمل المضاف إليه فيه لقيمه مقامه ، ولا يخفى أن المعنى يس عليه لأن المراد تشبيه المثل بالمثل أي الصفة لغرية هؤلاء بالصفة الغريبة للدين من قلوبهم دون تشبيه المثل بوقوع المثل ، وأجيب بأن لإضافة من إضافة الصفة إلى موصوفها في جمع التشبيه إلى تشبيه المثل بالمثل فكانه قيل : مثلهم كمثل الدين من قلوبهم الواقع قريباً ، وفيه أن ذلك التقدير وكيف وما ذكر لا يدفع الركاكه ، والقول بتقدير مضاف في جانب المبتدأ أي أي وقوع مثلهم كوقوع مثل الذين من قلوبهم قريباً فيكون قد

شبه وقوع المثل بوقوع المثل تصنف لا ينبغي أن يرتكب في الفصح .

وقيل : إن العامل فيه التشبيه أي يشبهونهم فدم قريب ، وقيل : متعلق بالكاف لأنه يدل على الوقوع ، وظل القواين كما ترى ، ولا يبعد تعلقه بتعلقه به الصلة أعنى من قبلهم أي الذين كانوا من قبلهم فدم قريب فيصير أن قبلتهم قبله قريبه ، ويلزم من ذلك قرب ما فعل بهم وهو المثل ، ويكون هذا مطمح النظر في اللفظة ويتضمن تعبيرهم بأنهم كانت لهم في أهل بدر : أو بى قيقاع أسوة فبعد لم ينطمس آثار ما وقع بهم وهو كذلك على تقدير الوقوع ونحوه ، وجملة (ذاقوا) مفسر للمثل لا محل لها من الإعراب ، ويتمين تعلق (قريباً) بما بعد على تقدير أن يراد بمن قبل ما فاقوا الأمم الماضية فتدبر (وَلَهُمْ) في الآخرة (عَذَابٌ أَلِيمٌ ١٥) لا يقادر قدره ، والجملة قيل : عطفت على الجملة السابقة وإن احتلفتا فعلية واسمية ، وقيل : حال مقدرة من ضمير (ذاقوا) وأياً ما كان فهو داخل في حيز المثل ، وقيل : عطفت على جملة - مثلهم كمثل الذين من قبلهم - ولا ينبغي بعده ، وقوله تعالى : (كَذَّبَ الشَّيْطَانُ) جعله غير واحد خبر مبتدأ محذوف أيضاً أي مثلهم كمثل الشيطان على أن ضمير - مثلهم - ههنا للمنافقين وفيما تقدم لى الضمير ، وقال بعضهم : ضمير - مثلهم - المقدر في الموصفين للمعريتين ، وجعله بعض المحققين حراً ثانياً للمبتدأ المحذوف في قوله تعالى : (كثر الذين) على أن الضمير هناك للمعريين إلا أن المثل الأول يخص بى الضمير ، والثاني يخص بالمعريين ، وأسد كل من المعريين إلى ذلك المقدر المضاف إلى ضميرهما من غير تعيين ما أسند إليه بخصوصه ثقة بأن السامع يرد ذلك إلى ما يليق به وبما له كانه قيل : مثل أولئك الذين كفروا من أهل الكتاب في حلول العذاب بهم كمثل الذين من قبلهم ومثل المنافقين في إغرائهم إياهم على القتال حسبما نقل عنهم كمثل الشيطان (إِذْ قَالَ لِلْإِنْسَانِ اكْفُرْ) أي أغراه على الكفر إغراء الأمر بالمأمر وهو تمثيل واستعارة (فَلَمَّا كَفَرَ قَالَ إِنْ بَرَىٰ مِنْكَ إِلَّا خَافُ اللَّهُ رَبَّ الْمَعْدِينَ ١٦) تبرأ منه مخافة أن يشتر كذا العذاب لم يعمد ذلك كما قال سبحانه : (وَكَانَ عَقِبَهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا) أبداً لا بد من (وَذَلِكَ) أي الخلود في النار (جَزَاءُ الْفَاسِقِينَ ١٧) على الإطلاق دون المذكورين خاصة ، والجمهور على أن المراد بالشيطان والاسان الجنس فيكون النهرى يوم القيامة وهو الأروى بطاهر قوله : (إِنْ خَافَ) الح . وذهب بعضهم إلى أن المراد بالشيطان إبليس ، وبالأسان أبو جهل عليهما اللعنة قال له يوم بدر : لا ظاب لكم اليوم من الناس وإن جاز لكم فلما وقعوا فيا وقعوا قال : إني يرى منكم إلى أرى ما لا ترون إني أخاف الله الآية ، وفي الآية عليه مع ما تقدم عن مجاهد لطيفة ، وذلك أنه لما شئ أولاً حال إخوان المنافقين من أهل الكتاب بحال أهل بدر شبه هنا حال المنافقين بحال الشيطان في قصة أهل بدر ، ومعنى (الكفر) على تخصيص الاسان بأبي جهل دم على الكفر عند بعض ، وقال الخفاجي : لا حاجة لتأويله بذلك لأنه تمثيل . وأخرج أحمد في الزهد والبخاري في تاريخه . والبيهقي في الشعب ، والحاكم وصححه . وغيرهم عن علي كرم الله تعالى وجهه أن رجلاً كان يتعب في صومعته وأن امرأة كانت لها إخوة فمرض لها شيء فأتوه بها فزيت له نفسه فوقم عليها فحملت فجاءه الشيطان فقال : اقتلها فانهم إن ظهروا عليك افتضحت فقتلها ودفعها لجماعه فأخذوه فذهبوا به فينهم يمضون إذ جاءه الشيطان فقال : أنا الذي زيتت لك فاسجدلى سجدة أنجيك فسجد له أي هم

ثيراً منه ، وقال له ما قال ، فذلك قوله تعالى : (كُتِلَ الشَّيْطَانُ إِذْ قَالَ لِلْإِنْسَانِ اكْفُرْ) الآية ، وهذا الرجل هو برصيصا الرامب ، وقد رويت قصته على وجه أكثر تفصيلاً بما ذكر وهي مشهورة في القصص ، وفي البحر إن قول الشيطان : (إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ) كان دليلاً على أنه لا يمتنع الخوف عن سوء يوقع فيه ابن آدم ، وقرئ : أما يرى ، وقرأ الحسن ، وعمر بن عبد ، وسليم بن أدقم - فكان عاقبتهم - بالرفع على أنه اسم كان ، وأما الخ في تأويل مصدر خبرها على عكس قراءة الجمهور .

وقرأ عبد الله ورديد بن علي ، والاعمش ، وابن أبي عبيدة - خالداً - بالألف على أنه خبر إن ، (وفي النار) متعلق به ، وقدم للاختصاص ، وفيها تأكيدهم إعادة ضميره ، ويحذف أن يكون - في النار - خبر إن ، وخبر ثانياً وهو في قراءة الجمهور حاله الصمير في الجدار والمجرور (بَيَّأَتْهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْتَوَا اللَّهُ) في كل ما أتون وتذرون (وَلَتَنْظُرُنَّ نَفْسٌ مَّقْدَمَتٌ لَدُنْكَ) أي أي شيء قدمت من الأعمال ليوم القيامة عبر عنه بذلك لدنو دعو القدر من أمسه ، أولاً الدنيا كيوم والآخره عده يكون فيها أحوال غير الأحوال السابغة ، وتكثيره لتفخيمه وتهويله كأنه قيل : (لَدُنْكَ) لا يعرف كنهه لغاية عظمه ، وأما تكبير (نفس) فلا استقلال لأنفس النواظر كأنه قيل : ولتنظر نفس واحدة في ذلك ، وفيه حش عظيم على النظر وتعبير بالترك وبأن العفة قد عمت الكل فلا أحد خلص منها ، ومنه ظهر - كافي الكشف - أن جملة من قيل قوله تعالى : (علبت نفس ما أحضرت) ضميرها طابق للمقام أي فهو كما في الحديث : الدس كإبل مائة لا تجد فيها راحلة ، لأن الأمر بالنظر وإن عم لكن المؤتمر الناظر أقل من القبيل ، والمقصود بالتقليل هو هذا لأن المأمور لا ينظر إليه مالم يأمره ، وجوز ابن عطية أن يراد بنظر يوم الموت ، وليس بذلك ، وقرأ أبو حنيفة ، وبهي بن الحرث - ولتنظر - بكسر اللام ، وروى ذلك عن حفص عن عاصم ، وقرأ الحسن بكسرها وفتح الراء جعلها لام ي ، وكان المعنى ولكي تنظر نفس ما قدمت لَدُنْكَ أَمَرْنَا بِالْتَّقْوَى (وَاتَّقُوا اللَّهَ) تذكير للتأكيده ، أو الأول في أدائه الواجبات كما يشمر به ما بعده من الأمر بالعمل وهذا في ترك المحارم كما يؤذن به الوعيد بقوله سبحانه : (إِنَّ اللَّهَ حَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ١٨) أي من المعاصي ، وهذا الوجه الثاني أرجح لفضل التأسيس على التأكيد ، وفي ورود الأمرين ، طالع من الفحمة ما لا ينبغي ، وفيه : إن التقوى شاملة لترك ما يؤثم ولا وجه وجبه للتوزيع والمقام مقام الاهتمام بأمرها ، فالتأكيده أولى وأقوى ، وفيه منع ظاهر ، وكف لا والمبادر بما قدمت أعمال الخير كذا قيل ، ولعل من يقول بالتأكيده يقول : إن قوله سبحانه : (إِنَّا لَنَذِيرٌ) الخ يتضمن الوعد والوعيد ونعم ما قدمت أيضاً ، ولعلك مع هذا تميل للتأسيس . (وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ نَسُوا اللَّهَ) أي نسوا حقوقه تعالى شأنه . وما قدروا الله حق قدره ولم يراعوا ما واجب أمره سبحانه وتواهي عز وجل حق عاينها (فَانصِبْهُمْ) أي تعالى بسبب ذلك (انفسهم) أي جعلهم سبحانه ناسين لما حتى لم يسموا بما ينفعها ولم يفعلوا ما يخلصها ، أو أراهم جل جلاله يرمي الصيام من الأوهام . ناسم أنفسهم أي أراهم أمراً هائلاً وعذاباً ألماً ، ونسيان النفس حقيقة قيل : بما لا يكون لأن العلم - الحضورى - وفيه نظر وإن نص عليه ابن سينا وأشياءه (أُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ١٩) الكاملون في المسوق . وقرأ أبو حنيفة - ولا يكونوا - ياء المية على سبيل الالتفات ، وقال ابن عطية : كناية عن نفس المراد بها الجنس

(لَا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ) الذين نسوا الله تعالى فاستحقوا الخلود في النار (وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ) الذين اتقوا الله فاستحقوا الخلود في الجنة ، ولعل تقديم أصحاب النار في الذكر للأيد من أول الأمر بأن القصور الذي يفتق عنه عدم الاستواء من جهتهم لا من جهة مقابلتهم فان مفهوم عدم الاستواء بين الشيئين المتفاوتين زيادة ونقص ، وإن جار اعتبارهما بحسب زيادة الزائد لكن اعتبارهما بحسب نقص النقص ، وعليه قوله تعالى : (هل يستوى الأعمى والبصير أم هل تستوى الظلمات والنور) إلى غير ذلك .

ولعل تقديم العاقل في قوله تعالى : (هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون) لأن صفته ، ملكة لصفة انقضاء الاعداد مسدوقة بملكاته ، والمراد بعدم الاستواء عدم الاستواء في الأحوال الآخروية كما يبي عنه التعبير عن العريقين بصاحبة النار وصاحبة الجنة ، وكذا قوله تعالى : (أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ٢٠) فانه استئناف مبين لكمية عدم لاستواء بينهما أي هم المتأزرون في الآخرة كل مطلوب الدجور عن كل مكروه ، والآية تنبيه للدرس وإيضاح بأنهم نهرط غفهم وقلة الحزم في العافية ونهايتهم على إيثار العاجلة وتابع الشهوات الزائلة كما هم لا يعرفون الفرق بين الجنة والنار واليون العظيم بين أصحابها وأن يفوز مع أصحاب الجنة فن حقهم أن يعلموا ذلك ويذهبوا عليه ، وهذا كما تقول لمن عاق آياه : هو أو ك تجعله يمرلة من لا يمرره فغندبه على حق الآبوة لبي يقتضى البر والتعطف ، وما ذكر يعلم ضعف استدلال أصحاب الشافعي رضي الله تعالى عنه بالآية على أن المسلم لا يقتل بالكافر ، وأن الكافر لا يملك أموال المسلمين بالقهر ، وانتهر لهم بأن لهم أن يقولوا : لما حدث سبحانه على التقوى ، ملا وتركوا ورجز عز وجل عن العلة التي تصادها غاية المصادفة بذكر غايتها أعنى نبيان الله تعالى ترشيعاً للتفريع أردفه سبحانه بأن أصحاب التقوى وأصحاب هذه العقلة لا يستوون في شيء ، وما ، وعبر عنهم بأصحاب الجنة وأصحاب النار زيادة تصوير وتبيين ، فالمقام يقتضى التباين في حكم الدارين وإن كان المقصود الفصد الأول تباينهم في المدار التي هي المدار ، وأنت ندلم أن بيان اقتضاء المقام ذلك في مقابلة قول أصحاب أبي حنيفة : إن المقام يقتضى التخصص والإفلا شافعية يقولون : إن العموم مطلوب نقي المساوات لعمه لأن النقي داخل على معنى المساواة فلا بد من انفعالها من جميع الوجوه إذ لو وجدت من وجه لما كان مساوياً متعيناً وهو خلاف مقتضى اللفظ ، وقول الحنفية : إن الاستواء مطلق أعم من الاستواء من كل وجه ومن وجه دون وجه بوجه ، لما دخل على الاستواء ، لا عم فلا يكون مشعراً بأحد القسمين الخاصين . وحاصله أن الأعم لا يشعر بالأخص فيه إن ذلك في الآيات مسلم وفي الحسب ممنوع ، ألا ترى أن من قال : ما رأيت حيواناً وكان قد رأى إنساناً مثلاً عد كاداً ؟ وتماز ذلك في كتب الأصول ، ولاصف أن كون المراد هنا نفي الاستواء في الآخرة والآخرة ظاهراً حاداً لا ينفي الاستدلال بها على ما ذكره .

(لَوْ أَنَّكَ هَذَا الْقُرْآنَ) العظيم الشأن المطوى على فصوص القوارع (عَلَى حَرْ) من الجبال أو جبل عظيم (رَأَيْتَهُ) مع كونه علماً في العسوة وعدم التأثير بما يصادمه (حَسْبُهُ مُتَصَدِّعاً مِنْ حَشِيَةِ اللَّهِ) أي متشفقاً منها . وقرأ أبو طلحة ، صدعاً بادغام التاء في الصاد ، وهذا تمثيل وتخيل لعلو شأب القرآن وقوة تأثير ما فيه من المواعظ والرواخر ، والعرض توبيخ الإنسان على قسوة قلبه وقلة تحشده عند تلاوة القرآن وتدر ما فيه من القوارع وهو الذي لو أنزل على جبل وقد ركب فيه العقل لحشع وتصدع ، ويشير إلى كونه تمثيلاً لقوله تعالى :

﴿وَتِلْكَ الْأَمْثَالُ لَضَرِبَ لَهَا لَدُنَّكَ لَعَلَّكُمْ يَتَفَكَّرُونَ ٢١﴾ فإن الإشارة فيه إلى قوله تعالى : (لو أنزلنا) الخ إلى أمثاله ، فالكلام بتقدير وقوع تلك ، أو لمرد تلك وأشاعها والأمثال في الأغلب تعييلات متعيلة ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ وحده سبحانه ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ﴾ وهو عالم يتعلق به علم مخلوق وإحاطة أصلا وهو الغيب المطلق ﴿وَالشَّهَادَةُ﴾ وهو ما يشاهد بحقوق ،

قال الراغب : الشهود والشهادة الحضور مع المشاهدة إما بالبصر أو بالصورة ، وقد يستبر الحضور مفرداً لكن الشهود بالحضور المجرد أولى والشهادة مع المشاهدة أولى ، وحمل الغيب على المطلق هو المتبادر ، وأل فيه الاستغراق إذ لا قرينة للهد ، ومقام المدح يقتضيه مع قوله تعالى : (علام غيب) يشمل كل غيب واجبا كان أو ممكنا موجوداً أو معدوماً أو محتجماً لم يتناق به علم مخلوق ، ويطلق الغيب على عالم يتعلق به علم مخلوق معين وهو الغيب المضاف أي الغيب بالنسبة إلى ذلك المخلوق وهو على ما قيل - مراد العقول ، في قولهم : مدعى علم الغيب كافر ، وهذا قد يكون من عالم الشهادة كما لا يخفى ، وذكر الشهادة مع أنه إذا كان كل غيب معدوماً له تعدى كان كل شهادة معلوماً له سبحانه بطريق الأولى من باب قوله عز وجل : (لا تنادى صعيبة ولا كبيرة إلا أحصاه) ، وقيل : الغيب ، الإيقع عليه الحس من المعدوم والموجود الذي لا يدرك ، والشهادة ما يقع عليه الإدراك بالحس •

وقال الإمام أبو جعفر رضي الله تعالى عنه : الغيب ما لم يكن والشهادة ما كان ، وقال الحسن : الغيب السر ، والشهادة العلانية ، وقيل : الأول الدنيا بما فيها ، والثاني الآخرة بما فيها ، وقيل : الأول الجواهر المجردة وأحوالها ، والثاني لأحرام والأجسام وأعراضها ، وفيه أن في ثبوت المجردات خلافاً قريباً ، وأكثر الساق على تقدير ، وتقديم الغيب لأن العلم به كالتدليل على العلم بالشهادة ، وقيل : يتقدمه على الشهادة فإن كل شهادة كان غيباً ومرد ما برر إلا من خرائق الغيب ، وصاحب الثقل الأخير يقول : إن تقديم الغيب لتقدمه في الوجود وتعلق العلم القديم به ، واستدلال الآية على أنه تعالى عالم بجميع المعلومات ، ووجه ما أثرنا به ، وتضمن على ما قيل ، ديلاً آخر عليه لأن تعدى شيء أنه لا معبود إلا هو وبطلان ما أن يكون سبحانه خالفاً لكل شيء بالاختيار كما هو الواقع في نفس الأمر ، والمخلق بالاختيار يستحيل بدون العلم ، ومن هنا قيل : الاستدلال بها على هذا المطلب أولى من الاستدلال بقوله تعالى : (والله بكل شيء عليم) ﴿هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ ٢٢﴾ برحمته تدفق ذاته سبحانه ، والتأويل وإن ذكره علماء أجلاء من الماتريدية . والأشاعرة لا يحتاج إليه سائق في الحق في التفسير وغيره •

﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ كرر لإبراز حال لا يعتمد بامر التوحيد ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ﴾ المتصرف بالامر والنهي ، أو المالك لجميع الأشياء التي له التصرف فيها ، أو الذي يعز من يشاء ويدل من يشاء ويستحيل عليه الإذلال ، أو الذي يولى ويعزل ولا يتصور عليه تولية ولا عزل ، أو المفرد بالعر والسلطان ، أو ذو الملك والملك خلقه ، أو القادر أقر لحكامها لأمره ، وحكي لأخبر عن العاضى أبي بكر ﴿الْقُدُّوسُ﴾ البلع في نزاهة عما يوجب قصاصاً ، أو لتدلى الكمال على وصف اختصاص به ، أو الذي لا يحد ولا يتصور ، وقرأ أبو السمال ، وأبو دينار الأعرابي (القدوس) مع الصف وهو له فيها لكها ، درة ، وقد قالوا : هو قول المصم كثير : وأما بالفتح يأتي

في الأسماء - كسموره وتور - وهود - اسم حبل الإمامة ، وأما في الصفات فتأخذ جداً ، ومنه سبحانه يفتح السين (السَّلام) ذو السلامة من كل نقص وآفة مصدر وصف به للمبالغة ، وعن الجبائي هو الذي ترجى منه السلامة ، وقيل : أي الذي يسلم على أوليائه فيسلمون من كل مخوف (المؤمن) قيل : المصدق لنفسه ولرسوله عليهم السلام فيها بلغوه عنه سبحانه إماماً لقول أو بحلق المعجزة أو واهب عباده الأمن من المزعج الأكبر أو مؤمنهم منه إما بحلق الطمأنينة في قلوبهم أو بإخبارهم أن لا خوف عليهم ، وقيل : مؤمن الخلق من ظله ، وقال ثعلب : المصدق المؤمنين في أنهم آمنوا ، وقال النحاس : في شهادتهم على الناس يوم القيامة ، وقيل : ذو الأمن من الروال لا سبحانه عليه سبحانه ، وقيل : غير ذلك ، وقرأ الإمام أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين رضي الله تعالى عنهم - وقيل - أبو جعفر محمد بن (المؤمن) بفتح الميم على الحذف والايصال في قوله تعالى : (واختار موسى قومه) أي المؤمن به •

وقال أبو حاتم : لا يجوز إطلاق ذلك عليه تعالى لإيمانه ما لا يليق به سبحانه إذا المؤمن المطلق من كان خائفاً وآمناً غيره ، وفيه أنه متى كان ذلك قراءة ولو شاذة لا يصح هذا لأن القراءة ليست بالرأي (المؤمن) الرقيب الحافظ لكل شيء مفيد من الأمن بقلب همرته مأمناً ، وإليه ذهب غير واحد ، وتحقيقه في الكشف أن الأمن على فعل مبالغة أمن العدو للزيادة في البناء ، وإذا قلت : أمن الراعي الذئب على الغنم مثلاً دل على كمال حفظه ورقته ، فأنه تعالى أمن كل شيء سواء سبحانه على خلقه ومسكه لاحاطة عليه وكما ذكرته عروجاً ، ثم استعمل مجرد الدلالة بمعنى الرقيب والحفيظ على الشيء من غير ذكر المفعول بلا واسطة للمبالغة في كمال الحفظ كما قال تعالى : (ومهيئنا عليه) وجعله من ذلك أولى من جملة من الأمانة نظراً إلى أن الأمين على الشيء حافظ له إذ لا يني عن المبالغة ولا عن شمول العلم والقدرة ، وجعله في الصحاح اسم فاعل من آمنه الخوف على الأصل فأبدلت الهمزة الأصلية ياء كراهة اجتماع الهمزتين وقلت الأولى هاءاً كما في مرقا الماء ، وقولهم في إياك : هياك كأنه تعالى يحفظه المخلوقين صبرهم آمين ، وحرف الاستعلاء - هيمناً عليه - لتضمن معنى الإطلاع ونحوه ، وأنت تعلم أن الاشتقاق على ما سمعت أو لا أدل والخروج عن القياس فيه أنل ، وظاهر كلام الكشف أنه ليس من التصدير في شيء •

وقال المبرد : إنه مصرع ، وخطئ في ذلك فإنه لا يجوز تصغير أسمائه عز وجل (قل عزيز) العالب • وقيل : الذي لا مثل له ، وقيل : الذي يذهب من أراد ، وقيل : الذي عليه ثواب العاملين ، وقيل : الذي لا يحيط عن منزلته ، وقيل : غير ذلك (الجبار) الذي جبر خلقه على ما أراد وقهرهم عليه : ويقال في فعله : أجبره وأضلة المبالغة تصاغ من غير الثلاثي لكن بقله . وقيل : إنه من جبره بمعنى أصلحه ، ومنه جبرت العظم فاجبر هو الذي جبر أحوال خلقه لئى أصلحها ، وقيل : هو المسيح الذي لا يزال يقال للتخلة إذا طالت وقصرت عنها الأيدي : جبارة ، وقيل : هو الذي لا يأس في عمله ولا يطالب بقله ولا يجبر عليه في مقدوره •

وقال ابن عباس : هو العظيم ، وقيل : غير ذلك (المتكبر) البالغ الكبرياء والعظمة لأنه سبحانه ربي من التكلم الذي تؤخذ به الصيغة فيرجع إلى لارمه من أن الفعل الصادر عن تائق أقوى وأبلغ ، أو الذي

تذكر عن كل ما يرجب حاجة أو نقصانا ﴿سُبْحَنُ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ ٢٣﴾ تنزيهه لله تعالى عما يشركون به سبحانه . أو عن إشرأ كهمنه عز وجل إثر تعدد صفاته تعالى التي لا يمكن أن يشارك سبحانه في شيء منها أصلاً ﴿هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ﴾ المقدر للأشياء على مقتضى الحكمة ، أو مبدع لأشياء من غير أصل ولا احتذاء ، ويشير الخلق بإيجاد الشيء من الشيء ﴿الْبَدِئُ﴾ الموجد لها بريئة من تماوت ما تقتضيه بحسب الحكمة والجليلة ، وقيل : المميز بعضها عن بعض بالاشكال المختلفة ﴿الْمُصَوِّرُ﴾ الموجد لنصورها وكيفياتها كما أورد

وقال الراغب : الصورة ما تنتفع بها الأعيان وتميز بها عن غيرها ، وهي ضربان : محسوسة تدركها العامة والخاصة بل الإنسان وكثير من الحيوانات كصورة الفرس المشاهدة . ومعقولة تدركها الخاصة دون العامة كالصورة التي يختص بالإنسان . من المعن والروية والمعاني التي خص بها شيء شيء ، وإلى الصورتين أشار بقوله سبحانه : ﴿خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ﴾ إلى آيات أخر انتهى فلا تغفل .

وقرأ على كرم الله تعالى وجهه وحاطب بن أبي بلتعة والحسن . وابن السميع (المصور) بفتح الواو والصب على أنه مفعول للباري ، وأريد به جنس المصور ، وعن علي كرم الله تعالى وجهه فتح الواو وكسر الراء على إضافة اسم الفاعل إلى المفعول نحو الضارب العلام ، وفي الحاشية إن قراءة (المصور) بفتح الواو لها تقيد الصلاة ؛ ولعله أراد إذا أجراه حينئذ على الله سبحانه ، وإلا هي دعوى الفساد بعد ما سمعت طره

﴿لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ الدالة على محاسن المعاني ﴿سُبْحَنُ اللَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ من الموجودات لسان الحال لما تضمنته من الحكم والمصالح التي يضيق عن حصرها طاق اليلان ، أو بلسان المقال الذي أوتيه كل منها حسبما يابق به على ما قاله كثير من العارفين ، وقد تقدم الكلام فيه ﴿وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ٢٤﴾ لجامع للكالات كافة فاتها مع تكثيرها وتشبهها راجعة إلى كمال القدرة المؤذن به (العزیز) بناءً على تفسيره بالغالاب وإلى كمال العلم المؤذن به (الحكيم) بناءً على تفسيره بالفاعل بمقتضى الحكمة ؛ وفي ذلك إشارة إلى التحلية بعد التخلية كما في قوله تعالى : (ليس كمثل شيء . وهو السميع البصير) فأنمل ولا تغفل .

ولهنه الآيات فضل عظيم كما دلت عليه عدة روايات ، وأخرج الامام أحمد . والدارمي . والترمذي وحسنه . والطبراني . وابن الضريس . والبيهقي في الشعب عن عوف بن يسار عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال : «من قال : حين يصبح ثلاث مرات أهدى الله السميع العليم من الشيطان الرجيم ثم قرأ الثلاث آيات من آخر سورة الحشر وقل الله به سبعين ألف ملك يصون عليه حتى يمسي وإن مات ذلك المزمع مات شهيداً أو من ألف مائة يمسي كان بذلك المنزلة » . وأخرج الديلمي عن ابن عباس مرفوعاً : «سم الله الأعظم في ست آيات من آخر سورة الحشر » . وأخرج أبو علي عبد الرحمن بن محمد النيسابوري في فرائده عن محمد بن الحنفية أن البراء بن عازب قال لعلي ابن أبي طالب كرم الله تعالى وجهه : أسألك بالله إلا ما خصصني بأفضل ما حصلك به رسول الله عليه الصلاة والسلام بما خصه به جبريل بما بعث به الرحمن عز وجل . قال : يا براء إذا أردت أن تدعو الله باسمه الأعظم فاقرا من أول الحديد عشر آيات وآخر الحشر . ثم قل : يا من هو هكذا وليس شيء هكذا غيره أسألك أن تفعل لي كذا وكذا فوالله يا براء لو دعوت على الحسف بي .

وأخرج الدبلي عن علي كرم الله تعالى وجهه، وابن مسعود رضي الله تعالى عنه مرفوعاً إلى رسول الله عليه الصلاة والسلام أنه قال في قوله تعالى: (لو أنزلنا) إلى آخر السورة هي رقية الصداق، وأخرج الخطيب البغدادي في تاريخه قال: أنبأنا أبو عبيد الحافظ أنبأ أبو الطيب محمد بن أحمد بن يوسف بن جعفر المقرئ البغدادي - يعرف بسلام ابن شيبوذ - أنبأ إدريس بن عبد الكريم الحداد قال: قرأت على خطيب قلوبنا هذه الآية (لو أنزلنا هذا القرآن على جبل) قال: ضع يدك على رأسك فاني قرأت على حمزة فلما بلغت هذه الآية قال: ضع يدك على رأسك فاني قرأت على الأعمش فلما بلغت هذه الآية قال: ضع يدك على رأسك فاني قرأت على علي بن رباب فلما بلغت هذه الآية قال: ضع يدك على رأسك فاني قرأت على علقمة، والأسود فلما بلغت هذه الآية قال لا تضع يدك على رأسك فإنما قرأنا على عبد الله رضي الله تعالى عنه فلما بلغنا هذه الآية قال ضمنا أيديكما على رؤوسكما فاني قرأت على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فلما بلغت هذه الآية قال لي: «ضع يدك على رأسك فان جبريل عليه السلام لما نزل بها إلى قال: ضع يدك على رأسك فانها شفاء من كل داء إلا السام والسم الموت» إلى غير ذلك من الآثار، والله تعالى أعلم.

(سورة الممتحنة — ٦٠)

قال ابن حجر: المشهور في هذه التسمية أنها بفتح الحاء وقد تكسر، وفي الأول هي صفة المرأة التي أنزلت بسببها، وعلى الثاني صفة السورة بما قيل لبرائتها: الفاضلة، وفي حال القراءة تسمى أيضاً سورة الامتحان. وسورة المودة، وأطلق ابن عباس. وابن الزبير رضي الله تعالى عنهما القول بمدنيها، وذكر بعضهم أن أولها نزل يوم فتح مكة فكونها مدنية إما من باب التغليب أو مبنى على أن المدنى ما نزل بعد الهجرة، وهي ثلاث عشرة آية بالاتفاق. ومناسبتها لما قبلها أنه ذكر فيها قبل موالاته الذين نافقوا للذين كفروا من أهل الكتاب، وذكر في هذه نهي المؤمنين عن اتخاذ الكفار أولياء ثلاثاً شهروا المنافقين، وبسط الكلام فيه أتم بسطه، وفي ذلك أيضاً: إن فيها قبل ذكر المعاهدين من أهل الكتاب وفي هذه ذكر المعاهدين من المشركين لأن فيها ما رل في صلح الحديبية، ولشدة اتصالها بالسورة قبلها فصل بها بينها وبين الصف مع توأحهما في الافتتاح - بسبح -

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ) نزلت في حاطب بن عمرو أبي بلتعنة - وهو مولى عبد الله بن حبيب بن زهير بن أسد بن عبد العزى - أخرج الامام أحمد. والبخاري. ومسلم. وأبو داود. والترمذي. والنسائي. وابن حبان. وجماعة عن علي كرم الله تعالى وجهه قال: بعثنى رسول الله ﷺ أنا. والزبير. والمقداد فقال: «انطلقوا حتى تأتوا روضة غاخ فان بها طمينة معها كتاب فتغفرو منها فأتوني به فخرجنا حتى أتينا الروضة فإذا نحن بالطمينة قلنا: أخرجني الكتاب قالت: ما من من كتاب قلنا: لتخرجن الكتاب أو لتأقين الثياب فأخرجته من عفاصها فأتينا به النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فإذا فيه: من حاطب ابن أبي بلتعنة إلى أناس من المشركين بمكة يخبرهم ببعض أمر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقال النبي عليه الصلاة والسلام ما هذا يا حاطب قال: لا تسجل علي يا رسول الله إني كنت امرأاً ملصقاً بقريش ولم أكن من أنفسها وكان

(٩٤ - ٢٨٥ - تشهد روح المعاني)

من معك من المهاجرين لهم قرابات يحمون بها أهلهم وأموالهم بمكة فأحببت إذ فاتني ذلك من النسب فيهم أن أصطلم إليهم بدأ يحمون بها قرابتي وما فعلت ذلك كعراً ولا لنداداً عن ديني فقال عمر رضي الله تعالى عنه : دعني يا رسول الله أضرب عنقه فقال عليه الصلاة والسلام : إنه شهد بدرأ وما يدريك لعل الله اطلع على أهل بدر فقال : اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم فزلت (يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوي وعدوكم أولياء) الخ • وفي رواية ابن مردويه عن أنس أنه عليه الصلاة والسلام بعث عمر . وعلياً رضي الله تعالى عنهما في أثر تلك المرأة ملحظهما في الطريق فلم يقدرا على شيء معها فأقبلا راجعين ثم قال أحدهما لصاحبه : والله ما كذبنا ولا كذبا أرجع بنا إليها فرجعا فملا سيفيهما وقالوا : والله لنديقنك الموت أولئذ من الكتاب فأنكرت ثم قالت : أدمه إليك على أن لا ترداني إلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقبلا ذلك فأخرجته لهما من قرون رأسها ، وفيه - على ما في الدر المنثور - أن المرأة تدعى أم سارة كانت مولاة لقريش ، وفي الكشف يقال لها : سارة مولاة لأبي عمرو بن صبيح بن هاشم ، وفي نسخة خبر أنس تردد ، وما تضمنته من رجوع الإمامين رضي الله تعالى عنهما بعيد ، وقيل : إن المبعوثين في أثرهما عمر . وعلي . وطلحة . والزبير . وعمار . والمقداد . وأبو مرثد وكانوا فرساناً ، والممول عليه ما قدماء ، والذين كانوا له في مكة بهوه وإخوته على ما روى عن عروة بن الزبير عن عبد الرحمن بن حاطب المذكور ، وفي رواية لأحمد عن جابر أن حاطباً قال : كانت والفتي معهم فحصل أبا مع بنيه وإخوته •

وصورة الكتاب - على ما في بعض الروايات - أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم توجه إليكم بجيش كالليل يسير فالسيل ، وأقسم بالله لو سار إليكم وحده لنصره الله عليكم فانه مجز له ما وعده ، وفي الخبر السابق على ما قيل : دليل على جواز قتل الجاسوس لتعليقه صلى الله تعالى عليه وسلم الخنق عن قتله يشهده بدرأ - وفيه بحث - وفي التفسير عن المشركين بالمدوم مع الإضافة إلى ضديده عز وجل تعليل لآمر اتخاذهم أولياء وإشارة إلى حلول عقاب الله تعالى بهم ، وفيه رمز إلى معنى قوله :

إذا صافى صديقك من تنادى فقد عاداك وانقطع الكلام

والعدو فقول من عداكم فهو من عفا ، ولكونه على ذمة المصدر أوقع على الجمع إيقاعه على الواحد ، ونصب

(أولياء) على أنه معمول ثان - لتخفوا - وقوله تعالى : (تَلْقَوْنَ آلَهُمْ بِالْمَوَدَّةِ) تفسير للبراءة أو لانحادها أو استئناف فلا محل لها من الاعراب ، والباء زائدة في المفعول ثاني قوله تعالى : (ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة) وإلقاء المودة مجاز عن إظهارها ، وتفسيره بالإيصال أي ترسلون إليهم المودة لا يقطع النجود •

وقيل : الباء للتمدية لكون المعنى تمضون إليهم بالمودة ، وأضني بتعدي الباء كما في الأساس ، وقيل : هي للندبة والالقاء مجاز عن الإرسال أي ترسلون إليهم أخبار النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بسبب المودة التي بينكم ، وعن البصريين أن الجار متعلق بالمصدر الدال عليه الفعل ، وفيه حذف المصدر مع بقاء معموله ، وجوز كون الحقة سالماً من فاعل (لا تتخذوا) أو صفة - لأوليائهم - ولم يقل - تلقون إليهم أتم - بناءً على أنه لا يجب مثل هذا التضمير مع الصفة الجارية على غير من هي له . أو الحال أو الخبر . أو الصلة سواء في ذلك الاسم والفعل كما في شرح التسهيل لابن مالك إذا لم يحصل إلباس نحو زيد ضد ضاده أو بضربها بخلاف زيد عمرو ضاربه أو يضربه فانه يجب معه هو لمكان الإلباس •

وزعم بعضهم أن الابرار في الصفات الجارية على غير من هي له إزاء يشترط في الاسم دون الفعل قاما ومنع ذلك، وتعمق الوجهان بأنهما يؤمنان أنه يجوز المبالاة عند عدم الالتقاء، فيحتاج إلى القول بأنه لا اعتبار للفهوم للنهي عن المبالاة مطلقاً في غير هذه الآية، أو يقال: إن الحال الصفة لازمة ولما كانت الجملة مفسرة وقوله تعالى: (وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْ مِنَ الْحَقِّ) حال من فاعل (لا تتنظروا) وهي حال مترادفة إن كانت جملة (تلقون) حالية أيضاً أو من فاعل (تلقون) وهي متداخلة على تقدير حالتها، وجوز كونه حالاً من المفعول وكونه مستأنفاً.

وقرأ الجندري والمعلّى عن عاصم - ما - باللام أي لاجل ما جاءكم بمعنى جعل ما هو سبب الإيمان سبب الكفر (يُخْرِجُونَ الرُّسُولَ وَإِيَّاكُمْ) أي من مكة (أَلَّا تَتُومِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ) أي لا يماسكم أو كراهة إيماسكم بالله عز وجل، والجار متعلق - يخرجون - والجملة قبل: حال من فاعل (كفروا) أو استئناف بالتفسير لكرم كانه قبل: كيف كفروا؟ وأجيب بأنهم كفروا أشد الكفر بإخراج الرسول عليه الصلاة والسلام والمؤمنين لا يماسهم خاصة لا لغرض آخر، وهذا أرجح من الوجه الأول لطباقة اللغاة وكثرة مؤانده، والمضارع لاستحضار الحال الماضية لما فيها من مزيد الشناعة، والاستمرار غير مناسب للمعنى، وفي (تؤمنوا) قيل: تغليب للدؤمين، والالتفات عن ضمير الله كالم أن يقال: في إلى ما في النظم الجليل للاشعار بما يوجب الإيمان من الألوهية والربوبية (إِنْ كُنْتُمْ حَرَجْتُمْ جِهَادًا فِي سَبِيلِ وَابْتِغَاءَ مَرْضَاتٍ) متعلق بقوله تعالى: (لا تتنظروا) الخ كانه قيل: لا تتولوا أعدائي، إن كنتم أوليائي، جواب الشرط محذوف دل عليه ما تقدم، وجعله الزخشي حالاً من فاعل (لا تتنظروا) ولم يقدمه جواباً أي لا تتنظروا عدوي وعدوكم أو إياه، والحال أنكم خرجتم لاجل الجهاد وطلب مرضاتي، واعتراض بأن الشرط لا يقع حالاً بدون جواب في غير إن الوصلية، ولا بد فيها من الواو وأنزود حيث يكون ضد المدكور أولى - كما حسن إلى زيد وإن أساء إليك - وما هنا ليس كذلك.

وأجيب بأن ابن جني جوره، وارتضاء جاراؤه هنا لأن البلاغة وسوق الكلام يقتضيه فيقال لمن تحققت صدائقه من غير قصد للتعليق والشك: لا تتخلني إن كنت صديقاً تهيباً للحمية، وفيه من الحسن ما فيه فلا يضر إذا خالف المشهور، وقصب المصدرين على ما أشرنا إليه على التعليل، وجوز كونهما حالين أي مجاهدين ومبتغين، والمراد بالخروج إما الخروج للفرار، وإما الهجرة، فالخطاب للمهاجرين خاصة لأن القصة صدرت منهم كما سمعت في سبب النزول، وقوله تعالى: (تَسْرُونَ إِلَيْهِمْ بِالْمَوَدَّةِ) استئناف ياتي كأنهم لما استشعروا الكتاب بما تقدم سألوها ما صدر عنا حتى عوتقنا؟ فقيل: (تسرون) الخ، وجوز أن يكون بدلاً من (تلقون) بدل كل من كل إن أريد بالالتقاء الإلقاء خفية، أو بدل بعض إن أريد الأعم لأن منه السر والجهر.

وقال أبو حيان: هو شبهه ببدل الاشتغال، وجوز ابن عطية كونه خبر مبتدأ محذوف أي أتم (تسرون) والكلام استئناف للاندكاز عليهم، وأنت تعلم أن الاستئناف لذلك حسن لكنه لا يحتاج إلى حذف والكلام في الباء هنا على ما يقتضيه ظاهر كلامهم كإيادها فيما تقدم، وقوله تعالى: (وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ وَمَا أَعْلَمُكُمْ)

في موضع الحال هو (أعلم) أفعل تعضين ، والمفضل عليه محذوف أي منكم ، وأجلا ابن عطية كونه مضارعا ، والعلم قد يتعدى الياء أو هي زائدة و (ما) موصولة أو مصدرية ، وذكر (ما أعلمتم) مع الاستعانة عنه للإشارة إلى تساوي العذوب في علمه عز وجل ، ولذا قدم (ما أعلمتم) وفي هذه الحال إشارة إلى أنه لا طائن لهم في إصرار المودة إليهم كانه قيل : تسرون إليهم بالمودة والخال أي أعلم ما أعلمتم وما أعلمتم ومطلع رسول على على ما تسرون في فائدة وجدوى لكم في الإصرار ؟ ﴿ وَمَنْ يَقَعْلُهُ ﴾ أي الإصرار •

وقال ابن عطية . وجمع : أي الاتخاذ ﴿ مِنْكُمْ فَذَلَّ سَوَى السَّبِيلِ ۚ ﴾ أي الطريق المسترى والصراط الحق بإضافة (سواء) من إضافة الصفة إلى الموصوف ، ونصبه على المفعول به - لضل - وهو يبدى كأصل ، وقيل . لا يتعدى ، و (سواء) طرف كقوله : فاعسل أطرق الثعلب • ﴿ إِنْ يَتَّقَوْكُمْ ﴾ أي إن يظفروا بكم ، وأصل التقف الخفق في إدراك الشيء وفعله . ومنه رحل تقف تقف ، وتجوز به عن التقف والإدراك مطلقا ﴿ يَكُونُوا لَكُمْ أَعْدَاءَ ﴾ أي عداوة يترتب عليها ضرر بالعمل بدليل قوله تعالى :

﴿ وَيَسْطُرُوا إِلَيْكُمْ آيَاتِهِمْ وَالسَّيِّئَاتُ ﴾ أي ما يسوءكم من القتل والسر والشره . فكأنه عطف تفسيرى ، فوقع (يكونوا) الخ جواب الشرط بالاعتبار الذي أشرنا به وإلا لكانت أفعالهم أفعالهم متحققين الشرع بدليل ما في صدر السورة ، ومثله قول بعضهم : أي يظهر وأما في قلوبهم من العداوة وودادهم عليهم أحكاما ، وقيل : المراد بذلك لازم المداوة وممرتها وهو ظهور عدم نفع التودد فكأنه قيل : إن يتفقروكم يظهر لكم عدم نفع التوادد إليهم والتودد لهم ، وقوله تعالى : ﴿ وَوَدُّوا لَوْ تُكْفِرُونَ ۚ ﴾ عطف على الجواب وهو مستقبل معنى فاهو شأن الجواب ، ويؤول كأول سابقه بأن يقال - على ما في الكشف - المراد ووداده يترتب عليه القدرة على الرد إلى الكفر ، أو يقال - على ما قاله بعض - المراد إظهار الوداده وإجراء ما تقتضيه والتعير بالماضي وإن كان المعنى على الاستقلال فلا شعاع بأن وودادهم كفرهم قبل كل شيء ، وأنها حاصلة وإن لم يتفقوهم • وتحقيق ذلك أن الودادة سابقة للنوع متأخرة باعتبار بعض الأفراد ، فغير بالماضي نظرا للأول وجعلت جوابا متأخرا نظرا للثاني ، وأثر الحطيط المعشوق العطف على مجروع الجملة الشرطية كقوله تعالى : (ثم لا يصرون) في السورة قبل (وإذا جاء أجنتهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون) عند جمع قال : لأن وودادهم أن يرتدوا كعاراً حاصلة وإن لم يظهر وادهم فلا يكون في التقييد بالشرط فائدة ، وإلى ذلك ذهب أبو حيان وجوابه يعلم بمدكر ما . وقريب منه ما قيل ، إن ووداده كفرهم بعد الظفر له كانت غير ظاهرة لأنهم حينئذ سبي وخدم لا يستدبرهم فيجوز أن لا يتم كفرهم فيحتاج إلى الإخبار عنه بخلاف الودادة قبل الظفر فيكون للنقد فائدة لأنها وودادة أخرى متأخرة وقال بعض الأفاضل : إن المدحوظ على الجزء في كلام العرب على النعم : الأول أن يكون كل منهما جزءا وعلته نحو إن : أنى آتاك وأعطاك . الثاني أن يكون الخزاء أحدهما وإنما ذكر الآخر لشدة ارتباطه به لكونه مسببا له مثل نحو إذا جاء الأمير استأذنت وخرجت لاستقباله ونحو حبست غريمي لاستوفي حقى وأحليه . الثالث أن يكون المقصود جمع أمرين وحيث لا ينافي تقدم أحدهما نحو كخرجت مع الحجج لا رفقهم في الذهاب ولا أرافقهم في الإياب . ومنه قوله تعالى : (إنا فتحنا لك فتحاً مبيناً ليظهر لك

الله ما تقدم من ذلك وما تأخر (الآية ، وما في النظم الجليل هنا قيل : محتمل الاول لاستقبال الودادة من بعض الاعتبارات كما تقدم ، وعبر بالماضى اعتباراً للتقدم الربني من حيث أن الرد عند الكفرة أشق المضار لهم أن الدين أعز على المؤمنين من أرواحهم لأنهم يأخذون لها دونه ، وأهم شيء عند العدو أن يفصد أهم شيء ، ههنا صاحبه : ومحتمل الثالث بأن يكون المراد المجموع بتأويل يريدون لكم مضار الدنيا والآخرة قيل : ولذا أتى أيضاً بأن يكون الجواز هو - يبسطوا - وذكرت عدائهم وودادتهم الرد لكثرة الارتباط لما هناك من السمية والمسبية وهو كما نرى ، وحمل الطبعي المجموع مجازاً من إطلاق السبب وورادة المسبب وهو مضار الدارين ، وذكر أن الجواب في الحقيقة مقدر أي يريدوا لكم مضار الدنيا والدين ، وما ذكر دليله أقيم مقامه ، وقيل : صبر في الودادة بالماضى لتحققها عند المؤمنين أنهم من تحقق ما قبلها ، وحمل عليه كلام لصاحب المفتاح .

وعن بعضهم أن الواو واو الحال لا واو المطلق ، والخلة في موضع الحال بتقدير قد أو بضمه ، ولا يخفى أن العطف هو المتبادر ، وكونه على الجزاء أبعد مغزى ، وإخراج الشرط والجزاء على نحو ذلك أكثر من أن يحصى .
(لَنْ تَنفَعَكُمْ أَرْحَامُكُمْ) دفع لما عسى أن يتخيلوا كونه عذراً نافعا من أن الداعي للالتخاذ وإلقاء الموقفة صيانة الأرحام والأولاد من أذى أولئك : والرحم في الأصل رحم المرأة ، واشتهر في القرابة حتى صار كالحقيقة فيها ، فإما أن يراد به ذلك أو يجعل مجازاً عن القريب ، أو يستبر معه مضاف أي ذوو أرحامكم ، ويقرب التأويل صلف قوله تعالى : (وَلَا أَوْلَدُكُمْ) أي لن ينفعكم قربانكم أو أقاربكم ولا أولادكم الذين تولون المشركين لأجلهم وتقربون إليهم علامة عليهم (يَوْمَ الْقِيَمَةِ) بدفع ضرر أو جلب نفع (يَفْصَلُ بَيْنَكُمْ) استئناف لبيان عدم نفع الأرحام والأولاد يومئذ أي يفرق الله تعالى بينكم بما يكون من المحرل الموجب لحرار قل منكم من الآخر حسبا نطايه قوله تعالى : (يوم يفر المرء من أخيه) الآية فلا ينبغي أن يرفض حق الله تعالى وتعالى أهداه سبحانه لمن هذا شأنه ، وما أثرنا إليه من تعلق يوم القيامة بالفعل قبله هو الظاهر ، وجوز تعلقه - يفصل - بعده .

وقرأ حزة - والكسائي - وابن وثاب - يفصل - بضم الياء - وتشديد الصاد مبنيًا للفاعل ، وقرأ أبو حنيفة - وابن أبي عمير كذلك إلا أنهما حقاها، وطلحة - والنخعي - انفصل - بالنون مضمومة والتشديد والبناء للفاعل ، وهما أيضاً - وزيد بن علي بالنون مفتوحة غمفاً مبنيًا للفاعل ، وأبو حنيفة أيضاً بالنون مضمومة .

وقرأ الأهرج - وعيسى - وابن عامر - يفصل - بالياء والتشديد والبناء للفعول ، وجمهور القراء كذلك إلا أنهم خففوا ، ونائب الفعل إما (بينكم) وهو مبني على الفتح لاحتوائه إلى متوغل في البناء كما قيل ، وإما ضمير المصدر المفهوم من الفاعل أي يفصل هو أي الفصل (وَأَنْتُمْ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ) فيجازيكم به .

(قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ) تأكيذاً لمر الانكار عليهم والتخطئة في مر الاله الكفار بقصة إبراهيم عليه السلام ومن معه ليعلم أن الحب في الله تعالى والبغض فيه سبحانه من أوثق عرى الإيمان فلا ينبغي أن يغفل عنها ، والأسوة بضم الهززة وكسرها وهما لثنتان ، وبالكسر قرأ جميع القراء إلا عاصم الذي بمعنى الاتساع والاعتدال ، وتطلق على الحصة التي من حقها أن يؤتسى ويقتدى بها ، وعلى نفس الشخص المؤتسى به ،

ففي زيد أسوة من باب التجريد نحو هـ وللضمفاء في الرحمن كاف هـ وفي البيضة عشرون مائة حديد وكل من ذلك فين : محتمل في الآلة ، ورجح إرادة الخصلة لأن الاستثناء الآتي عليها أظهر ، و(لكم) للبيان متعلق بمحذوف كما في سقبالك ، أو هو متعلق بكان على رأي من يجوز تعلق الطرف بها ، (وأسوة) اسمها و(حسنة) صفته ، و(في إبراهيم) خبرها ، أو (لكم) هو الخبر ، و(في إبراهيم) صفة بعد صفة - لأسوة - أو خبر بعد خبر - لكان - أو حال من المستكر في (لكم) على ما قيل ، أو في (حسنة) ولم يجوز كونه صلة (أسوة) بناء على أنها مصدر ، أو اسمها وهو إذا وصف لا يعمل مطلقاً لضعف شبه بالفعل ، قيل : وإدخالنا ؛ لأنها ليست مصدراً ولا اسماً ، أو قلنا : إنه ينتظر عمله وإن وصف قبل العمل في الظرف للاتساع به جاز ذلك .
والظاهر أن المراد - بالذين معه - عليه السلام أتباعه المؤمنون لكن قال الطبري : وجماعة : المراد بهم الأنبياء الذين كانوا قريباً من عصره عليه وعليهم الصلاة والسلام لأنه عليه السلام لم يكن معه وقت مكالته فومه ورامته منهم أتباع مؤمنون كانوا معه وتبرعوا منهم ، فقد روي أنه قال لسارة حين رحل إلى الشام مهاجراً من بلدهم : ما على الأرض من يعبد الله تعالى عيرى وعيرك ، وأنت تعلم أنه لا يلزم وجود الاتباع المؤمنين في أول وقت المكالفة بل اللادم وجودهم ولو بعد ، ولأنك في أهم وجدوا بعد فليحمل من معه عليهم ، ويكون التبري المحكي في قوله تعالى : (إِذْ قَالُوا لَقَوْمُهُمْ إِنَّا رَءَاؤُهُمْ مِنْكُمْ) الخ وقت وجودهم ، (وإذ) قيل : ظرف لخبر (كان) والعامل الجار والمجرور أو المتعلق ، أو - لكان - نفسها على ما مر ، أو بدل من (أسوة) (وبرآه) جمع برئ كظريف وظرفاء .

وقرأ الجحدري (براء) كظراف جمع ظريف أيضاً ، وقرأ أبو جعفر (براء) بضم الباء كتوام وظوار ، وهو اسم جمع الواحد برى وتوام وظفر ، وقال الزحشرى : إن ذلك على إبدال القسم من الكسر كرخال بضم الراء جمع رخل ، وتعقب بأنه ضم أصلى ، والصيغة من أوزان أسماء الجوع ، وليس ذلك جمع تكسير فتكون الضمة بدلا من الكسرة ؛ ورويت هذه القراءة عن عيسى ، قال أبو حاتم : وعصا أنه عيسى الحمداني وعنه (راء) على فعال كالذي في قوله تعالى : (إِنِّي رَأَيْتُكُمْ تَعْبُدُونَ) في الزخرف ، وهو مصدر على فعال يو صف به المفرد وغيره ، وتأكيده الجمة لمزيد الاعتناء بشأنها ، أو لأن قومهم المشركين مستعدون ذلك لما كون فيه حيث يحسون أنفسهم على شيء . واثبتهم استشهدوا ذلك منهم فقالوا لهم : (إِنَّا رَأَيْنَاكُمْ) .

(وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ) من الأصنام والكواكب وغيرها (كُفَرْنَا بِكُمْ) يان لقوله سبحانه : (إِنَّا بَرَاءٌ) إل آخره هو على معنى كفرنا بكم وبما تعبدون من دونه ، ويكون المراد (بكم) اقروم ومعبودهم بتغليب المخاطبين ، والكفر بذلك مجاز أو كناية عن عدم الاعتداد بقساكه قيل : إنا لا نعتمد بشأنكم ولا بشأن آلهتكم وما أنتم عندنا على شيء .

وفي الكشف أن الأصل كفرنا بما تعبدون ثم كفرنا بكم وبما تعبدون لأن من كفر بما أنى به الشخص فقد كفر به ، ثم اكتفى - بكفرنا بكم - لتضمنه الكفر بجميع ما أنوا به وما طلبوا به لاسيما وقد تقدمه (إِنَّا بَرَاءٌ) فسر بأننا لا تمتد الخ تنبيها على أنه تهكم بهم فاد ذلك لا يسمى كفراً لنا وعرفاء وإنما هو اسم يقع على أدخل الأشياء في الاستعجان والذم ، وما ذكرناه أقرب ، وهو معنى ما في الكشف دونه ، وأما ما قيل : إن في الكلام معطوفا

على الجار والمجرور محذوفاً أي بكم وبما تعدون ، وحذف اكتفاءً بدلالة لسياق فليس شيء .
 ﴿ وَبَدَأَ بَيْنَنا وَبَيْنَكمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ مِنْ بَدَأٍ ﴾ أي هداً أساساً معكم لا تتركه (حَتَّى تَقُومُوا بِاللَّهِ وَحْدَهُ) وتركوا ما أدم عليه من الشراك فتقلب العداوة ولأية والبغضاء محبة ، وفسر الميروزابادي (البغضاء) بشدة البغض ضد الحب ، وأفاد أن العداوة ضد الصداقة ، وفسر الصداقة بالمحبة ، فالعداوة والبغضاء على هذا متفاران ، وأفاد الزاغبي أن العداوة متنافاة بالثام قلباً ، وقال : البغض نفاذ النفس عن الشيء الذي ترغب عنه وهو ضد الحب ، ثم قال : يقال : بغض الشيء بغضاً وبغضة وبغضاء ، وهو نحو كلام الميروزابادي ، والذي يفهم من كلام غير واحد أنه كثيراً ما يعتبر في العداوة التخاذل دون الغضاض . فليراجع هذا المطلب .

(إِنْ قَوْلَ إِبراهيمَ لآلِهِ لَا اسْتِغْفَرَ لَكَ) استثناء من قوله تعالى : (أسوة حسنة) ثم قاله قادة وجماعة وهو على تقدير التجريد أو تفسيراً - لأسوة - بالافتداء منقطع بلا ريب ، وأما على تقدير أن يراد بها ما يؤتى به فقيل : هو متصل بـ (قتل) منقطع ، وإليه ذهب الأكثر وتوجيه الاستثناء إلى العدة بالاستغفار لا إلى نفس الاستغفار المحكي عنه عليه السلام بقوله تعالى : (واغفر لآل) الآية مع أنه المراد بقيل : لا أنها كانت هي الحاملة له عليه السلام عليه ، وعلل من ذلك استثناء نفس الاستغفار بطريق الأدل ، وحملها بعضهم كناية عن الاستغفار لأن عدة الكرم خصوصاً مثل إبراهيم عليه السلام لآسيا إذا أكدت بالقسم بلارمها الانحار وليس بلارم كما لا يخفى ، وكان هذه العدة غير العدة السابقة في سورة مريم في قوله تعالى حكاية عنه عليه السلام : (سأستغفر لك ربي) الآية ولعلها وقعت منه عليه السلام بعد تلك تأكيداً لها وحكيته ههنا على سبيل الاستثناء .

وفي الإرشاد تخصيصها بالذكر دون ما وقع في سورة مريم لورودها على طريق التوكيد انقسم ، واستثناء ذلك من الأسوة الحسنة قبل : لأن استغفاره عليه السلام لآل الكافر بمعنى أن يرفقه الله تعالى للتوبة ويهد به سبحانه للإيمان وإن كان جائزاً عقلاً وشرعاً لوقوعه قبل تبيين أنه من أصحاب الجحيم وأنه يموت على الكفر كما دل عليه ما في سورة التوبة لكنه ليس بما ينبغي أن يزعم به أصلاً إذ المراد به ما يجب الاتساق به حتماً لورود الوعيد على الاعراض عنه بقوله تعالى بعد : (ومن يتول فإن الله هو النبي الحيد) فاستثناءه عما سبق إنما يفيد عدم وجوب استئذان الإيمان والمغفرة للكافر المرجو لإيمانه ، وذلك بما لا يربط فيه عاقل ، وأما عدم جوازه فلا دلالة للاستثناء عليه قطعاً وزعم الإمام على ما نقل عنه دلالة الآية على ذلك ، ولا يلزم أن يكون الاستغفار منه عليه السلام معصية لأن كثيراً من نحو من الأبياء عليهم السلام لا يجوز التأسي به لأنه أيسر لهم خاصة وهو كما ترى إذ هو ظاهر في أن ذلك الاستغفار الذي وقع منه عليه السلام لو فرض واقعاً من غيره لكان معصية وليس كذلك بل هو مباح من وقع .

وعن الطيبي ما حاصله : إن إبراهيم عليه السلام لما أجلب قول آية : (لأرجنك وامحرنى ملياً) بقوله : (سأستغفر لك ربي) رحمة ورافة به ، ولم يكن عارفاً بصراجه على الكفر وفي بوعده ، وقال : (واغفر لآل) فلما تبين إصراره ترك الدعاء وتجراً منه ، فظهر أن استغفاره لم يكن منكراً ، وهو في حياته بخلاف ما نحن فيه فإنه فصح عداوتهم وحرصهم على قطع أرحامهم بقوله تعالى : (لن تصعكن) الح وسلام عن القطيعة بقصة إبراهيم عليه السلام ثم استثنى منها ما ذكر كآله قيل : لا يعلمون ولا ندوا لهم الرأفة كما فعل إبراهيم لأنه لم يدين

له كما تبين لكم انتهى، وفيه رمز إلى احتمال أن يكون المستنى نفس العدة من حيث دلالتها على الرأفة والرحمة، وما آل ذلك استثناء الرأفة والرحمة، وعمل بعض الأجلة عدم كون استغفاره عليه السلام لآية الكافر بما لا ينبغي أن يؤتى به بأنه كان قبل النهي أو لموعة وعدا لآياه؛ ونسب الثاني أن الوعد بالمحذور لا يرفع حظره، والأول بأنه مبني على تناول النهي لاستغفاره عليه السلام له مع أن النهي إنما ورد في شأن الاستغفار بعد تبين الأمر، وقد كان استغفاره عليه السلام قبله، ومنق عن كون الاستغفار يؤتى به لو لم يته عنه مع أن ما يؤتى به ما يجب الاتمسك به لا ما يجوز فعله في الجملة، وأجيب بما لا يرفع القول والعمل؛ فالأول التحليل بما سبق.

واستظهر أبو حيان أن الاستثناء من مضاف لإبراهيم مفرد في علم الآية السريمة أي لقد كان لكم أسوة حسنة في مقالات إبراهيم ومحاوراته بعمومه (إلا قول إبراهيم) الخ، وجزم باتصال الاستثناء به، وكما جرم العلي باتصاله على قول البغوي أي لكم أسوة حسنة في إبراهيم وأموره إلا في استغفاره لآية المشرك، ولا يخفى أن التقدير خلاف الظاهر، ومعنى ارتكك فالأولى تقدير أمور، بقي أنه قيل: إن الآية تدل على منع الناس إبراهيم عليه السلام في الاستغفار للكافر الخ مع أنه بالمعنى السابق أعني طلب الإيمان له لا منع عنه. وأجيب بأنه إنما منع من الناس بظاهرة وظن أنه جائز مطلقاً في وضع لبعض الصحابة رضي الله تعالى عنهم، وفيه أنه قد تقدم أن دلالة الآية على أن الاستغفار ليس بما يجب الاتمسك به خطأ لا على منعه وحرمة، ثم إنه ينبغي أن يعلم أن تبين كون أبيه من أصحاب الجحيم الذي كان الاستغفار قبله كان في الدنيا وكذا التبري منه بعده، وقد تقدم في سورة التوبة قول: يكون ذلك في الآخرة لدلالة ظواهر بعض الأخبار الصحيحة عليه فإنها دالة على أنه عليه السلام يشفع لآيه يوم القيامة، وهي استغفار أي استغفار فيه، ولو كان تبين أنه يموت كافراً في الدنيا لم يكن ليشفع، ويطلب على أتم وجه المعصرة له ضرورة أنه عليه السلام عالم أن الله تعالى لا يعمر أن يشرك به، وإنكار ذلك بما لا يكاد يقدم عليه عاقل، والناهون إلى أن اثنين كان في الدنيا في عليه سلف الأمة - وهو الصحيح الذي أجزم به اليوم - أشكلت عليهم تلك الظواهر من حيث دلالتها على الشفاعة التي في ذلك اليوم استغفار، وأنهموا وأجحدوا في الجواب عنها وقد تقدم جميع ما رجده ثم جازع إليه واحتر لنفسك ما يخلو.

ثم إن أقول الذي يطلب على ظني أن الاستغفار الذي كان منه عليه السلام قبل التبين بالمعنى المشهور لا بمعنى التوفيق للإيمان، والآيات التي في سورة التوبة وما ورد في سبب نزولها تزيد ظواهرها ذلك. والزم أن امتناع جوار الاستغفار إنما علم بالوحي لا بالعقل لأنه يجوز أن يشفع الله تعالى للكافر وهو سبحانه المصور الرحيم، وأنه عليه السلام لم يكن إذا استغفر عالماً بالوحي امتناعه، ومعنى الآية - والله تعالى أعلم - إن لكم الاقتداء بإبراهيم عليه السلام الذين معه في البراءة من الكفرة لكن استغفاره للكافر ليس لكم الاقتداء به فيه وما آل يجب عليكم الرأفة ومحرم عليكم الاستغفار وإبداء الرأفة، فليس لكم الذي اعتبرناه في الاستثناء من باب قوله تعالى: (ما كان لثني والذين آمنوا معه أن يستغفروا للمشركين) الخ، ودلالة ذلك على المنع ظاهرة فأمل جميع ما قدمناه، ووراءه كلام مبني على قول من قال: ليس لله عز وجل قضاء مبهم، ونقل ذلك عن القطب الشيخ عبد القادر الكيلاني قدس سره، وشيد بعض الأجلة أدراكه في رسالة مستقلة بسط فيها الأدلة على ذلك لكنها لا تنحل عن بحث واقع تعالى أعلم، وقوله سبحانه: (وَمَا أَمْلِكُ لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ) من تمام القول المستثنى عنه الصب على أنه حال من فاعل (لاستغفرون) ومورد الاستثناء نفس الاستغفار لا قيده فاته في نفسه

من حصول الخير لكونه إظهاراً لله عز وجل وتقريراً للامر إلى الله تعالى ، فالكلام من قبيل مخرج به إلى
التمقيد دون التقييد .

وفي الكشف أنه وإن كان في هذه كلاماً مطابقاً للواقع حسناً أن يجعل أسوأه إلا أنه شمع قوله : (لا تستعمرن
لك) تحقيقاً لقوله كأمة قيل : لا تستغفرن لك وما في طائفي إلا هذا هو مدلول لا محالة ، وفيه أنه لو ملك أكثر من
ذلك لفعل ، وعلى هذا فهو حقيق بالاستثناء ، وقوله عز وجل :

﴿ رَبَّنَا عَلَيْكَ تَوَكَّلْ وَإِلَيْكَ أَتَيْنَا إِنَّكَ الْمُصِيرُ ﴾ إلى آخره حجة مستاعة لا محل لها من الاعراض متصلة . معنى
قصة إبراهيم عليه السلام ومن معه على أمه يان الخلف في المجاهدة لأعداء الله عز وجل وقشر العشاء ثم اللجأ
إلى الله تعالى في كعبة شرم وأن تلك منهم له عز وجل لا حظ نفس ، وقيل : انصالحا بما تقدم لفضي على
أما بتقدير قول معطوف على (قالوا إذ يراءه) أي وقالوا : ربنا الله ، وجور أن يكون المعنى قوروا رباً أمراً
معه تعالى للؤمنين بأن يقولوه ، وتعلما منه عز وجل لهم وتسميا لما وصاه سبحانه به من قطع العلائق بينهم وبين
الكفار والاتساع بإبراهيم عليه السلام وقومه في البراءة منهم وتسيه على الأنبياء إلى الله تعالى والاستعانة
به من فئة أهل الكفر والاستعانة بما فرط منهم وهو كما قيل : وجه حسن لا يأبه الظلم الكرم ، وفيه
شمة من أسلوب (انتهوا خير لكم) لأنه سبحانه لما حثهم على الاتساع بمن سمعت في الانتهاء عن الكفر
وموالاة أهله ، ثم قال سبحانه ما يدل على اللجأ إليه تعالى يكون في المعنى نياً عن الأول وأمر بالثاني .

وجعل بعضهم القول على هذا لوجه معطوفاً على (لا تتخذوا) أي وقولوا ربنا الله ، وأياً كان تقديم الجار
والجور في المواضع الثلاثة للمعصر كأنه قيل : ربنا عليك توكلنا لا على غيرك وإليك أنصنا لا إلى غيرك
ولا إلى غيرك ﴿ رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا قِتَّةً لِلَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ أي لا تسلطهم علينا فيسبوتنا ويعدوننا . قاله ابن عباس -
فالقصة مصدر بمعنى المفتون أي المنقلب من قن القصة إذا أداها وكأه قيل : ربنا لا تجعلنا مع الذين كفروا ،

وقال مجاهد : أي لا تعذبنا بأيديهم ، أو بعباد من عدك فإتوا أنهم محقرون وأما مبطلون فبعتوا لذلك .
وقال قريشاً منه مادة وأبو بجر ، والأول أرجح ، ولم تعطى هذه الجملة الدعائية على التي قبلها سواها بها ماسك الحبل
المعدودة ، وكذا الجملة الآتية ، وقيل : إن هذه الجملة مذمومة قبلها ، وردت بعد اتحاد المعنيين فلا وجراً ولا مناسبة
بينهما سوى اسداء ﴿ وَأَغْرَيْنَا ﴾ مفرط منا ﴿ رَبَّنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ ﴾ العالب الذي لا يذل من لجأ إليه
ولا يجيب رجاء من توكل عليه ﴿ الْحَكِيمُ ﴾ الذي لا يعمل إلا بما فيه حكمة بالغة ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِيهِمْ ﴾ أي
في إبراهيم عليه السلام ومن معه ﴿ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾ الكلام به نحو ما تقدم ، وقوله تعالى :

﴿ لَمَنْ كَانَ يَرْجُوا يَوْمَ الْقِيَامِ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ ﴾ أي ثوابه تعالى أولقاه سبحانه ونعيم الآخرة أو أيام الله تعالى واليوم
الآخر خصوصاً ، والرجاء يحتمل الأمل والخوف صلة - لحسة - أوصفة ، وجور كونه بدلاً من (لكم) بناءً
على ما ذهب إليه الأحفش من جواز أن يبدل الطاهر من ضمير المخاطب - وكذا من ضمير المتكلم - بدل الكل
كما يجوز أن يبدل من ضمير الغائب ، وأن يبدل من الكل بدل البعض ، وبدل الاشتغال وبدل المبالغة .
ونقل حوا ذلك الإبدال عن سيدي أيضاً ، والجور على معناه وتخصيص الجواز يبدل البعض . والاشتغال والمبالغة

ودكر بعض الأجلة أنه لا خلاف في جوار أن يدل من ضمير المخاطب بدل الكل فيما يعيد إحاطة بما في قوله تعالى : (تكون لنا عيدا لأولنا وآخرنا) رجعل ما نمان ذلك وفيه خفاء ، وحلة (لقد كان) الخ قيل : تكرير لما تقدم من المدالفة في الحث على الاتساء بأبراهيم عليه السلام ومن معه ، ولأنك صدرت بالقسم وهو على ما قال الخفاجي : إن لم ينظر لقوله تعالى : (إذ قالوا) فإنه قيد مخصوص فان نظر له كان ذلك تسميا بعد تخصيص ، وهو مأخوذ من كلام الطيبي في تحقيق أمر هذا التكرير .

والظاهر أن هنا مقيد بنحو ما تقدم كأنه قيل : لقد كان لكم فيهم أسوة حسنة إذ قالوا الخ ، وفي قوله سبحانه : (لمن كان) الخ إشارة إلى أن من كان يرجو الله تعالى واليوم الآخر لا يترك الاقتداء بهم وإن تركه من بخايل عدم رجاء الله سبحانه واليوم الآخر الذي هو من شأن الكفرة بل بما يؤذن بالكرم كما بين عن ذلك قوله تعالى : (وَمَنْ يَتَوَلَّ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ ٦) فإنه بما يوعد بأمثاله الكفرة .

(عَمَى اللَّهُ أَنْ يَجْعَلَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ الَّذِينَ عَادَيْتُمْ مِنْهُمْ) أي من أقاربكم المشركين (مَوَدَّةٌ) بأن يوافقكم في الدين ، وعدم الله تعالى بذلك لما رأى منهم التصالح في الدين والنشد في معاداة آباءهم وأبنائهم وسائر أقربائهم ومقاطعتهم لإيائهم بالكلية تطليبا لهم ، ولقد أجز الله سبحانه وعده الكريم حين أعان لهم الفتح فأسلم قومهم فتم بينهم من التحاب والتصافي ماتم ، ويدخل في ذلك أبو سفيان وأخراجه من مسلمة الفتح من أقاربهم المشركين .

وأخرج عبد بن حميد ، وابن المنذر ، وابن عدى ، وابن مردويه ، والسهقي في الدلائل ، وابن عساكر من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه قال : كانت المودة التي جعل الله تعالى بينهم تزوج النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أم حبيبة بنت أبي سفيان فصارت أم المؤمنين وصار معاوية خال المؤمنين ، وأنت تعلم أن تزوجها كان وقت هجرة الحبشة ، ونزول هذه الآيات ستة ست من الهجرة فاذكر لا يكاد يصح بظاهره ، وفي ثبوته عن ابن عباس مقال (وَأَلَّهُ قَدِيرٌ) مبالغ في القدرة فيقدر سبحانه على قلب القلوب وتغيير الأحوال وتسهيل أسباب المودة (وَأَلَّهُ غَفُورٌ) مبالغ في المغفرة فيغفر جل شأنه لما فرط منكم في موالاتهم (رَحِيمٌ ٧) مبالغ في الرحمة فيرحمكم عز وجل بضم الشمل واستحالة الحبياة ثقة وانقلاب الحقت مقه ، وقيل : يعفر سبحانه لمن أسلم من المشركين ويرحمهم ، والأول أفيد وأسب بالمقام .

(لَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنْ الَّذِينَ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يَكُنْ لَكُمْ مِنْ دِينِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ) أي لا ينهاكم سبحانه وتعالى عن البر بهؤلاء ، فإنه يقتضيه كون (أن تبرؤم) بدل اشتمال من الموصول (وَتَقْسُطُوا إِلَيْهِمْ) أي تقضوا إليهم بالقسط أي العدل بالفعل مضمين معنى الافضاء ولنا عدى إلى (إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ٨) أي العادلين . أخرج البخاري ، وغيره عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله تعالى عنهما قالت : أتتني أمي رغبة وهي مشرقة في عهد قريش إذ عاهدوا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فدألت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أصلها ، فأزل الله تعالى (لا ينهاكم الله) الخ ، فقال عليه الصلاة والسلام : « نعم صلى أمك » وفي رواية الإمام أحمد ، وجماعة عن عبد الله بن الزبير قال : قدمت قتيبة بنت عبد العزى على ابنها أسماء بنت أبي بكر بهدايا :

صائب . وأنظ . ومن وهي مشركة فأنت أسماء أن تقبل هديتها أو تدخلها بيتها حتى أرسلت إلى عائشة رضي الله تعالى عنها أن تسأل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن هذا . فبأنه فأرسل الله تعالى (لا يهاكم الله) الآية . فأمرها أن تقبل هديتها وتدخلها بيتها .

وقيلة هذه . على ما في التحرير . ذات امرأة أبي بكر رضي الله تعالى عنه فضلة في الجاهلية وهي أم أسماء حقيقه ، وعن ابن عطية أمها حاتم وسمنها أما مجراً ، والاول هو المعول عليه . وقال الحسن . وأبو صالح : نزلت الآية في خراجه . وبني الحرث بن كعب . وكنانة . ومريه . وبناتل من العرب فأرسلوا رسول الله ﷺ عني أن لا يقاتلوه ولا يعسوا عليه ، وقال قره الحمداني . وعطية العوفي : نزلت في قوم من بني هاشم منهم العباس . وعن عبد الله بن الزبير أنها نزلت في النساء واحسان من الكفرة ، وقال مجاهد : من قوم مكة آمنوا ولم يهاجروا فكان انما هاجروا ولا انصار يخرجون من رهم لتركهم في ضل المجره ، وقيل . في مؤمنين من أهل مكة وغيرهم أقاموا بين الكفرة وتركوا الهجرة . أي مع القدرة عليها . وقال الحسن . والثعالى : نزلت في المستضعفين من المؤمنين الذين لم يستطعوا الهجرة ، والآخرون على أبي في كفرة انصفوا بما في حين الصلة ، وعلى ذلك قال السكا . فيها دليل على جوار التصديق على أهل الدمة دون أهل الحرب وعلى وجوب النفقة للأب الذي دون آخرى لوجوب قتله ، ويحطرنى أن رأيت في الفتاوى الحديثية لابن حجر عليه الرحمة الاستدلال به على جوار القيام لأهل الدمة لأنه من البر والإحسان إليهم ولم نعهه ، لكن رجعت ثلاثاً فتأوى عند كنتى هذا البحث ولم أظفر بذلك ، ومع هذا وجدته نقل في آخر الفتاوى أنكرى في باب السير عن العزيز بن عبد السلام أنه لا يفعل القيلم لكافر لاما مأمورون بإماتته وإظهار صفاته فان خيف من شره ضرر عظيم جاز لأن تلفظ بكلمة الكفر جائر لا كره فهذا أول ، ولم يتعقبه شئ ، ثم إن في كون القيام من البر مطلقاً تردداً ، وتخصيص البر جوار القيام لكافر بما إذا خيف ضرر عظيم بخلاف لقول ابن وهبان من الخنفية :

وللميل أو للعالم يخدم كافر . وللميل للإسلام لو قام ينفر

ومن الناس من يجعل كل مصلحة دينية كالميل للإسلام لكن بشرط أن لا يقصد العلم تعطيلها ، والله تعالى أعلم ، ونقل الحدادى عن والده المذنب أن هذه الآية مفسوخة بقوله تعالى : (أقتلوا المشركين) الآية ، والاستدلال بها على ما سمعت بتقدير عدم النسخ إن تم إنما يتم على بعض الأقوال فيها .

(إِنَّمَا يَنْهَى عَنْ الْقِتَالِ الَّذِينَ قَاتَلُوا فِي الدِّينِ وَخَرُّوْكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ وَظَهَرُوا عَلَى إِخْرَاجِكُمْ) كشرى مكة ، فان بعضهم سعوا في إخراج المؤمنين . وبعضهم أعادوا المخرجين (أَنْ تَقُولُوهُمْ) بدل من الموصول بدل استئصال أيضاً أي إيمانناكم سبحانه عن أن تقولوا (وَمَنْ يَدْعُكُمْ قُلُوبُكُمْ هُمْ الظَّالِمُونَ ٩) لو ضدهم الولاية موضع العداوة ، أو هم الظالمون لأنفسهم بتدريسها للعداوة ، وفي الحصر من الملائمة ما لا يخفى .

(يَتَنَبَّأُ الَّذِينَ آمَنُوا) بيان حكم من يظهر الإيمان بعد بيان حكم مريقى الكافرين (إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ) أي بحسب الطاهر (مُحْجَرَاتٌ) من بين الكفار وقرى . (مهاجرات) بالرفع على البدل من (المؤمنات) فكأنه قيل : إذا جاءكم (مهاجرات) (فَلَمَّحْتُوهُنَّ) فاختبروهن بما يغلب . على ظنكم موافقة قلوبهن للاستتار في الإيمانه

أخرج ابن المنذر والطبراني في الكبير . وابن مردويه سند حسن . وجماعة عن ابن عباس أنه قال في كيفية امتحانهم : كانت المرأة إذا جاءت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم خلفها عمر رضى الله تعالى عنه بالله ما خرجت رغبة بأرض عن أرض . وبالله ما خرجت من بنص زوج . وبالله ما خرجت الناس دنيا . وبالله ما خرجت إلا حياء لله ورسوله ، وفي رواية عنه أيضاً كانت حجة النساء أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أمر عمر ابن الخطاب فقال : قل لمن إن رسول الله عليه الصلاة والسلام بإمكان على أن لا تشرك بالله شيئاً الخ **(لَهُ أَهْلٌ لَمْ يَكُنْ مِنْ كُلِّ أَحَدٍ أَوْ مِنْكُمْ يَأْتِيهِمْ)** فانه سبحانه هو المطلع على ما في قلوبهم ، والخلة اعتراض **(فَأَنْ يَسْتَمُوهُمْ)** أي طعنهم من ظناً قوياً يشبه العلم بعد الامتحان **(مُؤْمِنَاتٍ)** في نفس الأمر

(فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ) أي إلى أزواجهن الكفرة لقوله تعالى : **(لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَّهُنَّ)** فانه تعليل للنهي عن رجعهن اليهم ، والخلة الاولى لبيان الفرقة الثالثة وتحقق زوال الكاح الاول ، والثانية لبيان امتناع ما يستألف ويستقبل من الكاح ، ويشعر بذلك التعبير بالاسم في الاولى والفعل في الثانية .

وقال الطبراني في وجه اختلاف التعبيرين إنه استندت الصفة المشبهة إلى ضمير المؤنثات في الجملة الاولى لإعلاماً بأن هذا الحكم يعنى نفى الحل ثبات فيه لا يجوز فيه الإخلال والتغيير من جانبين ، وأسند الفعل إلى ضمير الكفار إذنا بأن ذلك الحكم مستمر الامتناع في الأزمنة المستقبلية لكنه قابل للتغيير باستبدال الهدى بالضلال ، وجوز أن يكون ذلك تكريراً للتأكيد والمبالغة في الحرمة وقطع العلاقة ، وفيه من أنواع البديع ما سماه بعضهم بالعكس والتدليل كالذي في قوله تعالى : **(هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ)** ولعل الاول أولى ، واستدل بالآية على أن الكفار مخاطبون بالفروع ثاقب الاتصاف ، والقول : بأن المخاطب في حق المؤمنة هي . وفي حق الكافر الآية بمعنى أنهم مخاطبون بأن يمنعوا ذلك الفعل من الوقوع لا ينفى حاله ، وقرأ طلحة - لاهن يملكن لهم .

(وَأَنْتُمْ مَأْنُقُوا) أي وأعطوا أزواجهن مثل ما دفعوا اليهن من المهور قبيل : وجوبا ، وقيل : تدباً ، روى أنه صلى الله تعالى عليه وسلم عام الحديبية أمر طلياً كرم الله تعالى وجهه أن يكتب بالصلح فكتب : يا مملكت اللهم هذا ما صالح عليه محمد بن عبد الله سهل بن عمرو اصطلاحاً على وضع الحرب عن الناس عشرين تأمن فيه الناس ويكف بعضهم عن بعض على أن من أنى محمداً من قريش مغير إذن وليه رده عليه ، ومن جاء قريشاً من محمد لم يرذوه عليه وأن يتناحية مكفوفة ، وأن لا إسلال ولا إغلال ، وأنه من أحب أن يدخل في عقد محمد وعهده يدخل فيه ، ومن أحب أن يدخل في عقد قريش وعهدهم دخل فيه ، فرد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أما جندل ابن سهيل ولم يأت رسول الله عليه الصلاة والسلام أحد من الرجال إلا رده في مدة العهد وإن كان مسلماً ، ثم جاء المؤمنات المهاجرات ، وكانت أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط ممن خرج إلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وكانت أول المهاجرات ، فخرج أحوالها عمار . والوليد حتى قدما على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فكلما في أمرها ليردها عليه الصلاة والسلام إلى قريش فزلت الآية فلم يرد لها عليه الصلاة والسلام ثم أكرمها صلى الله تعالى عليه وسلم زيد بن حارثة رضى الله تعالى عنه .

وأخرج ابن أبي حاتم عن مقاتل أنه جاءت امرأة تسمى سبيعة بنت الحرث الأسلمية مؤمنة ، وكانت تحت صفي بن الزاهب وهو مشرك من أهل مكة فطلبوا ردها فأرسل الله تعالى الآية ، وروى أنها كانت تحت

فسافر الخزومي وأنه أعطى ما ألقى، وتزوجها عمر رضي الله تعالى عنه، وفي رواية أنها زنت في أمة بنت
نشر امرأة من بني عمرو بن عوف كانت تحت أبي حسان بن أبي حذافة هاجرت مؤمنة إلى رسول الله ﷺ
وطلوا ردها فزلت الآية فلم يردده عليه الصلاة والسلام، وتزوجها سهيل بن صيف فولدت له عبد الله بن
سهيل، ولعل سبب العزل متعدد، وأما ما كان فالآية عن مائتين - ثلث مائة لأن الشرط في كتاب المصاحفة
إما كان في الرجال دون النساء، وترى المحقق عن العام جازع عند الجبائي ومن وافقه، وسبب لرحمته
أن ذلك من تأخير بيان التعميم لأنه لا يقول بعموم تلك الآية بل يحدها بملقات، واحمل على عموم والخصوص
بحسب المقام، والخنفه يجوز أنه لا يقال - إنه شبه التأخير عن وقت الحاجة وهو غير جازع عند الجميع لأن
وقت الحاجة أي العمل بالخطاب كان مدعى بجني المباحرات وطلب ردها لاحقين جرت المهادنة مع قريش،
وهذا ذهب إليه بعض الشافعية أيضاً، ومهم من رعم أن التعميم كان منه صلى الله تعالى عليه وسلم عن اجتهد
أنيب عليه بأحر واحد ولم يرد عليه، ومهم من وافق جمهور الشافعية عن السح لا التخصيص، فمن حو، منهم
سح السة بالكتاب قال: سح بالآية، ومن لم يجوز قال: بالنسبة أي امتناعه صلى الله تعالى عليه وسلم من الرد
ووردت الآية مقررة لعمده عليه الصلاة والسلام.

وعن الضحك كان من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وبين المشركين عهد أن لا تأتلك من امرأة
ليست على دينك إلا ردتها إليها فإن دخت في دينك ولها روح أن ترد على زوجها الذي أحق عليه، والأي
صلى الله تعالى عليه وسلم من الشرط مثل ذلك، وعليه فالآية مراده لما وقع عليه العهد لأن أخرج أبو داود
في مسنده، وابن جرير، وعبرهما عن فتادة أنه سح هذا العهد وهذا الحكم يعني إتياء الأرواح ما أعفو
براه، أما نسخ العهد فلما أمر بها من الله، وأما نسخ الحكم بلاث الحكم فمع تهديفاً نسخ نسخ، والذي
عليه معظم الشافعية أن الفترة لأرد جهنم ثالثة، وبين ذلك في الكشف على القول بنسخ رد المرأة، والقول
بالتخصيص، والقول بأن التعميم كان محر اجتهاد لم يرد عليه، ثم قال وأما على قول الصحاح أي السابق
فهو مشكل، ووجهه أنه حكم في مخصوصين ولا يعم غير تلك الوقعة على أنه عر وجل خص الحكم بانها احرين
ولم يبق بعد المنتع هجره ثابت في الصحيح فلا يبقى الحكم - ولا جناح عليكم أن تنكحوهن في أي في نكاحهن
حيث حال إسلامهن، ومن أرو، احهن الكفار في إذا، تنكحوهن أحوهن في أي وقت إتيائكم لهن
فهو من - فتادة - مجرد لطفية، ويجوز كونه شرحه وحر، فمفسر دليل ما قل، وعلى التقديرين يفهم بشرط
إتياء المهور في معنى الجناح في نكاحهن، وليس المراد إتياء الأحوار إعطائها بالقول بين التراب والسعد،
وطر هذا مع متقدم من قوله تعالى: (وأنهم ما ينفقوا) أن هذا إتياء إلى الأرواح وإتياء اليهن فلا يقوم
مأوون إلى الأرواح مقام مهورهن بل لا بد من ذلك من إحداهن، وفيه لا يحلو، ما أن يراد بالأحوار ما كان
يدفع اليهن ليندفعه إلى أرواحهن فشرط في إباحة تزويجهن تقديم أدته، وإما أن يراد أن ذلك إذا دفع اليهن
على سبيل القرص ثم تزوجن على ذلك لم يكن به بأس، وإما أن ينسب أن ما أعطى للأرواح لا يقوم مقام
المهر، وهذا ما ذكرناه أولاً من ظاهر وهو الأصح في الحكم، والوجهان الآخران صديقان فقهاً ولم يظاه
واحتج أوحية رضي الله تعالى عنه بالآية على أن أحد الزوجين إذا خرج من دار الحرب مسلماً أو بدمعة

ونفى الآخر حراً وقعت الفرقة - ولا يرى العدة على المهاجرة ويبيح ، كحاجها من غير عدة إلا أن تكون حاملاً ، وهذا للحديث المشهور الذي تحوز بمثله الريادة على الأصل « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يسفين ماله رزع غيره » ومذهب الشافعي على ما قبل . إنه لا تنق الفرقة إلا بسلامها ، وأما مجرد الخروج فلا فإن أسلمت قد الدحول تجزئت الفرقة وبعد الدحول توقفت إلى انتهاء العدة ، وتعقب الاحتجاج بأن الآية لا تدل على مجموع ما ذكر ، نعم قد أحسب به على عدم العدة في الفرقة بخروج المرأة إليها من دار الحرب مسلمة ، ووجه بأنه سبحانه في إجناس من كل وجه في كساح المهاجرات بعد إتيانهن ، ولم يبيد جل شأنه نصي العدة فلو لا أن الفرقة بمجرد الوصول إلى دار الإسلام سلك الحرج ثباً ، ومع هذا فقد قل : الجواب عن أصل الشافعية أن رفع لا إطلاق ليس ينسخ ما هو لأن عدم النقص ليس تعرض للعدم ، وأما على أصل الحنفية فكسائر المواع ، وكوفا حاملاً بالاتفاق فأصل ﴿ وَلَا تُمْسِكُوا بِعَصَمِكُمْ الْكَوَاكِبُ ﴾ جمع كواكب ، وجمع فاعلة على فواعل مطرد وهو وصف جماعة الأثلاث ، وقال الكرخي (الكوهر) يشمل الأثلاث والكور ، فقال العارضي : المحرمون لا يرون هنا إلا في الآث جمع كاهره ، فقال : أليس يقال : طائفة كاهرة وخرقة كاهرة ، فإن العارضي : فهمت ، وفيه أنه لا يقال : كاهرة في وصف المذكور ، لا تابعاً للموصوف ، أو يكون محذوفاً مراداً أما بعد ذلك فلا تحذف فاعلة على فواعل ، لا ويكون للمؤنث قاله أبو حنيفة ، وعصم - جمع عصمة وهي ما يتصمم به من عقد وسيف ، والمراد من المؤمنين عن أن يكون بينهم ومن الروجات المشتكات الباقية في دار الحرب عطفة من عني الرعية أصلاً حتى لا ينتم إحداها . كساح حمنة أو كساح أختي العفة ثلماً على أنه لا عدة هن ؛ قال ابن عباس : من كانت له امرأة كاهرة فكيف لا يعتنقها من نسائه لأن اختلاف الدارين قطع عصمتها منه . وأخرج سعيد بن منصور . وابن المنذر عن إبراهيم أنه قال : نزل قوله تعالى (وَلَا تُمْسِكُوا) لح في المرأة من المسلمين تلحق بأشر كين فلا يمسك زوجها بعصمتها قد برئ منها .

وأخرج ابن أبي شيبة عن مجاهد . وسعيد بن جبير نحوه ، وفي رواية أخرى عن مجاهد أنه قال : أمرهم سبحانه بطلاق النقيات مع الكفار ومعارفتهم ، وروى أن عمر رضي الله تعالى عنه طلق لذلك امرأته فاطمة أخت أم سلمة بنت أبي أمية من المعيرة المحرمية فتزوجها معاوية بن أبي سفيان وامرأته فكنى بنت جرول الحر عن فتزوجها أبو حنيفة من حذيفة العدوي . وكذا طلق طلحة زوجته أروى بنت ربيعة ، وتعقب ذلك بأنه ظاهره مخالف لمذهب الحنفية والشافعية ، أما عدم احتية فلا لأن الفرقة بنفس الوصول إلى دار الإسلام ، وأما عند الشافعية فلا لأن الطلاق موقوف إلى اجتماع العدة بين وقوعه من حين اللعظ ، وإلا فأيوبة بواسطة بقاء المرأة في الكفر ، وظاهر الآية لا يدل على ما في هذا ، الرواية : قرأ أو عمرو . ومجاهد علف عنه . وابن جبير . والحسن . والأعرج (تمسكوا) مصدرع مسك مشدداً ، والحسن أيضاً ، وابن أبي ليلى . وابن عامر في رواية عبد الحميد . وأبو عمرو في رواية معاذ (تمسكوا) مضارع مسك محذوف إحدى التائين ، والأصل تمسكوا وقرأ الحسن أيضاً (تمسكوا) بضم السين مضارع مسك ثلاثياً ﴿ وَتَسْلُوا مَا أَنْفَقْتُمْ ﴾ أي وأسألوا الكفار مهوور نسائكم للاحتجاب بهم ﴿ وَتَسْلُوا مَا أَنْفَقْتُمْ ﴾ أي وأسألوا الكفار مهوور نسائهم للمهاجرات اليكم ، وظاهره أمر الكفار ، وهو من باب (وليجدوا فيكم عطفه) فهو أمر المؤمنين بالاداء بجلراً ، وقيل : المراد

وعن الرجاء أن معنى (فما قسم) فنقسم بحقيقته فأصبتم في القتال بقربة حتى غنمتم فكانه قيل: (ولن فاتكم شيء من أدواجكم إلى الكمار) ولم يؤدوا إليكم مهوور من غنمهم منهم (فأتوا الذين ذهب أدواجهم مثل ما أحقوا) من العنبة وهذا هو الوجه دون ما سبق، وقد كان صلى الله تعالى عليه وسلم - كما روى عن ابن عباس - يعطى الذي ذهب زوجته من النخبة قبل أن تخمس المهر ولا ينقص من حقه شيئا، وقال ابن جني: (وينا عن قطرب أنه قال: (فما قسم) فأصبتم عقبا منهم يقال: عاقب الرجل شيئا إذا احتشدا وهو في المعنى كالوجه قبله) وقرأ مجاهد، والزهرى، والأعرج، وعكرمة، وحيد، وأبو حيوة، والزعفراني - ففقمتم - بتشديد القاف من عقه إذا قفاه لأن كل واحد من المتعاقبين يقف صاحبه، والزهرى، والأعرج، وأبو حيوة أيضا، والنخمي، وابن رباب بخلاف عنه - ففقمتم - بفتح القاف وتخفيفها، والزهرى، والنخمي أيضا بالكسر والتخفيف، ومجاهد أيضا - فأعقسم - أى دحائم في الدقبة، وقمر الرجاء هذه لقراءات الأربعة بأن المعنى فكانت العقبي لكم أى الغلبة والنصر حتى غنمتم لاسم العاقبة التي تستحق أن تسمى عاقبة (وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي أَنْتُمْ بِهِ مُؤْمِنُونَ ١١) فان الإيمان به عز وجل يقضى التقوى منه سبحانه، وتعالى (بِأَيِّهَا النَّاسُ إِنِّي جَاءَكُمُ الْمَوْزِعَاتُ يَا مَعْشَرَ

أر ما يملك أي قاصدات للباينة ﴿ عَلَى أَنْ لَا يَشْرُكَ بِهِ شَيْئًا ﴾ أي شيئاً من الأشياء أو شيئاً من الأشخاص
 لا يزال يشرق ولا يظلم ولا يقتل أولدهن ﴿ أريد به على ما قال غير واحد ، وأدلت بالقرينة الخارجية ،
 وإن كان الأولاد أعم منهن ، وجوز إلقاءه على طاهره فإن العرب كانت تفعل ذلك من أجل الفقر والعاقبة ،
 وانظر هل يجوز حل هذا النهي على ما يعم ذلك ، وإسقاط الحمل بعد أن ينفخ فيه الروح ، يقرأ على كرم الله
 تعالى وجهه ، والحسن والسلي (ولا يقتل) بالشديد ﴿ وَلَا يَأْتِينَ بَهْتَسَ يَهْتَرِبُهُ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلِهِمْ ﴾
 قال القراء : كانت المرأة في الجاهلية تنقطع المولود فتقول : هذا ولدي منك هذا كنتان المقتري بين أيديهم
 وأرجلهم ، وذلك أن الولد إذا وضعت الأم سقط بين يديها وأرجلها ، وفي لكشاف كنى بالبتان المقتري بين
 يديها وأرجلها عن الولد الذي تلصقه ، وجهاً كذباً لأن بطنها الذي تحمله فيه بين اليدين وفرجها الذي تلصقه
 بين الرجلين ، وقيل : كنى بذلك عن الولد ادعى لأن الطوائف كى يظهرن البطون لأدراجهن في بدء الحال إنما
 فعلن ذلك امتناعاً عليهن ، وكن يدين في ثاني الحال عند الطلق حين يضم الحمل بين أرجلهن أي ولدن
 لهم فتهين عن ذلك الذي هو من شعار الجاهلية الماثل لشعار المسلمات تصويراً لتلك الحالين ، وتهجيناً لما كن
 يضعنه ، وإنا كنا حمل الآية على ما ذكر هو الذي ذهب إليه الأكثرون ، وروى ذلك عن ابن عباس رضي
 الله تعالى عنهما وقال بعض الأجلة : معناه لا يأتين بهتان من قبل أنفسهن ، والبهتان كناية عن الذات
 لأن معظم الأفعال بهما ، ولنا قيل للعاقب بحماية قوله : ههنا اكتسبت بهتاناً ، أو معناه لا يأتين بهتان بشيء
 في ضائرهن وفلوبيهن ، والهاب ههنا بين الأبدى والأرجل ، والكلام على الأول كناية عن إلقاء البتان من
 تناء أنفسهن ، وعلى الثاني كناية عن كون البتان من دجلة فلو بهن المنية على الحبث الناطق .

وقال الخطابي : معناه لا يهتن الناس كفصاح ومواجهة كما يقال الامر يحضرتك : إنه بين يديك ، ورد بأنهم
 وإن كنوا عن الحاضر بما ذكر لكن لا يقال فيه . هو بين رجلك ، وهو وارد لو ذكرت الأرجل وحدها أما
 إذا ذكرت مع الأمدى تبعاً فلا ، والكلام قيل : كناية عن خرق حجاب الحياء ، والمراد النهي عن القذف ،
 ويدخل فيه الكذب والعبث ، وروى عن الصحاح حل ذلك على القذف ، وقيل : بين أيديهم قبلة أو جسة
 وأرجلهم الحام ، وقيل : بين أيديهم ألسنتهم بالعجمة ، وأرجلهم فروجهن بالحام ، وهو - وكذا ما قبله - ياترى .
 وقيل : البتان السحر ، والنساء ميل إليه جداً فهين عنه وليس بشيء ﴿ وَلَا يَهْتَبِكُ فِي مَعْرُوفٍ ﴾
 أي فيما تأمرهن به من معروف وتهانن عنه من منكر ، والتعبد بالمعروف مع أن الرسول صلى الله تعالى
 عليه وسلم لا يأمر إلا به للتنبيه على أنه لا يجوز طاعة مخلوق في معصية الخالق ، ويرد به على من زعم من الجهمية
 أن طاعة أولي الأمر لازمة مطلقاً أو خص بعضهم هذا المذهب بترك التباحة لما أخرج الإمام أحمد والترمذي
 وحسنه . وابن ماجه . وغيرهم عن أم سلمة الأنصورية قالت امرأة من هذه النسوة : ما هذا المعروف الذي
 لا يبتغي لنا أن نصيبك فيه ؟ فقال صلى الله تعالى عليه وسلم : « لا تمنع » الحديث ، ويحرم من الأخبار الظاهرة
 في تخصيصه بما ذكر كثير ، والحق العموم ، وما ذكر في الأخبار من باب الاختصار على بعض أفراد العام
 لسكتة ، ويشهد للعموم قول ابن عباس ، وأبو ريد بن أسلم : هو أسوح وشق الجيوب . ووشم الوجوه .
 ووصل الشعر . وغير ذلك من أوامر الشريعة فرضها وندمها ، وتخصيص الأمور المحدودة بالذكر في جهنم لكثرة

وقوعها فيما بينهن مع اختصاص بعضها من على ما سمعت أولاً (فَبَايَعْنَهُنَّ) ضمان الثواب على الوفاء بهذه الاشياء ، وتقيد مبايعتهن بما ذكر من مجيئهن لحثهن على المسارعة اليها مع إلالة الرغبة فيها من غير دعوة لهن اليها (وَأَسْتَغْفِرَنَّ اللَّهُ) زيادة على ما في ضمن المبايعة من ضمان الثواب (إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ١٢) أي مبالغ جل شأنه في المغفرة والرحمة فيغفر عز وجل لهن ويرحمهن إذا وُفِّينَ بما بايعن عليه ؛ وهذه الآية نزلت - على ما أخرج ابن أبي حاتم عن مقاتل - يوم الفتح فبايع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الرجال على الصغار ، وعمر رضي الله تعالى عنه يبايع النساء لثمنها عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بوجاه أنه عليه الصلاة والسلام بايع النساء أيضاً بنفسه الكريمة .

أخرج الإمام أحمد ، والنسائي ، وابن ماجه ، والترمذي وصححه ، وغيرهم عن أميمة بنت رقية قالت : أثبت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لبايعة فأخذ عليها ما في القرآن أن لا تشرك بالله شيئاً حتى بلغ (ولا يعصيتك في معروف) وقال : وفيما استطعن وأطقن قلنا : الله ورسوله أرحم بنا من أنفسنا يا رسول الله ألا تصالحنا ؟ قال : إني لا أصالح النساء ، إنما قول لامة امرأة كقولى لامرأة واحدة .

وأخرج سعيد بن منصور ، وابن سعد عن الشعبي قال : كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إذا بايع النساء وضع على يده ثوباً ، وفي بعض الروايات أنه صلى الله تعالى عليه وسلم يبايعهن وبين يديه وأيديهن ثوب قطوى ، ومن ثبت ذلك يقول بالمصالحة وقت المبايعة ، والأشهر المعلوم عليه أن لا مصالحة ، وأخرج ابن سعد ، وابن مردويه عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إذا بايع النساء دعا بقدر مرء ، فغمس يده فيه ثم يغمس أيديهن فيه ؛ وكان هذا بدل المصالحة والله تعالى أعلم بصحته .

والمبايعة وقعت غير مرة ووقعت في مكة بعد الفتح وفي المدينة ؛ ومن بايعته عليه الصلاة والسلام في مكة هددت غيبة روح أبي سفيان ، ففى حديث أسماء بنت يزيد بن السكن كذبت في النسوة المبايعات وكانت هددت غيبة في النساء فقراء صلى الله تعالى عليه وسلم عليهن الآية فلما قال : (على أن لا يشركن بالله شيئاً) قالت هدد ؛ وكيف طمع أن يقبل منا ما لم يقبله من الرجال ؟ يعنى أن هذا بين لرومه فلما قال (ولا يسرقن) قالت : والله إني لأصيب الهبة من مال أبي سفيان لا يدري أيحل لي ذلك ؟ فقال أبو سفيان ما أصبت من شيء فيما مضى وفيما عبر فهو لك حلال ، هضحك رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وعرفها فقال لها : وإنك هتد بنت غيبة ؟ قالت : نعم فاعف عما سلف يا بني الله عفا الله عنك فقال : ولا (يزين) فقالت : أو تزني الحرة ؟ تريد أن الزنا في الإمام بناماً على ما كان في الجاهلية من أن الحرة لا تزني غالباً وإنما يزني في الغالب الإمام ، وإنما يقبذ بالغالب لما قيل : إن ذوات الرايات كن حرائر ، فقال : (ولا يقتلن أولادهن) فقالت : ربيهم صفاراً وقتلتهم كباراً - تعنى ما كان من أمر ابنها حنظلة بن أبي سفيان فإنه قتل يوم بدر - هضحك عمر حتى استلقى وتسلم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم - وفي رواية - أم قالت : فذات الآباء ونوحيتنا الأولاد ؟ هضحك صلى الله تعالى عليه وسلم ، فقال : (ولا يأتين بهتان) فقالت : والله إن البهتان لأمر قبيح ولا يأمر الله تعالى إلا بالرشد ومكارم الأخلاق ، فقال : (ولا يعصيتك في معروف) فقالت : والله ما جلسنا مجلسنا هذا وفي أنفسنا أن نعصيك في شيء ، وكان هذا منها دون غيرها من النساء لما كان أم حبيبة رضي الله تعالى عنها من رسول الله

صلى الله تعالى عليه وسلم مع أنها حديثة عهد بجاهلية ، ويروى أن أول من بايع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من النساء أم سعد بن معاذ . وكشفه بنت رافع مع نسوة آخر رضى الله تعالى عنهن .

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَوَلُّوا قَوْمًا كُفَرُوا بِاللَّهِ عَلَيْهِمْ) عن الحسن ، وابن زيد . ومنذر بن سعيد أهم اليهود لأنه عز وجل قد عبر عنهم في غير هذه الآية بالمعصوب عليهم ، وروى أن قوماً من فقهاء المؤمنين كانوا يراصدون اليهود ليصيروا من ثمارهم فزكت ، وقيل : هم اليهود والنصارى ، وفي رواية عن ابن عباس أنهم كفار فريش ، وقال غير واحد : هم عامة الكفرة ، وهذه الآية على مقال الطيبي : متصلة بحاتمة قصة المشركين الذين هم المؤمنون عن اعتقادهم أولياء بقوله تعالى : (لَا تَتَّخِذُوا عَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ) وهي قوله سبحانه : (وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ) وقوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ) الخ مستطرد فانه لما جرى حديث المعاماة مع الذين لا يقاتلون المسلمين والذين يقاتلونهم وقد أخرجهم من ديارهم من الأمر بميرة أولئك وانتهى عن مرة هؤلاء أني بحديث المعاماة مع سائهم ، ولما فرغ من ذلك أوصل الحاتمة بالقائمة على سؤال رد العجز على الصغر من حيث المعنى ، وفي الانتصاف جعل هذه الآية نفسها من باب الاستطراد وهو ظاهر على القول : بأن المراد بالقوم اليهود أو أهل الكتب مطلقاً ، وقوله تعالى : (قَدْ بَيَّسُوا مِنَ الْآخِرَةِ) استئناف ، والمراد قد يئسوا من غير الآخرة وتوابعها لعنادهم الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم المنعوت في كتابهم المؤبد بالآيات البينات والمعجزات الباهرات ، وإذا أريد بالقوم الكفرة فأيأسهم من الآخرة لكفرهم بها .

(كَيْفَ يَيْسَ الْكُفَّارُ مِنْ أَصْحَابِ الْقُبُورِ ١٣) أي الذين هم أصحاب القبور أي الكفار الموتى على أن (من) بيانية ، والمعنى أن يأس هؤلاء من الآخرة كأيأس الكفار الذين ماتوا وسكنوا القبور وتبينوا حرمانهم من نعيمها المقيم ، وقيل : كأيأسهم من أن ينالهم خير من هؤلاء الأحياء ، والمراد وصفهم بكمال اليأس من الآخرة ، وكون (من) بيانية مروي عن مجاهد . وابن جبير . وابن زيد ، وهو اختيار ابن عطية . وجماعة ، واختار أبو حيان كونها لا بداء العاية ، والمعنى أن هؤلاء القوم المعصوب عليهم قد يئسوا من الآخرة كما يئسوا من موتهم أن يعيشوا بلقوهم في دار الدنيا ، وهو مروي عن ابن عباس . والحسن . وقادة ، فالمراد بالكفار أولئك القوم ، ووضع الظاهر موضع ضميرهم تسجيلاً لكفرهم ولشعار أبلة يأسهم ، وقرأ ابن أبي الزناد . كما يئس الكافر - بالافراد على إرادة الجنس .

هذا (ومن باب الإشارة في بعض الآيات) ما قيل : إن قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ) الخ إشارة للسالك إلى ترك موالاة النفس الامارة والقمامودة اليها فاقها العدو الأكبر كما قيل : أعدى أعدائك نفسك التي بين جنيتك ، وهي لا تزال كارهة للحق ومعارضة لرسول العقل نافرة له ولا تنفك عن ذلك حتى تكون مطمئة راضية مرصبة ، وإليه الإشارة بقوله تعالى : (عسى الله أن يجعل بينكم وبين الذين عاديتم منهم مودة) وقوله سبحانه : (لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ) الخ إشارة إلى أنه متى أطاعت النفس وأمن جماعها جاز إعطاؤها حظوظها المباحة ، وإليه الإشارة بما روى أن « نفسك عليك حقاً » وفي قوله سبحانه : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ) الخ إشارة إلى مباينة المرشد المرشد الصادق ذا النفس المؤمنة وذلك أن مباينة على ترك الاختيار وتفويض الأمور إلى الله عز وجل وأن لا يرغب فيما ليس له بأهل ، وأن لا يلج في شهوات النفس ، وأن لا يفتد الوارد الإلهامي تحت تراب الطبيعة ، وأن لا يفترى فيزعم أن الخاطر المرى خاطر

الروح وخاض الروح خاطر الحق إلى غير ذلك ، وأن لا يهوى في معروف يفيد معرفة الله عز وجل ، وأن يطلب من الله سبحانه في ضمن المبالغة أن يستتر صفاته بصماته ووجوده بوجوده ، وحاصله أن يطلب له اللقاء بعد الفناء وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء .

(سورة الصف)

وتسمى أيضا سورة الخواريين . وسورة عيسى عليه السلام ، وهي مدنية في قول الجمهور ، وروى ذلك عن ابن الزبير . وابن عباس . والحسن . وقادة . وعكرمة . ومجاهد ، وقال ابن يسار : مكية ، وروى ذلك عن ابن عباس . ومجاهد أيضا ، واختار الأول ، ويدل له ما أخرجه الحاكم . وغيره عن عبد الله بن سلام قال : قدما نقرأ من أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قدما كرنا قدما : لو تعلم أي الأعمال أحب إلى الله تعالى لعملائه فأزل الله سبحانه (مسح لله مافي السموات وما في الأرض وهو العزيز الحكيم باليهالذين آمنوا لم تقولون مالا تفعلون) قال عبد الله فقرأها علينا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حتى ختمها . وروى هذا الحديث مسالا يقرأها علينا ، وهو حديث صحيح على شرط الشيخين أخرجه الإمام أحمد . وترمذي . وحاقي كثير حتى قال الحافظ ابن حجر : إنه أصح مساليل يروى في الدين إن وقع في المساليل منه في مزيد علوه ، وكذا ما روى في سبب الدلول عن الضحاك من أنه قول شباب من المسلمين : فعدنا في العز وكذا ولم يفعلوا ، وما روى عن ابن زيد من أنه قول المشافقين المؤمنين : نحن منكم ومعكم ثم يظهر من أعمالهم خلاف ذلك .

وأيها أرحم عشرة آية ملا خلاف ، ومتاستها لما قبلها اشتغالها على الحث على الجهاد والتركيب فيه ، وفي ذلك من تأكيد النهي عن اتخاذ الكفار أولياء أدى تضمه ما قبل ما فيه .

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ سَبِّحْهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ١) الكلام فيه كالسلام لما في نظيره ، والثناء بوصف الايمان في قوله تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَمْ تَقُولُوا مَالًا تَعْمَلُونَ ٢) على ما عدا القول الأخير في سبب النزول ظاهر ، وعليه قيل : هو التهنيت بأولئك الما تصيبوا بإيمانهم ، و (لم) مركبة من اللام الجارة وما الاستفهامية قد حذف ألفها . على ما قال النحاة . للمرق بين الخير والاستفهام ولم يحسن حرصا على الجواب ، وقيل . لكثرة استعمالها مما فاستحق التحفيف وإثبات الكثرة المذكورة أمر عسير ، وقيل . لاعتنائهم في الدلالة على المستهم عنه ، وبين بأن قولك : لم فعلت ؟ مثلا المستهم عنه عنه العمل فهو كالمركب من العلة والعمل والعللة مدلول اللام والعمل مدلول ما . لأنها بمعنى أي شيء ، والتقدير لذلك المجموع ، وعند عدم الحرف المستول عنه العمل وحده وهو كما ترى ، والمعنى لا شيء تقولون مالا تفعلونه من الخير والمعروف ؟ على أن مدار التوبيخ في الحقيقة عدم علمهم ، وإنما وجه إلى قولهم تنبها على تضاعف مصيبتهم ببيان أن المنكر ليس ترك الخير الموعود فقط بل الوعد أيضا ، وقد كانوا يحسبونه معروفا . ولو قيل : لم لا تعملون ما تقولون لفهم منه أن المنكر هو ترك الموعود (كَكَبَّرَ مُقْتَبَا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَالًا تَعْمَلُونَ ٣) بيان

لعاية قبح ما فعلوه ، و (كبر) من باب ينس فيه ضمير مبهم مفسر بالنكرة بعده ، و (أن تقولوا) هو المخصوص بالذم ، وجوز أن يكون في (كبر) ضمير يعود على المصدر المفعول من قوله سبحانه : (لم تقولون) أي كبر هو أي القول مقبلاً : و (أن تقولوا) بدل من المصدر أو خبر مبتدأ محذوف ، وقيل : قصد فيه كثر التعجب من غير لفظه كما في قوله :

وجارة جسام أبابا بناها طلياً غت ناب كليب براؤها

ومعنى التعجب تعظيم الأمر في قلوب السامعين ، واستند إلى (أن تقولوا) ونصب (مقبلاً) على تفسيره دلالة على أن قولهم : (مالا يفعلون) مقت خالص لا شوب فيه لفرط تمكس المقت منه ، واختير لفظ المقت لأنه أشد البغض وأبلغه ، ومنه نكاح المقت لنزوح الرجل امرأة أبيه ، ولم يقتصر على أن جعل البغض كبيراً حتى جعل أشده وأخفاه ، وعند الله أبلغ من ذلك لأنه إذا ثبت كبر مقته عند الله تعالى الذي يحقر دونه سبحانه قل عظيم فقد تم كبره وشدة وانزاحت عنه الشكوك ، وتفسير المقت بما سمعت ذهب إليه غير واحد من أهل اللغة ، وقال ابن عطية : المقت البغض من أجل ذنب ، أو رية . أو دابة يصنعها المحقوت ، وقال المبرد : رجل محقوت ومقبت إذا كان يبعثه كل واحد ، واستدل بالآية على وجوب الوفاء بالنذر : وعن بعض السلف أنه قيل له : حدثنا مسكت ، فقيل له : حدثنا فقال : وما تأمر وتبي أن أقول مالا أفعل ؟ فاستعمل مقت الله عز وجل ، وقوله سبحانه : (إن الله يحب الذين يقتلون في سبيله صفاً كأنهم مرضى) بيان لما هو مرضى عنده سبحانه وتعالى بعد بيان ما هو محقوت عنده جل شأنه ، وظاهره يرجع أن ما قالوه عبارة عن الوعد بالقتال دون ما يقتضيه ما روى عن الصحاك أو عن ابن زيد في سبب الدول ، ويقتضى أن مناط التوبيخ هو إخلالهم لا وعدم وصف مصدر وقع موقع اسم الفاعل ، أو اسم المفعول ، ونصبه على الحال من ضمير (يقتلون) أي صافين أنفسهم أو مصفوهين ، و (كأنهم) الخ حال من المستكن في الحال الأولى أي مشبهين في تلاصقهم ببيان الخ ، وهذا ما عناه الزمخشري بقوله : هما أي (صفاً) و (كأنهم) الخ حالان متداخلان ، وقول ابن المبرد : إن معنى التداخل أن الحال الأولى مشتملة على الحال الثانية فإن هيئة الانصاف هي هيئة الارتهان خلافاً للمروق من التداخل في اصطلاح النحاة ، وجوز أن يكون حالاً ثانية من الضمير .

وقال الحوفي : هو في موضع النعت - لصفاً - وهو كما ترى ، والمرصوح على ما قال الفراء . ومنذر بن سعيد هو المعقود بالرصاح ، ويراد به المحكم بوقال المبرد : رخصت البناء لامت بين أجزائه وفاربه حتى يصير كقطعة واحدة ، ومنه الرصيص وهو انضمام الأستان ، والظاهر أن المراد تشبيههم في التحام بعضهم ببعض بالبيان المرصوح من حيث أنهم لا فرجة بينهم ولا خلل ، وقيل : المراد استوائياتهم في الثبات حتى يكونوا في اجتماع الكلمة كالبيان المرصوح ، والا كثرون على الأول ، وفي أحكام القرآن فيه استحباب قيام المجاهدين في القتال صفوفاً كصفوف الصلاة وأنه يستحب سد الفرج والخلل في الصفوف ، وإتمام الصف الأول فالأول ، وتسوية الصفوف عدم تقدم بعض على بعض فيها ، وقال ابن العرس : استدله بعضهم على أن قتال الرجال أفضل من قتال الفرسان لأن الرصاص إنما يمكن منهم ، ثم قال : وهو ممنوع انتهى ، ثم إن القتال على هذه الهيئة اليوم من أصول الصاكر المحمدية النظامية لا زالت منصوره مؤيدة بالأيديات الربانية ، وأنت تعلم أن الوسائل حكم المقاصد فما يتوصل به إلى تحصيل الانصاف بذلك مما لا ينبغي أن يتكاسل في تحصيله ، وقرأ زيد بن علي

(يقاتلون) بفتح الهمزة ، وقرئ - يقتلون - وقوله تعالى : (وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ لِمَ تَقُولُونَ) كلام مستأنف مقرر لما قبله من شناعة ترك القتال (وإذ) منصوب على المفعولية بمضمر خوطب به سيد المخاطبين عليه السلام بطريق التلوين أي اذكر طويلاً المعرضين عن القتال وقت قول موسى عليه السلام لبي إسرائيل حين نذبتهم إلى قتال الجابرة بقوله : (يا قوم ادخلوا الأرض المقدسة التي كتب الله لكم ولا ترتدوا على أدباركم فتنقلبوا خاسرين) فلم يمتثلوا لأمره عليه السلام وعصوه أشد عصيان حيث قالوا : (يا موسى إنا معك وما جبارين وإنما إن تدخلها حتى يخرجوا منها فإن يخرجوا منها فإنا فاعلون) إلى قوله تعالى : (فاذهب أنت وربك فقاتلا إنا ههنا قاعدون) وأصرروا على ذلك كل الإصرار وأذروه عليه السلام على الأذية فوخطهم على ذلك بقوله : (يا قوم لم تؤذوني) بالخالفة والعصيان فيما أمرتكم به (وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ إِلَيْكُمْ) حجة حالية مؤكدة لا منكر الإيذاء ونفي سببه (وقد) لتعقيب العلم لا للتفصيل ولا للتقريب لعدم مناسبة ذلك للقام بوصفة المصارع للدلالة على الاستمرار أي والحال أنكم تعلمون علماً قطعياً مستمراً بمشاهدة ما ظهر على يدي من المعجزات الباهرة التي مظهرها إهلاك عدوكم وإجرائكم من ملكته أن رسول الله إليكم لا يرشدكم إلى خيري الدنيا والآخرة ، ومن قضية عليكم بذلك أن تسمعوا في تعظيمي وتسارعوا إلى طاعتي (فَلَمَّا رَأَوْهُ) أي أصرروا على الزبح والانحراف عن الحق الذي جاء به عليه السلام واستمروا عليه (أَرَأَيْتُمْ أَنِّي أَخَذْتُ قُلُوبَهُمْ) أي صرفها عن قول الحق والميل إلى الصواب أصرف اختيارهم نحو الممى والضلال ، وقيل : أي فبا زاغوا في نفس الأمر وبمقتضى ما هم عليه فيما أراهم الله تعالى في الخارج قلوبهم إذ الإيجاد على حسب الإرادة ، والإرادة على حسب العلم ، والعلم على حسب ما عليه الشيء في نفس الأمر ، وعلى الوجهين لا إشكال في الترتيب وقوله تعالى : (وَلَهُ لَآئِمٌ بَيْنَ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ) اعتراض تذييل مقرر لمضمون ما قبله من الإراغة ومؤذن بعلته أي لا يهدي القوم الخارجين عن الطاعة ، ومنهاج الحق المصيرين على الفجائية هداية موصلة إلى البنية ، وإلا فلهداية إلى ما يوصل إليها شاملة للكل ، والمراد بهم إما المذكورون خاصة والإظهار في مقام الإصهار لدهم بالسق وتعليل عدم الهداية به ، أو جنس الفاسقين وهم داخلون في حكمهم دخولاً أولاً ، قيل : وأياً ما كان فهو ناظر إلى ما قرله تعالى : (طارقي يساوي بين القوم الفاسقين) وقوله سبحانه : (فلا تأسر على القوم الفاسقين) هذا وقيل : إذ طرف متعلق بعمل مقدر يدل عليه ما بعده كزاغوا ونحوه ، والجملة معطوفة على ما قبلها عطف القصة على القصة .

وذهب بعضهم إلى أن إيفاءهم إياه عليه السلام بما كان من انتفاضة وعيه في نفسه وجود آياته وعصيانهم فيما تعود إليهم متافعه وعبادتهم البقر وطابهم رؤيته الله سبحانه جهرة والكذب الذي هو حق الله تعالى وحقه عليه السلام ، وما ذكر أولاً هو الذي تقتضيه جزالة النظم الكريم ويرتضيه الذوق السليم : (وَإِذْ قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ) إما معطوف على إذ الأولى ممول كعاملها ، وإما ممول لمضمر معطوف على عاملها (يَا بَنِي إِسْرَءِيلَ) ولعله عليه السلام ليقول (يا قوم) كما قال موسى عليه السلام بل قال : (يا بني إسرائيل) لأنه ليس له النسب المعتاد وهو ما كان من قبل الأب فيهم ، أو إشارة إلى أنه عامل بالتوراة وأنه مثلهم في أنه من قوم موسى عليه السلام فعن القصة بأنه لا أتباع له ولا قوم ، وفيه من الاستعطف ما فيه ، وقيل : إن الاستعطف

بما ذكر لما فيه من التعظيم ، وقد كانوا يفتخرون بنسبتهم إلى إسرائيل عليه السلام •
 ﴿ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ التَّوْرَةِ ﴾ أي مرسل منه تعالى إليكم حال كونه مصدقا ، ومصـ
 (مصدقا) على الحال من الضمير المستتر في (رسول) وهو العامل فيه ، و (إليكم) متعلق به ، وهو ظرف لقـ
 لاضمير فيه ليكون صاحب حال ، وذكر هذا الحال لأنه من أقوى الدواعي إلى تصديقهم إياه عليه السلام ،
 وقوله تعالى ﴿ وَمُبَشِّرًا رَسُولَ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي ﴾ معطوف على (مصدقا) وهو داع أيضا إلى تصديقه عليه السلام
 من حيث أن البشارة بهذا الرسول ﷺ واقعة في التوراة كقوله تعالى في الفصل العشرين من السفر الخامس :
 منها أقبل الله من سينا وتجيلى من ساعير وظهر من جبال فاران معه الربوت الأظهار عن يمينه ، وقوله سبحانه
 في الفصل الحادى عشر من هذا السفر : يا موسى إني سأقيم لبني إسرائيل نبيا من إخوتهم مثلك أجعل كلامي
 في فيه ، ويقول لهم ما أمره فيه ، والذي لا يقبل قول ذلك الذى يتكلم باسمي أنا أنتقم منه ومن سبطه
 إلى غير ذلك ، ويتضمن كلامه عليه السلام أن دينه التصديق بكتب الله تعالى وأنبياؤه عليهم السلام جميعا من
 تقدم ومن تأخر ، وحمل (يأتى) الحرف موضح الصفة لرسول وكذا جملة قوله تعالى : (اسمه أحمد) وهذا
 الاسم الجليل علم لنا محمد ﷺ ، وعليه قول حسان :

صلى الإله ومن يحف بهر شه والطيبون على الميارك أحمد

وصح من رواية مالك . والبخارى . ومسلم . والدارى . والترمذى . والنسائى عن جابر بن مطعم قال :
 قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم : « إنى أسماء أما محمد . وأنا أحمد . وأنا الحاشر الذى يحشر الناس
 على قدمي . وأنا الماحى الذى يمحو الله به الكفر . وأنا العاقب » والعاقب الذى ليس بعده نبى وهو مقول
 من المضارع للمتكلم . أو من أقبل التفضيل من الحامدية ، وجوز أن يكون من المحمودية بناء على أنه قد سمع
 أحمد اسم تفضل منها بحر المود أحمد ، وإلا فأفضل من المسمى للمفعول ليس بقياسى ، وقرئ (من بعدى) ففتح
 الهاء ، هذا وشارته عليه السلام بنينا صلى الله تعالى عليه وسلم بما نطق به القرآن المعجز ، فأنكار النصارى
 ذلك ضرب من الهذيان ، وفحولهم : لو وقعت لذكرت فى الإنجيل الملائكة فيه بمنزلة ، وإذا سلمت قلنا : يوفو بها
 فى الإنجيل إلا أن جامعهم بعد رفع عيسى عليه السلام أمهلوها اكتفاء بما فى التوراة ومراعى داود عليه السلام .
 وكتب شعراء . وحقوق . وأرميا . وغيرهم من الأنبياء عليهم السلام •

ويجوز أن يكونوا قد ذكروها إلا أن علماء النصارى بعد - حباً لدينهم أو لأمر ما غير ذلك - أسقطوها كذا
 قيل ، وأنا أقول : إلا ما جيل لقي عند النصارى أربعة : إنجيل متى من الاثني عشر الحوار بين جمعه باللغة السريانية
 بأرض فلسطين بعد رفع عيسى عليه السلام بثمانى سنين وعدة إصحاحاته ثمانية وستون إصحاحا وإنجيل مرقس
 وهو من السبعين جمعه باللغة العربية بمدينة رومية بعد الرفع باثني عشرة سنة وعدة إصحاحاته ثمانية وأربعون
 إصحاحا ، وإنجيل لوقا وهو من السبعين أيضا جمعه بالاسكندرية باللغة اليونانية وعدة إصحاحاته ثلاثة وثمانون
 إصحاحا ، وإنجيل يوحنا وهو حبيب المسيح جمعه بمدينة إفسس من بلاد رومية بعد الرفع بثلاثين سنة وعدة
 إصحاحاته فى النسخ القبطية ثلاثة وثلاثون إصحاحا وهى مختلفة بعضها ما يشهد الانصاف بأنه ليس كلام الله
 عز وجل ولا كلام عيسى عليه السلام كقصة صلبه الذى يزعمونه ودعه ورفع من قبره إلى السماء فإلى

إلا كنوا ربيع وزراحم فيما شرح بعض أحوال عيسى عليه السلام ولادة وفماً ونحو ذلك ، وبعض كلمات له عليه السلام على نحو بعض الكتب المؤلفة في بعض الأكابر والصالحين فلا يضرب إهمالها بعض الأحوال ، والكلمات التي نطق القرآن العظيم بها ككلامه عليه السلام في المهد وبشارته نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم على أن في إجماع يوحنا ما هو بشاؤ ذلك عد من أنصف وسلك الصراط السوي وما تصف في الفصل الخامس عشر منه قال يسوع المسيح : إن الفارقليط روح الحق الذي يرسله أبي يعلمكم كل شيء ، وقال يوحنا أيضاً : قال المسيح : من يحبني يحفظ طمعي وأبي يحبه وإليه يأتي وعنده يتخذ المذلة فكمتمكم بهذا لاني لست عندكم بجميع ، والفارقليط روح القدس الذي يرسله أبي هو يعلمكم كل شيء وهو يذكركم كل ما قلت لكم أستودعكم سلامي لا تملق قلوبكم ولا تهزع قلوبكم فاني منطلق وعائد إليكم لو كنتم تحبونني كنتم تفرحون بمصيبي إلى الأب ، وقال أيضاً : إن خيراً لكم أن أنطلق لاني إن لم أذهب لم يأتكم الفارقليط فإذا انطلقت أرسلته إليكم فإذا جاء فهو يوضح العالم على الخطيئة وإن لي كلاماً كثيراً أريد قوله ولكنكم لا تستطيعون حمله لكن إذا جاء روح الحق ذلك الذي يرشدكم إلى جميع الحق لأنه ليس ينطق من عنده بل يتكلم بما يسمع ويخبركم بكل ما يأتني ويعرفكم جميع ما للأب ، وقال أيضاً : إن كنتم تحبونني فاحفظوا وصاياي وأنا أطلب من الأب أن يعطيكم فارقليطاً آخر يثبت معكم إلى الأبد روح الحق الذي لم يطق العالم أن يقبلوه لأنهم لم يعرفوه ولست أدعكم أياماً لاني سأتيكم من قريب ، والفارقليط لقط يؤذن بالحد ، وتعين إرادته صلى الله تعالى عليه وسلم من كلامه عليه السلام مما لا غبار عليه من كشف الله تعالى عن غيبه ، وقد فسره بعض الصائري بالحداد ، وبعضهم بالحمد فيكون في مدلوله إشارة إلى اسمه عليه الصلاة والسلام أحد ، وفسره بعضهم بالخلص لقول عيسى عليه السلام : فانه يرسل مخلصاً آخر فلا يكون ما ذكر بشارته به صلى الله تعالى عليه وسلم بعنوان الحمد لكنه بشارته به صلى الله تعالى عليه وسلم بعنوان التخليص ، فيستدل به على ثبوت رسالته صلى الله تعالى عليه وسلم ، وإن لم يستدل به على ما في الآية هنا ، وزعم بعضهم أن الفارقليط إشارة إلى السن فآية نزلت من السماء على التلاميذ ففعلوا الآيات والعجائب ، ولا يعني أن وصفه بآخر بأبي ذلك إذ لم يتقدم لهم غيره (فلما جاءهم) أي عيسى عليه السلام (بالبينات) أي بالمعجزات الظاهرة .

(قالوا هذا سحر مبین) مشيرين إلى ما جاء به عليه السلام ، فالذكور بهذا الاعتبار ، وقيل مشيرين إليه عليه السلام وتسميته سحراً للبالغة ، ويؤيده قراءة عبد الله . وطلحة والأعمش . وابن وثاب . هذا ساحر . وكون فاعل (جاءهم) ضمير عيسى عليه السلام هو الظاهر لأنه المحدث عنه ، وقيل : هو ضمير (أحد) عليه الصلاة والسلام لما فرغ من كلام عيسى نظري إلى الإخبار عن أحد صلى الله تعالى عليه وسلم أي فلما جاء أحد هؤلاء الكهنة بالبينات (قالوا) الخ .

(ومن أظلم من أقرى على الله الكذب وهو يدعي إلى الإسلام) أي أي الناس أشد ظلاماً من يدعي إلى الإسلام الذي يوصله إلى سعادة الدارين فيضع موضع الإجابة الافتراء على الله عز وجل شكذب رسوله وتسمية آياته سحراً فإن الافتراء على الله تعالى يعم في الثابت وإثبات المنتهى أي لا أظلم من ذلك ، والمراد أنه أظلم من كل ظلم ، وقرأ طلحة (يدعي) مضارع - ادعى - مبني للماعل وهو ضميره تعالى ، و (يدعي) بمعنى

يدعو يقال : دعاه وادعاه نحو نفسه والنفس ، وقيل : الفاعل ضمير المفعول ، وادعى يتعدى بنفسه إلى المفعول به لكنه لما ضمن معنى الاتهام والانتساب عدى إلى أي وهو ينسب إلى الاسلام مدعياً أنه مسلم وليس بذلك ، وعه (يدعى) مضارع ادعى أيضاً لكنه مبني للمفعول ، ومعناه كما سبق ، والآية فيمن كذب من هذه الأمة على ما يقتضيه ما بعد ، وهي إن كانت في بني إسرائيل الذين جاءهم عيسى عليه السلام فيها تأيد لمن ذهب إلى عدم اختصاص الاسلام بالدين الحق الذي جاء به نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم .

(وَآلَهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ٧) أي لا يرشدكم إلى ما فيه فلاحهم لسوء استعدادهم وعدم توجههم إليه (يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ آلهٍ بِأَفْوَاهِهِمْ) تمثيل لحلمهم في اجتهدهم في إبطال الحق بحالة من ينفخ الشمس فيه ليطفئها نهكاً وسخرية بهم كما تقول الناس : هو يطمس عين الشمس ، وذهب بعض الأجلة إلى أن المراد بنور الله دينه تعالى الحق كما روى عن السدي على سبيل الاستعارة التصريحية ، وكذا في قوله سبحانه :

(وَآلَهُ مِمَّنْ نُورِهِ) و (من) تجريد ، وفي قوله تعالى : (بِأَفْوَاهِهِمْ) نورية ، وعن ابن عباس . وابن زيد يريدون إبطال القرآن وتكذيبه بالقول ، وقال ابن عمر : يريدون إبطال جميع آله تعالى بتكذيبهم ، وقال الضحاك : يريدون هلاك الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم بالأراجيف ، وقيل : يريدون إبطال شأن النبي ﷺ وإخفاء ظهوره بكلامهم وأكاذيبهم ، فقد روى عن ابن عباس أن الوحي أبطأ أربعين يوماً فقال كعب بن الأشرف : يا معشر يهود أبشروا أطلعنا الله تعالى بور محمد فيما كان يترك عليه ، وما كان ليتم بوره فخر الرسول ﷺ فزلت (يريدون) إلى آخره ، وفي (يريدون ليطفئوا) مذهب : أحدها أن اللام زائدة والفعل منصوب بأن مقدرة بعدها ، وزبدت لنا كيد معنى 'الإرادة لما لا مبالغة من الأشمار بالإرادة والقصد كما ردت اللام في : لا بالك لنا كيد معنى الإضافة ، ثانيها أمهات زائدة للتعليل ، ومفعول (يريدون) محذوف أي يريدون الاقتراء لأن يطفئوا ، ثالثها أن الفعل أعمى (يريدون) حال على المصدر مبتدأ واللام للتعليل والمجرور بها خبر أي إرادتهم كائنة للإطعام والكلام نظير - تسمع بالمعدي خير من أن تراه - من وجه مدحها أن اللام مصدرية بمعنى أن من غير تقدير والمصدر مفعول به ويكثر ذلك بعد فعل الإرادة والامر ، خامسها أن (يريدون) منزعلة لللازم فتأويله يوقعون الإرادة ، قيل . وفيه مبالغة لجعل كل إرادة لهم للإطعام وفيه كلام في شرح المعنى . وغيره •

وقرأ المريان . ونافع . وأبو بكر . والحسن . وطلحة . والاعرج . وابن عباس (من) بالتوسيع (نوره) بالنصب على المفعولية ثم (وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ ٨) حال من المستكر في (من) وفيه إشارة إلى أنه عز وجل من ذلك إرغامهم (هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ) محمداً ﷺ (بِالْهُدَى) بالقرآن ، أو بالمعجزة بجعل ذلك نفس الهدى مبالغة (وَدِينِ الْحَقِّ) والملة الخفيفة (لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ) ليعليه على جميع الأديان المخالفة له ، ولقد أعزاه عز وجل وعده حيث جعله بحيث لم يبق دين من الأديان إلا وهو مغلوب ومفهوم ودين الاسلام • وعن مجاهد إذا نزل عيسى عليه السلام لم يكن في الأرض إلا دين الاسلام ، ولا يضر في ذلك ما ورد من أنه يأتي على الناس زمان لا يبقى فيه من الاسلام إلا اسمه إذ لا دلالة في الآية على الاستمرار ، وقيل : المراد بالإظهار الإعلاء من حيث وصوح الأدلة وسطوع البراهين وذلك أمر مستمر أبداً (وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ ٩)

ذلك لما فيه من محصل التوحيد وإبطال الشرك ، وقرئ هو الذي أرسل نبيه (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ) جليلة الشأن (تُجِيبُكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ ١٠) يوم القيمة ، وقرأ الحسن ، وابن أبي إسحق ، والأعرج ، وابن عامر (تجيبكم) بالتشديد ، وقوله تعالى (تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ) استئناف يراد به قيل ما هذه التجارة ؟ دلالتها : فقيل (تؤمنون) الخ ، والمضارع في الموضعين كما قال المبرد ، وجماعه خبر بمعنى الأمر أو الجاهدوا ، ويؤيده قراءة عبد الله كذلك ، والتعدير به للابتداء بوجوب الامتناع كان الايمان والجهاد قد وقعا فخير بوقوعهما ، والخطاب إذا كان للمؤمنين المخلص فامراد شتون وتؤمنون على الايمان أو تجمعون بين الايمان والجهاد أي بين تكميل النفس وتكميل العبد وإن كان للمؤمنين ظاهراً فالمراد بتخلصون الايمان ، وأيضاً كان فلا إشكال في الأمر ، وقال الاخفش : (تؤمنون) الخ عطف بيان على (تجارة) . ونعقب بأنه لا يتخلل إلا على تقدير أن يكون الأصل أن تؤمنوا حتى يتقدر مصدر ، ثم حذف أن فارتفع الفعل كافي قوله : ألا أيها الزاجري احضر الوضي . يريد أن احضر فاحذف أن ارتفع الفعل وهو قليل ، وقال ابن عطية : (تؤمنون) فعل مرفوع بتقدير ذلك أنه تؤمنون ، وفيه حذف المشد وأن واسمها وإفاده خبرها ، وذلك على ما قال أبو حيان : لا يجوز ، وقرأ زيد بن علي - تؤمنوا وتجاهدوا - بحذف نون الرفع فيها على إضمار لام الأمر أي لتؤمنوا وتجاهدوا ، أو ولتجاهدوا كما في قوله :

قلت لبواب على بابها تأذن لئلا من أمانها

محمد تعد نفسك كل نفس إذا ما خفت من أمر تبالا

وكذا قوله :

وجوز الاستئناف ، والنون حذفت تخفيفاً كما في قراءة (ساحران يطاهرا) وقوله :

ونقري ما دقت أن تنقري قد رفع الفخ فاذا تنقري

وإذا قولة : آيت أسرى وثبتى تفديكي وجهك العنبر والمسك الذي

وكذا قوله :

وأنت تعلم أن هذا الحذف شاذ (دلكم) أي ما ذكر من الايمان والجهاد (خير لكم) على الإطلاق أو من أموالكم وأنفسكم (إن كنتم تعلمون ١١) أي إن كنتم من أهل العلم والجهلة لا يعتد بأعمالهم حتى توصف بالخيرية ، وقيل : أي إن كنتم تعلمون أنه خير لكم كان خيراً لكم حينئذ لأنكم إذا علمتم ذلك واعتقدتم أحبيتهم الايمان والجهاد فوق ما تحبون أموالكم وأنفسكم فتخلصون وتعلمون (يفقر لكم ذنوبكم) جواب للامر المدلول عليه بلفظ الخبر كما في قولهم : اتقى الله تعالى امرؤ وفعل خيراً يثب عليه : أو جواب لشرط ، أو استفهام دل عليه الكلام ، والتقدير أن تؤمنوا وتجاهدوا يفر لكم ، أو هل تعلمون أن أدلكم ؟ أو هل تتجرون بالايمان والجهاد ؟ يفر لكم ، وقال الفراء : جواب للاستفهام المذكور أي هل أدلكم ، ونعقب بأن مجرد الدلالة لا يوجب المخففة ، وأجيب بأنه كقوله تعالى : (قل لعباد الذين آمنوا يقيموا الصلاة) وقد قالوا فيه : إن القول لما كان للمؤمنين الراسخ الايمان كان مظنة لحصول الامتثال فحصل كالمحقق وقوعه فيقال ههنا : لما كانت الدلالة مظنة لذلك نزلت حذرة المحقق ، ويؤيده (إن كنتم تعلمون) لأن من له عقل إذا دل سببه على ما هو خير له لا يتركه ، وادعاء الفرق بآئمة من الإضافة التشريعية وماها من المعاتبة قيل : غير ظاهر فتدبر ، ولا نضاف أن نخرج الفراء لا يخلو

عن بعد . وأمّا ما قبل . من أن الجملة مستأنفة لبيان أن ذلك خير لهم ، و (يعفر) مرفوع حكن آخره كما سكر آخر . أشرب . في قوله .

فأيوم (أشرب) غير مسحوب (نما من افه ولا واعل

ليس بشئ ، لما صرح حواشه من أن ذلك ضرورة في (وبتحليكم جذبت تجرى من تحتها الأسر ومسكر طيبة) أي طاهرة تركبة مستعدة ، وهذا إشارة إلى حسن بطاها ، وقوله تعالى (في جذبت عدل) إشارة إلى حسن باعسار محلي (ذلك) أي ما ذكر من المعرة وما عطف عليه (القور العظيم ١٢) الذي لا فور وراءه (وأخرى) أي أولكم إلى ما ذكر من المعمة نعمة أخرى ، فأخرى متداوياً وهي في الحقيقة صفة للتبدأ المحذوف أقيمت مقامه بعد حذفه ، والخبر محذوف قاله الفراء ، وقوله تعالى : (تحوّنوا) في موضع الصفة . وقوله سبحانه : (في نصر من الله وفتح قريب) أي عاجز بدلا أو عطف بيان ، ووجه التبدل وخبره قيل : حاله : وفي الكشف إنما عطف على جواب الأمر أي يعبر من حدث المعنى كما تقول : جاهدوا تؤجروا ولكم العنتجة وفي (تحوّنوا) تعبر لهم وكذلك في إثبات الاسم على الفعلية وعطفها عليها فإن هذه عندهم أثبت وأمكن ونحوهم إلى بلها والعور أسكن .

وقيل : (أخرى) مبتدأ خبره (نصر) وقال قوم : هي في موضع نصب ناصب فعل أي ويهاتكم أخرى ، وجه ذلك من باب . علفها مدأ وماداً بارداً . ومنهم من قدر تحبون أخرى على أنه من باب الاشتعال ، و (نصر) على تقديرين خبر مبتدأ محذوف أي ذلك أو هو (نصر) ، أو مبتدأ خبره محذوف أي نصر وفتح قرب عنده ، وقال الأحمش : هي في موضع جر ، المطف على (تحارة) وهو كما ترى .

وقرأ ابن أبي عمير نصر أو فتحة قرماً بالنصب أي مقدراً ، أو على المصدر أي تصرون نصر أو يفتح لكم فتحاً ، أو على الدنيه من (أخرى) على تقدير نصبها (وبشر المؤمنين ١٣) عطف على قل مصدر قريب قوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا) ، وقيل : على أبشر مقدراً أيضاً ، والتقدير فأبشر بأعبد وبشر .

وقال المفسر . هو عطف على (تؤمنون) لأنه في معنى الأمر قاله قل . آمنوا واحمدوا ينكم الله تعالى ويهركم وبشر بأمر الله المؤمنين بذلك ، ونعمه في الإصباح أن فيه نظراً لأن المحطيين في (تؤمنون) هم المؤمنون في (بشر) هو الذي صلى الله تعالى عليه وسلم ، ثم قوله تعالى : (يؤمنون) بيان لما قبله على طريق الاستئناف فكيف يصح عطف (بشر المؤمنين) عليه ، وأحسب ما خلاصته أن قوله سبحانه : (يا أيها الذين آمنوا) الذي صلى الله تعالى عليه وسلم وأمه كما مرر في أصول الفقه ، وإذا صرنا آمروا وبشر دل على تجارته عليه الصلاة والسلام الرخاء وبجارتهم الصالحة . وهم (آمنوا) لأنه فاتحة الكل ثم لو سلم فلا مانع من المطف على جواب السائل لا يكون جواباً إذا ما سبه فيكون جواب السؤال وزيادة كيف وهو داخل فيه ؟ كأنهم قالوا : يا رسول الله ! آمنوا بكم كما وبشرهم بأعبد بثبوتهم ، وفيه من إقامة الظاهر مقام المضمر وتوابع الخطاب والاختصاص بل موقعه ، واختاره صاحب الكشف فق : إن هذا الوجه من وجه المطف على قل ووجهه عطف على ماشر الخلوها عن العوائد المذكورة يعني ما نصمه الجواب (يا أيها الذين آمنوا) كونوا أنصاراً لله في

أي نصرة دينه سبحانه وعونه رسوله عليه الصلاة والسلام يقرأ الاعرج وعيسى وأبو عمرو والحريان - أنصاراً لله - بالتثنية وهو التبعيض فالمعنى كونوا بعض أنصاره عز وجل .

وقرأ ابن مسعود - على ما في الكشاف - كونوا أنتم أنصار الله ، وفي موصح الالهوازي ، والكواشي - أنتم - دون (كونوا) (قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ لِحَوَارِيِّنَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ) أي من جندى متوجهها إلى نصرة الله تعالى لطابق قوله سبحانه : (قَالَ الْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ) وقيل : (إلى) بمعنى مع و (نحن أنصار الله) بتقدير نحن أنصار نبي الله فيحصل التطابق ، الأول أولى ، بالإضافة في (أنصاري) إصافه أحد المتشاركين إلى الآخر لأيهما لما اشتركا في نصرة الله عز وجل كان بينهما ملازمة تصحح إضافة أحدهما للآخر بالإضافة في (أنصار الله) إصافة الماعل إلى المفعول والتشبيه باعتبار المعنى إذ المراد قل لهم ذلك كما قال عيسى ، وقال أبو حيان : هو على معنى قلنا لكم كما قال عيسى .

وقال الزمخشري : هو على معنى كونوا أنصار الله كما كان الحواريون أنصار عيسى حين قال لهم : (من أنصاري إلى الله) وخلصه على ما قيل : إن ما صدرية وهي مع صلتها ظرف أي كونوا أنصار الله وقت قولي لكم ككون الحواريين أنصاره وقت قول عيسى ، ثم قيل : كونوا أنصاره كوقت قول عيسى هذه المقالة ، وجئ بحديث سؤاله عن الناصر وجوابهم فهو نظير كالיום في قولهم : كالיום رجل أي كرجل رأيته اليوم لظرف الموصوف مع صمته ، واكتفى بالطرف عنهما لدلالته على الفعل الدال على موصوفه ، وهذا من توسعاتهم في الظرف ، وقد جعلت الآية من الاحتباك ، والأصل كونوا أنصار الله حين قال لكم الذي (من أنصاري إلى الله) كما كان الحواريون أنصار الله حين قال لهم عيسى عليه السلام (من أنصاري إلى الله) لختلف من كل منهما ما دل عليه المذكور في الآخر ، وهو لا يخلو عن حسن ، و (الحواريون) أصفاؤه عليه السلام ، والدول من ضميرهم إلى الظاهر للاعتناء بشأنهم ، وهم أول من آمن به وكانوا اثني عشر رجلاً فرقمهم - على ما في البحر - عيسى عليه السلام في البلاد ، فهم من أرسله إلى رومية ، ومنهم من أرسله إلى بابل ، ومنهم من أرسله إلى أفرقية ، ومنهم من أرسله إلى أفسس ، ومنهم من أرسله إلى بيت المقدس ، ومنهم من أرسله إلى الحجاز ، ومنهم من أرسله إلى أرض البربر وما حولها وتعيين المرسل إلى كل فيه ، ولست على ثقة من صحة ذلك ولا من ضبط أسمائهم ، وقد ذكرها السيوطي أيضاً في الاتقان فليتنمى ضبط ذلك من مقالته ، واشتقاق الحواريين من الحور - وهو البياض - وسماوا بذلك لأنهم كانوا نصارين ، وقيل : لبسهم البياض ، وقيل : لقاء ظاهريهم وباطنيهم ، وزعم بعضهم أن ما قيل : من أنهم كانوا نصارين إشارة إلى أنهم كانوا يطهرون نفوس الناس بإفادتهم الدين والعلم ، وما قيل : من أنهم كانوا حيايين إشارة إلى أنهم كانوا يصطادون نفوس الناس من الخيرة ويقودونهم إلى الحق . وقيل : الحواريون المجاهدون ، وفي الحديث : لكل نبي حواري وحواري الزبير . وفسر بالخاصة من الأصحاب . والناصر ، وقال الأزهرى : الذي أخلص وتقى من كل عيب ، وعن قتادة إطلاق الحواري على غيره رضي الله تعالى عنه أيضاً ، فقد قال : إن الحواريين كلهم من قريش أبوبكر ، وعمر ، وعلي ، وحزمة ، وجعفر ، وأبو عبيدة بن الجراح ، وعثمان بن مظعون - وعبد الرحمن بن عوف - وسعد بن أبي وقاص . وعثمان بن عفان . وطالعة بن عبيد الله . والزبير بن العوام رضي الله تعالى عنهم أجمعين .

(قَدَمَتْ طَائِفَةٌ مِّنْ بَنِي إِسْرَآئِيلَ) أى بعيسى عليه السلام (وَكَفَرَتْ طَائِفَةٌ) أخرى (فَأَيَّدُوا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَىٰ عَدُوِّهِمْ) وهم الذين كفروا (فَأَصْبَحُوا ظَاهِرِينَ ١٤) هصاروا غالبين ، قال زيد بن علي . وقادة ، بالحجة والبرهان ، وقيل : إن عيسى عليه السلام حين رفع إلى السماء ، قالت طائفة من قومه : إنه الله سبحانه ، وقالت أخرى : إنه ابن الله . تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً . رفعه الله عز وجل إليه ، وقالت طائفة : إنه عبد الله ورسوله فاقبلوا فظهرت الفرقان الكافران على الفرقة المؤمنة حتى بعث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فظهرت المؤمنة على الكافرتين ، وروى ذلك عن ابن عباس ، وقيل : اقتل المؤمنون والكفرة بعد رفعه عليه السلام فظهر المؤمنون على الكفرة بالسيف ، والمشهور أن القتال ليس من شريعته عليه السلام ، وقيل : المراد (فَأَتَمَّتْ طَائِفَةٌ مِّنْ بَنِي إِسْرَآئِيلَ) بمحمد عليه الصلاة والسلام وكفرت أخرى به صلى الله تعالى عليه وسلم فأيدوا المؤمنين على الكفرة هصاروا غالبين . وهو خلاف الظاهر ، والله تعالى أعلم .

(سورة الجمعة — ٦٢)

مدينة كنادوى عن ابن عباس . وابن الزبير . والحسن . ومجاهد . وعكرمة . وقادة . وإليه ذهب الجمهور ، وقال ابن عباس : هي مكة ، وحكى ذلك عن ابن عباس . ومجاهد . والآول هو الصحيح لما في صحيح البخارى . وغيره عن أبي هريرة قال : كنا جلوساً عند النبي صلى الله تعالى عليه وسلم حين أنزلت سورة الجمعة الحديث ، وسأنى قريباً إن شاء الله تعالى ، وإسلامه رضى الله تعالى عنه بعد الهجرة بمدة بالانفاق ، ولأن أمر الانقضاء الذى تضمنه آخر السورة وكنا أمر اليهود للمشار إليه بقوله سبحانه : (قل يَأَيُّهَا الَّذِينَ هَادُوا إِن زُيِّنَ لَكُمْ - لم يكن إلا بالمدينة - وآيات إحدى عشرة آية بلا خلاف ، ووجه اتصالها بما قبلها أنه تعالى لما ذكر فيها قبل حال موسى عليه السلام مع قومه وأدام له ما عياً عليهم ذلك ذكر في هذه السورة حال الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم وفضل أمته تشريفاً لهم ليظهر فضل ما بين الامتين ، ولنا تعرض فيها لذكر اليهود ، وأيضاً لما حكى هناك قول عيسى عليه السلام (ومبشراً برسول يأتي من بعدي اسمه أحمد) قال سبحانه هنا : (هو الذى بعث فى الاميين رسولا منهم) إشارة إلى أنه الذى بشر به عيسى ، وأيضاً لما ختم تلك السورة بالأمر بالجهاد وسماه (تجارة) ختم هذه بالأمر بالجمعة وأخير أن ذلك خير من التجارة الدنيوية . وأيضاً في كلتا السورتين إشارة إلى اصطفاك في عبادة ، أما في الأولى فظاهر ، وأما في هذه فلاش فيها الأمر بالجمعة ، وهى يشترط فيها اجماعة التى تستلزم الاصطفاك إلى غير ذلك ، وقد كان صلى الله تعالى عليه وسلم - كما أخرج مسلم - وأبو داود . والنسائى . وابن ماجه عن ابن عباس - يقرأ في الجمعة بسورتها - (وإذا جاءك المنافقون) * وأخرج ابن حبان . والبيهقى في سننه عن جابر بن سمرة أنه قال : كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقرأ في صلاة المغرب ليلة الجمعة (قل يَأَيُّهَا الْكَافِرُونَ) (قل هو الله أحد) وكان يقرأ في صلاة العشاء الأخيرة ليلة الجمعة سورة الجمعة . والمنافقون - وفي ذلك دلالة على مزيد شرف هذه السورة .

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ يُسَبِّحُ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ) تسبيحاً متجدداً على سبيل الاستمرار

(الملك القدوس العزيز الحكيم) صفات للاسم الجليل ، وقد تقدم معناها ، وقرأ أبو وائل ، ومسلم بن مجارب ، وروقة ، وأبو الديار ، والأعرابي رويها على المدح ، وحسن ذلك الفص الذي فيه نوع طول بين الصفة والموصوف ، وجاء كذلك عن يعقوب ، وقرأ أبو الديار ، وزيد بن علي (القدوس) بفتح القاف (هو الذي تك في الأمس) يعني سبحانه ثعرب لأن أكثرهم لا يكتبون ولا يقرأون .

وقد أخرج البخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، والسنائي عن ابن عمر عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال : « يا أمة أمية لا تكتب ولا تحسب » وأريد بذلك أنهم على أصل ولادة أمهم لم يعلموا الكتابة والحساب فهم على جبلتهم الأولى ، ولا من نسبة إلى الأم التي ولدتها ، وقيل : نسبة إلى أمة العرب ، وقيل : إلى أم القرى ، والأول أشهر ، واقتصر بعضهم في تفسيره على أنه الذي لا يكتب ، والكتابة على ما قيل : بدلت بالطائفة أخذوه من أهل الحيرة وهم من أهل الأنبار ، وقرأ الأمامي بحذف ياء النسب (رسولاً منهم) أي كانوا من جملتهم ، فمن تبعه فيه ، والبهنية : إما باعتبار المجلس فلا تدل على أنه عليه الصلاة والسلام أمي ، أو باعتبار الخاصة المشتركة في الأكثر تدل ، واختار هذا جمع ، فالأمي رسولاً من جملتهم أيأ منهم (بأنزل عليهم آياته) مع كونه أمياً مثلهم لم يعمد منه قراءة ولا نطق (ويزيهم) عطف على (بأنزل) وهو صفة أيضاً - لرسول - أي يحماهم على ما يصيرون به أزياء طاهرين من خباثات العقائد والأعمال .

(ويعلمهم الكتاب) سبوا الحكمة (صفة أيضاً - لرسولاً - مترتبة في الوجود على التلاوة . وإنما وسط بينهم التزكية التي هي عبارة عن سكبيل النفس بحسب قوتها العملية ونهذيتها المتفرع على تكميلها بحسب القوة النظرية الحاصل بالتعليم المترتب على التلاوة الايدان بأن كلا من الأمور المترتبة بعمدة جليلة على حياها مستوجبة للشكر ، ولو روي ترتيب الوجود لما يقادر إلى فهم كون الكل بعمدة واحدة كما مر في سورة البقرة ، وهو السر في التعبير عن الفرق نارة بالآيات ، وأخرى بالكتب والحكمة رمزاً إلى أنه باعتبار كل عنوان بعمدة على حدة . ولا يقدم فيه شمول الحكمة لما في نضعف الأحاديث الدورية من الأحكام والشرائع قاله بعض الأجلة ، وجوز كون (الكتاب والحكمة) كتاباً عن جمع الثقيلات والنفقات كاسموت والأرض بجميع الموجودات . والأفصار والمهاجرين بجمع اصحابه رضي الله تعالى عنهم . وفيه من الدلالة على مزيد علو صل الله تعالى عليه وسلم ما فيه ، ولو لم يكره عليه الصلاة والسلام سوى ذلك معجزة لكفاء كما أشار إليه أبو صيرى بقوله .

كذلك بالعلم في الأمي معجزة في الجاهلية والتأديب في النعم

(وإن كانوا من قبل لفي ضلال مبين) من الشرك وخسب الجاهلية ، وهو بيان لشدة افتقارهم إلى من يرشدهم وإن كان نسبة الضلال إليهم باعتبار الأكثر إذ منهم مهتد كورقة وأضرابه ، وفي الكلام إزاحه لما عسى أن يتوهم من تعبه عنه الصلاة والسلام من العبر (وإن) هي المحممة واللام هي الفارقة (وآخرين) جمع آخر بمعنى الغير ، وهو عطاف على (الامين) أي وفي آخرين (منهم) أي من الاميين ، ومن - من - للتبيين (لما يلحقوا بهم) هو العزيز الحكيم (أي لم يلحقوا بهم بعد وسيلحقون ، وهم الذين جلدوا بعد

الصحابة إلى يوم الدين ؛ وجوز أن يكون عطفاً على المنصوب في (ويعلمهم) أى ويعلمهم ويعلم آخرين فان التاميم إذا تناسق إلى آخر الزمان كان كله مستقداً إلى أوله فكانته عليه الصلاة والسلام هو الذى تولى كل ما وجد منه واستظهر الأول ، والمذكور فى الآية قومه صلى الله تعالى عليه وسلم ؛ وجنس الذين يبعث فيهم ، وأما المبعوث اليهم فلم يتعرض له فيها نصياً أو إثباتاً ، وقد تعرض لاثباته فى آيات أخر ، وخصوص القوم لا ينافى عموم ذلك فلا إشكال فى تخصيص الآخرين بكونهم من الأميين أى العرب فى النسب . وقيل : المراد من الأميين فى الآية فيشمل المعجم ، وبهم فسرهم مجاهد - كما رواه عنه ابن جرير - وغيره - ونعقب بأن المعجم لم يكونوا أميين •

وقيل : المراد منهم فى كونهم منسوبيين إلى أمة مطلقاً لا فى كونهم لا يقرأون ولا يكتبون ، وهو كما ترى إلا أنه لا يشكل عليه - وكذا على ما قبله - ما أخرجه البخارى . والترمذى . والنسائى . وجماعة عن أبي هريرة قال : « كنا جلوساً عند أنبي صلى الله تعالى عليه وسلم حين أزلت سورة الجمعة فتلاها قاطلاً بالغ (وآخرين معهم لما يلحقوا بهم) قاله رجل : يا رسول الله من هؤلاء الذين لم يلحقوا بنا ؟ فوضع يده على - إيمان العارضى رضى الله تعالى عنه ، وقال : والذى نفسى بيده لو كان الايمان بالثريا لثله رجال من هؤلاء » فانه صلى الله تعالى عليه وسلم أشار بذلك إلى أنهم فارس ، ومن المعلوم أنهم ليسوا من الأميين المراد بهم العرب فى النسب • وقال بعض أهل العلم : المراد بالأميين مقابل أهل الكتاب لعدم اعتناء أكثرهم بالقراءة والكتابة لعدم كتاب لهم سماوى تدعوهم معرفته إلى ذلك فيشمل القرى إذ لا كتاب لهم كالعرب ، وعلى ذلك يخرج ما أشار إليه الحديث من تفسير الآخرين بالفرس وهو مع ذلك من باب التمثيل ، والاقتصار على بعض الأديان بدلاً على أن بعض الأمم لا كتاب لهم أيضاً ، وربما يقال : إن - من - فى (منهم) اسمية بمعنى بعض مبتدأ كما قيل فى قوله تعالى : (ومن الناس من يقول) وضمير الجمع - الآخرين - وجملة (لما يلحقوا بهم) خبر فيشمل آخرين ، طوائف الناس الذين يلحقون إلى يوم القيامة من العرب والروم والمعجم وغيرهم ؛ وبذلك فسرهم الصحاك . وابن حبان . ومجاهد فى رواية ، ويكون الحديث من باب الاقتصار والتمثيل كقول ابن عمر : هم أهل اليمن ، وابن جرير هم الروم والمعجم تقدير •

وزعم بعضهم أن المراد بقوله تعالى : (لما يلحقوا بهم) أنهم لم يلحقوا بهم فى الفضل لفضل الصحابة على التابعين ومن بعدهم ، وفيه أن (لما) متفياً مستمر إلى الحال التى توقع وقوعه بعده فتفيد أن لحوق التابعين ومن بعدهم فى الفضل للصحابة متوقع الوقوع مع أنه ليس كذلك ، وقد صرحوا أنه لا يبلغ تابعى وإن جل قدر أرفى الفضل مرتبة صحابى وإن لم يكن من كبار الصحابة ، وقد مثل عبد الله بن المبارك عن معاوية . وعمر بن عبد العزيز أيها أفضل فقال : القبار الذى دخل أخت فرس معاوية أفضل عند الله من مائة عمر بن عبد العزيز فقد صلى معاوية خلف رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قرأ (أهدنا الصراط المستقيم) الخ فقال معاوية : آمين ، واستدل على عدم اللحق بما صحح من قوله عليه الصلاة والسلام فيهم : « لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهباً ما بلغ مذ أحدكم ولا نصيفه » على القول بأن الخطاب لسائر الأمة ، وأما قوله صلى الله تعالى عليه وسلم : وأمتى كالنمل لا يدرك أوله خير أم آخره » فبالأمة فى خيريتهم كقول القائل فى ثوب حسن البطانة : لا يدرك ظهاره خير أم بطاته (ذلك) إشارة إلى ما تقدم من كونه عليه الصلاة والسلام رسولا فى الأميين ومن

بعدم معذراً مرياً ومافيه من معنى البعد للتعظيم أى ذلك الفصل العظيم ﴿فَضَّلَ اللَّهُ﴾ وإحسانه جل شانه ﴿يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ﴾ من عباده فضلاً ، ولا يشاء سبحانه إيتاءه لاحد بعده صلى الله تعالى عليه وسلم .
 ﴿وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾ الذى يستحق دونه هم الدنيا والآخرة ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَةَ﴾ أى علموها وكلموها العمل بما فيها ، والتحميل في هذا شائع بالحق بالحقيقة ، والمراد بهم اليهود ﴿ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا﴾ أى لم يعملوا بما في تضاعيفها الى من حملها الآيات لاطقة بسوة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم .
 ﴿كَذَّبَ الْحَمَارُ بِحِمْلِ أَسْمَارًا﴾ أى كتباً كالأ على ما يشعر به التفسير ، وإيتاء لفظة السمر ومافيه من معنى الكشف من العلم يتم بحسبها ولا ينفع بها (يحمل) إما حال من - الحار - لكونه معرفة لفظاً والفاعل فيه معنى المثل ، أو صفة له لأن تميزه دهن هو معنى نكرة بوصف بما توصف به على الأصح .
 ونسب أبو حنن للتحققين تعين الحالية في مثل ذلك ، ووجه ارتباط الآية بما فيها تضمنها الإشارة إلى أن ذلك الرسول المبعوث قد منحه الله تعالى بما سته به في التوراه وعلى ألبسة أنبياء بنى إسرائيل كأنه قيل : هو الذى بعث المشر به في التوراة المبعوث فيها بالى الأسمى المبعوث إلى أمة أمين ، مثل من جاءه نعمة فيها وعلمه ثم لم يؤمن به مثل الحار ، رقى الآية دليل على سوء حال العالم الذى لا يعمل بملكه ، وتخصيص الحار بالتشبيه به لأنه كالملم في الجهل ، ومن ذلك قول الشاعر .

فوامل للأسفار لا علم عندهم بحجدها إلا كعلم الإباع
 لعمرك ما يدري البعير إذا غدا بأوساته وأراح على أفرار

بأنه على نقل عن ابن خالويه أن البعير اسم من أسماء الحار فاجل البارل ، وقرأ يحيى بن يعمر ، وزيد بن علي (حملوا) مبنياً للفاعل ، وقرأ عبد الله - حار - بالتسكير ، وقرئ (يحمل) بشد الميم مبنياً للفعول
 ﴿يَنْسُ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ﴾ أى من مثل القوم مثل الذين كذبوا المحذف المضاف وهو المخصوص بالذم وأقيم المضاف إليه مقامه ، ويجوز أن يكون (الذين) صفة القوم ، والمخصوص محذوف أى ينس مثل القوم الذين كذبوا بآيات الله هو ، والضمير راجع إلى (مثل الذين حملوا التوراة) ، وظاهر كلام الكشاف أن المخصوص هو (مثل) المذكور ، والفاعل مستتر بصره تميز محذوف ، والتقدير ينس مثلاً مثل القوم الح ، وتعقب بأن سيويوه نص على أن التمييز الذى يصر الضمير المستقر في باب نعم لا يجوز حذفه ولو سلم جواره فهو قليل ، وأجيب بأن ذلك تقرير لحاصل المعنى وهو أقرب لاعتبار الوجه الأول ، وكان قول ابن عطية التقدير ينس المثل مثل القوم من ذلك الباب ، وإلا ففيه حذف الفاعل ، وقد قالوا بعدم جواره إلا في مواضع ليس هذا منها ﴿وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ أى الواصفين للتكذيب في موضع التصديق ، أو الظالمين لأنفسهم بتمريرها للعذاب الخالد بسبب التكذيب .

﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ هَادُوا﴾ أى تهودوا أى صاروا يهوداً ﴿إِنْ زَعَمْتُمْ أَنَّكُمْ أَوْلِيَاءُ اللَّهِ﴾ أى أحياء له سبحانه ولم يصف أولياء الله تعالى في قوله سبحانه : ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ﴾ قال الطيبي . ليؤذن بالفرق بين مدعى الولاية ومن يخضعه عز وجل بها ﴿مَنْ دُونِ النَّاسِ﴾ حال من الضمير الراجع إلى اسم (إن) أى

متجاوزين عن الناس ﴿ فَمَنُوا الْمَوْتَ ﴾ أى فمِنُوا من الله تعالى أن يميتكم وينقلكم من دار السلية إلى محل الكرامة ﴿ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴾ جوابه محذوف لدلالة ما قبله عليه أى إن كنتم صادقين في زعمكم واثقين بأنه حق فمِنُوا الموت فإن من أيقن أنه من أهل الجنة أحب أن يتخلص إليها من هذه النار التي هي قرارها لا مكاد والأكدبار ، وأمر صلى الله تعالى عليه وسلم أن يقول لهم ذلك إظهاراً لكلهم قلوبهم ظاهراً يقولون : (نحن أبناء الله وأحباؤه) ويدعون أن الآخرة لهم عند الله خالصة ويقولون : (لن يدخل الجنة إلا من كان هوداً) وروى أنه لما ظهر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كتبت يهود المدينة ليهود خيبر : إن اتبعتم محمداً أطعناه وإن خالفتموه خالفناه ، فقالوا نحن أبناء خليل الرحمن ومنا عرير ابن الله والآنبياء ومتى كانت النبوة في العرب نحن أحق بها من محمد ولا سبيل إلى اتباعه مزلت (قل يا أيها الذين هادوا) الآية ، واستعمال (إن) التي للشك مع الزعم وهو محقق للإشارة إلى أنه لا ينبغي أن يجوز به لوجود ما يكده به .

وقرأ ابن عمر ، وابن أبي إسحق ، وابن السميع (فَمِنُوا الْمَوْتَ) بكسر الواو تشبيهاً لما استطعنا ، ومن ابن السميع أيضاً فتحها ، وحكى الكسائي عن بعض الأعراب أنه قرأ بالهمزة مضمومة بدل الواو

﴿ وَلَا يَمُوتُ أَبَداً ﴾ إخبار بحالهم المستقبل وهو عدم تميتهم الموت ، وذلك خاص على ما صرح به جمع بأولئك المخاطبين ، وروى أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال لهم : ه والذى نفسى بيده لا يقول أحد منكم إلا غص بريقه ه فلم يمتنه أحد منهم ومادلك إلا لأنهم كانوا موقنين بصدقه عليه الصلاة والسلام فقبلوا أنهم لو تمتوا لما اتوا من ساعتهم ولحقهم الرعيد ، وهذه إحدى المعجزات ، وجاء نفس هذا التخي في آية أخرى - بلن - وهو من باب التخي على القول المشهور في أن ظلام - لا - و - لن - لنفى المستقبل من غير تأكيد ، ومن قال : بإفادة - لن - التأكيد فوجه اختصاص التأكيد عنده بذلك الموضع أنهم ادعوا الاختصاص دون الناس في الموضعين ، وزادوا هناك أنه أمر مكشوف لأشبهة فيه محققة عند الله فتاسب أن يؤكد ما ينفيه ، والباء في قوله سبحانه : ﴿ بِمَا قَدَّمْتْ أَيْدِيَهُمْ ﴾ سببية متعلقة بما يدل عليه النفي أى يابرون النفي بسبب ما قدمت ، وجوز تعلقه بالانتفاء كأنه قيل : انتهى تميتهم بسبب ما قدمت فإ قيل ذلك في قوله تعالى : (ما أنت بنعمة ربك بمجنون) والمراد بما قدمت أيديهم الكفر والمعاصي الموجبة لدخول النار ، ولما كانت اليد من بين جوارح الإنسان مناط عامة أفعالها عبر بها تارة عن النفس ، وأخرى عن القدرة

﴿ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ ﴾ أى بهم وإيثار الإظهار على الإضمحار لذمهم والتسجيل عليهم بأنهم ظالمون في كل ما يأتون ويندبون من الأمور التي من جعلتها ادعاء مأم عنه بمزلة والجملة تذييل لما قبلها مقرر لما أشار إليه من سوء أفعالهم واقتضائها العذاب أى والله تعالى عليم بما صدر منهم من فتن الظالم والمعاصي وبما سيكون منهم فيجازيهم على ذلك ه

﴿ قُلْ إِن الْمَوْتَ الَّذِي تَقْرُونَ مَتَهُ ﴾ ولا تجسرون على أن تنموا محالة أن تؤخذوا بوبال أفعالكم ﴿ فَإِنَّهُ مُلْفِيكُمْ ﴾ البتة من غير حصارف بلويه ولا عاطف يثنيه والجملة خبر (إن) والفاء لتضمن الاسم معنى الشرط باعتبار وصفه بالوصول ، فإن الصفة والموصوف كالشيء الواحد ، فلا يقال : إن الفاء إنما تدخل الخبر

إذ تضمن المبدأ معنى الشرط أو التضمن في الموضوع وليس مبتدأ، ودخولها في مثل ذلك من كلام كرخوط في الخواب الخفية، وبما يكون الحكمة في دقته وهي هذه الخفة في عدم القوت، وذلك أن الثمران من شيء في مجرى العادة سبب القوت عليه معنى، وهذا لا فائدة أن الثمران سبب للخفة، فلهذا ذكر وتكميلاً للمبدأ، وقيل ما في خبرها جواب عن حيث انتهى على معنى لإعلام بعيد أن الثمران يظنون سبباً لتجناه سبب للإعلام علاقته كما في قوله تعالى: (فما كنتم منعمة من الله) وهو رجه ضعيف أيما كان فيه لاه له فيه من حيث المعنى، ومع قوم منهم الثمران دخول الله في نحو هذا، وقالوا هي هبة راقدة، وجوز أن يكون لموصول خبر (إن) والهاء عاطفة كآية قبل أن المرات هو شيء يدعى ثمران منه يلاقيكم، وقرأ آريدين على - إله ملائكم - يعني فاه، وخرج على أن الخبر هو لموصول وهذه آية مستأنسة أو هي الخبر والموصول صلة كما في قراءة الجمهور، وجوز أن يكون الخبر (ملائكم) و - إله - زكية لأن الموت، وذلك أنه لما طال الكلام أورد الحرف مصحوباً بضمير الاسم لئلا يلبس، وقرأ ابن مسعود ثمران منه ملائكم - بدون الهاء ولا - به - وهي صائره في ثم تردون إلى عالم الغيب والشهادة لئلا يلبس عليه حابه.

(فَلْيَسْمَعْ أَكُنْتُمْ تَصَلُّونَ) من الكبر والماء ص، أن يحرككم، واستشعر غير واحد من الآية دم الله من الطاعون، والكلام في ذلك طويل، فمهم من حرمة - كان حرمة - فاه ترحم في صحيحه - من الطاعون من الكثرة - وأن الله تعالى يعاقب من وقع منه ذلك عالم يقف عنه، وسند بحديث عائشة، الثمران من الطاعون كالثمر من الرحمة، رواه الإمام أحمد، والضرابي، وابن عدي، وغيرهم، وسنده حسن.

وذكر الناج السبكي أن الأثر على تحريره، ومنهم من قال: بكرامه كالامام مالك، وتعليل لقاضي عياض، وغيره جواز الخروج عن الأرض في يقع بها عن جمعة من الصلوة منهم أبو موسى الأشعري، وغيره ابن شعبه عن ثمانية منهم الأسود بن هلال، وه - روق، وروى الإمام أحمد، والضرابي أن عمرو بن عاص قال في الطاعون في آخر خطبته، إن هذا جر مثل سبيل من تنكبه أخطاه ومثل النار من تنكها أخطأها، ومن أفاقه أحرقت، وفي لفظ ابن هذا الطاعون - جس فمقرقوا منه في شعاب وهذه لأودية تنفروا ومع ذلك عمر رضي الله تعالى عنه فلم ينكره ولم يكرهه، وعن طارق - شباب قال كذا تحدث إلى أبي موسى الأشعري وهو في داره الكوفة فقال: ما وقد وقع الطاعون: لا عليكم أن تخرجوا عن هذه القرية فتخرجوا في فسح بلادكم حتى يرفع هذا الوباء في - أحرركم - يكره من ذلك أن يضر من خرج أنه لو أقام وأص، ذلك أنه لو خرج لم يصبه فإذا يضر هذا فلا عليه أن يخرج ويتبرأ عنه.

وأخرج البيهقي، وغيره عنه بسند حسن أنه قال: إن هذا الطاعون قد وقع من أراد أن يتبرأ عنه فليعمل واحذروا اثنين أن يقول قائل: خرج خارج فسلم - وجلس جالس أصيب، فلو كنت خرجت لعلبت كما سلم فلان ولو كنت جلست أصبت كما أصيب فلان، وبهم أنه لا بأس، والخروج مع اعتقاد أن كل مقدور كائن، وكأنى كنت تختار ذلك، لك في فتاوى العلامة ابن حجر أن محل النزاع فيما إذا خرج فلا أمه مع اعتقاد أنه لو فسر عليه لأصابه وأن قراره لا ينجي لكن يخرج مؤملاً أن يسبح أما الخروج من محله بقصد

أن له قدرة على التخلص من قضاء الله تعالى وأن فعله هو المسجي له فواضح أنه حرام بل كفر اتعافاً •
وأما الخروج لعارض شغل أو لنداء من علة طمس فيه أو غير ذلك فهو بما لا يفتى أن يختلف في جوازه
فما صرح به بعض المحققين ، ومن ذلك فيما أرى عروض وسوسة ظيمية له لا يقدر على دفعها تصرفه
ضرراً يبعاً وغلبة طمس عدم دفعه أو نفسه إذ مات في ذلك المحلقين : ولا يماس على الفرار من الطاعون
الفرار من غيره من المهلكاته مأمور به ؛ وقد قال الجلال السيوطي : الفرار من الوباء كالخروج من سائر
أسباب الملاك جائز بالإجماع ، والطاعون مستثنى من عموم المهلكات المأمور بالفرار منها للهوى التحريمي أو
النهي عن الفرار منه . واحتلوا في علة النهي فقيل : هي أن الطاعون إذا وقع في بلد مثلاً عم جمع من دمه
بمداخلة سببه فلا يبعد الفرار منه بل إن كان أجله قد حضر فهو ميت وإن دخل وإلا فلا ، وإن أقام فتعينت
الإقامة لما في الخروج من العث الذي لا يليق بالعقلاء ، واعترض بنعم عمومها إذا وقع في بلد جميع من فيه
بمداخلة سببه ولو سلم فالوباء مثله في أن الشخص الذي في بلده إن كان أجله قد حضر فهو ميت وإن دخل
وإلا فلا وإن أقام مع أنهم جاوروا الفرار منه ، وقيل : هي أن الناس لو نواردوا على الخروج لضاعت المصلحة
الماجزون عن الخروج لفقد من يتهددهم والمرفى لفقد من يجهزهم ، وأيضاً في خروج الأقوياء كدراً لقلوب
الضعفاء عن الخروج ، وأيضاً من الخارج يقول : لو لم أخرج لميت ، واعتبر : لو خرجت سلمت فيصعبان في
المرضى المذنب عنه ، واعترض كل ذلك بأنه موجود في الفرار عن الوباء أيضاً ، وكذا الداء الحادث ظهوره
المعروف بين الناس . أبي روعة الذي أعيى الأطباء علاجه ولم ينفع فيه التحفظ والعزلة على الوجه المعروف
في الطاعون ، وقيل : هي إن الميت به وكذا للصار المختب المقيم في محله وإن لم يمت به أجز شهادته ، وفي الفرار
إعراض عن الشهادة وهو محال التشبه في حديث عائشة عند بعض ، واعترض بأنه قد صح أنه صلى الله تعالى
عليه وسلم من كان مائلاً فأسرع ولم ينم أحد من ذلك ، وكذا من الفرار من الحريق مع أن الميت بذلك
شهادته أيضاً ، وذهب بعض العلماء إلى أن النهي صبري وكأه لما رأى أنه لا تسلم علة له عن الطمس قال ذلك ،
ولهم في هذه المسألة رسائل عديدة فمن أراد استيفاء الكلام فيها ويرجع إليها •

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَوَدَّعْتُمْ لِلصَّلَاةِ) أي فعل النداء لها أي الأذان ، والمراد به على ما حكاه في
الكشاف الأذان عند قدوم الإمام على المنبر . وقد كان لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مؤذن واحد فكان
إذا جلس على المنبر أذن على باب المسجد فإذا نزل عليه الصلاة والسلام أقام الصلاة ، ثم كان أبو بكر . وعمر
على ذلك حتى إذا كان عثمان وكثر الناس وتباعدت المنازل زاد مؤذناً آخر وأمر بالتأذين الأول على داره التي
تسمى ذوراء فإذا جلس على المنبر أذن المؤذن الثاني فإذا نزل أقام الصلاة فلم يعب ذلك عليه •

وفي حديث ابن عباس : (إلا مسلمة) فلما كان عثمان وكثر الناس زاد لنداء الثالث على الزوراء ، وفي رواية
للبخاري . ومسلم زاد النداء الثاني ، والكل بمعنى ، وتسمية ما يفصل من الأذان أولاً ثانياً باعتبار أنه لم يكن
على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وإنما كان بعد ، وتسميته ثانياً لأن الإقامة تسمى أذاناً كما في الحديث
• ويرى كل أذانين صلاة وقال مفتي الحنفية في دار السلطنة السنية العاضل سعد الله جلبي . المعتبر في تعلق الأمر
بمعنى قوله تعالى لا تأخروا (فاسمعوا) هو الأذان الأول في الأصح عندنا لأن حصول الإعلام به لا الأذان بين
يسرى المنبر ، ورد أن الأول لم يكن على عهد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كما سمعت فكيف يقال : المراد

الأول في الأصح، وأما كون الثاني لإعلام فيه فلا يضر لأن وقته معلوم تحمياً ولو أريد ما ذكر وجب بالآول السعي وحرم الدع وليس كذلك *

وفي كتاب الأحكام روى عن ابن عمر والحسن في قوله تعالى: (يَا نَادِي) الخ قال: إذا خرج الإمام وأذن المؤذن فقد نودي للصلاة انتهى، وهو تفسير المأثور إلا مرة بعده كما قال الحنفى.

وفي كتب الحنفية خلافه حتى المكثر وشرحه : ويجب أن يسمى وترك البيع بالأذان الأول لقوله تعالى :
(يا أيها الذين آمنوا إذا بؤدى للصلاة) الآية وإنما اعتبر حصول الإعلام به ، وهذا لقول هو الصحيح في
المذهب ، وهبل : البيرة للأذان الثاني الذي يكون بين يدي المير لأنه لم يكن في زمنه إلا هو - وهو صميم -
لأنه لو اعتبر في وجوب البيع لم يتمكن من التسه القليلة ومن الاستماع بل ربما عصى عليه فوات الجمعة انتهى ،

ونحوه كثير لكن الاعتراض عليه قوى فقدر في من يوم الجمعة كأي فيه بما في قوله تعالى : (أروني ماذا خلقوا من الأرض) أي فيه ، وجور أبو البقاء أيضاً كون (من) للتبعض ، وفي الكشف هي بيان - لإلحاد وتفسيره ، والظاهر أنه أراد البيان المشهور فأورد عليه أن شرط (من) البيايه أن يصح حمل ما بعدها على المبين قلها وهو منتف عن الكل لا يعمل على الجزء واليوم لا يصح أن يراد به ما يتعلق بوقت لأن يوم الجمعة عالم لليوم المعروف لا يطلق على غيره في العرف ولا قرينة عليه ما ؛ وقيل : أراد البيان للمعنى أي ليس أن ذلك الوقت أي يوم من الأيام إذ فيه زمام وجامع كونها معنى ، وكونها للتبعض وهو كما نرى ، والجمعة بضم الميم وهو الأنصح ، والأكثر الثبوت ، وهو الجمهور ، وقرأ ابن الزبير : «أروني ماذا

وابن أبي عمير: وزيد بن علي، ولا تحشسكونها، وروى عن أبي عمرو - وهي لغة تميم - وجاء فتحها ولم يقرأه، ونقل بعضهم الكسر أيضاً، وذكروا أن الجملة: الضم من أحمة باللام كلن، ومعناه المجموع أي يوم الموعود كقوله: ضحكة للضحك منه، وأما الجملة: افتتح فمها الجامع أي يوم الوقت للجامع كقوله: ضحكة لكثير الضحك، وقال أبو الفداء: الجملة ضمّتين، واسكان لم يصدر، بمعنى الاجتماع • وقيل في المسكر هو معنى التجمع فيه كمرحل ضحكة أي كثير الضحك منه انتهى، وقد صار يوم الجمعة علماً على

اليوم المعروف من أيام الأسوع، وظاهر عدة أكثر اللغويين أن الجمعة وحدها من غير يوم صارت عبداً له ولا مانع منه. وإضافة العلم المطلق إلى الخاص جائزة مستحسنة فيما إذا حقي الثاني ثابها لأن السمية حادثة كما ستعلمه إن شاء الله تعالى فليست قبيحة كالإضافة في إنسان ربه، وكانت العرب - على ما قل غير واحد - تسمى يوم الجمعة عروبة، قيل: وهو علم حسن يستعمل بألوهيتها: وقيل: أل لارعة، قال الخليل: والاول أصح. وفي النهاية لابن الأثير عروبة اسم قديم للجمعة، وكأنه ليس يدرى يقال: يوم عروبة ويوم العروبة، ولا يصح أن لا يدخلها الألف واللام انتهى. وقد طعن من أنه ليس يدرى يوم من تحت كناية التذليل والتكبير عما يستعمل من اللفظ الدخيل لجمال الدين عبد الله بن أحمد الشهير بالشيخ قال: عروبة منكر أو مفعول هو يوم الجمعة اسم مرياني معرب، ثم قال: قال السهلي: ومعنى العروبة الرحمة فيها بلغة عز بعض أهل العلم انتهى وهو غريب فليحفظ.

وأول من سماه حمزة قبل : كعب بن لؤي ، وأخرج عبد الرزاق ، وعبد بن حيد ، وابن المنذر عن ابن سيرين قال : جمع أهل المدينة قبل أن يقدم النبي ﷺ وقبل أن تنزل الجمعة قالت الانصار : لليهود يوم يجمعون فيه

بكل سنة أيام، وللنصارى مثل ذلك فلم فلنجمع لنا يوماً نجتمع فيه فنذكر الله تعالى ونشكره ، فقالوا : يوم السبت لليهود . ويوم الأحد للنصارى فاجعلوه يوم العروبة ، وكانوا يسعون يوم الجمعة بذلك فاجتمعوا إلى أسعد ابن ذرارة وصلى بهم يومئذ ركعتين وذكروهم فسموه الجمعة حين اجتمعوا إليه فدخ لهم شاة فتغذوا وتغشوا بها وذلك لعافيتهم ، وأمر الله تعالى في ذلك بعد (يا أيها الذين آمنوا إذا بؤدى للصلاة) الآية ، وكون أسعد هذا أول من جمع مروى عن غير ابن سيرين أيضاً ، أخرجه أبو داود ، وابن ماجه ، وابن حبان ، والبيهقى عن عبد الرحمن بن كعب أن أباه كان إذا جمع لبدء يوم الجمعة ترجم على أسعد بن ذرارة فمات : يا أبناه أرايت استغفارك لأسعد بن ذرارة فلما سمعت الأذان للجمعة ، هو ؟ قال : لأنه أول من جمع بنا فيضيع الحاضرات من حرة بني ياضة قلت : كم كنتم يومئذ ؟ قال : أربعة و زرجلا ، وظاهر قول ابن سيرين : فأمر الله تعالى في ذلك بعد (يا أيها الذين آمنوا) الخ أن أسعد أقام لجمعة قبل أن تفرض ، وكذا قوله : جمع أهل المدينة قبل أن يقدم النبي ﷺ وقبل أن تزل الجمعة ، وفي فتح القدير النصريح بذلك ، وقال العلامة ابن حجر في تحفة المحتاج : فرضت - بمعنى صلاة الجمعة - بمكة ولم تقم بها لعقد العدد ، أو لأن شعارها الإظهار ، وكان صلى الله تعالى عليه وسلم بها مسجفاً ، وأول من أقامها بالمدينة قبل الهجرة أسعد بن ذرارة بقرية على ميس من المدينة النبوية ، فلعلمها فرضت ثم زلت الآية كالوصو للصلاة فانه فرض أولاً بمكة مع الصلاة ثم رلت آية لمكة يعكر على هذا ما أخرجه ابن ماجه عن جابر أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم خطب فقال : « إن الله امرص عليكم الجمعة في مقامى هذا في يومى هذا في شهرى هذا في عامى هذا إلى يوم أقيامه فمن تركها استحقاقها بها أو جحدأ بها فلا جمع الله شمله ولا مبارك له في أمره الأول ولا صلاة له ولا ركاة له ولا سج له ولا صوم له ولا بر له حتى يتوب من تاب تاب الله عليه » فان الظاهر أن هذه الخطبة كانت في المدينة بل طاهر الخبر أنها بعد الهجرة بكثير إذ طاهر قوله عليه الصلاة والسلام فيه : « لا سج له » أن الحج كان مفروضاً إذ ذاك ، وهو وإن احتلف في وقت فرضه فقبل . فرض قبل الهجرة ، وقيل - أول سنيتها ، وقيل - ثامنها ، وهكذا إلى العاشرة لكن قالوا : إن الأصح أنه فرض في السنة السادسة لما أن يقدم في مكة الحديث ، ولما أن يقال : مفاده افتراض الجمعة إلى يوم القيامة أى هذا القيد ، ويقال : إن الحاصل قبل افتراضها غير مقيد بهذا القيد ثم ما تقدم من كون أسعد أول من جمع بالمدينة بخلافه ، أخرجه الطبرانى عن أبى مسعود الانصارى قال : أول من قدم من المهاجرين المدينة مصعب بن عمير ، وهو أول من جمع بها يوم الجمعة جمع بهم قبل أن يقدم رسول الله ﷺ وهم اثنا عشر رجلاً .

وأخرج البخارى على ماعله السيوطى نحوه وكان ذلك بأمره عليه الصلاة والسلام ، وقد أخرج الدارقهطى عن ابن عباس قال : أذن النبي عليه الصلاة والسلام بالجمعة قبل أن يهاجر ولم يستطع أن يجمع بمكة فكتب إلى مصعب بن عمير : أما بعد فاطر اليوم الذى تجهز فيه اليهود بالربور فاجمعوا بساكنكم وأبنائكم فإذا مال النهار عن شطره عند الزوال من يوم الجمعة فتنهروا إلى الله تعالى بركعتين قال : فهو أول من جمع حتى قدم النبي ﷺ المدينة فجمع عند الزوال من الظهر وأطهر ذلك فعمل ما بديل على كون أسعد أول من جمع أثبت من هذه الاخبار أو يجمع بأن أسعد أول من أقامها بعير أمر منه صلى الله تعالى عليه وسلم بما بديل عليه خبر ابن سيرين ، وصرح به ابن القيم . ومصعباً أول من أقامها بأمره عليه الصلاة والسلام ، أو بأن مصعباً أول من أقامها في المدينة نصها وأسعد أول من أقامها في قرية قرب المدينة ، وقولهم . في المدينة ساج ، وقال الحافظ ابن حجر : يجمع

بين الحديثين بأن أسعد كان أميراً ، ومصعباً كان إماماً وهو ما ترى ، ولم يصرح في شيء من الأحاديث التي وقعت عليها فليس أقامها قبل الهجرة بالمدينة بالخطبة التي هي أحد شروطها ، وكان في خراسان سيرة يرمز إليها بقوله : وذكرهم ، وقد يقال : إن صلاة الجمعة حقيقة شرعية في الصلاة المستوفية للشروط ، ففي قبل : إن قلنا أول من صلى الجمعة كان متضمناً لتحقيق الشروط لكن يبعد كل البعد كون ما رقع من أسعد رضي الله تعالى عنه إن كان قبل مرضيتها مستوفياً لما هو معروف اليوم من الشروط ، ثم إن لا أدري هل صلى أسعد الظهر ذلك اليوم أم اكتفى بالركعتين اللتين صلاحهما عنها ؟ وعلى تقدير الإكفاء كيف سارع لذلك بدون أمره عليه الصلاة والسلام ؟ وقصارى ما يظن أن الانصار طلبوا مرضية الجمعة بمكة وعلوا شروطها وإغناء ما عرصه الطهر فأردوا أن يفعلوها فلأن يؤمروا بخصوصهم فغضب خواصهم عواهم على أحسن وجه وجاءوا إلى أسعد صلى الله عليه وسلم وهو خلاف الظاهر جداً فتدبر والله تعالى الموفق .

وأما ما كان من صلاته عليه الصلاة والسلام إياها فقد روي أنه عليه الصلاة والسلام لما قدم المدينة مهاجراً نزل فباع على بني عمرو بن عوف وأقام بها يوم الاثنين والثلاثاء والأربعاء والخميس ، وأسس مسجدهم ثم خرج يوم الجمعة إلى المدينة فأدركه صلاة الجمعة في بني سالم بن عوف في بطن واد لهم فخطب وصلى الجمعة وهو أول جمعة صلاها عليه الصلاة والسلام ، وقال بعضهم : إنما سمي هذا اليوم يوم الجمعة لأن آدم عليه السلام اجتمع فيه مع حواء في الأرض ، وقيل : لأن خنثى آدم عليه السلام جمع فيه وهو نحو ما أخرج به سعيد بن منصور . وابن مردويه عن أبي هريرة قال : قلت : يا بني الله لا يثنى سمي يوم الجمعة ؟ قال : لأن فيه اجتمعت طينة أبيكم آدم عليه السلام ، والخبر ، ويشعر بذلك بأن القسمة كانت قبل كتب من لؤي ويسميه الملائكة يوم القامة يوم المزيد لما أن الله تعالى يتجلى فيه لأهل الجنة فيعطونهم ما لم ترعبن ولم تسمع أدن ولم يحظر على قلب بشر كما في حديث رواه ابن أبي شيبة عن أنس مرفوعاً وهو من أفضل الأيام ، وفي خبر رواه كثير من منهم الإمام أحمد . وابن ماجه عن أبي لبابة بن عبد المنذر مرفوعاً : يوم الجمعة سيد الأيام وأعظم عند الله تعالى من يوم العطر ويوم الأضحي ، وفيه أن فيه خلق آدم . وإبباطه إلى الأرض . وموته . وساعة الإجابة . أي للدعاء . ما لم يكن سؤال حرام . وقيام الساعة ، وفي خبر الصبراني : وفيه دخل الجنة . وفيه خرج . وصحح ابن حبان خبره . ولا تطلع الشمس ولا تغرب على يوم أفضل من يوم الجمعة ، وفي خبر مسلم : وفيه خلق آدم وفيه أدخل الجنة وفيه أخرج منها وفيه تقوم الساعة وأنه خير يوم طلعت عليه الشمس . وصحح خبره . وفيه تيب عليه وفيه مات . وأخذ أحمد من خبري مسلم . وابن حبان أنه أفضل حتى من يوم عرفة ، وفضل كثير من الجملة ليلته على ليلة القدر ، قبل : ويردعنا أن لذلك دلائل خاصة فقدمت ، واختلف في تعيين ساعة الإجابة فيه ، فعن أبي بردة . هي حين يقوم الإمام في الصلاة حتى يصرف عنها ، وعن الحسن : هي عند زوال الشمس ، وعن الشعبي : هي ما بين أن يحرم البيع إلى أن يحل ، وعن عائشة : هي حين ينادى المنداد بالصلاة ، وفي حديث مرفوع أخرج به ابن أبي شيبة عن كثير بن عبد الله بن عمر : هي حين تقام الصلاة إلى الانصراف منها ، وعن أبي أمامة بن لارجوان سكون الساعة التي في الجمعة إحدى هذه الساعات : إذا أذن المؤذن . أو جلس الإمام على المنبر . أو عند الإقامة ، وعن طائفة . ومجاهد : هي بعد العصر ، وقيل : غير ذلك ، ولم يصح تعيين أكثرين ، وقد أخضاها الله تعالى ما أخفى سبحانه الاسم الأعظم . وليلة القدر . وغيرهما الحكمة لا تخفى .

(فَاسْمَعُوا لِي ذِكْرَ اللَّهِ) أي أمشوا إليه بدون إفراط في السرعة، وطاء في الحديث مقالة السعي بالمشي، وجعل ذلك من خصائص الجمعة، فقد أخرج السنة في كتبهم عن أبي سلة من حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا أقيمت الصلاة ولا تأتوها وأنتم تسعون وأنتم تنشون وعليكم السكينة فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فاتوا» والمراد بذلك الله الحظوظ والصلاة، واستظهر أن المراد به الصلاة، وجوز كون المراد به الحصة - وهو على ما قيل - بحار من إطلاق البعض على الكل كإطلاقه على الصلاة، أو لاها كالحمل له، وقيل أبدل عام يشمل الحصة المعروفة ونحو التسبحة، واستدلوا بالأية لأن حنيفة رضي الله تعالى عنه على أنه سكنى في حصة الجمعة التي هي شرط لصحتها الذكر مطاقاً ولا يشترط الطول وأقله قدر التشهد كما اشترطه صاحباه، يدعون ذلك بأنه تعالى ذكر الذكر من غير فصل بين كونه ذكر أطول ولا يسمى حصة أو ذكر لا يسمى خطبة وكان الشوط هو الذكر الأعم بالمقاطع عن الأثر المذكور عنه صلى الله تعالى عليه وسلم اختيار أحد الفردين وهو الذكر يسمى بالخطبة والمواظفة عليه وكان ذلك واجباً أو سنة لأنه الشرط الذي لا يجوز غيره إذ لا يكون بياناً لعدم الاحتمال في لفظ الذكر، والشافعية يشترطون خطبتين: ولها أن كان عندهم، واستدلوا على ذلك بالآثار، وأما ما كان الأمر بالسمي للوجوب.

واستدل بذلك على فرضية الجمعة حيث رتب فيها الأمر بالسمي لذكر الله تعالى على التداء للصلاة قال أريد به الصلاة أو هي والمصلحة فظاهر، وكذلك إن أريد به الخطبة لأن افتراض السمي إلى الشرط - وهو المقصود لغيره - فرع افتراض ذلك الغير، ألا ترى أن من لم يحب عليه الصلاة لا يجب عليه السعي إلى الجمعة بالاجتماع؟ وكذا تدلت فرضيتها بالسنة والإجماع، وقد صرح بعض الحنفية بأنها أحد فرضية من لظهر وبالكفاير جاحداً وهي فرض عين، وقس: كفايه وهو شاذ، وفي حديث رواه أبو داود، وقال النووي، على شرط الشكوك والجمعة حقوق واجب على كل مسلم في جماعة إلا أرمية: بمالك. أو امرأة أو صبي. أو مرضه. أو أجمعوا على اشتراط العدد فيها لهذا الخبر وغيره، وقول لقائشان: تصح بواحد لا يشتهر كما في شرح المهذب لئلا هم اختلفوا في مقدارها على أقوال: أحدها أنه ثمان أحدها بالإمام - وهو قول البخاري. والحسن بن صالح وداود الثاني - ثلاثة أحدهم لإمام وحكي عن الأوزاعي. وأبي نوري وعن أبي يوسف. ومحمد وحكاه الرازي. وغيره عن قول لشافعي القديم - الثالث: أربعة أحدهم الإمام - وبه قال أبو حنيفة. والنوري. والليث. وحكاه من المدر عن الأوزاعي. وأبي ثور. واحتجوا. وحكاه في شرح المهذب عن محمد، وحكاه صاحب المنهاج قولاً للشافعي في القديم - الرابع - سبعة - حكى عن عكرمة الخامس: تسعة - حكى عن ربيعة - السادس: اثني عشر - في رواية عن ربيعة. وحكاه الماوردي عن محمد والزهري. والأوزاعي - السابع: ثلاثة عشر أحدهم لإمام - حكى عن إسحاق بن راهويه - الثامن: عشرون - رواه ابن حبيب عن مالك - التاسع: ثلاثون - في روايه عن مالك - العاشر: أربعون أحدهم الإمام - وبه قال عبيد الله بن عبد الله بن عتبة. والإمام الشافعي في الجديد، وهو المشهور عن الإمام أحمد، وأحمد العلويين المرويين عن عمر بن عبد العزيز - الحادي عشر: خمسون - في الرواية الأخرى عنه - الثاني عشر: ثمانون - حكاه المازري - الثالث عشر: جميع كثير يعبر فيه - وهو مذهب مالك - فقد اشهر أنه قل لا يشترط عدد معين بل يشترط جماعة تدرك بهم قرية ويقع بينهم السمع، ولا نعتقد بثلاثة. والأربعة ونحوهم.

قال الحافظ بن حجر في شرح المعاري: ولعل هذا المذهب أرجح المذاهب من حيث الدليل، وأنا أقول أرجحها مذهب الإمام أبي حنيفة، وقد رجحه المرفق - وهو من كبار لأحمد بن حنبل - وهو اختيار الجلال السيوطي، ووجه اختياره مع ذكر أدلة أكثر الأقوال بما لها وعليها مذكور في مسألة له سماها ضرورة الشمعة في عدم الجمعة، ولولا مزيد التطويل لذكرنا خلاصتها. ومن أراد ذلك فليطرح ليظهر له ثبوتها حقيقة الحاشية. وقرأ كثير من الصلوة والتابعين غامضو - وحملت على التفسير بآية على أنه لا يراد بالبيع الإسراع في المشي ولم تحسن قراءته لمخافتها سواد المصنف المجمع عليه (وَدَرُوا بَيْعَكُمْ) أي وانتركوا المعاملة على أن البيع محار عن ذلك فبيعكم البيع والشراء والاجارة وغيرها من المعاملات، أو هو دال على ما عداه، دلالة النص وعمله الأولى، والأمر لا رجوع فمحرم كل ذلك بل روى عن عطاء حرمة اللغو المحار وأن يأتي الرجل أهله وأن يكتب كتاباً أيضاً.

وعبر بعضهم بالكره وحملت على كراهة التحريم، وقول الأكل في شرح المنار: إن الكراهة تربية مردود وكانه مأخوذ من رعم القاضي الأسبجاني أن الأمر في الآية للتدبير وهو زعم باطل عند أكثر الأئمة، وعامة العلماء على صحة البيع، وإن حرم طهر ما قلنا في الصلاة بالنوب المخصوص أو في الأرض المخصوصة. وقال ابن العربي: هو فاسد، وعبر بجاهل بقوله: مردود ويستمر زمن الحرمة إلى فراغ الأيام من الصلاة. وأوله إما وقت أدان الخطئة - وروى عن الزهري - وقال به جمع - وإما أول وقت الزوال - وروى ذلك عن عطاء والضحاك والحسن. والظاهر أن المأمورين بترك البيع هم المأمورون بالسمي إلى الصلاة. وأخرج عبد بن حماد عن عبد الرحمن بن القاسم أن القاسم دخل على أهله يوم الجمعة وعندهم عطار يباعونه فاشتروا منه وخرج القاسم إلى الجمعة فوجد الأمام قد خرج فدار جمع أمرهم أن ينافسوه البيع، وظاهره حرمة البيع إذا روي للصلاة على غير من يحب عليه أيضاً والظاهر حرمة البيع والشراء حالة السمي.

وشرح في السراج لوهاج بعدهم إدام يشعله ذلك (ذَلِكَ) أي المذكور من السمي إلى ذكر الله تعالى وترك البيع (خَيْرٌ لَكُمْ) أنفع من مباشرة البيع فإن نفع الآخرة أجل وأبقى، وقيل: أنفع من ذلك ومن ترك السمي، وثبت أصل النفع لبعضه عليه باعتبار أنه نفع ديني لا يدل على كون الأمر للتدبير والاستحباب دون الحتم والایجاب كما لا يخفى (مَنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ) أي خبروا بالشر الحقيقيين، أو إن كنتم من أهل العلم على تنزيل الفعل منزلة اللام (فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ) أي أدب و فرغ منها (فَانْشُرُوا فِي الْأَرْضِ) لإقامة مصالحكم (وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ) أي الربح على ما قيل، وقال المعكحول والحسن وابن المسيب: المأمور بابتغائه هو العلم.

وأخرج ابن مردويه عن ابن عباس أنه قال: لم يؤمروا بشيء من طاعت الدنيا إنما هو عبادة مريض وحضور صلاة وزيارة أخ في الله تعالى، وأخرج نحوه ابن جرير عن أنس مره عا، والأمر للاساحة على الأصح فساح بعد قضاء صلاة الجلوس في المسجد ولا يحب الخروج، وروى ذلك عن الضحاك. ومجاهد وحكي الكرماني في شرح البخاري الاتفاق على ذلك وفيه طر، فقد حكى القول بأنه لا رجوع،

وقيل : هو للثب ، وأخرج أبو عبد . وابن أبي عمير . والطبري . وابن مردويه عن عبد الله بن بسر أحراني قال : « أيت عبد الله بن بسر المازني صاحب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم إذا صلى الجمعة خرج فدا في السوق ساعة ثم رجع إلى المسجد ف صلى مشاء الله تعالى أن يصلي ، فقبل له : لا شيء تصنع هذا ؟ قال : إني رأيت سيد المرسلين صلى الله تعالى عليه وسلم هكذا يصنع وتلا هذه الآية (ودا قصيت الصلاة) الح .
وأخرج ابن المنذر عن سعيد بن جبير قال : إذا انصرفت يوم الجمعة فخرج إلى باب المسجد فسلم بالنبي . وإن لم تشتره ، ونقل عنه القول بالندية وهو الأقرب والأوفق بقوله تعالى :

(وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا) أي ذكرًا كثيرًا ولا تقتصوا ذكره عند رجوع بالصلاة (لَعَلَّكُمْ تَفْلَحُونَ) كي تعودوا بحير الفارين . وما ذكرنا يعلم صعب الاستدلال بما هنا على أن الأمر الوارد بعد الخطر للابحة ، و استدلال الآية على تقديم الخطبة على الصلاة وكذا على عدم ندب صلاة سبها بعده في المسجد ، ولادلالة فيها على نفي سنة بعدية لها ، وظاهر كلام بعض الأجلة أن من الناس من نوى أن للجمعة ستة مطلقاً فيحتمل على بعد أن يكون استقصر نفي السنة بعده من الأمر بالانتشار وانتفاء الفضل ، وأما نفي القية فقد استند فيه إلى ما روى في الصحيح وقد تقدم من أن النداء كان على عهد عليه الصلاة والسلام إذا جلس على المنبر إذ من المعلوم أنه عليه الصلاة والسلام إذا كل الأذان أخذ في الخطبة وإذا أتمها أحد في الصلاة ، فمضى كانوا يصلون السنة ؟ وأجيب عن هذا بأن خروجه عليه الصلاة والسلام كان بعد الروال بالضرورة فيحوز كونه بعد ما كان يصل الأربع ، وبجوب الحكم بوقوع الحكم بهذا المجوز لعموم ما صح من أنه صلى الله تعالى عليه وسلم كان يصلي إذا زالت شمس أربعاً ، وكما يجب في حقهم لأهم أيضاً يعلمون أن والثلوثين بل ربما يعلمونه بدحول الوقت ليؤذن ، واستدل بقوله تعالى : (إذا أودى) الح من قال : إنما يجب إتيان الجمعة من مكان يسمع فيه النداء ، والمسألة خلافية فقال ابن عمر . وأبو هريرة . ويونس . والزهرى : يجب إتيان من ستة أميال ، وقيل : من خمسة ، وقال البيهقي : من أربعة ، وروى ذلك عن الزهرى . وابن المنذر .

وقال مالك والليث : من ثلاثة ، وفي بحر أبي حيان . وقال أبو حيفة وأصحابه : يجب الاتيان على من في المصر سمع النداء أو لم يسمع لأعلى من هو خارج المصر وإن سمع النداء : وعن ابن عمر . وابن المسيب . والزهرى . وأحمد . وسمع على من سمع النداء ، وعن ربيعة عن من إذا سمع وخرج من بينه شيئاً أدرك الصلاة ، وكذا استدلال بذلك من قال بوجوب الاتين إليها سواء كان إذن عام أم لا ، وسواء أقامها سلطان . أو نبيه . أو غيرهما أم لا ، لا أنه تعالى إنما كتب وجوب التسمية على النداء مطلقاً كذا قيل ، وتحقيق الكلام على ذلك كله في كتب الفروع المطولة .

(وإذا رأوا تجارة أو لهواً تنهوا إليها) أخرج الامام أحمد . والبخارى . ومسلم . والترمذي . وجماعة عن جابر بن عبد الله قال : « بينا النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يحطب يوم الجمعة قائماً إذ قدمت غير المدينة فابتدوها أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حتى لم يبق منهم إلا اثنا عشر رجلاً أنافهم . وأبو بكر . وعمر فأرسل الله تعالى (وإذا رأوا تجارة) إلى آخر السورة ، وفي رواية ابن مردويه عن ابن عباس أنه بقى في المسجد اثنا عشر رجلاً وسبع نسوة فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم : « لو خرجوا كلهم لاصطرم المسجد عليهم ناراً » وفي رواية عن قتادة . والذي نفس محمد بيده لو اتبع آخركم

أو لكم لانتبه الوادى عليكم بارأه ، وقيل : لم يبق إلا أحد عشر رجلاً ، وهم على مقال أبو بكر : غالب بن عطية العشرة المنشرة وعمرار في رواية . وابن مسعود في أخرى ، وعلى الرواية السابقة عدوا العشرة أيضاً منهم وعمرو الملا . وعمرار ككلامه السابق ، ومنهم من لم يذكر جداراً ودكر ملا . وابن مسعود : ومنهم من ذكر عمراراً بدل ابن مسعود ، وقيل : لم يبق إلا ثمانية ، وقيل : بقى أربعون ، وكانت العير لعبد الرحمن ابن عوف رضي الله تعالى عنه تحمل طعاماً ، وكان قد أصاب أهل المدينة جوع وغلاء سمر .

وأخرج أبو داود في مراسيده عن مقاتل بن حيان قال : كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يصلي الجمعة قبل الخطبة مثل العبدین حتى كان يوم الجمعة والنبي صلى الله تعالى عليه وسلم يخطف وقد صلى الجمعة فخرج رجل فقال : إن دحية بن حايعة قد أتى بتجارة وكان إذا قدم تلقاه أهله بالدياف فخرج الناس ولم يظفوا إلا أنه ليس في ترك حضور الخطبة شيء فأنزل الله تعالى (وإذا رأوا) الخ فقدم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم للخطبة يوم الجمعة وأحر الصلاة ، ولا أظن صحة هذا الخبر ، والطاهر أنه صلى الله تعالى عليه وسلم لم يزل مقدماً ما خطبها عليها ، وقد ذكروا أنها شرط صحتها وشرط شيء سابق عليه ، ولم أر أحداً من الفقهاء ذكر أن الأمر كان يتضمنه ولم أظفر بشيء من الأحاديث مستوف لشروط القول متضمن ذلك ، نعم ذكر العلامة ابن حجر الهيتمي أن بعضهم شذ عن الإجماع على كون الخطبة قبلها والله تعالى أعلم ، والآية لما كانت في أولئك المفضين وقد نزلت بعد وقوع ذلك منهم قالوا : إن (إذا) فيها قد خرجت عن الاستعمال واستعملت للباقي كما في قوله :

وبعدان تزيد الكاس طيباً سقيت (إذا) تفورت النجوم

ووجد الضمير لأن العطف بأو واختر ضمير التجارة دون اللؤلؤ لأنها الأهم المفصود ، فإن المراد باللؤلؤ ما استعملوا به العير من الذهب ونحوه ، أو لأن الانفضاض للتجارة مع الحاجة إليها والانتفاع بها إذا كان مضموماً في ذلك بالانفضاض إلى اللؤلؤ وهو مضموم في نفسه ؟ وقيل : الضمير للرؤى المفهومة من (رأوا) وهو خلاف الطاهر المتبادر ، وقيل : في الكلام تقدير ، والاصل إذا رأوا تجارة انفضوا إليها ، أو لحواً انفضوا إليه لخذف الثاني لبدالة الأول عليه . وثعقب بأنه بعد العطف بأو لا يحتاج إلى الضمير لكل منهما بل يكفي الرجوع لأحدهما فالتمديد من غير حاجه ، وقال الطيبي : يمكن أن يقال إن (أو) في (أو لحواً) مثلها في قوله : بدت مثل قرن الشمس في روني الصبحي وصورتهما (أو) أنت في العين ألمح

فقال الجوهري : يريد بل أنت الضمير في (إليها) راجع إلى اللؤلؤ باعتبار المعنى ، والسرفه أن التجارة إذا شملت المكلف عن ذكر الله تعالى عدت لحواً ، وتعد فصلاً إن لم تشمله كما في قوله تعالى (فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله) انتهى وليس بشيء كما لا يخفى .

وقرأ ابن أبي عمير - إليه - بضمير اللؤلؤ ، وقرئ - إليهما - بضمير لا تين كما في قوله تعالى : (إن يكن عياً أو فقيراً فآله أولى بهما) وهو متأول لأنه بعد العطف بأو لسكون واحد الشيتين لا بشئ الضمير وكذا الخبر ، والحال والوصف فهي على هذه القراءة بمعنى الواو في قوله في الآية التي ذكرناها (وتركوك قائماً) أي على المنبر . واستدل به على مشروعية القيام في الخطبة وهو عند الحنفية أحد مسائلهم وعد الشافعية هو شرط في الخطبتين إن قدر عليه ، وأخرج ابن ماجه . وغيره عن ابن مسعود أنه سئل أكان لشيء يحبط قائماً أو قاعداً ؟

فقال: أما نقرأ (وزر كوك قائما)؟ وكذا مثل ابن سيرين وأبو عبيدة، وأجاب بذلك، وأول من حط جالساً أعمارية ه
واعل ذلك لعجزه عن القيام، وإلا فقد خالف ما كان عليه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، فقد
أخرج البخاري، ومسلم، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه عن ابن عمر أن النبي عليه الصلاة والسلام كان
يخطب خطبتين يجلس بينهما، وذكر أبو حيان أن أول من استراح في الخطبة عثمان رضي الله تعالى عنه، وكأنه
أراد بالاستراحة غير الجلوس بين الخطبتين إذ ذلك ما كان عليه صلى الله تعالى عليه وسلم، وأبو بكر، وعمر رضي
الله تعالى عنهما (قُلْ مَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ اللَّهِو وَمَنِ التَّحَرُّة) فان ذلك نعم بحق محله بخلاف ما فهم من النعم،
فان نعم الله ليس بمحقق بل هو مترجم، ونعم التجارة ليس بمخلد، وتقديم اللهو ليس من تقديم العدم على
الملاكمة كما توهم بل لانه أقوى مذمة، فاسب تقديمه في مقام الذم، وقال ابن عطية: قدمت التجارة على اللهو
في الرقبة لأنها أعم، وأخرت مع التفضيل لنعم النفس أولاً على الآيين، وهو قريب عما ذكرناه.

وقال الطيبي: قد ما كان مؤخر أو كرر الجار لا رادة الاطلاق في كل واحد، واستغله فيما قصد، ليتخالف السابق
في اتحاد المعنى لأن ذلك في نفسه مخصوصة، واستدل الشيخ عبد الغني النابلسي عفا الله تعالى عنه على حل الملاهي بهذه
الآية لمكان أفضل التفضيل المقتضى لاثبات اصل الخير للهو كالجارة، وأنت تعلم أن ذلك مبنى على الزعم
والثبوت، وأجيب منه استدلاله على ذلك بمطاف التجارة المباحة على اللهو في صدر الآية، والأجيب الأجيب
أنه ألف رسائل في إباحة ذلك بما يعمل به الطائفة المنسوبة إلى مولانا جلال الدين الرومي دائرة على أنه أصعب
من خسر شاذق يدور على محور المسج في مقابلاتهم، ومنها أكاذيب لأصل لها أن يرتضيها عاقل وإن يقبلها،
ولا أظن ما يعملونه إلا شعبة لا صلياً طائر الرزق والجهة يظهره خلاصاً من رقة الرق، فإياك أن تميل إلى ذلك
وتوكل على الله تعالى المالك (وَاللَّهُ خَيْرُ الرَّاقِينَ ١٩) قاله سبحانه اسمعوا ومنه عز وجل اطلبوا الرزق ه
واستدل بما وقع في القصة على أقل العدد المعبر في جماعة الجمعة بأنه اثنا عشر بنياً على ما في أكثر الروايات
من أن الباقي بعد الانقضاء كانوا كذلك، ووجه الدلالة منه أن العدد المعبر في الابتداء يعتبر في النوام
فلا تبطل الجمعة بانقضاء الزائد على اثني عشر دل على أن هذا العدد كاف، وفيه أن ذلك وإن كان دالاً على
صحته باثني عشر رجلاً بلا شبه لكن ليس فيه دلالة على اشتراط اثني عشر، وأما لا تصح بأقل من هذا العدد،
فان هذه واقعة عين أكثر ما فيها أهم انقضوا وبقي اثنا عشر رجلاً وتمت بهم الجمعة، وليس فيه أنه لو بقي أقل
من هذا العدد لم تتم بهم، وفيما يصنع الامام إن اتفق تفرق الناس عنه في صلاة الجمعة خلاف: فستداني حنيفة
إن بقي وحده، أو مع أقل من ثلاثة رجال يستأنف الظهور إذا فرغوا عنه قبل الركوع، وعند صاحبه إذا كبر وهم
معه مضى فيها، وعند زفر إذا فرغوا قبل القعدة بطلت لأن العدد شرط ابتداء فلا بد من دوامه كالوقت، ولما
أنه شرط الانقضاء فلا يشترط دوامه كالخطبة، وللإمام أن الاعتقاد بالشروع في الصلاة ولا يتم ذلك إلا بإتمام
الركعة لأن مادوها ليس بصلاة فلا بد من دوامه إلى ذلك بخلاف الخطبة لا ما تاتي في الصلاة فلا يشترط دوامها
وقال جمهور الشافعية: إن انقض الأربعة، أو بعضهم في الصلاة ولم يحرم عقب انقضائهم في الركعة الأولى
عدد نحوهم سمع الخطبة بطلت الجمعة فيتمونها بظهر السج ما قال زفر، وفي قول: لا يضر إن بقي اثنان مع الامام
لوجود مسمى الجماعة إذ ينتفر في الدوام مالا ينتفر في الابتداء وتتمام ذلك في محله.

وطعن الشيعة لهذه الآية الصحابة رضي الله تعالى عنهم بأنهم آثروا دنياهم على آخرتهم حيث انفضوا إلى اللهو والتجارة ورغبوا عن الصلاة التي هي عماد الدين وأفضل كثير من العبادات لاسيما مع رسول الله ﷺ، وروى أن ذلك قد وقع مراراً منهم، وفي إن كبار الصحابة كأبي بكر وعمر وسائر العشرة المشرفة لم ينفضوا، والقصة كانت في أوائل زمن الهجرة، ولم يكن أكثر القوم تام التحلي بحلية آداب الشريعة بعد، وكان قد أصاب أهل المدينة جوع وغلاء سعر غلاف أولئك المعضون لشدة الحاجة إلى ما عليهم بشراء غيرهم ما يقتات به لو لم ينفضوا، ولذا لم يتوعد الله تعالى على ذلك بالنار أو نحوها بل نصارى ما قبل سبحانه أنه عاتبهم ووعظهم ونصحهم، ورواية أن ذلك وقع منهم مراراً إن أريد بها رواية البيهقي في شعب الإيمان عن مقاتل بن حيان أنه قال: بلغني - والله تعالى أعلم - أنهم فعلوا ذلك ثلاث مرات فقتل ذلك لا يمتنع عليه ولا يقول عند المحدثين عليه، وإن أريد بها غير هاتين وثبتت محته، وأنى بذلك؟ وبالجملة الطعن بجميع الصحابة لهذه القصة التي كانت من بعضهم في أوائل أمرهم وقد عفا عنهم عادات لا تخص صفه ظاهر وجهل وأمره.

هذا (ومن باب الإشارة) على ما قبل في الآيات: (هو الذي بعث في الأميين رسولاً منهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة) إشارة إلى عظيم قدرته عز وجل وأن إفاضة العلوم لا تتوقف على الأسباب المادية، ومنه قالوا: إن الولي يجوز أن يكون أمياً كالشيخ معروف الكرخي - على ما قال ابن الجوزي - وعنده من العلوم الدنية ما تنحصر عنها العقول، وقال المرزوقي عبد السلام: قد يكون الإنسان عالماً بالله تعالى ذا يقين وليس عنده علم من فروض الكماليات، وقد كان الصحابة أعلم من علماء التابعين بحقائق اليقين ودقائق المعرفة مع أن في علماء التابعين من هو أقوم بعلم الفقه من بعض الصحابة، ومن أقطع إلى الله عز وجل وحلصت روحه أبض على قلبه أنوار إلهية نبأت بها لأدراك العلوم الربانية والمعارف الدنية، فالولاية لا تتوقف قطعاً على معرفة العلوم الرسمية كالنحو والمعادى والبيان وغير ذلك، ولا على معرفة الفقه مثلاً على الوجه المعروف بل على تعلم ما يلزم الشخص من فروض العين على أي وجه كان من قراءة أو سماع من عالم أو نحو ذلك، ولا يتصور ولاية شخص لا يعرف ما يلزمه من الأمور الشرعية كما كثر من تقبل يده في زماننا، وقد رأيت منهم من يقول: وقد بلغ من العمر نحو سبعين سنة - إذا تشهد لا إله إلا الله أن الله أن يدل إلا فقلت له: منذ كم تقول هكذا؟ فقال: من صغري إلى اليوم فكررت عليه الكلمة الطيبة فأقالها على الروح الصحيح إلا يجهد، ولا أظن نبأته على ذلك، موخبر ولا يتخذ الله ولياً جاهلاً ولو اتخذ له لعله ليس من كلاءه عليه الصلاة والسلام، ومع ذلك لا يعيد في دعوى ولا ينة من ذكرناه.

وذكر بعضهم أن قوله تعالى: (ويزكيهم) بعد قوله سبحانه: (يتلو عليهم آياته) إشارة إلى الإفاضة العقلية بعد الإشارة إلى الإفاضة الالسانية، وقال بحصولها للأولياء المرشدين: فيزكون ويريدهم بإفاضة الأنوار على قلوبهم حتى تخلص قلوبهم وتزكو نفوسهم، وهو سر ما يقال له التوجه عند السادة النقشبندية، وقالوا: بالرابطة لينها يركتها القلب لما يفاض عليه، ولا أعلم ثبوت ذلك دليلاً يحول عليه عن الشارع الأعظم صلى الله تعالى عليه وسلم، ولا عن خلفائه رضي الله تعالى عنهم، وكل ما يد كونه في هذه المسألة ويعمدونه دليلاً لا يخلو عن قاذح بل أكثر تمسكاتهم فيها شبه الفسك بحال القمر، ولولا خوف الاطئاب لذكرتهم مع ما فيها، ومع هذا لأنكر بركة كل من الأمرين: التوجه والرابطة، وقد شاهدت ذلك من فضل الله عز وجل،

وأيضاً لأدعى الجرم بعدم دليل في هـ الأمر ، وفوق كل ذي علم علم ، ولعل أول من أرشد اليهما من السادة وجد فيهما ما يؤول عليه . أو يقال . يكفي للعمل بمثل ذلك نحو ما تمسك به بعض أجلة متأخريهم وإن كان للبحث فيه مجال ولأرباب المال في أمره مقال ، وفي قوله تعالى (وآخريين) الخ ثناءً على عطفه على الضمير المنصوب قبل . إشارة إلى عدم انقطاع بيضه صلى الله تعالى عليه وسلم عن أمته إلى يوم القيامة ، وقد قالوا بعدم انقطاع فيض الرزق أيضاً بعد انتهائه من دار الكفاة والقضاء إلى دار الجرد والبقاء : وفي قوله تعالى : (مثل الذين حملوا النوراء) الخ إشارة إلى سوء حال المسكرين مع علمهم ، وفي قوله تعالى : (يا أيها الذين هادوا) الآية إشارة إلى حوار امتحان مدعى الولاية ليظهر حاله بالامتحان فتعديديك بكرم أو يهان ، وفي عتاب الله تعالى المنفضين إشارة إلى نوع من كفيات تربية المرید إذا صدر منه نوع خلاف ليسلك الصراط السوي ولا يرتكب الاعتصاف ، وفي الآيات بعد إشارات بضيق عنها فطابق العبارات ، « ومن حمل بما علم أو رآه » « ومن علم ما لم يعلم » .

(سورة المنافقين — ٦٣)

مدنية وعدد آياتها إحدى عشرة آية بلا خلاف ، ووجه اتصالها أن سورة الجمعة ذكر فيها المؤمنين ، وهذه ذكر فيها أصدادهم وهم المنافقون ، ولهذا أخرج سعيد بن منصور . والطبراني في الأوسط بسند حسن عن أبي هريرة قال : كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقرأ في صلاة الجمعة بسورة الجمعة فيحرص بها المؤمنين . وفي الثانية بسورة المنافقين فيقرع بها المنافقين ، وقال أبو حيان في ذلك : إنه لما كان سبب الانقضاء عن سماع الخطبة ربما كان حاصلها عن المنافقين واتباعهم ناس كثير من المؤمنين في ذلك لسرورهم بالغير إلى قدمت بالمرة إذ كان الوقت وقت جماعة جاء ذكر المنافقين ومأم عليهم من كراهة أهل الإيمان وأجمع يتبائع أفعالهم وأقوالهم ، والاول أولى .

(ثُمَّ اللَّهُ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ) أي حضروا مجلسك ، والمراد بهم عد الله بن أبي وأصحابه (قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ) التأكيد بأن واللام للارم فائدة الخبر وهو عليهم بهذا الخبر المشهود به بعيد تأكيد الشهادة ، ويدل على ادعائهم فيها المروءة وإن كانت في نفسها نفع على الحق والزور والتأكيد في قوله تعالى : (وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ) المرید الاعتناء حقيقة بشأن الخبر ، أولس إلا ليوافق صنيعهم ، وحسب بالجملة اعتراضاً لاماطة ما عسى أن يتوهم من قوله عز وجل :

(وَاللَّهُ يَشْهَدُ أَنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ) من رجوع التكذيب إلى نفس الخبر المشهود به من أول الأمر ، وذكر الطيبي أن هذا نوع من التعميم لطيف المسلك ، ونظيره قول أبي الطيب :

وتحتقر الدنيا احتقار محرب ترى كل ما فيها وحاشاك غايأ

فالتكذيب يرجع إلى (تشهد) باعتبار الخبر الضمى الذي دل عليه التأكيد وهو دعوى المروءة في الشهادة أي والله يشهد إنهم أكاذبون فيما ضمروه قولهم (تشهد) من دعوى المروءة وتوافق اللسان والقلب في هذه

الشهادة ، وقد يقال : الشهادة خير خاص وهو ما وافق فيه اللسان القلب ، وأما شهادة الزور فتجاوز إطلاق البيع على غير الصحيح فهم كاذبون في قولهم : (نشهد) المتصرع على تسمية قولهم ذلك شهادة ، وهو مراد من قال : أي لكاذبون في تسميتهم ذلك شهادة فلا تغفل .

وعلى هذا لا يحتاج في تحقق كذبهم إلى ادعائهم الموائمة ضمناً لأن اللفظ موضوع للدراطي ، وجوز أن يكون التكذيب راجعاً إلى قولهم : (إنك لرسول الله) باعتبار لازم فائدة الخبر وهو بمعنى رجوعه إلى الخبر الضمني ، وأن يكون راجعاً إليه باعتبار ما عدهم أي لكاذبون في قولهم : (إنك لرسول الله) عند أنفسهم لأنهم كانوا يعتقدون أنه كذب وجر على خلاف ما عليه حال الخبر عنه ، قيل : وعلى هذا الكذب هو الشرعي اللاحق به الدم ألا ترى أن المجتهدين لا ينسبون إلى الكذب وإن نسبوا إلى الخطأ .

وجوز العلامة الثاني أن يكون التكذيب راجعاً إلى حلف المنافقين ، وزعموا أنهم لم يقولوا (لا تدفعوا على من عند رسول حتى يفضوا من حوله) ولئن رجعنا إلى المدينية ليخرجنا لأخر منها (الأذل) لما ذكر في صحيح البخاري عن زيد بن أرقم أنه قال : كنت في غزاة مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فسمعت عبد الله بن أبي بن سلول يقول : لا تدفعوا على من عند رسول الله حتى يفضوا من حوله ولو رجعنا من عنده ليخرجنا لأخر منها (الأذل) فذكرت ذلك لعمي فذكره لابي الله صلى الله تعالى عليه وسلم فدعاني فحدثته فأرسل رسول الله عليه الصلاة والسلام إلى عبد الله بن أبي . وأصحابه لحقوا بهم ما قالوا : فكذبني رسول الله ﷺ وصدقه فأصابني هم لم يصيبني منه قط فجلست في البيت فقال لي عمي : ما أردت إلى أن كذبك رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ومقتك فأرسل الله (إذا جاءك المنافقون) فمعت إلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم هراً فقال : «إن الله صدقك بأزبد» .

وجوز بعض الأفاضل أن يكون بمعنى إن المنافقين شأنهم الكذب وإن صدقوا في هذا الخبر ، وأياً ما كان فلا يتم اللطام الاستدلال بالآية على أن صدق الخبر مطابقة لاعتقاد المخبر ولو كان ذلك الاعتماد خطأ وكذبه عدما هو إظهار المنافقين في مرقع الإصهار لذهم والاشعار بطله الحكم والكلام في (إذا) على نحو ما مر آتاه (اتخذوا أيمانهم) أي الكاذبة على ما يثير إليه الإضافة (جنة) أي وقاية عما يتوجه اليهم من الموازنة بالقتل أو السي أو غير ذلك قال قتادة : كلما ظهر على شيء منهم يوجب مؤاخذتهم حلفوا كاذبين عصمة لأموالهم ودمائهم ، وهذا كلام مستغل تعدداً لفياحهم وأنهم من عادتهم الاستنجار بالإيمان الكاذبة كما استجنوا بالشهادة الكاذبة ، ويجوز أن يراد بأيمانهم شهادتهم السابقة ، والشهادة وأعمال العلم واليقين أجرتها العرب بحرى القسم : وتلقنها بما يتلقى القسم ، ويؤكد بها الكلام كما يؤكد به ، فلهذا يطلق عليها اليمين ، وبهذا استشهد أبو حنيفة على أن أشهد يمين ، واعتصره ابن الحارث بأن غاية ما في الآية أنه سمى يميناً ، والكلام في وجوب الكفارة بذلك لا في إطلاق الاسم ، وليس كل ما يسمى يميناً نجب فيه الكفارة ، فلو قال : أحلف على كذا لا نجب عليه الكفارة وإن كان حلفاً ، واجمع باعتبار تعدد الفائلين ، والكلام على هذا استتاف يدل على فائدة قولهم ذلك عندهم مع الدم البالغ بما عقبه ، وقيل : إن (اتخذوا) جواب (إذا) وجلة (قالوا) السابقة في موضع الحال بتقدير قد أو بدونه وهو خلاف الظاهر ، وأبعد منه جعل الجملة حالا وتقدير جواب لاذا . وقال اضحك ، أي اتخذوا حلفهم بالله إثم لمنكم جنة عن القتل أو السي أو نحوهما مما يماثل به

الكفار - ومن هذا أخذ الشاعر قوله :

وما انتسروا إلى الإسلام إلا لصوص دمائهم أن لا تسالا

وعن السدي أنهم اتخذوا ذلك حجة من ترك الصلاة عليهم إذا ماتوا ، وهو كما ترى وكذا ما قبله •

﴿ فَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ أي من أراد الدخول في دين الإسلام ، أو من أراد فعل طاعة مطلقاً على أن يفعل مبتدئاً ، والمفعول محذوف ، وأعرضوا عن الإسلام حقيقة على أن الفعل لازم ، وأياً ما كان المرد على ما قبل : استمرارهم على ذلك ، وحل بعض الآجلة الآين على ما يحكي ما حكى عنهم من الشهادة ، ثم قال واتخاذها جنة عبودية عن إعادتهم وتمائم لها إلى وقت الحاجة ليحلّقوها ، ويخلصوا عن المؤاخذة لاعتناهم بها بالفعل فإن ذلك متأخر عن المؤاخذة المسبوقة بوقوع الجناية واتخاذ الجنة لئلا أن يكون قدر المؤاخذة ، وعن سببها أيضاً كما يفسح عنه الفاء في (فصدوا) أي من أراد الإسلام أو الانفاق كما سيحكي عنهم ، ولا ريب في أن هذا الصد متقدم على حملههم ، وقرئ - أي قرأ الحسن - (بيمانهم) بكسر الهمزة أي الذي أظهروه على أنفسهم فاتخاذ جنة عبارته عن استعماله بالفعل فانه وفاة دون دمائهم وأموالهم ، فمعنى قوله تعالى : (فصدوا) فاستمروا على ما كانوا عليه من الصدود والاعراض عن سبيله تعالى انتهى ، وبه ما يعرف بالتأمل

فدمل ﴿ إِيَّاهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ من اعاق وما يقبضه ، وقد مر الكلام في (سأ) غير مرة ﴿ ذَلِكَ ﴾ إشارة إلى ما تقدم من القول التام عليهم أنهم أسوأ الناس أعمالاً - أو إلى ما ذكر من حالهم في لنفق والكذب والاستحسان بالآيين العاجزة - أو الإيمان انصوري ، ومفقه من معنى الصد مع قرب العهد بالشار إليه لما مر مراراً من الاستمرار في مثل هذا الشمام يعد منزله في الشر ، وحوز ابن عطية كونه إشارة إلى سوء ما عملوا ، فادعى سوء عملهم ﴿ أَنَّهُمْ ﴾ أي بسبب أنهم ﴿ اتَّخَذُوا ﴾ أي نطقوا بكلمة الشهادة كسائر من يدرج في الإسلام ﴿ ثُمَّ كَفَرُوا ﴾ ظهر كفرهم وتبين بما أطلع عليه من قولهم : إن كان ما يقوله محمد حقاً فحق حبه ، وقولهم في عزوة نوك أطلع هذا الرجل أن تصح له قصور كسرى - وقصير هبهات ، وغير ذلك ، و(ثم) على ظاهره ، أو لاستبعاد ما بين الحالين ، أو ثم أسروا الكفر - ثم - للاستعداد لا غير ، أو نطقوا بالإيمان عند المؤمنين ، ثم طفقوا الكفر عند شياطينهم استهزاماً بالإسلام ، وقل : الآية في أهل الردة عنهم •

﴿ قَطَّبَ عَلَى قُلُوبِهِمْ ﴾ حتى يموتوا على الكفر ﴿ فَهُمْ لَا يَفْقَهُوْنَ ﴾ حقيقة الإيمان أصلاً •

وقرأ زيد بن علي (قطب) ما يباه للعائن وهو ضميره تعالى ، وجوز أن يكون ضميراً يعود على المصدر المفهوم مما قبل - أي قطع هو - أي تلعبهم بالدين ، وفي رواية أنه قرأ قطب الله صرحاً بالاسم الجليل ، وكذا قرأ الأعمش ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَحْسَانُهُمْ ﴾ لصاحبتها وتندسب أعضائها ﴿ وَلَنْ يَقُولُوا نَسْمَعُ قَوْلَهُمْ ﴾ لمصاحبتهم ودلالة ألسنتهم وحلاوة كلامهم ، وكان ابن أبي جسياً هصيحاً يحضر مجلس رسول الله ﷺ في نفر من أمثاله فالجدر قيس - ومنه بئ تفسير فكان عليه الصلاة والسلام ومن معه يعجبونهم بها كلهم ويسعدون لكلامهم ، والخطب قبل : لكل من يصالحه وأيد امرأة عكرمة - وسطية أعرفي - بسمع بالياء

التحفة والنساء للمفعول ، وقيل : لسيد الخاططين عليه الصلاة والسلام ، وهذا أبلغ على ما في الكشف لأن أحسابهم إذا أعجبت صلي الله تعالى عليه وسلم فأولى أن تنجب غيره ، وكذا السماع لقولهم ، وليوافق قوله تعالى : (إذا جاءك) والسماع مصمم معنى الإصغاء لعلبت اللام رائدة ، وقوله تعالى : (كأهم خشب مستندة) كلام مستأنف لذمهم لا محل له من الأعراب ، وجوز أن يكون في حيز الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف أي هم كأهم الح : والكلام مستأنف أيضاً ، وأنت تعلم أن الكلام صالح للاستئناف من غير تقدير فلا حاجة إليه ، وقيل : هو في حيز النصب على الحال من الضمير المجرود في (لقولهم) أي تسمع لما يقولون مشبهين بخشب مستندة كما في قوله :

قللت : عسى أن تبصرني كأنما بنى حوالى الأسود الحوادر

وتعقب بأن الحالة تعيد أن السماع لقولهم لأهم كالحشب المستندة وليس كذلك ، (وخشب) جمع خشبة كثرة وتمر ، والمراد به ما هو المعروف شهوا في حلوسهم مجالس رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مستندين فيها وما هم إلا أجرام خالية عن الإيمان والخير بخشب منصوبة مستندة إلى الخائط في كونهم أشباحا خالية عن الفائدة لأن الخشب تكون مستندة إذا لم تكن في ثناء أو دعامة بشيء آخر ، وجوز أن يراد بالخشب المستندة الأصنام المنحوتة من الخشب المستندة إلى الخيطان شهوا بها في حسن صرهم رقلة جدواهم ، وفي مثلهم قال الشاعر :

لا يخذعك اللحي ولا الصور تسعة أعشار من ترى بقر

نراهم كالسحاب منتشراً وليس فيها لطلاب مطر

في شجر السرو منهم شبه له رواء وماله ثمر

وقرأ البواء بن عازب - والنحويان - وابن كثير (خشب) باسكان الشين تخفيف خشب المضموم ، وقظيره بدنة وبن ، وقيل : جمع خشباء ، كحمر ، وحمرأ ، وهي الخشب التي نخر جوفها شهوا بها في فساد بواطنهم لنفاقهم ، وعن البريدي حل قراءة الجمهور بالضم على ذلك ، وتعقب بأن فعلاء لا يجمع على فعل بضمين ، ومنه يعلم صنف القيل إذا الأصل توافق القراءات .

وقرأ ابن عباس ، وابن المسيب ، وابن جبير (خشب) بفتحين كدرة ومدر وهو اسم جرس على ما في البحر ، ووصفه بالمؤنث كما في قوله تعالى : (أصجار نخل خاوية) (يَحْسُونَ كُلَّ صَيْحَةٍ عَلَيْهِمْ) أي واقفة عليهم ضارة لهم لجبنهم وعلهم فكانوا كما قال مقاتل : متى سمعوا بشدان ضالة أو صياحا بأى وجه كان طارت عقولهم وظنوا ذلك إيمانا بهم ، وقيل : كانوا على رجل من أن ينزل الله عز وجل فيهم ما يهلك أسترهم ويبيع دماهم وأموالهم ؛ ومنه أخذ جرير قوله يخاطب الأخطل :

مارلت تحسب كل شيء بدم خبلا نكر عليهم ورجالا

وكذا المنجي قوله :

وضاقت الأرض حتى ظن هارهم إذا رأى غير شيء ظنه رجلا

والوقوف على (عليهم) الواقع مفعولا ثانياً - ليحبون - وهو وقف تام كما في الكواشي ، وعليه كلام الواحدي ،

فأعمل له ، والكلام على ما في البحر من باب الاعمال لأن (رسول الله) يطلب عاملان : (يستغفر) و (تعالوا) فأعمل الثاني على المختار عند أهل الصرة ولو أعمل الأول لكان التركيب تعالوا يستغفر لكم إلى رسول الله ، وجلة (يصدون) في موضع الحال ، وأنت بالمضارع يدل على الاستمرار التجدد ، ومثلها في الحالية جملة (هم مستكبرون) ، وقرأ مجاهد . ونافع . وأهل المدينة . وأبو حنيفة . وابن أبي عمير . والمفضل . وأبان عن عاصم . والحسن . ويعقوب . بخلاف عنهما - (لورا) بتخفيف الواو ، والتشديد في قراءة باقي السبعة التكنيز ، ولما تم سبحانه عليهم إباءهم عن الايمان يستغفر لهم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وإعراضهم واستكبارهم أشار عز وجل إلى عدم فائدة الاستغفار لهم لما علم سبحانه من سوء استعدادهم واختيارهم بقوله تعالى : (سواء عليهم استغفرت لهم أم لم تستغفر لهم) فهو للتسوية بين الأمرين الاستغفار لهم وعدمه ، والمراد الاخبار بعدم الفائدة كما يفصح عنه قوله جل شأنه : (كأن يغفر الله لهم) وتعليقه بقوله تعالى : (إن الله لا يهدي القوم الفاسقين) أي الكافرين في الفسق الخارجين عن دائرة الاستصلاح المنهيين لسوء استعدادهم بأنواع القبائح ، بأن المغفرة فرع الهداية ، والمراد هؤلاء القوم إما المحدث عنهم بأفعالهم . والأظهار في مقام الإضمار لبيان غلوهم في الفسق ؛ والإشارة إلى علة الحكم أو الجس وهم داخلون دخولاً أولياً ، والآية في ابن أبي كسوة - كما سمعت - ولو أحقها - كما صح - وستسمع قريباً إن شاء الله تعالى ، والاستغفار لهم قيل : على تقدير مجتنبهم تائبين معتذرين من جنائياتهم ، وكان ذلك قد اعتبر في جانب الأمر الذي جزم في جوابه الفعل والإلزام لبيان لا يظهر كونه سداً للاستغفار ، ويومى إليه قوله صلى الله تعالى عليه وسلم في خبر ابن جبير لا ين أبى : «وب» وترك الاستغفار على تقدير الإصرار على الفاسق والاستكبار وترك الاعتذار وحيث لم يكن منهم توبة لم يكن منه عليه الصلاة والسلام استغفار لهم .

وحكى مكي أنه عليه السلام استغفر لهم لأنهم أظفروا له الإسلام أي بعد ما صدر منهم ما صدر بالثوبة ، وأخرج ابن جرير عن ابن عباس قال : لما نزلت آية براءة (استغفر لهم أولاً تستعصم) الخ قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم : «أسمع ربى قد رخص لي فيهم فراقه لاستغفرت لهم أكثر من سبعين مرة لئن الله أن يغفر لهم ، فنزلت هذه الآية (سواء عليهم استغفرت لهم) الخ»

وأخرج أيضاً عن عروة نحوه وإذا صح هذا لم يأت القول بأن براءة بأسرها آخر ملول ولا ضرورة تدعو لالتزامه إلا إن صح قل غير قابل للتأويل ، ولعل هذه الآية إشارة منه تعالى لنبيه صلى الله تعالى عليه وسلم إلى أن المراد بالعدد هناك التكنيز دون التحديد ليكون حكم الزائد مخالفاً لحكم المذكور فيكون المراد بالآيتين عند الله تعالى واحداً وهو عدم المغفرة لهم مطلقاً والآية الأولى - فيما اختار - نزلت في اللامزين كما سمعت هناك عن ابن عباس وهو الأرفق بالسابق ، وهذه نزلت في ابن أبي وأصحابه فانطقت به الاخبار الصحيحة ويجمع الطائفتين التفاتاً ، ولذا قال صلى الله تعالى عليه وسلم ما قال مع اختلاف أعيان الذين نزلت فيهم ، ثم إنني لم أفهم في شيء مما أعول عليه على أن ابن أبي كان مريضاً إذ ذاك ، ورأيت في خبر أخرجه عبد بن حميد عن ابن سيرين ما يشعر بأنه بعد قوله : والله لئن رجعتا إلى المدينة ليخرجن الأعز منها الأذل بأبام قلائل اشتكى واشتد وجهه ، وفيه أنه قال للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم وقد ذهب إليه بشفاقة ولده : حاجتي إذا

أ. مت أن تشهد غسلي وتكفنتي في ثلثه أثواب من أثوابك وتمشي مع حمازني وتصلي على فعل صلى الله تعالى عليه وسلم قرأت هذه الآية (ولا تصل على أحد منهم مات أبداً ولا تقم على قبره) ولا يشكل الاستغفر إن كان قد وقع لأحد من المذاهب بعد نزول ما يفيد كونه تعالى لا يهدي المومئنين إدا لا يمين المذاهب كل منهم إلا يدين أنه مخصوصه من أصحاب الجميع كأن يموت على ما هو عليه من الكفر والفاق ، وهذا الذي ذكرته هنا هو الذي ظهر لي بعد كتابة ما كتبت في آية براءة ، والمقام بعد مخرج إلى تحقيق فراجع ونأمل والله تعالى ولي التوفيق .

وقرأ أبو جعفر - آستغفرت - بمدة على الهمة قليلة : هي عوض من همزة الوصل ، وهي مثل المدة في قوله تعالى : (قل آلذكرين حرم) لكن هذه المدة في لاسم ثلاثا يلحق الاستغفار بالخبر ولا يحتاج ذلك في الفعل لأن همزة الوصل فيه مكسورة ، وعنه أيضاً ضم ميم (عليهم) إذا أصلها الضم ووصلت همزة . وروى معاذ بن معاذ النخعي عن أبي عمرو كسر الميم على أصل لتقاء الساكنين ، ووصلت همزة فسط في امرأتين واللفظ خبر والمعنى على الاستغفار ، وجاء حذف همزة ثق بدلالة (أم) عليها كما في قوله : بسم رمين الجمر أم بئان . وقال الزعزعي : قرأ أبو جعفر - آستغفرت - إنشاعاً لهمزة الاستغفار للاظهار والبيان لأقرباً لهمزة

الوصل ألماً ثانياً في - آلسحر وآله - وقال أبو جعفر بن القمقاع : بمدة على الهمة وهي ألف النسبة .
وقرأ أيضاً بوصل الألف دون همزة على الخبر ، وفي كل ذلك حذف لأنه في الأولى أثبت همزة الوصل وقد أعنت عنها همزة الاستغفار ، وفي الثانية حذف همزة الاستغفار وهو يريد بها ، وهذا ما لا يستعمل إلا في الشعر وقوله تعالى :

(هُمُ الَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنْفِقُوا عَلَى مَنْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ حَتَّى يَنْفَضُوا) استأثاف مدين لبعض ما يدل على فسقهم ، وجور أن يكون حادياً بحري العليل لعدم مغفرته تعالى لهم : ليس بشيء لأن داء مائل عاقب ، والقائل رأس المذاهب ابن أبي وسائرهم راصون بذلك ، أخرج الترمذي وصححه ، وجماعه عن زيد بن أرقم قال : عزوباً مع رسول الله ﷺ وكان معاً ناس من الأعراب فكما ابتدر الماء وكان الأعراب يسقوا إليه فيسبق الأعرابي أصحابه فيملا' الخوض ويجعل حوضه سجارة ويجعل النطع عليه حتى يحرق أصحابه فأبى رجل من الأنصار أعرابياً فأرغى دماء ناقة للشرب فأبى أن يدهه فانتزع حجراً ففاض فرفع الأعرابي خشة فضرب رأس الأنصاري فشجه فأبى عبد الله بن أبي رأس المذاهب فأخبره وكان من أصحابه فغضب ، وقال : (لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله) يسمى الأعراب ، ثم قال لأصحابه : إذا رجعت إلى المدينة فليخرج الأعرابي منها إلا أن يقول : وأما ردق عني سمعت عبد الله فأخبرت عني فأخبر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فأرسل إليه رسول الله عليه الصلاة والسلام خائف ووجد صدقه صلى الله تعالى عليه وسلم وكذبى فجاء عني إلى فقال : ما أردت إلى أن مقتك وكذبتك المسلمون فوقع على من الهم عالم يقع على أحد قط فبينا أنا أسير وقد خففت رأسي من الهم إذا أتاني رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فرك أذني وضحك في وجهي ثم إن أبا بكر رضي الله تعالى عنه لحقني فقال : ما قال لك رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ؟ قلت : ما قال لي شيئاً إلا أنه عرك أذني وضحك في وجهي فقال : أبشر فلما أصبحنا قرأ رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم

(إلا جارك المنافقون قالوا : نشهد أنك لرسول الله) حتى يلج (الخرجن الأعز منها الأذل) وقد تقدم عن البخاري ما يدل على أنه قاتل ذلك أيضاً .

وأخرج الإمام أحمد - ومسلم - والنسائي نحو ذلك ، والأخبار فيه أكثر من أن نحصى ؛ وتلك العراه التي أشار إليها ريد قال سفيان . يرون أمر عراه بني المصطلق ، وفي الكشف خبر طويل في عصاة يفهم منه أنهم عنوا بمن عند رسول الله فقراء لها حرين ، وظاهر أن التمييز - برسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم - أي بهذا اللفظ وقع منهم ولا يأتبه كمرهم لأنهم منافقون مقرون برسالته عليه الصلاة والسلام ظاهراً . وجور أن يكونوا فالوهم بها أو لعنته عليه صلى الله تعالى عليه وسلم حتى صار كالعلة لم يقصد منه إلا الدت ، ويحمل أنهم عبروا من هذه العبرة بغير ما الله عز وجل إجلالاً لئله عليه الصلاة والسلام وإكراماً ، والانفصاض انفرق ، و(حتى) للتعليل أي لا تنفوا عليهم كي يفرقوا عنه عليه الصلاة والسلام ولا يصحوه .

وقرأ الفضل - عيسى الرقاشي - ينفصوا من أمصس القوم في طعاهم ونقض الرحيل وعاه ، وأعمل ما يتعدى بغير الحمرة وبلمره لا يسدى ، قال في الكشف : وحقيقته حان لهم أن يعضوا من أودم ؛ وقوله تعالى : ﴿ وَفِي حَزَنَيْنِ لِسَمَوَاتٍ وَالْأَرْضِ ﴾ رد وإبطال ما روي من أن عدم إيمانهم على من عند رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يؤدي إلى انفصاضهم عنه عليه الصلاة والسلام ببيان أن خزائن الأرض بقيد الله تعالى خاصة يعطى منها من يشاء ويمنع من يشاء ﴿ وَكَانَ الْمُنَافِقِينَ لَا يَتَّقُونَ ﴾ ذلك لجهلهم بالله تعالى وبشئونه عز وجل ، ولذلك يقولون من معالاب الكفرة ما يقولون .

﴿ يَقُولُونَ آمَنَ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ بَيِّنَاتٍ لَّا عِزُّ مِمَّا لَدُنْكَ ﴾ قائله كما سمعت من أي ، وعلى ما اعز نفسه أو ومن يلوذ به ، والأدل من أعزه الله عز وجل وهو الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم أو هو عليه الصلاة والسلام والمؤمنون ، وإسناد القول المذكور إلى جمعهم لرصاتهم به كما في سابقه .

وقرأ الحسن - وابن أبي عملة - ولست في اختياره - ليخرج - بالنون ، ونصب (الأعر والأذل) على أن (الأعر) معول به ، (الأذل) إما حال بقاء على جواز تعريض الحال ، أو زيادة آل فيه نحو أرسلنا العراك ، وأدخلوا الآول فالاول وهو المشهور في تخريج ذلك ، أو حال بتقدير مثل وهو لا يعرف إلا صفة أي مثل لاذل ، أو معول به لحال محدوده أي مثبها الأذل ، أو مقدر مطلق على أن الاصل إخراج الأذل حذف المصدر المضاف وأقيم المضاف إليه مقدمة فتصب أنصابه .

وحكى الكسائي ، وقرأه أن هو قرأوا - ليخرج - مالياً مفتوحة وضم الراء ، ورفع (الأعر) على الفاعلة ونصب (الأذل) على تقديمه ، بيد أنك تقدر على تقدير نصب على المصدرية خروج ، وقرئ - ليخرج - مالياً مبنياً للمفعول ، ورفع (الأعر) على البيانة عن الفاعل ، ونصب (الأذل) على مأمرة .

وقرأ الحسن فيما ذكر أبو عمرو الداني ليخرج - نون الحائفة مفتوحة وضم الراء ، ونصب (الأعر والأذل) ، وحكى هذه القراءة أبو حاتم ، وخرجت على أن نصب (الأعر) على الاختصاص كما في قولهم : نحن العرب أقرى الناس للضيف ، ونصب (الأذل) على أحد الأرواح المارة فيها حكاية الكسائي . والعراه ، والمقصود بإظهار التصجر من المؤمنين وأهم لا يذكروهم أن يساكنوهم في دار كسائيين : وهو كما مرى ، ولعل هذه العراه

غير ثابتة عن الحسن ، وقوله تعالى : (وَفَ الْعِزَّةِ وَرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ) رد لما رجموه ضمناً من عرثهم وذل من نسبوا إليه البطل ، وحاشاه منه أي يوفه تعالى العلية والقوة ولم أعزه الله تعالى من رسوله ﷺ والمؤمنين للامير ، ويدل على ما أشيرنا إليه توجيه الحصر المستفاد من تقديم الخبر ، وقيل : إن العطف معتبر قبل سببه الاستناد فلا ينافي ذلك ولا يضر إعادة الجمل لأنها ليست لأفادة الاستقلال في النسبة بل لأفادة تعاقب ثبوت العزة فإن ثبوتها لله تعالى ذاتي والرسول صلى الله تعالى عليه وسلم بواسطة الرسالة والمؤمنين بواسطة الإيعان ، وجاء من عدة طرق أن عبد الله بن عبد الله بن أبي - وكان مخلصاً - سل سيفه على أبيه عند ما أشير فها على المدينة فقال : والله على أن لا أعمده حتى تقول : محمد الأعز وأنا ، لأذلهم يرمح حتى قال ذلك ، وفي رواية أنه رضى الله تعالى عنه وقف والناس يدخلون حتى جاء أبوه فقال : وراك ، قال : مالك وراك ؟ قال : والله لا تدخلها أبداً إلا أن يأذن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولثعلب اليوم الأعز من الأدل فرجع حتى لقي رسول الله ﷺ فشكا إليه ما صنع ابنه فأرسل إليه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أن خل عنه يدخل ففعل ؛ وصح من رواية الشيخين . والثالث مذى . وغيرهم من جابر بن عبد الله أنه لما بلغ رسول الله ﷺ ما قال ابن أبي قحافة عمر رضى الله تعالى عنه فقال : يا رسول الله دعني أضرب عنق هذا المنافق ، فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم : ودعه لا يتحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه ، وفي رواية عن قتادة أنه قال له عليه الصلاة والسلام : يا نبي الله مهاداً أن يضرب عنق هذا المنافق ، فقال صلى الله تعالى عليه وسلم ذلك ، وفي الآية من الدلالة على شرف المؤمنين ما فيها ، ومن هنا قالت بعض الصالحات وكانت في هيئة رثة : ألسنت على الإسلام وهو المر الذي لا دل معه وقلغي التي لا فقر معه . وعن الحسن بن علي رضي الله عنهما قال : إن الناس يرمعون أن فيك تبها قال : ليس بنيه ولكنه عزة وبلا هذه الآية ، وأريد بالثب الكبر ، وأشار العز إلى أن العزة غير الكبر ، وقد نص على ذلك أبو حفص السهروردي قدس سره فقال : العزة غير الكبر لأن العزة معرفة الإنسان بحقيقة نفسه وإكرامها أن لا يضعها لأقسام عاجلة كما أن الكبر جهل الإنسان بنفسه وإنزالها فوق منزلتها فالعزة ضد الفلانة كما أن الكبر ضد التواضع ، ويفسر الراغب العزة بحالة مانعة للإنسان من أن يطلب من قومه : أرض عزاز أي صلبة وتميز العمل أشد كأنه حصل في عزاز يصعب الوصول إليه ، وقد تستعار للحمية والآفة المذمومة وهي بهذا المعنى ثبتت للكفرة ، وتفسيرها بالقوة والعلية كما سمعت شائع ولك أن تريد بها هنا الحالة المانعة من المعلوية فإنها أيضاً ثابتة لله تعالى ولرسوله صلى الله تعالى عليه وسلم وللمؤمنين على الوجه اللائق بكل .

(وَلَكِنَّ الْمُتَّقِينَ لَا يَحْزَنُونَ ۝) من فرط جهلهم وغرورهم بهذون ما بهذون والفعل هنا منزل منزلة اللازم فلذا لم يقدر له مفعول ولا كذلك الفضل فيما تقدم وهو ما اختاره غير واحد من الأجلة ، وقيل في وجهه : إن كون العزة لله عز وجل مستلزم لكون الإدراqui بيده دون العكس فناسب أن يعتبر الأخلاق في الجملة المذيلة لما يفيد كون العزة له سبحانه قصداً للبالغة والتفديد للجملة المذيلة لما يفيد كون الإدراqui بيده تعالى ، ثم قيل : خص الجملة الأولى بـ (لا يقفون) والثانية بـ (لا يحزنون) لأن إثبات الفقه للإنسان أبلغ من إثبات العلم له فيكون نفي العلم أبلغ من نفي الفقه فأوثر ما هو أبلغ لما هو أدنى له .

وعن الراغب معنى قوله تعالى : (هم الذين يقولون لا تتعقوا) الخ أنهم يأمررون بالأضرار بالمؤمنين وحبس

اسمقاتهم ولا يفتنونهم إذا فعلوا ذلك أصراً ، وأنفسهم فهم لا يفقهون ذلك ولا يفتنون له ، ومعنى الثاني إبعادهم إخراج الأعرار ، والأدلة ، وعندهم أن الأعرار من له القوة والعلة على ما كانوا عليه في الدنيا فهم لا يعلمون أن هذه القدرة التي يفضل بها الإنسان غيره إنما هي من الله تعالى فهي له سبحانه ولمن يحصه بها من عباده ، ولا يسمون أن الدليل لمن يقفرون فيه العزة وأن الله تعالى معز أوليائه بطاعتهم له ومثال أعدائه تمجدهم أمره عز وجل ، وعند احتصاص كل آية بما اقتضاه معناها ودبر ، والإيضاح في مقام الإيضاح ، لزيادة لدم مع الإشارة إلى علة الحكم في الموضعين •

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُلْهِكُمْ أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ) أي لا تشغلكم الأهتمام بتدبير أمورها والاعتناء بمصالحها والاشتغال بذكر الله عز وجل من الصلاة وسائر العبادات المذكورة للعمود لحق جل شأنه فذكر الله عز وجل يحار عن مطلق العبادة كما يقصده كلام الحسن وجماعة ، والعلاقة الدينية لأن لعباده سبب لذكره سبحانه وهو المقصود في الحقيقة معناه •

وفي رواية عن الحسن أن أمراده بجميع الفرائض ، وقال الصحاح ، وعطاء ، الذكر هذه الصلاة المكتوبة ، وقال السككي : الجهاد مع الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم ، وقيل : غرس ، والعموم أولى ، ويمهم كلام الكشف أن المراد بالأموال والأولاد نداء ، وعبر بها عما لكونها أرباب الأشياء معاً قال الله تعالى : (الْمَالُ وَالنَّوْنُ رِيشَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا) فإذا أريد بذكر الله العموم يؤول المعنى إلى لا تشغلكم الدنيا عن الدين ، والمراد بهي الأموال وما يمدح بهي الخاطئين وإزاء وجه الهالك لعة لأنها لقوة تدبها للهو وشدة مدحلتها به جعلت كأنها لاهية ، وقد نهيت عن للهو فلا صلح لا فهو بأموالكم الخ ، فالتحور في الالسد ، وقيل : إنه يجوز بالسبب عن المسبب كقوله تعالى : (ولا يكن في صدرك حرج) أي لا تكونوا بحيث تهلككم أموالكم الخ •

(وَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ) أي أقر بها وهو الشمن ، وهذا اللفظ ، وفي قوله ذلك (فَأَرْسَلْنَاكَ مِنْهُمْ خَشْرُونَ) حيث ما عوا العظم الباقى بالخفير العاد ، وفي التمر من الإشارة ولخصر للخسران بهم ، وفي تكرير الاسناد وتوسط ضمير الفصل ما لا يخفى من المبالغة ، وكأنه لما سئل عن الاغراق على من عند رسول الله ﷺ وأريد البحث على الاتفاق جعل قوله تعالى : (بِأَيْتِهَا الدِّينَ آمَرُوا) الخ تمهيداً وتوطئة للاسناد بالانفاق لذكر على وجه العموم في قوله سبحانه : (وَنَقَعُوا مِنْ مَّوَارِقِكُمْ) أي مصر ما أعطيناكم ونقصه به عليكم من الأموال لاجل الآخرة (مَنْ قُلَ أَنْ أَوَّلَ مَا جَاءَكُمْ مِنَ الْمَوْتِ) أي أماراته ومقدماته ، فالعكاز على تقدير مضاف ، ولذا مرع على ذلك قوله تعالى : (فَيَقُولُ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي) أي أهلتني (إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ) أي أمد نصير (فَأَصْدَقَ) أي فأصدق ، وبذلك هراً أي . وعد الله . وان جبر ، ونصب العمل في جواب انتهى والجزم في قوله سبحانه : (وَأَنْتُمْ مِنَ الصَّالِحِينَ) • بالمطاف على موضع (فَأَصْدَقَ) كأنه قيل : إن آخرتي أصدق وأكس ، وإلى هذا ذهب أبو علي الفارسي ، والزجاج ، وحكي سيدي به عن الخليل أنه على توهم الشرط الذي يدل عليه أن الشرط غير صاهر ولا قدر حتى يكثر المطاف على الموضع كما في قوله تعالى : (من يصل الله فلا هادي له) ويترجم من قرأ بالحزم وهو حسن بيد أن الحيز بالوهم هنا ينشأ ، توهم فصح ، والفرق بين المطاف

على الموضع والعطف على التوهم أن العامل في العطف على الموضع موجود وأثره مفقود ، والعامل في المطف على التوهم مفقود وأثره موجود ، واستظهر أن الخلاف لفظي فإراد أبي علي . والزجاج المطف على الموضع المجرم أي المقدر إذ لا موضع هنا في التحقيق فكهما وإن من فتح التعبير .

وقرأ الحسن . وابن جبير . وأبو رجاء . وابن أبي إسحق . ومالك بن دينار . والأعمش . وابن عيص . وعبد الله بن الحسن العنبري . وأبو عمرو (وأكون) بالصب وهو ظاهر ، وقرأ عبيد بن عمير (وأكون) بالرفع على الاستئناف ، والنحويون . وأهل المعاني قدروا المبتدأ في أمثال ذلك من أقوال المستأمة ، يقال هنا : أي وأنا أكون ولا ترام به . ولون ذلك ، ووجهه بأن ذلك لأن العمل لا يصح الاستئناف مع الواو الاستثنائية في هذا ولا بدونها ، وتعقب بأنه لم يذهب إلى عدم صلاحية لذلك أحسن النحاة وكان له لهذا صرح العلامة التفناني بأن التزام التقدير بما لم يظهر له وجهه ، وقيل : وجهه أن الاستئناف بالاسمية أظهر وهو كما نرى ، وجوز كون الفعل على هذه القراءة مرفوعاً بالعطف على - أصدق - على نحو القوانين السابقة في الجزم ، وهذا وعن الضحاك أنه قال في قوله تعالى : (وأنفقوا مما رزقناكم) يعني الزكاة والنفقة في الجمع ، عليه قول ابن عباس فيما أخرج عنه ابن المنذر : (وأصدق) أدنى (وأكن من الصالحين) أحسن ، وأخرج الترمذي . وابن جرير . والطبراني . وغيرهم عنه أيضاً أنه قال : قال رسول الله ﷺ : « من كاذبه مال ينفقه صحيح بيت ربه أو تجب عليه فيه الزكاة فلم يعمل سأل الرجعة عند الموت » فقال له رجل : يا ابن عباس أتق الله تعالى فأنا يسأل الرجعة الكفر فقال : سألتك عليهم بذلك قرأ ما (يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم أو ذلكم ولا أولادكم عن ذكركم) إلى آخر السورة كذا في القدر المنور . وفي أحكام القرآن رواية الترمذي عنه ذلك موقوفاً عليه ، وحكى عنه في البحر . وغيره أنه قال : إن الآية نزلت في ما من الزكاة ، والله لو رأى خيراً لما سأل الرجعة ، فقيل له : أما تنق الله تعالى يسأل المؤمنون للكرة ؟ فأجاب بنحو ما ذكر ، ولا يخفى أن الاعتراض عليه وكذا الجواب أوفق بكونه نفسه أذعن سؤال الرجعة ولم يرض الحديث بذلك ، وإذا كان قوله تعالى : (لولا آخرتي) المح سؤالا للرجعة بمعنى الرجوع إلى الدنيا بعد الموت لم يخرج قوله تعالى : (من قبل أن يأتي أحدكم الموت) إلى تقدير مضاف كما سمعت آتاه .

(وَلَنْ يُؤَخَّرَ اللَّهُ قَسًا) أي ولن يمهأها (إِذَا جَاءَ أَجَلُهَا) أي آخر عمرها أو انتهى الزمان المستطاع من أول العمر إلى آخره على تفسير الأجل به (وَاللَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ) فجاء عليه ، وقرأ أبو بكر بإياد آخر الحروف ليوافق ما قبله في الغيبة ونفساً لكونها نكرة في سياق النفي في معنى الجمع ، واستدل الكيا بقوله تعالى : (وأنفقوا) الخ على وجوب إخراج الزكاة على الفور ومع تأخيرها ، ونسب للزحشرى أنه قال : ليس في الرجوع عن التفريط في هذه الحقوق أعظم من ذلك فلا أحد يؤخر ذلك إلا ويجوز أن يأتيه الموت عن قريب فيلزمه التحرز الشديد عن هذا التفريط في كل وقت ، وقد أبطل الله تعالى قول المجبرة من جهات : منها قوله تعالى : (وأنفقوا) ، ومنها أنه إن كان قبل حضور الموت لم يقدر على الاتفاق فكيف ينسب تأخير الأجل ، ومنها قوله تعالى مؤيماً له في الجواب : (ولن يؤخر الله) ولولا أنه مختار لأجيب باستواء التأخير والموت حين الفتي ، وأجيب بأن أهل الحق لا يقولون بالمعير فالبحث ماسقط عنهم على أنه لا دلالة في الأول كما في سائر الإوامر كما حقق في موضعه ، والفتي - وهو متمسك الفريق - لا يصح الاستدلال به ، والقول المؤيد بإبطال فتنيهم لأجواب عنه إذ لا استحقاق لوضوح البطلان ، والله تعالى أعلم .

﴿سورة التعين - ٦٤﴾

مدنية في قول الاكثرين ، وعن ابن عباس وعطاء بن يسار أنها مكية (لا آيات من آخرها) (بأيها الدين
آمنوا إن من أرواحكم) الخ ، وعدد آياتها سبع عشرة آية بلا خلاف ، وقد سبقتم لما فيها أنه سبحانه ذكر هناك
حال المنافقين وساطب بعد المؤمنين ، وذكر جن وعلاهما تقسيم الناس إلى مؤمنين ، وظاهر ، وأيضاً في آخر
تلك (لا تهنك أموالكم) (لا أولادكم) (في هذه) (إن أموالكم وأولادكم فتنة) وهذه الحجة على ما قيل : كانت تلك
الآية ، وأما في ذكر التعين نوع حديث عن الاتفاق قبل لموت الأمور به فيما قيل ، واستدل بعضهم عمر النبي ﷺ
أنه ثلوث من قوله تعالى في تلك السورة : (ولن يضر الله شيئاً وإذا سألوا أهلها) فأنها رأس ثلاث وستين سورة ،
وبعض سبحانه ، السبعين يظهر ثبوتها في قوله عليه الصلاة والسلام :

«سَمِعْتُ اللَّهَ الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ يَقُولُ مَا فِي سَمَاءٍ وَمَا فِي الْأَرْضِ» أي يزهو سبحانه وتعالى جميع المخلوقات
عملاً لا يبق بحساب كبريائه سبحانه سبحانه مستمراً ، وذلك دلالة على كماله عز وجل واستغناؤه تعالى ، والتجديد
وعنا بعد الطر في وجود الدلالة من ذلك : (لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ) لا يغيره تعالى إذ هو حل شأنه المبدئ
الكل شيء وهو القائم به والمهيمن عليه وهو عز وجل المولى لأصول العلم ومروعه وأما ملك غيره سبحانه
فاسرع منه تعالى وبسيط ، وأما حمد غيره تارك وتعالى جرياً بأن إقامته تعالى على يده بشكل الأمرين له تعالى
في الحقة وإيمره بحسب الصورة ، وتقديم (لَهُ الْمُلْكُ) لأنه كالذي لا يبدله (وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) ١
لأن بسطة ذاته حل شأنه المقتضية للقدرة إلى الكل سواء فلا يتصور كون بعض مقدور أدون بعض ، وقوله تعالى :

﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ الخ بيان إيمانه بقدرة تعالى العظمة ، والمرد هو الذي أوجدهم كما شاء وقوله تعالى :
﴿فَسَمِعَ كَافِرٌ وَمُنْكَرٌ مُّؤْمِنٌ﴾ أي فسمعكم كافر به تعالى وبعضكم مؤمن به عز وجل ، أو بعض منكم كافر به
سبحانه وبعض منكم مؤمن به تعالى تفصيل لما في (خَلَقَكُمْ) من الإجمال لأن كون بعضهم أو بعض منهم كافراً ،
وكون بعضهم أو بعض منهم مؤمناً مراد منه فائده ، مثلاً في قوله تعالى : (وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ لَدُنْهِ مِنْ رُوحٍ
بَشَرٍ مِمَّنْ يَلْقَى فِي الْغَلْطِ) الخ فيكون الكفر والإيمان في ضمن الحق وهو الذي تؤيده الآثار الصحيحة كخير البخاري -
ومسلم - وأبو داود عن ابن مسعود قال : حدثنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم - وهو الصادق
المصدوق - أن حق أحدكم يجمع في ظل أمه أربعين يوماً بطلاقة ثم يكون عاقبة من ذلك ثم يكون مصعة من
ذلك ثم يبعث الله الله مسكاً أربع كلمات يكتب رزقه ، وأجله ، وعمله ، وشقى أو سعيد ثم ينفخ فيه الروح
الحديث ، وأخرج عبد بن حميد ، وابن المنذر ، وابن أبي حاتم ، وابن مردويه عن أبي ذر قال : قال رسول الله
ﷺ : «إذا مكث آدمي في الرحم أربعين ليلة أتاه ملك النفوس فمرح به إلى الرب فيقول : يا رب أذكر أم
أنسى ؟ فيقضى الله ما هو قاض فيقول : أشقى أم سعيد ؟ يكتب ما هو لاق »

وقرأ أبو ذر مرطحة التنازل خمس آيات إلى قوله تعالى : (وَصُورَكُمْ فَاُحْسِنُ صُورَكُمْ) (إليه المصير) والجمع
بين المجرىين مما لا يخفى على من أوتي بصياً من العلم ، وتقديم الكفر لأنه الأغللب .

واحد. بعضهم كونه المعنى هو مدى خلقكم خلقاً مدنياً حاوياً لجميع مبادئ الكمالات العسية والعمالية. ومع ذلك فيكم خيار الكفر كاستله على خلاف ما تستدعيه خلقته. وممكن اختيار الإيمان كاستله حسباً تقضي خلقته، وكأن الواجب عليكم جميعاً أن تكونوا مختارين للإيمان شاكرين لنعمة الحق والإيجاد وما تفرغ عليهم من منافع. فادعوا ذلك مع تمام شكركم منه بل تشبثوا به شجباً وصرعوا فرحاً، وهو الذي ذهب إليه الرعشري، يد أنه قدر الكافر بالإلحاف بالكفر والمغاللة. ومؤمن بالآل في الإيمان وتفاعل له لأنه الأوفق منه من أصل النعم الذي هو الخلق. والحمد لله الذي لا اله إلا هو، وأن الآية ليس لإحلالهم، يقتضيه التفصيل عليهم بأصل النعم الذي هو الخلق ولا يحد من اسمهم، أن لا يأتى به من الرعي على الكفر والشكر أن يعصى الخلق ولا يشكر نعمته. ثم قال: في أحسن من يرجع الكفر بالخلق ويجعله من جملة، وخلق أعظم نعمته من الله تعالى على عباده، والكفر أعظم كفران من "مادة لومهم سبحانه" وجعل الطيب "تعالى" هذا للترتيب والفرض على سبيل الاستعارة كالللام في قوله تعالى: (فانظروا آل فرعون ليعلموا أنهم عدواً وحرماً) وهي تافهة في قوله تعالى: (وحداني سرها) الآية. والكتاب منهم مهتد وكثير منهم واسقون) ولا يجعلها لتفصيل كما قدس.

واختار في الآية المعنى الك. ومؤيداً له بالأحاديث الصحيحة. وفي السياق عليه مدعي أن الآيات ظاهر. واردة بيان عظمة نعمته تعالى في مسكنه ومديونه واستفادته في شموله عليه تعالى كلها وفي إتيانها تعالى المكونات دورها وأعراضها. ورواها في اختيار ذلك تليده المدقق صاحب الكشف. وعرض قول الرعشري: فما أحسن الخلق بقوله فيه ما مر مراراً كأنه يعني عتقة النصوص في عدم كون الكفر مخلوقاً كغيره عن أن خلق الكفر أيضاً من نعمته. نعمه من لا خلقه وبين ما به من الخصال ما ظهر مقدار الإحسان والإيمان وما به من المنافع. ثم إن كونه كفر باعتباره قيامه بالعدوم. جاء الفصح لا باعتبار كونه خفية تعالى على ما حقق في موضعه، ثم قال: ومنه يظهر أن تكلفه في قوله تعالى: (فكم) الخ يخرج عن تفصيل الجمل في (خلقكم) تحريف الكتاب الله تعالى انتهى.

ويرجع التفصيل على في الخلة قوله تعالى: (كافر. ومؤمن) دون من يكفر ومن يؤمن، نعم عدم دحوا، الكفر والإيمان في الخلق أوفق بقوله تعالى: (فطر الله التي فطر الناس عليها) وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم: "كل مولود يولد على الفطرة" والاعتصاف بالآية لتحمل كلاما المعنيين: المعنى الذي ذكر أولاً. والمعنى الذي اختاره البعض، والسياق يحتمل أن يحتمل على ما يناسب كلا وليس نصاً في أحد الأمرين اللذين سمعتهما حتى قيل: إن الآيات واردة لبيان ما يوجب عليه الوعد والوعيد بعد من تقدره النعمة والعلم المحيط بالشأنين، وقوله تعالى: (وَاللَّهُ يَكْفُلُكُمْ وَأَنَا الْكَافِلُ بِهِ) تناسب ذلك لا ينافي خلق الكفر والإيمان لأنهما مكنو به من الله تعالى وإياهما لا ينافي كونهما مكنو به للعبد كما بين في الكلام على قوله تعالى: (والله خلقكم وما تتممون) لكن أكثر الأحاديث تؤيد المعنى الأول، وكأنى بك مختار الثاني لأن كون المقام للتدريج على الكفر أظهر وهو أوفق به، وعن عطاء بن أبي رباح (فكم كافر) أي الله تعالى مؤمن بالتركيب (ومعكم مؤمن) الله تعالى ظاهر بالتركيب، وقيل: (فكم كافر) بالخلق وهم المعربة (ومعكم مؤمن) به، وعن الحسن أن في الكلام حذفاً والتقدير ومعكم حق، ولا أراه يصح. وكأنه من كذب المعربة عليه، والخلة - على ما لا يظهر بعض الأفاضل - طريقة على الصفة، ولا يصره عدم العائد لأن

المطوف بالعداء يكفيه (١) وجود العائد في إحدى الجنتين كإفروده في نحو الذي يطير فيغضب زيد الدباب ، أو قال فيها رابط بالتأويل أي فنكم من قدر كرهه ومنكم من قدر إيمانه ، أو (فنكم كافر) به (ومنكم مؤمن) به . ويقدر الحذف تدريجاً ، وحور أن يكون المصطف على جملة (هو الذي خلقكم) •

(خلق السموات والأرض بالحق) بالحكمة الباهرة المنصبة للمصالح الدينية والدنيوية ، قيل : وأصل الحق مقابل الباطل فأريد به المرض الصحيح الواقع على أتم الوجوه وهو الحكمة العظيمة •

(وَصَوَّرَكُمْ فَأَحْسَنَ صُوَرَكُمْ) حيث برأكم سبحانه في أحسن تقويم وأودع فيكم من القوى والمكشعر الظاهرة والباطنة ما ربط بها جميع الكمالات الباردة والكامنة ، وزيدكم صفوة صفات مصنوعاته وخصكم بخلاصة خصائص مبدعاته وجعلكم أ نموذج جميع مخلوقاته في هذه النشأة ، وقد ذكر بعض المحققين أن الإنسان جامع بين العالم العلوي والسفلي ، وذلك لروحه التي هي من عالم المجرذات وبدنه الذي هو من عالم الماديات وأشدوا •

وتزعم أنك جرم صغير وفيك انطوى العالم الأكبر

ولعمري أن الإنسان أعجب نسخاً في هذا لعالم قد اشتملت على دقائق أسرار شهدت ببعضها الآثار وعلم ما علم منها ذور الأبصار ، وحسن مصهم الصورة بالشكل المدرك بالعين كما هو المعروف ، وكل ما شاهد من الصور الاسماوية حسن لكن الحسن كعبه من المعاني على طبقات ومراتب فلا تحطاط ببعضها عن مراتب ما فوقها اعطاطاً يتيماً وإضافته إلى المولى عليها لا تستملح وإلا فهي داخلة في حيز الحسن غير خارجة من حده ، ألا ترى أنك قد تدبج بصورة وتستملحها ولا ترى الدنيا بها ثم ترى أملك وأعلى في مراتب الحسن يبدو عن الأولى طرفك وتستقل الطرأ بها بعد امتثالك • وتهلكك عليها ، وقالت الحكماء : شيآن لا غاية لهما : الجمال . والبيان •

وقرأ زيد من علي . وأبو رزيق (صوركم) بكسر الصاد والقياس لضم كافي قراءة الجمهور •
(وَالِلَّهِ الْمَصِيرُ ٣) في النشأة الأخرى لا إلى غيره استقلالاً أو شتر كافي فاصرفوا ما خلق لكم فيها خلق له لتلا يسخ ما يشاهد من حسنكم بالعذاب (يَسْتَمُّ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ) من الأمور الكلية والجزئية والأحوال الجلية والخبية (وَيَعْلَمُ مَا تُسْرُونَ وَمَا تَكْتُمُونَ) أي ما تسرونه فيما بينكم وما تظهرونه من الأمور ولتصرح به مع اندراجها فيما قبله للاعتناء بشأنه لأنه الذي يدور عليه الخراء ، وقوله تعالى : (وَأَنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ ٤) اعتراض تدبيلي مقرر لما قبله من شمول علمه تعالى لسرهم وعلمهم أي هو عز وجل يحيط بجميع المضمرات المستكنة في صدور الناس بحيث لا تقارفها أصلاً فكيف يخفى عليه تعالى ما يسرونه وما يعلنونه ، وإظهار الجلالة للإشعار بملة الحكم وتأكيده استعمال الجملة ، قيل : وتقديم تقرير القدرة على العلم لأن دلالة المخلوقات على قدرته تعالى بالذات وعلى علمه سبحانه لما فيها من الاتقان والاختصاص ببعض الأحياء •

(١) المصريح به أن ذلك فيما إذا كانت الله السبب فلا تعمل له منه

وقرأ عبيد عن أبي عمرو . وأبان عن عاصم - مايسرون ومايمتنون - ياء النية (أَلَمْ يَأْتِكُمْ)
 أى أيها الكفرة لدلالة ما بعد على تخصيص الخطاب بهم ، وظاهر كلام بعض الأجلة أن المراد بهم أهل مكة
 فكانه قيل : ألم يأتكم يا أهل مكة (نَبَأَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَوْلِ) كفرهم نوح ، وهود ، وصالح ، وغيرهم
 من الأمم المصرة على الكفر (فَخَافُوا وَأَبَآ أَسْرَهُمْ) أى ضرر كفرهم في الدنيا من غير مهلة ، وأصل
 الوبال الثقل والشدة المترتبة على أمر من الأمور ، ومنه الويل لطعام يتقل على المعدة ، والوبال للبطر
 الثقيل الفطار ، واستعمل للضرر لانه يتقل على الإنسان ثقلاً معنوياً ، وغير عن كفرهم بالأمر للآيدان
 بأنه أمر هائل وجناية عظيمة (وَلَهُمْ) في الآخرة (عَذَابٌ أَلِيمٌ) لا يقادر قدره (ذَلِكَ) أى
 ما ذكر من العذاب الذي ذاقوه في الدنيا وما سيذوقونه في الآخرة (بآه) أى بسبب أن الشأن •

(فَآتَتْ تَائِبَهُمْ رَسُولُهُمْ بِالْيَدْنِ) بالمعجزات الظاهرة (فَقَالُوا) عطف على (فَآتَتْ)
 (أَبَشَّرْ يَهُودِيًّا) أى قال كل قوم من أرتك الأقوام الذين كفروا في حق رسولهم الذي أتاهم بالمعجزات
 منكرين لكون الرسول من جنس البشر ، أو متعجبين من ذلك أبشر يهدينا كما قالت ثمود : (أبشراً منا
 واحداً نطيعه) ، وقد أجمل في الحكاية فأسند القول إلى جميع الأقوام ، وأريد بالبشر الجنس ، ووصف
 بالجمع كما أجمل الخطاب ، والأمر في قوله تعالى : (يَأْتِيهِمُ الرُّسُلُ كَلَوْا مِنَ الْعَلِيَّاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحاً) ولارتفاع
 (بشر) على الابتداء ، وجملة (يهدوننا) هو الخبر عند الحرفي . وابن عطية ، والأحسن أن يكون مرفوعاً
 على المعالية بفعل محذوف يضره المذكور لأن همزة الاستفهام أميل إلى الفعل والمادة من باب الاشتغال
 (فَكَفَرُوا) بالرسول عليهم السلام (وَتَوَلَّوْا) عن التأمل فيما أتوا به من البينات ، وعن الإيمان
 بهم (وَأَسْمَى اللَّهُ) أى أظهر سبحانه عتاه عن إيمانهم وعن طاعتهم حيث أهلهم وقطع دابرهم ، ولولا
 فناء عز وجل عنهما لما فعل ذلك ، والجملة عطف على ما قبلها ، وقيل : في وضع الحال على أن المعنى
 (فكفروا وتولوا) وقد استغنى الله تعالى عن كل شيء ، والاول هو الوجه (وَأَلَّهُ فَنِي) عن العالمين
 فضلاً عن إيمانهم وطاعتهم (حَمِيدٌ ٦) بحمده كل مخلوق بلسان الحال الذي هو أفصح من لسان المقال ،
 أو مستحق جل شأنه للحمد بذاته وإن لم يحمده سبحانه حامد (زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا) الزعم
 ادعاء العلم ، وأكثر ما يستعمل للادعاء الباطل •

وعن ابن عمر . وابن شريح إنه كنية الكذب ، واشتهر أنه عطية الكذب ، ولما فيه من معنى العلم يتعدى
 إلى مفعولين ، وقد قام مقامهما هنا (أن) المخففة وما في جزها ، والمراد بالموصول على ما في الكشف
 أهل مكة فهو على ما سمعت في الخطاب من إقامة الظاهر مقام المضمر ، ويؤيده ظاهراً قوله تعالى :
 (قُلْ لِي وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ) قال في الكشف : ويحتمل التعميم فيثارتهم وأضرابهم لتقدم كفار مكة في
 الذكر وغيرهم من حملوا على الاعتبار بمحلمهم ، وهذا أبلغ أى ذهبوا أن الشأن لن يبعثوا بعد موتهم (قل)
 ردأ عليهم وإظهاراً لإعلان زعمهم بآيات ما نوهه على تبشرون ، وأكد ذلك بالجملة القسمية فهي داخلة

في حيز الامر، وكذا قوله تعالى: ﴿ تَنْبُؤُنَّ بِمَا عَمِلْتُمْ ﴾ أي لتحاسبن وتجزون بأعمالكم، وزيد ذلك لبيان تحقق أمر آخر مقترح على البعث منوط به فيه أيضاً تأكيداً له ﴿ وَذَلِكَ ﴾ أي ما ذكر من البعث والجزاء ﴿ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ ﴾ لتحقيق القدرة التامة وقبول المادة، والفاء في قوله تعالى: ﴿ قَاتِلُونَا ﴾ مفصلة شرط قد حذف ثقة بنهاية ظهوره أي إذا كان الأمر كذلك (قَاتِلُونَا) ﴿ بَأَقْه ﴾ الذي سمعتم ما سمعتم من شتوه عز وجل ﴿ وَرَسُولُهُ ﴾ محمد صلى الله تعالى عليه وسلم ﴿ وَالتَّوْرَ الَّذِي أَرْسَلْنَا ﴾ وهو القرآن، فانه بإصعاده بين نفسه وبين غيره بما أن النور كذلك، والالتفات إلى نون العظمة لإيراد العناية بأمر الانزال، وفي ذلك من تعظيم شأن القرآن ما فيه ﴿ وَآلَهُ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ من الامثال بالامر وتركه ﴿ خَيْرٌ ﴾ عالم بإخطه .

والمراد بال علمه تعالى بذلك، وقيل: عالم بأخباره ﴿ يَوْمَ يَجْمَعُكُمْ ﴾ ظرف (لتنبؤن) وقوله تعالى: (وذلك على الله يسير) وقوله سبحانه: ﴿ قَاتِلُونَا ﴾ إلى (خير) من الاعتراض، فالأول يحقق القدرة على البعث، والثاني يؤكد ما سبق له الكلام من الحث على الإيمان به وبما تضمنه من الكتاب وبين جاء به، وبالحقيقة هو نتيجة قوله تعالى: (لتبشرون ثم لتنبؤن) قدم على معموله للاهتمام بقري مجرى الاعتراض، وقوله سبحانه: ﴿ وَآلَهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَيْرٌ ﴾ اعتراض في اعتراض لأنه من تمة الحث على الإيمان كما تقول: اعمل إلى غير غافل عنك، وقال الخوفي: ظرف - لخير - وهو عند غير واحد من الأجلة بمعنى مجاريكم فيتضمن الوعد والوعيد . وجمله الزمخشري بمعنى معاقبتكم، ثم جور هذا الوجه، وتعقب بأنه يرد عليه أنه ليس لمجرد الوعيد بل للحث كيف لا والوعد قد تم بقوله تعالى: (لتنبؤن بما علمتم) فلم يحسن جملة بمعنى معاقبتكم فتدبر، وجوز كونه منصوباً بإضمار اذكر مقدراً، وتعقب بأنه وإن كان حسناً إلا أنه حذف لأقربته طاهرة عليه، وجوز كونه ظرفاً للحذف بقرينة السياق أي يكون من الأحوال والآثار التي لا يحيط به نطاق المقال يوم يجمعكم، وتعقب بأن فيه ارتكاب حذف لا يحتاج إليه، فالأرجح الوجه الأول، وقرئ (يجمعكم) بسكون الميم، وقد يسكن الفعل المضارع المرفوع مع ضمير جمع المخاطبين المنصوب، وروى إسماعيل الطنم، وقرأ سلام . ويعقوب . وزيد بن علي . والشعي - نجمعكم - بالنون ﴿ يَوْمَ الْجَمْع ﴾ ليوم يجمع فيه الأولون والآخرون، وقيل: الملائكة عليهم السلام والنفلا، وقيل: غير ذلك، والأول أظهر، واللام قيل: التمليل، وفي الكلام مضاف مقدر أي لأجل ما في يوم الجمع من الحساب، وقيل: بمعنى في فلا تقدير ﴿ ذَلِكَ يَوْمُ التَّفَانِ ﴾ أخرج عبد بن حميد عن ابن عباس، ومجاهد، وقادة أنهم قالوا: يوم غيب فيه أهل الجنة أهل النار فالتفاعل فيه ليس على ظاهره كما في التواضع والتجامل لوقوعه من جانب واحد، واختير للمالفة، وإلى هذا ذهب الواحد .

وقال غير واحد أي يوم غيب فيه بعض الناس بعضاً ينزل السعداء منازل الأشقياء لو كانوا سعداء وبالعكس، وفي الصحيح وما من عبد يدخل الجنة إلا أرى مقعده من النار لو أساء، ليزداد شكره، وما من عبد يدخل النار إلا أرى مقعده من الجنة لو أحسن ليزداد حسرة . وهو مستعار من تفان القوم في التجارة عرفه بهم بالاشقياء لأنهم لا يغبون حقيقة السعداء ينزلهم في منازلهم من النار، أو جعل ذلك تشابهاً بمالفة على طريق المشاكلة فالتفاعل على هذا

القول على طاهر، وهو حسن، لا أن الثعابين فيه تعاب السعداء والأشقياء على التفاضل، والأحسن الاطلاق، وتعاب السعداء على الريادة ثبت في الصحاح، واختار ذلك يحيى النسيحي قال: الثعابين تعامل من الثعابين وهو قوت الحظ، والمراد بالمغبون من غبن في أهله ومثاله في الحجة فيظهر يومئذ غبن كل كافر يترك الإيمان وعين كل مؤمن بقصبره في الاحسان، قال الطبري: وعلى هذا الراغب حيث قال: الثعابين أن يغرس صاحبك في معاملة بينك وبينه بصرب من الإحسان فإن كان ذلك في مال يقال: غبن فلان بغم العين وكسر الناء، وإن كان في رأي يقال: غبن بفتح الغين وكسر الناء، و(يوم الثعابين) يوم القيامة لظهور لهيب في المباحية المشار إليها بقوله تعالى: (ومن الناس من يشرى نفسه ابتغاء مرضة الله) وقوله سبحانه: (إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم) وقوله عز وجل: (الذين يشترون بهند الله وأيمانهم ثمناً قليلاً) فاعلم أنهم قد غشوا أنفسهم تركوا من المباحية وفيها تماطوه من ذلك جميعاً انتهى، والحجة مستأخرة، والتعريف للجنس وفيها دلالة على استعظام ذلك اليوم وأن تعابه هو الثعابين في الحقيقة لا الثعابين في أمور الدنيا وإن جلت وعظمت.

(وَمَنْ يُؤْمَرْ بِاللَّهِ وَيَسْعَلْ صَلَاحًا) أي عملاً صالحاً (يُكَفِّرْ) أي الله تعالى (عَمَّ سَيِّئَاتِهِ) في ذلك اليوم (وَيَدْخُلْهُ جَنَّتْ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا) أي مقربين إلى جنة لا يخلو منها، والجمع باعتبار معنى (من) كأن الإفراد باعتبار لفظه، وقرأ الأعرج: وشية. وأبو جعفر: وطلحة. وناقع. وابن عامر. والمفضل عن عاصم، وزيد بن علي، والحسن بخلاف عنه - تكفر - ويدخله - بنون العظمة فيهما (ذَلِكَ) أي ما ذكر من تكفير السيئات وإدخال الجنات (الْعَوَزُ الْعَظِيمُ) الذي لا فوز وراءه لا طروته على النجاة من أعظم الهلكات والظفر بأجل الطلقات.

(وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا بِإِذْنِ الْمُصِيبِ) أي النار، وكان هذه الآية - والتي قبلها لاحتوائهما على ما رول السعداء والأشقياء - بيان للثعابين على تفسيره بتعابن امرئتين على التقابل ولما فيه من التفصيل ذلك منزلة المدير فطفت بالواو وكذا على الاطلاق لكنه عليه بأن في الجملة (مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ) أي ما أصاب أحداً مصيبة على أن المفعول محذوف، و(من) رابعة، و(مصيبة) مفعول، وعدم إلحاق الناء في مثل ذلك نصيب لكن الإلحاق أكثر كقوله تعالى: (ما سبق من أمة أجلاها) (وما نأسيهم من آية) والمراد - بالمصيبة - الرزية وما يسوء العبد في نفس أو مال أو ولد أو قول أو فعل أي ما أصاب أحداً من ذرايا الدنيا أي رزية كانت (إِلَّا بَأْذَنَ اللَّهِ) أي بإذنه سبحانه وتمكينه عز وجل كأن الرزية بداتها متوجهة إلى العبد متوقفة على إرادته تعالى وتمكينه جل وعلا، وجوز أن يراد - بالمصيبة - الحادثة من شر أو خير، وقد بصروا على أنها تستعمل فيما يصيب العبد من الخير وفيما يصيبه من الشر لكن قيل: إنها في الأول من لصوص أي المظفر، وفي الثاني من إصابة السهم، والأول هو الظاهر، وإن كان الحكم بالترقب على الآخرة.

(وَمَنْ يُؤْمَرْ بِاللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُ) عند إصابته بالصبر والاسترجاع على ما قل، وعن علقمة للعلم أنها من عند الله تعالى فيعلم لامر الله تعالى ورضى بها، وعن ابن مسعود قريب منه، وقال ابن عباس: (يهد قلبه) اليقين فيعلم أن ما أصابه لم يكن ليخطئه وما أخطأه لم يكن ليصيبه، وقيل: (يهد قلبه) أي يلصق به ويشرحه لا رد يد.

الخير والطاعة، وقرأ ابن جدير، وطلحة، وابن هرمز، والاذرق عن حمزة - نهد - ثون المظلمة •
 وقرأ السلي، والضحاك، وأبو جعفر (يهد) بإياد مبني للمفعول (قلبه) بالرفع على النيابة عن الفاعل،
 وقرئ كذلك لكن نصب (قلبه)، وخرج على أن نائب الفاعل ضمير (من) و(قلبه) منصوب برفع الخافض
 أي يهد قلبه، أو يهد إلى قلبه على معنى أن الكافر صال عن قلبه بعيد منه، والمقوس واجد له مهتد إليه كقوله تعالى:
 (لمن كان له قلب) فالكلام من الحذف والإيصال نحو (اهدنا الصراط المستقيم)، وفيه جعل القلب بمنزلة
 المقصد فمن ضل فقد منع منه ومن وصل فقد هدى إليه، وجوز أن يكون نصبه على التمييز بناءً على أنه يعود تعريفه •
 وقرأ عكرمة، وعمر بن دينار، ومالك بن دينار - يهدأ - بهمة ساكنة (قلبه) بالرفع أي يطمئن قلبه
 ويسكن بالإيمان ولا يكون فيه قلق واضطراب، وقرأ عمرو بن قايذ - يهدأ - بألف بدلًا من الهمزة الساكنة،
 وعكرمة، ومالك بن دينار أيضًا (يهد) بحذف الألف بعد إبدالها من الهمزة، وإبدال الهمزة في مثل ذلك ليس
 بقياس على ما قال أبو حنيفة، وأجاز ذلك بعضهم قياساً، وبني عليه جواز حذف تلك الألف للجواز، وخرج
 عليه قول زهير بن أبي سلمى:

جرى متى يظلم يملأ قلبه سرياً وأن (لا يهد) بالظلم يظلم

أصله يهدأ فأبدلت الهمزة ألماً ثم حذفت للجواز تشبيهاً بألف - يحشى - إذا دخل عليه الجارم، وقوله
 تعالى: (وَأَنَّهُ كَلَّ ثَمَرٌ) من الأشياء التي من جملتها القلوب وأحوالها (عليه ١١) فيعلم إيمان المؤمن
 ويهدى قلبه عند إصابة المصيبة فالجمل متعلقة بقوله تعالى: (ومن يؤمن) الخ، وجوز أن تكون متعلقة
 بقوله سبحانه: (ما أصاب) الخ على أنها تذييل له للتقرير والتأكيد، وذكر الطيبي أن في كلام الكشاف
 رمزاً إلى أن في الآية حذفاً أي قر لم يؤمن لم يظلم به أو لم يهد قلبه، ومن يؤمن بالله يهد قلبه، وبني عليه
 أن المصيبة تشمل الكفر والمعاصي أيضاً لورودها عقيب حزام المؤمن والكافر وإردافها بالامر الآتي •
 وأي مصيبة أعظم منهما؟ وهو كما أشار إليه يدمع في نحر المعتزلة ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ كرر
 الأمر للتأكيد والإيمان بالفرق بين الإطاعة في الكيفية، وتوضيح مورد الأولى في قوله تعالى:

(فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ) أي عن إطاعة الرسول، وقوله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا الْبَلَّغُ الْمُبِينُ ١٢﴾
 تعليل للجواب المحذوف أقيم مقامه أي فلا بأس عليه إذا ما عليه إلا التبليغ المبين وقد فعل ذلك بما لا مزيد
 عليه، وإظهار الرسول مضاعفاً إلى ثون المظلمة في مقام إضماره لتشريفه عليه الصلاة والسلام، والأشعار
 بمدار الحكم الذي هو كون وظيفته صلى الله تعالى عليه وسلم محض البلاغ ولزيادة تشجيع التولي عنه، والمحص
 في الكلام إضائي ﴿إِنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ الكلام فيها فالكلام في كلمة التوحيد، وقدم وحلا ﴿وَعَلَىٰ اللَّهِ﴾
 أي عليه تعالى خاصة دون غيره لا استقلالاً ولا اشتراكاً ﴿فَسَبِّحْهُ كُلُّ الْمُؤْمِنُونَ ١٣﴾ وإظهار الجلالة في
 موقع الإضمار للأشعار بعلّة التوكل، أو الأمر به فإن الألوهية مقتضية للتبذل إليه تعالى بالكيفية، وقطع
 التعلق بلرة عما سواه من البرية، وذكر بعض الأجلة أن تخصيص المؤمنين «الامر بالتوكل» لأن الإيمان
 بأن الكل منه تعالى يقتضي التوكل، ومن هنا قيل: ليس في الآيات لمن تأمل في الحث على التوكل أعظم

من هذه الآية لا يمتثل إليها إلى أن من لا يتوكل على الله تعالى ليس مؤمناً ، وهي على ما قال الطيبي : كالخاتمة
ولهذا كذا ما تقدم ، وكما نخلص إلى شرح آخر •

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن مِّنْ أَرْوَاحِكُمْ وَأَوْلَادِكُمْ يَعُدُّونَ آبَاءَكُمْ) أي إلى مصعبهم كذلك في الأرواح
أرواحاً بعدد نسلهم ، ويحاسبهم ويحسبهم ، ومن الأولاد أولاداً يعُدُّونَ آبَاءَهُمْ وَيَعْقِبُونَهُمْ
العصم والادى ، وقد شاهدنا من الأزواج من قذرت زوجها ، ومن أفسدت عقله باطلاعاً ببعض المفسدات
للعقل ، ومن كبرت قدره عرضه ، ومن مزلت كبس ماله - ومن - ومن - وكذا من الأولاد من فعل
نحو ذلك (فَأَحْذَرُواهُمْ) أي كبراهمهم على حذر أولادهم ، غر تلهم وشربهم ، والضمير لأحد قاه يحض
على الجمع نحو قوله تعالى : (فَأَمُرُوا) فأمروا به الحذر عن الكل ، أو للأزواج ، ولأولاد جميعاً ،
فأمروا به إما الحذر عن البعض لأن منهم من ليس بمسلم ، وإما الحذر عن مجموعهم بقدر لا شتمهم على
العدو (وَأَن تَعْفُوا) عن ذنوبهم المتصلة بالعدو ، أن تكون متعلقة بأمور الدنيا ، أو بأمور الدين لكن مقارنة
للدوبة بأن لم نعلمهم عليها (وَتَصْفَحُوا) ترضوا بترك الشريب والتعير (وَتَتَفَرَّوْا) تستروها باحفاها
وتعبد معذرتهم فيها (فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ١٤) قائم مقام الجواب ، والمراد يعاملكم بمثل ما عملتم ،
و تعضل عليكم فانه عز وجل (غفور رحيم) ولما كان شككهم هذه شاقاً لأن الادي الصادر من أحسن
اليه أشد نكابة وألمت على الانتقام ناسب التأكيد في قوله سبحانه : (وَأَن تَعْفُوا) الخ ، وقال غير واحد :
إن عداوتهم من حيث أنهم يحولون بينهم وبين الطاعات والأموال الخاصة لهم في آخرتهم ، وقد يحملونهم
على السعي في اكتساب الحرام ولارتكاب الآثام لثمة أنفسهم كما روى عنه صلى الله تعالى عليه وسلم وبأنى
زمان على أمي يكون فيه هلاك الرجل على يد زوجته وولده يعيرانه بالفقر فيرك مراكب السوء فبهلك • •
ومن الناس من يحمله حبههم والشفقة عليهم على أن يكونوا في عيش رغد في حياته وبعد ، به هيركب
المخطورات لتحصيل ما يكون سبباً لذلك وإن لم يطبوه منه فبهلك ، وسبب البرول أوفق بهذا القول •

أخرج الترمذي ، والحاكم ومحمد بن وابن جرير ، وغيرهم عن ابن عباس قال : نزلت هذه الآية (يَا أَيُّهَا
الَّذِينَ آمَنُوا إِن مِّنْ أَرْوَاحِكُمْ) الخ في قوم من أهل مكة أسلموا وأرادوا أن يأتوا إلى صلى الله تعالى عليه وسلم
فأتى أرواحهم وأولادهم أن يدعوهم فلما أتوا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فرأوا الناس قد فقها في
الدين هموا أن يعاقبهم فأمر الله تعالى الآية ، وفي رواية أخرى عنه أنه قال : كان الرجل يريد الهجرة بحبسه
امرأته وولده فيقول : أما والله إن جمع الله تعالى بيني وبينكم في دار الهجرة لأفعلن ولا أفعلن فجمع الله
عز وجل بينهم في دار الهجرة فأمر الله تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن مِّنْ أَرْوَاحِكُمْ) الآية •

وقيل : لأنه قالوا لهم لن جمعنا الله تعالى في دار الهجرة لم نصممكم بخير فلما هجروا معوم الخير هزلت ،
ومن عطفه بن أبي رباح أن عوف بن مالك الأشجعي أراد الخروج مع النبي ﷺ فاحتتم أهله وأولاده فخطوه
وشكوا إليه فراقه فرق ولم يفز ، ثم إبه ندم فهم بمعاقبتهم فزلت ، واستدل بها على أنه لا ينمي للرجل أن
يعقد على روجه وولده إذا جوا معه حياية وأن لا يدعروهم (إِنَّ أَمْوَالَكُمْ وَأَوْلَادَكُمْ فَتَنَةٌ) أي بلاه

ومحنة لأهلهم ، فترتب عليهم الوقوع في الإثم والشدائد الدنيوية وغير ذلك ، وفي الحديث «يؤتى برجل يوم القيمة فيقال أكل عيله حسانه» ، وعن بعض السلف أعيال سوس الطاعات .

وأخرج لإمام أحمد وأبو داود ، والترمذي ، والنسائي ، وابن ماجه ، والحاكم وصححه عن بريدة قال : قال النبي ﷺ بخطب فأقبل الحسن والحسين عليهما ، فيصان أحمران يمشيان ويمثران قبل رسول الله عليه الصلاة والسلام مرأب من أحمرهما واحداً من ذا الشق وواحداً من ذا الشق ، ثم صعد المنبر فقال : صدق الله (إنما أموالكم وأولادكم فتنة) إني لما نظرت إلى هذين الغلامين يمشيان ويمثران لم أصبر أن أقطع كلامي ونزلت إليهما ، وفي رواية ابن مردويه عن عبد الله بن عمر «أن رسول الله ﷺ بينما هو يخاطب الناس على المنبر خرج حسين بن علي على رسول الله وعليهما الصلاة والسلام فوطئ في ثوب كان عليه فسقط ذكي هزل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن المنبر فظروا الناس سعوا إلى حسين يتعاطونه ببطيه معضهم بعض حتى وقع في يد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقال : قال الله الشيطان إن الولد لعنته ، والذي نفسي بيده ما دريت (١) أني نزلت عن منبري» .

وقيل : إذا أمركم الجهاد والهجرة فلا يمتسك الملبس في الأموال والأولاد عنها قال في الكشف : العتقة على هذا الميل إلى الأمور والأولاد دون العفوية والإثم ، وقدمت الأموال قيل : لأنها أعظم فتنة (كلا إن الإنسان ليطغى أن رآه استغنى) ، وأخرج أحمد ، والطبراني ، والحاكم ، والترمذي وصححه عن كعب بن عياض سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول : «إن لكل أمة فتنة وإن فتنة أمتي المال» .

وأخرج نحوه ابن مردويه عن عبد الله بن أوفى مرفوعاً ، وقائمه لفتنة الأموال والأولاد لم تذكر من التمييزية كما ذكرت فيما تقدم (وَاللَّهُ عَسَدُهُ أَجْرٌ عَظِيمٌ ١٠) لمن أترع به الله تعالى وصاعته على حجة لأموال والأولاد والسعي في مصالحهم على وجه يحل بذلك (فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ) أي اتقوا في تقواه عز وجل جهادكم ووطاقتكم كما أخرج عن عدي بن حيد ، وابن المنذر عن الربيع بن أنس ، وحكى عن أبي العالية . وأخرج ابن أبي حاتم عن سعيد بن جبير قال : لما نزل (اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ) اشتد على انقوم العمل فقاموا حتى ورمت عراقيهم وقرح جباههم فأمر الله تعالى تخفيفاً على المسلمين (فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ) فسجدت الآية الأولى ، وجاء عن قتادة نحو منه ، وعن مجاهد المراد أن يطاع سبحانه ولا يهوى ، والمكتبر على أن هذا هو المراد في الآية التي ذكرناها (وَأَسْمِعُوا) مواظبة تعالى (وَأَطِيعُوا) أو امره عز وجل ونواهي سبحانه (وَأَعْمُرُوا) بما رزقكم في الوجوه إلى أمركم ما لا تفرق فيها خلاصاً لوجهه من شأنه كما يؤذن به قوله تعالى : (خَيْرٌ لَّأَنْفُسِكُمْ) وذكر ذلك تخصيصاً بعد تعميم ، ونصب (خبراً) عند سيبويه على أنه معمول به لعمل محذوف أي وأتوا خيراً لأنفسكم أي أعملوا ما هو خير لها وأفع ، وهذا تأكيد للحث على امتثال هذه الأوامر

(١) ليت شمرى لو رأى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حال الحسين على جده وعليه الصلاة والسلام في واقعه كربلاء ماذا كان يصيح طعنة الله حتى ولانكته ورسله والناس أجمعين على من أمر به كان ومن ألجم وأمرح ، أو رضى أو كثر سراداً أهله .

وبيان لكون الأمور خيراً لأنفسهم من الأمور والآلاد ، وفيه شتم من التجريد ، وعند أبي عبد الله أنه جبر ليس مقدراً جواباً للامر أي يكن خيراً ، وعند الفراء . والكسائي على أنه نعت لمصدر محذوف أي إنفلقاً خيراً ، وقيل : هو نصب - بأنفقوا - والخير المال ، وفيه بعد من حيث المعنى ، وقال بعض الكوريين : هو نصب على الحال وهو بعد في المعنى والأعراب (وَمَنْ يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ) وهو البخيل مع الحرص •

(تَوَلَّيْتُكَ مُمُ الْمُفَاحُونَ ١٦) العاترون بكل مرام (إِنَّ تَقَرُّضُوا اللَّهَ) تصرفوا المال إلى المصارف التي عنها عز وجل ، وفي الكلام استعارة تشبه (قَرَضًا حَسَنًا) مقروناً بالاحلاص وطيب النفس (بَضَعَهُ لَكُمْ) جعل لكم جل شأنه بالواحد عشر إلى سبعائة وأكثر ، وقرى - بضعه - (وَتَعَفَّرَ لَكُمْ) ببركة الامتناع معطوف منكم من بعض الذنوب (وَآلَهُ شُكُورٌ) يعطى الجبريل بمقابلة النذر القليل (حَلِيمٌ ١٧) لا يعاجل العقوبة مع كثرة الذنوب (عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ) لا يخفى عليه سجاته شيء (الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ١٨) المبالغ في القدرة والحكمة وفي الآية من الترتيب لا لافاقاً فيها لكن اختلاف في المراتب فقليل : الامتناع المعروف عن معنى الزكاة المعروضة وقد صرح به ، وقيل : الامتناع المندوب ، وقيل ما يعم الكل ، والله تعالى أعلم •

(سورة الطلاق — ٦٥)

وتسمى سورة النساء البصرى - كذا سماها ابن مسعود لما أخرجه البخارى . وغيره ، وأما كره الداودى ، فقال : لا يرى القصرى محذوفاً ولا يقال لشي من سور القرآن : قصرى . ولا قصرى ، ونعنه ابن حجر بأنه رد للأخبار النابتة لاستند القصر والطول أمرنى ، وقد أخرج البخارى عن زيد بن ثابت أنه قال : طولى الطولين ، وأراد بذلك سورة الاعراف - وحى مدية بالاتفق - •

واختلف في عدد آياتها ففى البصرى إحدى عشرة آية ، وفيما عداه اثنا عشرة آية ، ولما ذكر سبحانه فيما تقدم (إِنْ مِنْكُمْ أَرْوَاحٌ أَوْ أُلُودٌ أَوْ أَمْوَالٌ لَكُمْ) وكانت العداوة قد تفضى إلى الطلاق ذكر جل شأنه هنا الطلاق وأرشد سبحانه إلى الانفصال من على الوجه الخليل ، وذكر عز وجل أيضاً ما يتعلق بالآلاد في الجملة ، فقال عز من قائل : (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ) خصم النداء به صلى الله تعالى عليه وسلم وعم الخطاب بالحكم لأن النبي عليه الصلاة والسلام إمام أمة كما يقال لرئيس القوم وكبيرهم : يا فلان أفعلوا كيت وكيت إظهاراً لتقدمه واعتباراً برؤس ، وأنه المحكم عنهم والذي يصدر عن رأيه ولا يستبدون بأمر دونه فكان هو وحده في حكمهم كلهم وساداً مسد جميعهم ، وفي ذلك من إظهار جلالة منصبه عليه الصلاة والسلام ما به ، ولذلك احتير لفظ (النبى) لما فيه من الدلالة على علو مرتبته صلى الله تعالى عليه وسلم ، وقيل : الخطاب كالنداء له صلى الله تعالى عليه وسلم إلا أنه احتير ضمير الجمع للتعظيم نظير ما فى قوله :

• ألا فاحموني يا إليه محمد • وقيل : إنه بعد ما خاطبه عليه الصلاة والسلام بالنداء صرف سبحانه الخطاب عنه لآلته تكريماً له صلى الله تعالى عليه وسلم لما فى الطلاق من الكراهة فلم يحاطب به تعظيماً ، وجعل بعضهم الكلام على هذا بمنزلة القول أى قل لأمك : (إِذَا طَلَقْتُمْ) ، وقيل : حذف نداء الأمة ، والتقدير يا أيها النبي

وأما النبي إذا طلقتم ، وأياً ما كان فالمعنى إذا أردتم تطليقهن على تنزيل المشارف للعمل منزلة أشرار فيه ، وانفقوا على أنه لو لا هذا التجوز لم يستقيم الكلام لما فيه من تحصيل الحاصل ، أو كون المعنى إذا طلقتم فطلقوهن مرة أخرى وهو غير مراد ، وقال بعض المحققين : لك أن تقول : لا حاجة إلى ذلك بل هو من تعليق الخاص بالعام وهو أبلغ في الدلالة على الروم كما يقال : إن ضربت زيدا فاضربه ضرباً مبرحاً لأن المعنى إن يصدر منك ضرب فليكن ضرباً شديداً ، وهو أحسن من تأويله بالإرادة قدر انتهى ، وأنت تعلم أن المتبادر فيما ذكره كونه على معنى الإرادة أيضاً (فطلقوهن لعدتهن) أي لاستفصال عدتهن ، واللام التوقفت نحو كتبت لأربع ليال يقين من جمادى الأولى ، أو مستقبلات لها على ما قدوة الزحشرى ، وتعبه أبو حيان بما فيه نظر (١) واعتبار الاستقبال - رأى من يرى أن العدة بالحيض وهي القروء في آية البقرة - كالامام أبي حنيفة - ليكون الطلاق في الطهر وهو الطلاق المأمور به ، والمراد بالامر ما يقع في ذلك النهى عن إيقاعه في الحيض .

وقد صرحوا جميعاً بأن ذلك طلاق بدعي حرام ، وفيد الظاهر بكونه لم يجامع فيه ، واستدلوا بذلك ، ولا اعتبار الاستقبال بما أخرجه الإمامان : مالك . والشافعي . والشيخان ، وأبو داود . والترمذي . والنسائي . وابن ماجه . وآخرون عن ابن عمر أنه طلق امرأته وهي حائض فذكر ذلك عمر رضي الله تعالى عنه لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فنبذ فيه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ثم قال : ليراجعها ثم يمسكها حتى تطهر ثم تحيض فتلطم فان بدا له أن يطلق ، فليطلقها طاهراً قبل أن يمسه فذلك المدة التي أمر الله تعالى أن يطلق لها النساء .

وقرأ النبي صلى الله تعالى عليه وسلم - بأيتها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن في قتل عدتهن - وكان ابن عمر كما أخرج عنه ابن المنذر ، وغيره يقرأ كذلك ، وكذلك ابن عباس ، وفي رواية عنهما أنها قرأت لقتل عدتهن . ومن يرى أن العدة بالاطهار - وهي القروء - في تلك الآية كالامام الشافعي يعلق لام التوقيت بالفعل ولا يشتر الاستقبال ، واعترض على التأويل بمستقبلات لعدتهن بأنه إن أريد التلبس بأولها فهو للشافعي ، ومن يرى أنه لا عليه وعلى المخالف لاله ، وإن أريد المشاركة عادة خلاف مقتضى اللفظ لأن اللام إذا دخلت الوقت أفادت معنى التأني والاختصاص بذلك الوقت لاستفصال الوقت ، وعلى الاستدلال بقراءة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حسبما تضمنته الحديث السابق بان قبل الشيء أوله فنقض دبره فهي مؤكدة لمذهب الشافعي لدافعه له ، ويشهد لكون المدة بالاطهار قراءة ابن مسعود - لقس طهرهن - ومنهم من قال : التقدير لاطهار عدتهن ، وتعب بآيه إن حملت الإضافة بمعنى - من - دل على أن القروء هو الحيض والاطهار معاً ، وإن حملت بمعنى اللام فيكفي ما في قولك لاطهار الحيض من التنافر رداً مع ما فيه من الإصباح من غير دليل .

وفي الكشف المراد - أي من الآية - أن يطلقن في طهر لم يجامع فيه ، ثم يخلين حتى تنقضي عدتهن وهو أحسن الطلاق وأدخله في السنة وأبعد من التدم ، ويدل عليه ما روى عن إبراهيم النخعي أن أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كانوا يستحبون أن لا يطلقها السنة إلا واحدة ثم لا يطلقوا غير ذلك حتى تنقضي العدة ، وكان أحسن عندهم من أن يطلق الرجل ثلاثاً في ثلاثة أطهار ، وقال مالك . لا أعرف طلاق السنة إلا واحدة وكان يكره الثلاث بمجموعة كانت أو مفروقة ، وأما أبو حنيفة . وأصحابه فأي كرموا ما زاد على الواحدة في طهر واحد

(١) وهو أنه لا يحذف متعلق الطرف إذا كان مكوناً خاصاً ، بالصحيح تقدير المصاف ، وفيه أنه إذا كانت قرينة جاز حذف كل وإلا امتنع حذف كل له منه

فأما مفروقاً في الاظهار فلا لما روى عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال لأن عمر حين طلق امرأته وهي حائض : « ما هكذا أمرك الله إنما السنة أن تستقبل الطهر استقبالا وتطلقها لكل قرء تطليقة » وروى أنه عليه الصلاة والسلام قال لعمر : « مر أهلك فإرجعها ثم ليدها حتى تحيض ثم تطهر ثم ليطلقها إن شاء » .
وعند الشافعي لا بأس بإرسال الثلاث ، وقال : لا أعرف في عدد الطلاق سنة ولا بدعة وهو ما جرحه مالك يراعى في طلاق السنة الواحدة ، والوقت ، وأبو حنيفة يراعى التفريق والوقت ، والشافعي يراعى الوقت انتهى .
وفي فتح القدير في الاحتجاج على عدم كراهة التفريق على الاظهار وكونه من الطلاق السني رواية غير ما ذكر عن ابن عمر أيضاً ، وقد قال فيها ما قال إلا أنه في الآخر رجح قبولها ، والمراد بإرسال الثلاث دومة ما يسم كرمها بالعاط متعددة كأن يقال : أنت طالق أنت طالق أنت طالق ، أو لفظ واحد كأن يقال : أنت طالق ثلاثاً ، وفي وقوع هذا ثلاثاً خلاف ، وكذا في وقوع الطلاق مطلقاً في الحيض ، فتد الإمامية لا يقع الطلاق بلفظ الثلاث ، ولا في حالة الحيض لأنه بدعة محرمة ، وقد قال صلى الله تعالى عليه وسلم : « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو ردة » ، ونقله غير واحد عن ابن المسيب وجماعة من التابعين ، وقال قوم منهم : فيما قيل - صاوس - وعكرمة - الطلاق الثلاث بلفظ واحد يقع به واحدة ، وروى هذا أبو داود عن ابن عباس - وهو اختيار ابن تيمية من الحاشية - وفي الصحيحين أن أبا الصهباء قال لابن عباس : ألم تعلم أن الثلاث كانت تحمل واحدة على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم . وأبى بكر . وصدر من خلافة عمر قال : نعم ، وفي رواية لمسلم أن ابن عباس قال : كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم . وأبى بكر . وستين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة . فقال عمر : إن الناس قد استحبوا في أمر كان لهم فيه أمة فلو أوصاه عليهم فأوصاه عليهم ، ومنهم من قال في المندحول بها : يقع ثلاث ، وفي الغير واحد لما في مسلم . وأبى داود .
والسائي أن أبا الصهباء كان كثير السؤال من ابن عباس قال : أما علمت أن الرجل إذا طلق امرأته ثلاثاً قبل أن يدخل بها حملوها واحدة ؟ فقال ابن عباس : بلى فإن الرجل إذا طلق امرأته ثلاثاً قبل أن يدخل بها حملوها ذلك واحدة على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم . وأبى بكر . وصدر من خلافة عمر الحديث ، والذي ذهب إليه جمهور الصحابة . والتابعين ، ومن بعدهم من أئمة المسلمين - ومنهم الأئمة الأربعة - وقوع الثلاث بلفظ واحد . بل ذكر الإمام ابن القيم وقوع الإجماع السكوني من الصحابة على الوقوع .
ونقل عن أكثر مجتهداتهم كعلي كرم الله تعالى وجهه . وابن عباس . وابن مسعود . وأبى هريرة . وعثمان ابن عفان . وعبد الله بن عمرو بن العاص الإجماع الصريح بذلك ، وذكر أيضاً أن إماماً من إمام الثلاث عليهم مع عدم مخالفه الصحابة له مع عليهم بأنها كانت واحدة لا يمكن إلا لأهم قد اطلعوا في الزمان المتأخر على وجود ما سخط ، أو لعلهم بانتفاء الحكم لعلهم بإباطه بجماع علوا انتهاءها في الزمن المتأخر ، واستحسن ابن حجر في النعمة الجواب بالاطلاع على ما سخط بعد نقله جواً من سواه وترجيحه لهما ، وسأيت قريباً إن شاء الله تعالى بمص أحبار مرفوعة يستدل بها على وقوع الثلاث ، لكن قيل . إن الثلاث فيما يحتل أن تكون بالعاط ثلاثاً كانت طالق أنت طالق أنت طالق ، ولعله هو الطاهر لا لفظ واحد كأنت طالق ثلاثاً ، وحدث لا يصلح ذلك للرد على من يرفع الثلاث بهذا اللفظ لكن إذا صرح بالإجماع ولو سكتوا على الوقوع لا يسن إلا الموافقة والسكوت ، وتأويل ما روى عن عمر ، ولنا قال بعض الأئمة : لو حكم فاض بأن الثلاث بلفظ واحد واحدة لم ينفذ حكمه

لأنه لا يسوغ الاجتهاد فيه لاجماع الائمة المعترفون عليه ، وإن اختصوا في معصية من موقعه كذلك ، ومن قال بمعصيته استدلل بما روى الثوري عن محمود بن زيد قال : « أخبرنا رسول الله ﷺ عن رجل طلق امرأته ثلاثاً حملاً فقام غصنان فقال : أيعب بكتاب الله وأبايبي أظهركم ؟ » حتى قام رجل فقال : يا رسول الله ألا أقوله ؟ وبما أحرجه عبد الرزاق عن عباد بن الصامت أن أباه طلق امرأته أنه تطليقة فاطلق عده وواله ﷺ فقال عليه الصلاة والسلام : « مات بثلاث في معصية الله وهي سعماته وسبعة وسبعون عدون وظلم إن شاء الله تعالى عدبه وإن شاء غفر له » ويفهم من هذا حرمة إيقاع الزنا أيضاً وهو ظاهر كلام ابن الرهبة . ومقتضى قول الرويان - واعنده الزركاشي - وغيره - أنه يعز فاعله ، ووجه أنه تماطى نحو عقد فاسد وهو حرام . ووزع في ذلك بما فيه نظر ، وما في سنن أبي داود عن مجاهد قال : كنت عند ابن عباس فجلست ورجل فقال : إنه طلق زوجته ثلاثاً فقال له : عصيت ، بك ومانت منك امرأتك إلى غير ذلك .

ومن قال بعدمها استدلل بما رواه الشيخان من أن عمر أياً العجلاني لما لاعن امرأته طلقة ثلاثاً فأن أن يخبره صلى الله تعالى عليه وسلم بحرمتها عليه ، وقال : إنه لو كان معصية لنها عنه لأنه أوقعه مستقداً بفناء الزوجية . ومع اعتقادها بحرم الجمع ، المخالف ، ومع الحرمة يجب لا ينكر على العالم وعلم الجاهل ولم يوجد ، فدل على أن لا حرمة وأنه قد فعله جمعة من أصحابه منهم عبد الرحمن بن عوف طلق زوجته تمار ثلاثاً في مرضه - والحسن بن علي رضي الله تعالى عنه طلق زوجته شهيداً ثلاثاً لما هتبه بالخلافة بعد وفاة علي كرم الله تعالى وجهه ، وقال بعض الحموية في ذلك : إنه محمول على أنهم قالوا : ثلاثاً للسنة ، وهو أحد من قول بعض الشافعية فيما روى من الأدلة الدالة على إحصان فيه أنه محمول على أنه كان في الحيض فإلصاقه فيه من تلك الحائضية . واستدل على كونه معصية إذا كان في الحيض بما هو أظهر من ذلك كالروايتين السنتين فيما نحن عن الكشاف . وفي الاستدلال بهما على حرمة إزال الثلاث بحث ، ورواها يستدل بالثبوت على وجوب الرجعة لكن قد ذكر بعض أجلة الشافعية أنها لا تجب في مدب في إطلاق الدعوى ، وإنما لم تجب لأن الأمر « لأمر بأشئ ليس أمراً بذلك الشيء ، وليس في - فليزاجها - أمر لا ير عمر لأنه تفرغ على أمر عمر ، فالحق طهر اجدها لأجل أمرك لكونك والده ، واستفادة النذب منه حيث قد إحداه من القرينة ، وإذا راجع ارتفع الأثم المعلق بحق الرجعة لافي الرجعة فاطمة الضرر من أصله فكانت بمنزلة التوبة ترغف أصل المعصية ، وهو فارق قدس الصاق في المصداق فاطمة الضرر لا لأصله لأن ثلوث المسجد قد حصل ، ويدفع بما ذكرنا من دفع الرجعة للتحريم كأنه قد يدل على وجوبها إذا كونه الشيء بمنزلة الواجب في خصوصية من خصوصياته لا يقضي وجوبه ، ولا يستدل بما اقتضته الآية من النهي عن إيقاع الطلاق في الحيض على فساد الطلاق فيه إذا انتهى غداً في حقيقة لا يستلزم الفساد مطلقاً ، وعند الشافعية يدل على الفساد في أنه أذاب وفي المعاملات إذا رجع إلى نفس العهد أو إلى أمر دحل فيه أو لازم له فإن رجع إلى أمر مهران كالبيع وقت الدماء فلا ، وما نحن فيه لأمر مغاير وهو زمان احبض فهو عده لا يستلزم الفساد هنا أيضاً ، وأبد ذلك الأمر ابن عمر الرجعة إذا لم يقع الطلاق لم يؤمر بها قن : وما كان منه من التعليل في الحيض سبب نزول هذه الآية والذي رواه ابن مردويه من طريق أبي الربيع عنه وحكي عن السدي .

وأخرج ابن أبي حاتم عن مة بن قيس : بلغني أن قوله تعالى : (يا أيها النبي إذا طلقتم) لأنه نزل في عبد الله بن عمرو بن العاص ، وصفي بن الحرث ، وعمرو بن سعيد بن العاص ، وقال بعضهم : فعله ليس منه ابن عمرو بن العاص ، وعنه بن عمرو بن قزاة الآيه ، وأخرج ابن أبي عمير عن سبيد بن أبيها رضى الله عنه قصة بنت عمر طلقها رسول الله ﷺ واحدة فقلت إن قوله تعالى : (يحدث عند ذلك أمراً) فراجعها عليه نصلاً والسلام ، ورواه قتادة عن أنس ، وقال القرطبي نقلاً عن علماء الحديث : إن الأصح أنها زلت ابتداءً ليفك حكم شرعي ، وكل ما ذكر من أسباب الإيصال لم يصح ، وحكي أبو حيان نحوه عن الخطيب أني بكر بن العري ، وطهرها أن نفس الطلاق مدح ، وأسلم له أيضاً ، ورواه أبو داود ، وابن ماجه عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إن من أهدى الناس لباحات عبد الله عمر بن الخطاب » وفي لفظ « أهدى الحلال إلى الله الطلاق » لوصفه بالاباحة والخير لأن أهدى من يهدى إليه ، والمراد من كونه مبعوض التبعير عنه أو كونه كذبك من حيث أنه يؤدى إلى قطع الوصلة وحل قيد العصمة لأن حيث حقيقته في نفسه .

وقال البيهقي : البغض على إيقاعه كل وقت من غير رعية لوقته لمسوس ، وبطلانك بشأن قصة نمر أمره تعالى بإياه أن يجمعها فانها صرامة قوامه ، وقال غير واحد : هو عطار رطاه من كبر أن سعة الكاح ، ونحوه عليه الصلاة والسلام . « لأن الله كل منواق مطلق » وإعمايح للمحبة . قال ابن القيم : وهذا هو الأصح فيكره إذا لم يكن حاجة ، وبجمل لفظ المباح على ما أبيع في هذه الأوقات أعنى أوقات تحقق الحاجة للمحبة وهو ظاهر في رواية ابن داود . « ما أحل الله تعالى شيئاً أحصى إليه من الطلاق » « ما فعل لا يحرم لعن الأرملة » ومن الحاجة الكبر وعدم اشتماله جماعها بحيث يعجز أو يتصرر ما كرهه نفسه عليه وهي لا ترضى ترك ذلك ، وماروى عن الحسن . « وكان قبله في كثرة نروجه وطلاقه من قوله : أحب أني - « ما الله سبحانه » (وإن يتمرقا من الله كلامه) فهو رأى منه إن كان على ظاهره ، وكل ما نقل من طلاق الصحابة - كطلاق لمغيره ابن شعبة الزهري حدث الأرملة دومة - فقد قال لها : أنت حسنة الإحلاق ، عمت الأوطى في ضوابط الأعيان ذهبن فأنن طلاق فجمعه وحود الحاجة ، وإن لم يصح بها ، وقال ابن حجر : هو إنما واجب كطلاق مول لم يرد الوط - وحكيه بإياه ، أو مندوب كأن يعجز عن القيام بحقوقها ولو لعدم الميل اليه ، أو تكون غير عديمة مانع بحسن الفجور بها ، ومن ثم أمر صلى الله عليه وسلم من قال : « إن زوجتي لا ترد ولا مس » أي لا نتم من يريد الفجور بها على أحد أقوال في معناه بامساكها خشية من ذلك ، ويلحق بحسن الفجور بها حصول مشقة له بفراقها تؤدي إلى مبيح تبسم ، وكون مقامها عنده أصعب لفجورها فيما يظهر فيها ، أو يسهل الخلق أي بحيث لا يصبر على عشرتها عادة فيما يظهر ، والإصبر يسهل الخلق فالمراد الأعصم أو أمره به أحدوا بديه أي من غير تمتع فهو شأن الحمى من الآباء والأمهات ، ومع عدم خوف فتنة أو مشقة طلاقها فيما يظهر ، أو حرام كالبدعي ، أو مكروه بأن سلم الحال عن ذلك كله للحبر الصحيح « ليس شيء من الحلال أنقض براءة من الطلاق » ولذا لانه على زيادة التفسير عنه قالوا : ليس فيه ما يحل لكن صورته الامام ، إذ لم يشتهر أي شهوة كامة ولا سمح نفسه بمؤنتها من غير تمتع .

والآية على ما لا يخفى على المصنف لا تبدل على أكثر من حرمة في الخوض ، والمراد بالنساء بها المدحول من المعتدات بالخوض على ما في الكشف ، وغيره لما كان قوله سبحانه : (فطلقوهن من بعدهن) .

(وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ) واضبطوها وأثرتها ثلاثة قروء كوامل ، وأصل معنى الإحصاء العد بالخصى كما كان معتاداً قديماً ثم صار حقيقة فيما ذكر (وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ) في تطويل العدة عليهن والاضرار بهن ، وفي وصفه تعالى ربوبته عز وجل لهم تأكيد للامر ومبالغة في إيجاب الاتقاء (لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ) من مساكنهن عند الطلاق إلى أن تنقضي عدتهن ، وإضافة البهس وهي لأرواجهن لتأكيد النهي ببيان كمال استحقاتهن لسكنائهن كأنها أملاكهن ، وعدم العطف للإبدان باستقلاله بالطلب اعتناءً به ، والبهس عن الإخراج يتناول عدم إخراجهن خصوصاً عليهن ، أو كراهة مساكنتهن ، أو الحاجة لهم إلى المساكن ، أو محض سفه بمنطوقه ، ويتناول عدم الإذن لمن في الخروج بإشارته لأن خروجهن محرم بقوله تعالى (وَلَا يُخْرِجَنَّ) أما إذا كانت لانهية كالتي قلها بظاهره ، وأما إذا كانت مابيه فلائق المراد به البهس ، وهو أبلغ من النهي الصريح كما لا يخفى ، والاذن في فعل المحرم محرم مكانه قيل : لا تخرجوهن ولا تأذنوا لمن في الخروج إذا طالب ذلك ولا يخرجن بأنفسهن إن أردن ، فهناك دلالة على أن سكوهن في البيوت حق للشرع مؤكداً فلا يسقط بالاذن ، وهذا على ما ذكره الجليلي مذهب الحنفية ، ومذهب الشافعية أنهما لو اتفقا على الانتقال جاز إذ الحق لا يمدوهما ، فالمدى لا تخرجوهن ولا يخرجن باستبدادهن ، وتمقب الشهاب كون ذلك مذهب الحنفية بقوله . فيه نظر ، وقد ذكر الرازي في الأحكام ما يدل على خلافه وأن السكنى كالنفقة تسقط بالاستقاط انتهى .

والذي يظهر من كلامهم ما ذكره الجليلي ، وقد نص عليه المحقق في الدر المختار ، وشكك بأن ذلك حق الله تعالى فلا يسقط بالاذن ، وفي الفتح لو احتلت على أن لا سكنى لها تطل ، وبة السكنى عن الزوج ويلزمها أن تترك بيته ، وأما أن يحل لها الخروج فلا (إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحْشَةٍ مُبَيَّنَةٍ) أي ظاهرة هي نفس الخروج قبل انقضاء العدة كما أخرجه عبد الرزاق . وعبد بن حميد . وابن المنذر . والبيهقي في سننه . وابن مردويه . والحاكم وصححه عن ابن عمر ، وروى عن السدي . وابن السائب . والنخعي . وبه أخذ أبو حنيفة . والاستثناء عليه راجع إلى (لا يخرجن) والمدى لا يطلق لمن في الخروج إلا في الخروج الذي هو فاحشه ، ومن المعلوم أنه لا يطلق لمن فيه فيكون ذلك متناً عن الخروج على أبلغ وجه ، وقال الامام ابن الهمام : هذا كما يقال في الخطائية : لا زنى إلا أن تكون فاسقاً . ولا تشتم أمك إلا أن تكون فاطم رحمة ، ونحو ذلك وهو بدعي ويطبق جداً ، والزنا على ما روى عن قتادة . والحسن . والشعبي . وزيد بن أسلم . والضحاك . وعكرمة . وحامد . واللبث ، وهو قول ابن مسعود . وقول ابن عباس . وبه أخذ أبو يوسف ، والاستثناء عليه راجع إلى لا تخرجوهن على ما يقتضيه ظاهر كلام جمع أي لا تخرجوهن إلا لأن زنين فأخرجوهن لإقامة الحد عليهن ، وقال بعض المحققين ، هو راجع إلى النكاح وما يوجب حداً من زنا . أو سرقة . أو غيرهما . كما أخرجه عبد بن حميد عن سعيد بن المسيب . واختاره الطبري ، والبيهقي على الإجماع أي أو على الزوج . كما أخرجه جماعة من طرق عن ابن عباس . والاستثناء راجع إلى الأول أي لا تخرجوهن إلا إذا طالت أسنتهن وتكلمن بالكلام الفاحش القبيح على أزواجهن أو أحماتهن ، وأيد بقرائة أن . إلا أن يفحشن عليكم . ففتح اليا . وصم الحاء ، وفيه وضع الأهمولى . يفحشن . من أخش ، قال الجوهرى : أخش عليه في الطلاق أي أنى بالفحش ، وفي حرف ابن مسعود . إلا أن يفحشن . يفحشن عليكم والنشوز ، والمراد إلا أن

يطلق على الشوز على مروي عن فتادة أيضاً ، والاستثناء عليه قيل . راجع إلى الأول أيضاً ، وفي الكشف هو راجع إلى الكل لأنه إذا سقط حقها في السكنى حل الإخراج والخروج أيضاً ، وأياً ما كان فليس في الآية حصر المبيح لفعل المنهى عنه بالإتيان بالعاشرة ، وقد ينت المبيحات في كتب الفروع فليراجعها من أراد ذلك •

وقرأ ابن كثير . وأبو بكر (مينة) بالفتح (وَتِلْكَ) إشارة إلى ما ذكر من الأحكام أي تلك الأحكام الجليلة الشأن (حُدُودُ اللَّهِ) التي عينها لعباده عز وجل (وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ) أي حدوده تعالى المذكورة بأن أحل شيئا منها على أن الاطهار في موضع الاصطلاح تهويل أمر التعدي والاستعمار بمتة الحكم في قوله تعالى : (فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ) أي أضر بها كما قال شيخ الاسلام ، ونقل عن بعض تفسير الظلم بتعريضها للمغاب ، وتعبه بأه باباه قوله سبحانه : (لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا) فله استئناف مسوق لتعليل مضمون الشرطية ، وقد قالوا : إن الأمر الذي يحدثه الله تعالى أن يقلب قلبه عما فعله بالتعدي إلى خلافه فلا بد أن يكون الظلم من ضرر ديني يلحقه بسبب تعديه ولا يمكنه تداركه ، أو عن مطلق الضرر الشامل للدينوي ، والأخروي ، وخص التعليل بالدينوي ليكون احتراز أكثر الناس منه أشدوا اهتمامهم بدفعه أقوى . ورد بأن الضرر الدينوي غير محقق فلا ينبغي تفسير الظلم هنا به ، وأن قوله تعالى : (لَا تَدْرِي) الخ ليس تعليلاً لما ذكر بل هو ترغيب بالمحافظة على الحدود بعد التهريب ، وفيه أنه بالتهريب أشبه منه بالترغيب ، وأمل المراد من أضر بها عرضها للضرر ، فالظلم هو ذلك التعريض ولا يحذور في تفسيره به فيما يظهر ، وجملة الترجي في موضع النصيب (لَا تَدْرِي) ، وعند أبو حيان (لعل) من المملقات ، والخطاب في (لَا تَدْرِي) للتعدي بطريق الالتفات لمزيد الاهتمام بالرجوع عن التعدي لا للتي صلى الله تعالى عليه وسلم كما قيل ، فالمتن من تعدي حدود الله تعالى فقد عرض نفسه للضرر فأنك لَا تَدْرِي أيها المتعدي عاقبة الأمر (لعل الله) تعالى يحدث في قلبك (بعد ذلك) الذي فعلت من التعدي (أَمْرًا) يقتضي خلاف ما فعلت فيكون بدل نصها محبة وبدل الاعراض عنها إقبالاً إليها ، ولا ينبغي تلافيه برجمة أو استئناف نكاح (فَإِذَا تَلَمَّسْتُمْ أَجَلَهُنَّ) شارح آخر عدتهن • (فَاتَّسَكُوهُنَّ) راجعوهن (بِمَعْرُوفٍ) بحس معاشرته وإتقان مناسب للحال من الجانبين • (أَوْ فَارَقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ) بإيهام الحق وانتقال الضرر مثل أن يراجعها ثم يطلقها تطويلاً للمدة • (وَأَشْهَدُوا دَوَىٰ عَدْلٍ مِّنْكُمْ) عند الرجمة إن اخترتموها أو الفرفة إن اخترتموها تبرأ عن الرينة وقطعاً للزواج ، وهذا أمر مذنب كما في قوله تعالى : (وَأَشْهَدُوا إِذَا نَبِئْتُمُ) ، وقال الشافعي في القديم : إنه للوجوب في الرجمة ، وزعم الطبرسي أن الظاهر أنه أمر بالاشهاد على الطلاق وأنه مروي عن أنه أهل البيت رضوان الله تعالى عليهم أجمعين . وأنه للوجوب وشرط في صحة الطلاق (وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ) أي أيها الشهود عند الحاجة (قَه) حالصاً لوجه تعالى ، وفي الآية دليل على بطلان قول من قال : إنه إذا تماطفت أمران للمأمورين يلزم ذكر السدء أو يقبح تركه نحو اضرب بلزبد . وقم بأعمرو ، ومن خص جوار الترك بلا قبح باختلافهما كما في قوله تعالى : (يَوْمَئِذٍ عَرَضَ لِمَنْ هَذَا وَاسْتَفْرَىٰ لِنَبِيِّكَ) فان المأمور بقوله تعالى :

(أشهدوا) للمطلقين ، وبقوله سبحانه : (أقيموا الشهادة) للشهود كما أشرفنا إليه ، وقد تماطع من غير اختلاف في أصح الكلام •

﴿ ذَلِكَ كَيْفَ يُوعَظُ بِهِ مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾ أي لآئته المنتفع بذلك ، والاشارة على ما اختاره صاحب الكشف إلى الحث على إقامة الشهادة لله تعالى ، والاولى كما في الكشف أن يكون إشارة إلى جمع مأمور من إيقاع الطلاق على وجه السنة . وإحصاء امدة . والكف من الإخراج والخروج . وإقامة الشهادة للرحمة أو المراقبة ليكون أشد ملازمة لقوله عز وجل : (وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا ۚ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ) فانه اعتراض بين المتعاطفين حتى به لنا كيد ماسق من الاحكام بالوعد على اتقاء الله تعالى فيها ، فالعنى ومن يتق الله تعالى فطلق السنة ، ولم يضار المعتدة ، ولم يخرجها من مسكنها واحتياط فأشهر بجعل له سبحانه مخرجا مما عسى أن يقع في شأن الأزواج من الغموم والوقوع في المضائق ؛ ويفرج عنه ما يمتريه من الكروب ، ويرزقه من وجه لا يخطر بباله ولا يحتسبه ، وفي الاخبار عن بعض أحلة الصحابة - كعلي كرم الله تعالى وجهه . وابن عباس في بعض الروايات عنه - ما يؤيد بظاهرة هذا الوجه ، وجوز أن يكون اعتراض حتى به على هج الاستطراد عند ذكر قوله تعالى : (ذلكم يوعظ به) الخ ، فالعنى ومن يتق الله تعالى في كل ما يأتي وما يذر يجعل له مخرجا من غموم الدنيا والآخرة وهو أولى لمعوم الفائدة ، وتناوله لما نحن فيه تناولا أوليا . ولاقتضاء اخبار في سبب النزول وغيره له ، فعند أخرج أبو يعلى . وأبو يعين . والديلمي من طريق عطاء بن يسار عن ابن عباس قال : قرأ رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قوله تعالى . (ومن يتق) الخ فقال : يخرج من شهادت الدنيا ومن عمرات الموت ومن شدة أديم القيامة وأخرج أحمد . والحاكم ومصححه . وابن مردويه . وأبو نعيم - في المعرفة - والبيهقي عن أبي ذر قال : « جعل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ينلو هذه الآية (ومن يتق الله يجعل له مخرجا ويرزقه من حيث لا يحتسب) فجعل يرددنها حتى نسيت ثم قال : يا أيذا لو أن الناس كلهم أخذوا بها لكفتمهم • » وأخرج ابن مردويه من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس قال : « جاء عوف بن مالك الأشجعي فقال : يا رسول الله إن ابني (١) أسره العدو وجرعت أمه فأتا مني فقال : آمرك وإيها أن تستكثر من قول لا حول ولا قوة إلا بالله فقالت المرأة : نعم ، آمرك فجعلنا يكثران منها فتغفل العدو فاستاق غنمهم فجاء بها إلى أبيه فزلت (ومن يتق الله) الآية ، وفي رواية ابن أبي سنان عن محمد بن إسحق مولى آل قيس قال : « جاء عوف ابن مالك الأشجعي إلى النبي ﷺ فقال له : أسرا ابن عوف فقال له عليه الصلاة والسلام : أرسل إليه أن رسول الله ﷺ يأمر أن تستكثر من قول لا حول ولا قوة إلا بالله وكانوا قد شددوه بالقدر فسقط الفقد عنه فخرج فإذا هو ناقة لهم فركبها فإذا مريح القرم الذين كانوا شددوه فصاح بما فاتهم آخرها أولها فلم يعجا أيوبه إلا وهو ينادي بالبائس فأتى أبو رسول الله ﷺ فأخبره فزلت (ومن يتق الله) الخ • »

وفي بعض الروايات أنه أصابه جهد وبلاء فشكا إلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقال : « اتق الله واصبر فرجع ابنه وقد أصاب أمرا فذكر ذلك للنبي عليه الصلاة والسلام فزلت فقال : هي لك » إلى غير ذلك مما هو مضطرب على ما لا يخفى على المتتبع ، وعلى لقول بالاستطراد قيل : المعنى من يتق الحرام

يجعل له مخرجاً إلى الحلال ، وقيل : (مخرجاً) من الشدة إلى الرخاء ، وقيل : من النار إلى الجنة . وقيل : (مخرجاً) من العقوبة (ويررقه من حيث لا يحتسب) من اثواب ، وقال الكلبي : (من يتق الله) عند المصيبة (يجعل له مخرجاً) إلى الجنة ، والكل لما ترى ، والممول عليه الممرم الذي سمعته ، وفي الكشف إن توبيع الوعد لستق وتكرير لحن عليه بعد الدلالة على أن القوى ملاك الأمر عند الله تعالى باط به سبحانه سعادته الدارين يدل على أن أمر الطلاق والعدة من الأمور التي تحتاج إلى فضل قوى لأنه أبصر المباح إلى الله عز وجل لما يتضمن من الإباحاش وقطع الالة الممهدة ، ثم لاحتياط في أمر النسب الذي هو من جهة إقصاد يؤدق بالتشديد وأمر العدة فلا بد من القوى ليقع الطلاق على وجه يحمده عليه ، ويحفظ في العدة ما يجب فهالك يحصل للزوجين المخرج في الدنيا والآخرة ، وعليه فالروجة داخلة في الموم كالزوج ﴿ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ ﴾ أي تأفيه عز وجل في جميع أمور .

وأخرج أحمد في الزهد عن وهب قال : « يقول الرب تبارك وتعالى : إذا توكل على عبي لو كادته السموات والأرض جعلت له من بين ذلك المخرج » ﴿ إِنْ أَقْبَلَ مِنْهُ شَيْءٌ ﴾ ، إضافة لوصف بل مفعوله والاصل بالم أمره بالنصب . فقرأ به الأكثرون أي يلغ ما يريد عز وجل ولا يفوته مراد . وقرأ ابن أبي عملة في رواية . وداود بن أبي هند . وعصمة عن أبي عمرو . بالغ . بالرفع مؤناً (أمره) بالرفع على أنه فاعل بالغ . الخبر - لأن - أو منسأ ، و(بالغ) خبر مقدم له ، وأخلة خبر (إن) أي تأخذ أمره عروجه ، وقرأ انفصل في رواية أيضاً بالغاً بالنصب (أمره) بالرفع ، وخرج ذلك على أن (بالغاً) حال من فاعل (جعل) في قوله تعالى : ﴿ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا ﴾ لا من المبتدأ لأنهم لا يرتضون معنى الحال منه ، وخلة (قد جعل) الخ خبر (إن) ، وجوز أن يكون بالغاً هو الخبر على أنه من ينصب الجزأين - بأن - تأمى قوله :

إذا اسود جنح الليل ملأت وتكس خطاك حفاها (إن) حراسنا أسدا

وتعقب بأنها لغة ضعيفة ، ومعنى (قدراً) تقدير ، والمراد تقديره قبل وجوده ، أو مقداراً من الزمان ، وهذا بيان لوجوب التوكل عليه تعالى وتوقيض الأمر إليه عز وجل لأنه إذا علم أن كل شيء من الرق . وغيره لا يكون إلا بتقديره تعالى لا يبقى إلا التسليم للقدرة ، وفيه على ، وقيل : تقرير لما تقدم من تأقبت الطلاق والأمر بإحصاء العدة ، وتهدد لما سيأتى إن شاء الله تعالى من مقاديره .

وفرا جاح بن حبش (قدراً) بفتح الدال ﴿ وَاللَّيْلِ يَبْسُ مِنَ الْمَحْضِ ﴾ أي الخيض ، وفري - يأسن - مضارع ﴿ مِنْ تَسَانُكُم ﴾ لكبرهن ، وقد قدر بعضهم سن اليأس بستين سنة ، وبعضهم بحمس وخمسين ، وقيل : هو غالب سن يأس عشيرة المرأة ، وقبل غالب سن يأس النساء في مكاتها لى هي فيه فإن لمكان إذا كان طيب الهواء والماء - كمض الصحارى - يطل . فيه سن اليأس ، وقيل : أقصى عاده امرأة في العالم ، وهذا القول - بالغ درجة اليأس - من أن قيل ﴿ إِنْ أَرَأَيْتُمْ ﴾ أي إن شككنكم وترددتم في عدتم ، أو إن جهلتم عدتم ﴿ فَعَدَّتْ قَدَاتُهُ أَشْهُرٌ ﴾ أخرج الحاكم وصححه . والبيهقى في سننه . وجماعة عن أبي بن كعب

أن نساء من أهل المدينة لما نزلت هذه الآية التي في البقرة في عدة النساء قالوا : لقد بقي من عدة النساء عدد لم نذكر في القرآن العمار والكبار اللاتي قد انقطع عنهن الحيض وذوات الحمل ، فأُنزل الله تعالى في سورة النساء القصص (واللاتي ينس) الآية ، وفي رواية أن فومهم أبي بن كعب ، وحلاد بن السهم لما سمعوا قوله تعالى (والمصنات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء) قالوا : يا رسول الله فما عدة من لا قروء لها من صعر أو كبر ؟ مرل (واللاتي ينس) ح ، فقال قاتل : فما عدة الحمل ؟ مرل (وأولات الاحمال) ح .
 ويذكر ما ذكر أن الشرط هنا لا مفهوم له عند العلماء بل بالمفهوم لأنه إن لم يوافقه التي رل بهما من غير قصد لا هيئ ،
 ويذكر متعلق الارتياب ما سمعت هو ما أشراه الطبري وغيره . وقيل : (إن ارتبتم) في دم المحدث
 مبلغ اليأس أو دم حبص أو استحاضه فحصى الح ، وإذا كانت هذه عدة ، رتاب بها غير المراتب بها أولى
 بذلك ، وقال الزجاج ، المهي (إن ارتبتم) في حبصهن وقد انقطع عنهن الدم وكن من محصن مثلهن ،
 وقال مجاهد : الآية واردة في استحاضة أطبق بها الدم لا تدرى أهو دم حبص أو دم علة ، وقيل : (إن ارتبتم)
 أي إن تفتن إياسهن ، والارتاب من الاستعداد والكل في ترى ،

والموصول قالوا : إنه مبتدأ خبره جملة (فحصى) الح ، (وإن ارتبتم) شرط جوابه محذوف تقديره
 فاعلموا أنها ثلاثة أشهر ، والشرط وجواب جملة معترضة ، وهو كون (فحصى) الح جواب الشرط
 باعتبار الاعلام والاعبار كما في قوله تعالى (وما كن من عدة من الله) والجملة الشرطية خبر من غير حذف
 ويذكر ، وقوله تعالى : (وَاللَّاتِي لَمْ يَحْضُنَّ) مبتدأ خبره محذوف أي واللاتي لم يحضن كذلك أو قد نهن
 ثلاثة أشهر ، والجملة معطوفة على ما قبلها ، وجود عطف هذا الموصول على الموصول السابق وجعل الخبر لها
 من غير تقدير ، والمراد - باللاتي لم يحضن - الصغار اللاتي لم يلمس من الحيض .

واستظهر أبو حنبل شموله من لم يحضن لصعر ومن لا يكون لها حيض البتة كحصى النساء بمش إلى أن
 عين ولا يحضن ، ومن أتى عليها زمان الحيض وما نالته به ولم تحض ، ثم قال : وقيل ، هذه تعتد به .

(وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ) أي منتهى عدتهن (أَنْ يَصْعَ حَمْلُهُنَّ) ولو بحوء صفة وعطف ولا فرق في ذلك
 بين أن يكن مظهرات أو موقوف عنهن أو راحتهن في روى عن عمر ، وأبو ، فقد أخرج مالك ، وإشاعة .
 وعد الرأى ، وإن أبي شعبة . وابن المنذر عن ابن عمر أنه سئل عن امرأة يتوفى عنها زوجها وهي حامل
 فقال : إذا وضعت حملها فقد حلت فأخبره رجل من الأنصار أن عمر بن الخطاب قال : لو ولدت ورجعها على
 مريه لم بدفن لحلت ، وعن ابن مسعود فقد أخرج عنه أبو داود . والشافعي . وابن ماجة أنه قال : من شاء
 لاعته أن الآية التي في سورة النساء القصص (وأولات الاحمال) الح رلت بعد سورة البقرة بكذا وكذا
 شهراً وكل مطلقاً أو متوفى عنها زوجها فأجدها أن تصع حملها ، وفي رواية ابن مردويه عن أبي سعيد الخدري
 بسبع سنين ولعله لا يصح ، وعن أبي هريرة . وأبي مسعود البدي . وعائشة . وأيه ذهب فقهاء الامصار .
 وروى ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أخرج عبد بن حميد في روائه المستند ، وأبو يعلى . والاضياء
 في المختارة . وابن مردويه عن أبي كعب قال : قالت النبي صلى الله عليه وسلم (وأولات الاحمال أجطن
 أن يضمن حملهن) أي المطلقة ثلاثاً والمتوفى عنها ثلاثاً ، وهي المطلقة ثلاثاً والمتوفى عنها . وروى جماعة نحوه

عنه من وجه آخر ، وصح أن سبعة بنت لحرث الأسدية كانت تحت سعد بن خولة فتوفى عنها في حجة الوداع وهي حامل فوضعت بعد وفاته ثلاثة وعشرين يوماً وفي رواية بمحس وعشرين ليلة ، وفي أخرى بأربعين ليلة فاحتضت وتكلمت وتزيت تريد التكاح ، فذكر ذلك عليها رسول النبي صلى الله تعالى على وسلم فقال : « إن تمعن فقد خلاجلها » وذهب على كرم الله تعالى وجهه ، وابن عباس رضي الله تعالى عنهما إلى أن الآية في المطلقات ، وأما المتوفى عنها زوجها فمذهب آخر الأجلين وهو مذهب الإمامية كما في مجمع البيان .

وعلى ما تقدم فالآية ناسخة لقوله تعالى : (وأدين بوهون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن) الآية على رأي أصحاب أبي حنيفة ومن وافقهم من الشافعية لأن العام المطلق المتأخر ناسخ لعدم أولى أن يكون العام من وجه كذلك ، وأما من لم يذهب إليه فمن لم يجوز تأخير بيان العام قال : بالنسخ أيضاً لأن العام الأول عند مراد تناوله لا مراده ، وفي مثله لا خلاف في أن الخاص اندراسي ناسخ بقدره لا يخص ، ومن جوز ذهب إلى التخصيص بناء على أن التي في القصرى أخص مطلقاً ، ووجهه أنه ذكر في البقرة حكم المطلقات من النساء وحكم المتوفى عنهن الأزواج على التفریق ، ثم وردت هذه محصية في أبييّن لشمول لفظ الأجل « المدين » ، وخصوصاً - أولات الاحمال - مطلقاً بالبدن في الأزواج ، وهذا يقول القائل : هندية الموال هم كذا وتركيتهم لهم كذا لجلس آخر ، ثم يقول : والكهول منهم لهم دون ذلك أو عوقه أو كذا مریداً صفاً آخر يكون الأخير مخصوصاً للمكمن ، ولا نظر إلى اختلاف العطايا لشمول اللفظ الدال على الاختصاص وخصوصاً الكهول من الموال مطلقاً كذلك فيما نحن فيه لا نظر إلى اختلاف « مدين » لشمول لفظ الأجل ، وخصوصاً - أولات الاحمال - بالنسبة إلى الأزواج مطلقاً ، وإن شئت قل : بالنسبة إلى المطلقات والمتوفى عنهن رجالهن مطلقاً فلا فرق - قاله في الكشف - ثم قال : ومن ذهب إلى أبعد الأجلين احتج بأن النصين متعاظمان لأن بينهما عموماً وحسراً من وجه ولا وجه للافناء فيلزم الجمع ، وفي القول بذلك يحصل الجمع لأن منه الحمل إذا رادت فقد تربصت أربعة أشهر وعشراً مع الزيادة وإن عصرت وتربصت لمدة فهدومت وتربصت فيحصل العمل بمقتضى الآيتين ، والجواب أنه إنما للنصين لا جمع إذ المعتبر اجمع بين النصين لا بين المدين وذلك لعدم الحصر والتوقيت الذي هو مقتضى الآيتين اهـ فتدبر .

وقرأ الصحاح - أحاطن - حمداً (وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ) في شأنت أحكامه تعالى ومراعاة حقوقها . (يَحْمَلُ لَهُ مِنْ أَمْرِ يُسْرًا) أن يسهل عز وجل أمره عليه ، وقيل : اليسر الثواب (ومن) قبل : لبيان قدم على المدين للفاصلة ، وقيل : بمعنى في ، وقيل : تمليية (ذَلِكَ) إشارة إلى ما ذكر من الأحكام وما فيه من معنى البعد للايدان بعد المنزلة في العصل ، وإفراد الكاف - مع أن الخطاب للجمع كما فصح عنه قوله تعالى : (أَمْرٌ أَنَّهُ أَتَاهُ إِلَيْكُمْ) - لما أجزأه من الحاضر والمنقضى لا لمعين خصوصية المخاطبين (وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ) بالمحافظة على أحكامه عز وجل (يَكْفُرْ عَنْ سَيِّئَاتِهِ) فإن الحسنات يذهبن السيئات (وَيُعْظَمُ لَهُ أَجْرًا) بالمضاعفة ، وقرأ الأعمش - نعظم - بالون التثنية من الغنة إلى التكلم ، وقرأ ابن مفسم - نعظم - بالياء والتشديد مصارع عظم مشدداً ، وقوله تعالى : (أَكُنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكُنْتُمْ) استئناف وقع جواباً عن سؤال نشأ

عاقبه من الخت على التعوي كانه قيل : كيف تعمل بالقوى في شأن المعتدات ههنا : (أسكنوهن) الخ ،
(من) لتبعض أي أسكنوهن بعض مكان سكناً لم ، ولتسكن إذا لم يكن إلا بيت واحد في بعض نواحيه
يكرهى عن قتادة ، وقال الحوفي . وأبو البقاء : هي لا ابتداء الغاية ، وقوله تعالى : ﴿ مِنْ وَجْدِكُمْ ﴾ أي من وسعكم
أي ما تطفونه عطف بيان لقوله تعالى : (من حيث سكنتم) على ما قاله الزمخشري ، ورده أبو حيان بأنه لا يعرف
عطف بيان يعاد فيه العامل إنما هذا طريقة البدل مع حرف الجر ولذلك أعربه أبو البقاء بدلاً ، وتنبه بأن
المراد أن الجار والمجرور عطف بيان للجار والمجرور لا المجرور فقط حتى يقال ذلك مع أنه لا يرد له بسلامة
الأمير وأنه لا فرق بين عطف البيان والبدل إلا في أمر يسير ، ولا يفتي قوة كلام أبي حيان ، وقرأ الحسن .
والاعرج . وابن أبي عمير . وأبو حنيفة (من وجدكم) بفتح الواو ، وقرأ الفياض بن غزوان . ومحمود بن ميمون
وبقوب بكرهما وذكرهما المهدوي عن الاعرج . والمعنى في الكل الوسع ﴿ وَلَا تَصَارُّوهُنَّ ﴾ ولا تستعملوا
معهن الصرار في السكنى ﴿ لَتُضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ ﴾ فتلجوهن إلى الخروج تشعل المكان أو يأسكن من لا يردن
السكنى معه ونحو ذلك ﴿ وَإِنْ كُنَّ مِنْ أَى الْمُطَلَّقات ﴾ أولئك حمل فأنفقوا عليهن حتى يضمن حملهن فيخرجن
عن العدة ، وأما المتوفى عنهن أرواحهن فلا تنفقه لهن عدداً كثر العلماء . وعن علي كرم الله تعالى وجهه . وابن مسعود
يجب فقتهن في التركة ، ولا خلاف في وجوب سكنى المطلقات أولات الحمل وبعقتهن بت الطلاق أر لم يبت •

واختلف في المطلقات اللائسن أولات حمل بعد الاتفاق على وجوب السكنى لهن إذا لم يكن مبتوات ،
فقال ابن المسيب . وسليمان بن يسار . وعطاء . والشمي . والحسن . ومالك . والأوداعي . وابن أبي ليلى .
والشافعي . وأبو عبيد : للبطلقة الحائض المبتنة السكنى ولا تنفقه لها ، وقال الحسن . ومحمد . وأحمد . وإسحق .
وأبو ثور . والامامية : لا سكنى لها ولا نفقة لحدث فاطمة بنت قيس قالت : طلقني زوجي أبو عمرو بن حفص
ابن المغيرة المخزومي البتة فخاصمته إلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في السكنى والنفقة فلم يجعل لي سكنى
ولا نفقة وأمرني أن أعتد في بيت ابن أم مكتوم ثم أنسكني أسامة بن زيد ، وقال أبو حنيفة . والثوري : لها
السكنى والنفقة فهما عنده لكل مطلقة لم تكن ذات حمل ، ودليله أن عمر رضى الله تعالى عنه قال : سمعت
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول في المبتنة : ولها النفقة والسكنى مع أن ذلك جزاء الاحتباس وهو
مشارك بين الحائض والحامل ، ولو كان جزائاً للحمل لوجب في ماله إذا كان له مال ولم يقولوا به •

ويؤيد ذلك قراءة ابن مسعود . أسكنوهن من حيث سكنتم وأنفقوا عليهن من وجدكم . ومن خص الاتفاق
بالمعتدات أولات الحمل استدلل بهذه الآية لمكان الشرط فيها وهو لا يتم على الثافين لفهوم المخالفة مع أن فائدة
الشرط ههنا أن الحامل قد يتوهم أنها لا تنفقه لها لطول مدة الحمل فأثبت لها النفقة ليعلم غيرها بالطريق الأولى
- كما في الكشف - فهو من مفهوم الموافقة ، وحديث فاطمة بنت قيس قد طعن فيه عمر . وعائشة . وسليمان
ابن يسار . والأسود بن يزيد . وأبو سلمة بن عبد الرحمن . وغيرهم ﴿ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ ﴾ أي بعد أن يضمن
حملهن ﴿ فَتَأْتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ ﴾ على الارضاع ﴿ وَأَتْمِرُوهُنَّ بِمُرُوفٍ ﴾ خطاب للآباء والامهات ،
والإفعال بمعنى التماثل ، يقال : أتمر القوم . وتآمروا بمعنى ، قال السكاسي : والمعنى تشاوروا ، وحقيقته

ليأمر بعضكم بعضاً بمعرف أي جميل في الاجرة والارضاع ولا يكن من الأب عاكة ولا من الأم معسرة،
وقيل : المعروف الكسوة والقدار ﴿وَلَنْ تَعْمَرَئِهِمْ﴾ أي تضايقت أي ضيق بعضكم على الآخر بالشاحة في
الاجرة أو طلب الزيادة أو نحو ذلك ﴿فَسَرَّضْهُ لَهَا أُخْرَى﴾ أي فستوجد ولا تعوز مرضعة أخرى ، وفيه
على ما قيل : معاقبة للأم لأنه كفرتك لمن تستقصيه حاجة فتعذر منه : سيقضيها غيرك أي ستفنى وأنت تعلم .
وعن الأم بالمعاقبة على ما قال ابن المنير لأن المبدول من جهتها هو لبنها ولولدها وهو غير متعول
ولا مضمون به في العرف وخصوصاً من الأم على الولد ، ولا كذلك المبدول من جهة الأب فإنه المال
المضمون به عادة ، فالأم إذن أجدر باللوم وأحق بالعتب ، والكلام على معنى فليطلب له الأب مرضعة
أخرى فيظهر الارتباط بين الشرط والجزاء ، وقال بعض الاجلة : إن الكلام لا يخلو عن معاقبة الأب
أيضاً حيث أسقط في الجواب عن حيز شرف الخطاب مع الإشارة إلى أنه إذا ضايق الأم في الاجر قامت
من الارضاع لذلك فلا بد من إرضاع امرأة أخرى ، وهي أيضاً تطلب الاجر في الأغلب والأم أشفق
فهي به أولى ، وبذلك يظهر حال الارتباط ، والاول أظهر فتدبر ، وقيل : (سَرَّضْ) خبر بمعنى الأمر أي
فلترضع ، وليس بذلك ، وهذا الحكم إذا قبل الرضيع ثدي أخرى أما إذا لم يقبل إلا ثدي أمه فقد قالوا : تجبر
على الارضاع بأجره مثلها ﴿لِيُنْفِقْ ذَرْوً مِنْ سَعَةِ وَمَنْ قُدِرَ﴾ أي ضيق ﴿عَلَيْهِ رِزْقُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا بَاءَتْهُ اللَّهُ﴾
ولن قل ، والمراد لينفق كل واحد من المومر والمعسر ما يملكه وسعه ، والظاهر أن المأمور بالاتفاق الآباء ،
ومن هنا قال ابن العربي : هذه الآية أصل في وجوب النفقة على الأب ، وخالف في ذلك محمد بن الموار
فقال : بوجوبها على الابوين على قدر الميراث ، وأحق أبو معاذ أنه قرى : (لينفق) بلام في نصب القاف
على أن التقدير شرعاً ذلك لينفق .

وقرأ ابن أبي عملة (قدر) مشددة الدال ﴿لَا يَكْفُفُ اللَّهُ قَسًا إِلَّا مَاءَ بَنَاتٍ﴾ أي إلا بقدر ما أعطاه من
الطاقة ، وقيل : ما أعطاه من الرزاق قل أرجل ، وفيه تطيب واستئالة لقلب المعسر لمكان عاوة (آتاها)
الخاصة بالأعسار قبل وذكر المعسر بعد ، واستدل بالآية من قال لا نفخ بالمعسر عن الاتفاق على الزوجة ،
وهو ما ذهب إليه عمر بن عبد العزيز ، وأبو حنيفة ، وجماعة ، وعن أبي هريرة ، والحسن ، وابن المسيب ،
ومالك ، والشافعي ، وأحمد . وإسحق يفسخ النكاح بالمعسر عن الاتفاق ويضرب بين الزوجين ، وفيها على ما قال
السيوطي : استحباب مراعاة الإنسان حاله في النفقة والصدقة ، ففي الحديث « إن المؤمن أخذ من الله
تعالى أدباً حسناً إذا هو سبغاه وسع عليه وسع وإذا هو عز وجل قدر عليه قدر » ، وقوله تعالى :
﴿ سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا ﴾ موعده لفقره ، ذلك الوقت يفتح أبواب الرزق عليهم ، أو لفقره
الأرواح إن أحقوا ما قدروا عليه ولم يقصروا ، وهو على الوجهين تذييل إلا أنه على الأول مستل . وعلى
الثاني غير مستل ﴿وَكَايْنٌ مِنْ قَرْيَةٍ﴾ أي كثير من أهل قرية .

وقرأ ابن كثير - وكائن - بالمد والهمزة ، وتفصيل الكلام فيها قد مر ﴿عَتَتْ﴾ تخبرت وتكبرت
مرضعة (من أمر ربها ورسله) فلم تمتثل ذلك ﴿فَحَلَّ بِهِنَّ حَسَابًا شَدِيدًا﴾ بالاستقصاء والتفكير والمناقشة

في كل نعيم من الذنوب وتطهير (وَعَذَابُهَا نَذَارًا نُنْكَرُهَا) أي منكرًا عظيمًا ، والمراد حساب الآخرة وعذابها ، والتعبير عنهما بلفظ الماضي للدلالة على تحققهما بما في قوله تعالى : (ونفخ في الصور) .

وقرأ غير واحد (نكراً) بضم ناء (عَذَابُهَا) عقوبة عتوها (وَنَافِثَةٌ أَمْرًا خُسْرًا) هائلا لا خسر وراءه (أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا) تكرير للوعيد ويان لما يوجب التقوى المأمور بها بقوله تعالى : (فَاتَّقُوا اللَّهَ يَأْكُلُوا مِنَ الثَّيِّبِ) كأنه قيل : أعد الله تعالى لهم هذا العذاب فليكن لكم ذلك بأولى الأبواب داعياً لتقوى الله تعالى وحذر عقابه ، وقال الكلبي : الكلام على التقديم والتأخير ، والمراد (عَذَابُهَا) عذاباً نكراً في الدنيا بالجوع والحر والسيوف سائر المصائب والبلايا (وحاسبناها حساباً شديداً) في الآخرة . والظاهر أن قوله تعالى : (أعد) النخ عليه تكرير للوعيد أيضاً ، وجوز أن يراد بالحساب الشديد استقصاء ذنوبهم وإثباتها في صحائف المحاسبة ، وبالعذاب النكر ما أصابهم عاجلاً ، وتجمل جملة (عنت) النخ صفة لقرية ، والماضي في (حاسبناها) وعذابناها) على الحقيقة ، وخبر (كاين) جملة (أعد الله) النخ ، أو تجمل جملة (عنت) النخ هي الخبر ، وجملة (أعد الله) النخ استئناف لبيان أن عذابهم غير منحصر فيما ذكر بل لهم بعده عذاب شديد ، وقوله تعالى : (الَّذِينَ آمَنُوا) منصوب باضمار أفعى يانا للنادي السابق أو نعت له أو عطف يان ، وفي إبداله منه ضعف لعدم صحة حلوله محله (قَدْ أُنْزِلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا ٩٠) هو النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عمر به عنه لمواظبته عليه الصلاة والسلام على تلاوة القرآن الذي هو ذكر ، أو تبليغه والتذكير به ، وقوله تعالى : (رَسُولًا) بدلا منه ، وعبر عن إرساله بالانزال ترشحا للجاز ، أو لأن الإرسال مسبب عنه فيكون (أنزل) مجازاً مرسلًا ، وقال أبو حيان : الظاهر أن الذكر هو القرآن ، والرسول هو محمد صلى الله تعالى عليه وسلم فلما أن يجعل نفس الذكر مجازاً - أو يكون بدلا على حذف مضاف أي ذكر رسول ، وقيل : هو نعت على حذف ذلك أي ذار رسول ، وقيل : المضاف محذوف من الأول أي ذا ذكر (رسولا) فيكون (رسولا) مثالا لذلك المحذوف أو بدلا ، وقيل : (رسولا) منصوب بمقدر مثل أرسل رسولا دل عليه أنزل ، ومما دل هذا السدى ، واختاره ابن عطية ، وقال الزجاج ، وأبو علي : يجوز أن يكون معمولاً للمصدر الذي هو ذكر كما في قوله تعالى : (أو إطمعن في يوم مضى يتقيا) ، وقول الشاعر :

بضرب بالسيوف رهوس قوم أنزلنا هاهن عن المقييل

أي (أنزل الله) تعالى ذكره (رسولا) على معنى أنزل الله عز وجل ما يدل على كرامته عنده وزلفاه ، ويراد به على ما قيل : القرآن وفيه نصف ، ومثله جعل (رسولا) بدلا منه على أنه بمعنى الرسالة ، وقال الكلبي : الرسول ههنا جبريل عليه السلام ، وجعل بدلا أيضا من (ذكر) وإطلاق الذكر عليه لكثرة ذكره فهو من الوصف بالمصدر مبالغة - كرجل عدل - أو أنزله بالذكر وهو القرآن ، فبينهما ملاسة نحو الملول ، أو لأنه عليه السلام مذكور في السموات وفي الآدم ، فالمصدر بمعنى المفعول كما في درهم ضرب الأمير ، وقد قصر الذكر حينئذ بالشرف كما في قوله تعالى : (وإله لك ولقومك) فيكون كأنه في نفسه شرف إما لأنه شرف للنزل عليه ، وإما لأنه ذو مجد وشرف عند الله عز وجل كقوله تعالى : (عند ذي العرش مكين)

وفي الكشف إذا أريد بالذکر القرآن والرسول جبريل عليه السلام يكون البديل بدل اشتهال ، وإذا أريد بالذکر الشرف وغيره يكون من بدل الكل فتدبر •

وقرئ رسول على إضمار هو ، وقوله تعالى : ﴿ يَتْلُوا عَلَيْكُمْ آيَاتِ اللَّهِ مَبِينَاتٍ ﴾ مع لرسولاً - وهو الظاهر ، وقيل : حال من اسم (الله) تعالى ، وسبب التلاوة إليه سبحانه مجازية كقوله الامير المدينه ، و (آيات الله) القرآن ، وفيه إقامة الطاهر مقام المضمير على أحد الأوجه ، و (مبينات) حال منها أي حال كونهام مبينات لكم ما تحتاجون إليه من الاحكام ، وقرئ (مبينات) أي بينها الله تعالى كقوله سبحانه : (قد بينا لكم الآيات) واللام في قوله تعالى : ﴿ لِيُخْرِجَ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ ﴾ متعلق - بأزل - أو - يتلو - وقاعل يخرج على الثاني ضمير الرسول عليه الصلاة والسلام أو ضميره عروج ، والمراد بالوصول المؤمنون بعد إترال الذکر وفيل نزول هذه الآية : أو من علم سبحانه وقدر أنه سيؤمن أي ليحصل لهم الرسول أو الله عز وجل ما هم عليه الآن من الايمان والعمل الصالح أو ليخرج من علم وقدر أنه يؤمن من أنواع الصلوات إلى الهدى ، فالصلى إما بالنظر لنزول هذه الآية أو باعتبار علمه تعالى وتهديره سبحانه الآلى •

(وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَاعْمَلْ صَالِحًا) حسبا بين في تخفيف ما أزل من الآيات المبينات •
(يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ) وقرأ نافع وابن عامر - بدخله - بنون العظمة وقوله تعالى :
(خَالِدِينَ فِيهَا أَسَدًا) حال من مفعول (يدخله) والجمع باعتبار معنى من كما أن الافراد في الضمائر الثلاثة باعتبار لفظها ، وقوله تعالى : ﴿ قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ لَكَ رِزْقًا ۝ ١١ ﴾ حال أخرى منه أو من الضمير في (حاله) بطريق الداحل ، وإفراد ضمير (له) باعتبار اللفظ أيضاً ، وفيه معنى العجيب والتمظيم لما رزقه الله تعالى المؤمنين من ثواب وإلا لم يكن في لاحبار بما ذكر منها كثير فائدة كما لا يخفى •

واستدل أكثر المحققين بهذه الآية على جواز مراعاة اللفظ أولاً . ثم مراعات المعنى . ثم مراعات اللفظ ، ودعم بعضهم أن ما فيها ليس كما ذكر لأن الضمير في (حاله) ليس عائداً على من كالتضامير قبل ، وإنما هو عائداً على مفعول - يدخل - و (حاله) والعام فيها - يدخل - لافعل الشرط وهو كما ترى (الله الذي خلق سبع سموات) متداً وخبر (وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ) أي وخلق من الأرض مثلهن على أن (مثلهن) مفعول لافعل محذوف والخلة عطفت على الخلة قلها ، وقد ل : (مثلهن) عطفت على سبع سموات ، وإليه ذهب الزحشرى ، وفيه انفص - لجار والمجرور بين حرف العطف والمعطوف وهو مخصص بالضرورة عند أبي علي الفارسي ، وقرأ المفضل عن عاصم . وعصمة عن أبي بكر (مثلهن) : لرفع على الابتداء (ومن الأرض) الخبر •

والثلية تصدق بالاشتراك في بعض الأوصاف فقال الجمهور : هي ههنا في كونها سماءً وكونها طائفاً بعضها فوق بعض بين كل أرض وأرض مسافة كما بين السماء والأرض وفي كل أرض سكان من خلق الله عز وجل لا يعلم حقيقةهم إلا الله تعالى ، وعن ابن عباس أنهم إما ملائكة . أو جن ، وأخرج ابن جرير - وابن أبي حاتم . والحاكم وصححه . والبيهقي - في شعب الايمان وفي الأسماء والصفات - من طريق أبي الضحى

عنه أنه قال في الآية : سبع أرضين في كل أرض نبي كنيتكم وآدم قائم ونوح كنوح وإبراهيم كإبراهيم وعيسى كعيسى ، قال الذهبي : إسناده صحيح ولكنه شاذ بكرة لأعلم لأني الضحى عليه متافماً . ودكر أبو حيان في البحر نحوه عن الخبر وقال . هذا حديث لاشك في وضعه وهو من رواية الواقدي الكذاب .
وأقول لا مانع عقلاً ولا شرعاً من صحته ، والمراد أن في كل أرض خلقاً يرجعون إلى أصل واحد رجوع
بن آدم في أرضنا إلى آدم عليه السلام ، وفيه أفراد يمتدرون على سائرهم كنوح وإبراهيم وغيرهما فيها .
وأخرج ابن أبي حاتم . والحاكم وصححه عن ابن عمر مرفوعاً أن بين كل أرض وتلها خمسمائة عام
والعلياء منها على ظهر حوت عدلهم طرفاء في السماء والحوت على صخرة والصخرة يد ملك والثانية مسجن
الريح والثالثة فيها حجارة جهنم والرابعة فيها كبريتها والخامسة فيها حياتها والسادسة فيها عمارتها والسابعة
فيها سقر وفيها إبليس مصنف بالحديد يد أمامه ويد خلقه يطلقه الله تعالى لمن يشاء ، وهو حديث منكر
- كما قال الذهبي - لا يمول عليه أصلاً فلا تفتقر بتصحيح الحاكم ، ومثله في ذلك أخبار كثيرة في هذا الباب لولا
خوف الملل لدكرناها لك لكن كون ما بين كل أرضين خمسمائة سنة كما بين كل سبعين سنة في أخبار معتبرة
كما روى الإمام أحمد والترمذي عن أبي هريرة قال : « بينا نبي صلى الله تعالى عليه وسلم جالس وأصحابه
قال : هل تدرون ما فوقكم ؟ قالوا : الله ورسوله أعلم ، قال فما الرقيع سقم محفوظ وموج مكفوف ، قال :
هل تدرون ما بينكم وبينها ؟ قالوا : الله ورسوله أعلم ، قال : بينكم وبينها خمسمائة عام ، ثم قال : هل تدرون
ما فوق ذلك ؟ قالوا : الله ورسوله أعلم ، قال : سماء وإن بعد ما بينهما خمسمائة سنة ، ثم قال كذلك حتى عد
سبع سموات ما بين كل سماء ما بين السماء والأرض ، ثم قال : هل تدرون ما فوق ذلك ؟ قالوا : الله ورسوله
أعلم ، قال : وإن فوق ذلك العرش بينه وبين السماء بعد ما بين السماءين ، ثم قال : هل تدرون ما تحتكم ؟ قالوا :
الله ورسوله أعلم ، قال : إنها الأرض ، ثم قال : هل تدرون ما تحت ذلك ؟ قالوا : الله ورسوله أعلم ، قال : إن
تحتها أرضاً أخرى بينهما مسيرة خمسمائة سنة حتى عد صلى الله تعالى عليه وسلم سبع أرضين ما بين كل
أرضين خمسمائة سنة .

والأخبار في تقدير المسافة بما ذكر بين كل سبعين أكثر من الأخبار في تقديرها بين كل أرضين
وأصح ، ومنها ما هو مذكور في صحيح البخاري . وغيره من الصحاح ، وفيها أيضاً أن تحس كل سماء خمسمائة
عام فقول الرازي في ذلك إنه غير معتبر عند أهل التحقيق كلام لا يحسن بشاعته على من سلك من السنة أقوم
طريق ، نعم ما حكاه من أن السماء الأولى موج مكفوف . والثانية صخر . والثالثة حديد ، والرابعة نحاس .
والخامسة فضة . والسادسة ذهب . والسابعة باقوت ليس بمعتبر أصلاً ولم يرد بما تضمنه من التفصيل خبر
صحيح لكن في قوله : إنه بما يراه العقل إن أراد به نفى الامكان عقلاً منع ظاهر ، وقال الضحاك : هي في كونها
سبعاً بعضها فوق بعض لا في كونها كذلك مع وجود مسافة بين أرض وأرض . واختاره بعضهم زاعماً أن
المراد بهاتيك السبع طبقة التراب الصرفة المجاورة للبركز . والطبقة الطينية . والطبقة المعدنية التي يتكون فيها
المعادن . والطبقة المتزجة بميرها المتكشفة التي هي مسكن الإنسان ونبوه من الحيوان وفيها يبت النباتات .
وطبقة الأدحة . والطبقة الزمهريرية . وطبقة السيم الرقيق جداً ، ولا يتفق أنه أشبه شيء بالهيدروجين ، ومثله
ما يروى عن بعض الظاهرين في كتب العلوم المسماة بالحكمة الجديدة من أن الأرض انفصلت بسبب بعض الحوادث

من بعض الأحرام العلوية صميرة ثم تكونت فوقها طبقة وهكذا حتى صار المجموع سماء وزعم أنهم شاهدوا بين كل طبقة وطبقة آثارا من محفوظات مختلفة ، وقال أبو صالح : هي في كونها سماء لا غير هي سم أرضين متباعدة ليس بعض فوق بعض يمرق بينها البحار ، ويطل جميعها السماء ، وروى ذلك عن ابن عباس بالنسبة بين أرض وأرض على هذا نحو نسبة أمريعي إلى آسب أو أورويا أو أمربيا الكي قيل : إن تلك البحار العذبة لا يمكن قطعها .

وقيل : من الأقاليم السبعة وهي مختلفه الحرارة والبرودة واللين والصلابة إلى أمور آخر ، واختاره بعضهم ولا أعلم شيئا لأن المصادر اعتبار انفصال أرض عن أرض انفصالا حقيقيا في المثلية ، وقيل : المثنية في الخلق لا في العدد ولا في غيره فهي أرض واحدة محفوظة كالسموات السبع ، وأيد بأن الأرض لم تذكر في القرآن إلا موحدة ، ورد بأنه قد صح من رواية البخاري وغيره « اللهم رب السموات السبع وما أظللن ورب الأرضين السبع وما أظللن » الحديث ، وكذا صح « من غصب يد شبر من أرض طوفة من سم أرضين » وأصح الأوهال - بما قال القرطبي - قول الجمهور السابق ، وعنه اختلف في مشاهدته أهل معدا هذه الأرض السماء ويستمدادهم الصور مما قيل لهم يشاهدون السماء من كل جانب من أرضهم ويستمدون الصياء منها . وقيل : لهم لا يشاهدون السماء وأن الله عز وجل خلق لهم ضياء يشاهدونه ، وروى الإمامية عن بعض الأئمة نحوه أيضا قاله الجمهور ، أخرجه العياشي بإساده عن الحسين بن خالد عن أبي الحسن الرضا رضي الله تعالى عنه قال : بسط كفه اليسرى ثم وضع اليمنى عليها فقال : « هذه الأرض الدنيا والسماء الدنيا عليها قبة ، والأرض الثانية فوق السماء الدنيا الثانية فوقها قبة ، والأرض الثالثة فوق السماء الثانية والسماء لكفة فوقها قبة حتى ذكر الرابعة والخامسة والسادسة فقال : والأرض السابعة فوق السماء السادسة والسماء السابعة فوقها قبة وعرش الرحمن فوق السماء السابعة ، وهو قوله تعالى : (سبع سموات ومن الأرض مثلهن) الخ .

وأما قول بنحو ما قاله الجمهور راجع العصمة من على محور إرادته بتدور أفلاك الآدمر : هي سبع أرضين بين كل أرض وأرض منها مسافة عظيمة ، وفي كل أرض خلق لا يعلم حقيقتهم إلا الله عز وجل ولهم ضياء يستضيئون به ، ويجوز أن يكون عندهم ليل ونهار ولا نعيم أن يكون ضياؤهم من هذه الشمس ولا من هذا القمر ، وقد غلب على ظن أكثر أهل الحكمة الجديدة أن القمر عالم كعالم أرضنا هذه وفيه حال وعوارض وموجباتهم يحسون بها بواسطة أرضهم وهم مهتمون بالسعي في تحقيق الأمر فيه فليكن ما نقول به من الأرضين على هذا النحو وقد قالوا : أيضا إن هذه الشمس في عالم هي مركز دثرته ولففتها ملكة بمعنى أن جميع ما فيه من كواكبهم السبابة تدور عنها في عني وجه مخصوص ونقط مضبوط ، وقد تقرب إليها فيه وتبعد عنها إلى غاية لا يبلغها إلا الله تعالى كواكب دوات الدناب ، وهي عندهم كثيرة جدا تحرك على شكل يصي وأن الشمس بعالمها من تواقع كوكب آخر تدور عليه دوران تواقعها من السيارات عليها هو ما نسمع أحد كواكب الجرم ولهم ظن في أن ذلك أيضا من تواقع كوكب آخر وهكذا ، وملك الله تعالى لعظيم عظيم لا تكاد تحيط به منطقة الفكر ويضيق عنه نطاق الحصر ، وسماء كل عالم كالقمر عندهم ما انتهى إليه هواؤه حتى صار ذلك الجرم في نحو خلل فيه لا يعارضه ولا يضعف حركته شيء والحسم متى تحرك في خلل لا يمكن لعدم المعارض فليكن كل أرض من هذه الأرضين محمولة بيد القدرة بين كل سماءين على نحو ما سمعت عن الرضا على آياته عليه السلام .

وهناك ما يستغنى به أهلها سبحانه في تلك بحر قدرة الله عز وجل وسعة كل أرض إلى سماها نسبة الحلقة إلى الغلاة وكذا نسبة السماء إلى السماء التي فوقها ، ويمكن أن تكون الأرضون وكذا السموات أكثر من سبع . والاقتصار على العدد المذكور الذي هو عدد تام لا يستدعي نفى الرائد فقد صرحوا بأن العدد لا مفهوم له والسماء الدنيا متهى دائرة يتحرك فيها أعلى كوكب من السيارات وبينها وبين هذه الأرض بعد بعيد . وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم : « خمسمائة عام » من باب التصريب للاضمار ، ويقرب الأمر إذا اعتبر ذلك بالنسبة إلى الرأكب المجدى وقم في كثير من أخبار فيها تقدير مسافة ، وقوله عليه الصلاة والسلام في السماء الدنيا : « موج مكشوف » يمكن أن يكون من التشبيه البليغ في اللطافة ونحوها أو هو على حقيقته والتويز فيه للدوابة حتى يقوم الدليل العقلي الصحيح على امتناعها ، وتريين هذه السماء بالكواكب لظهورها فيها على ما يشاهد فلا يهر في ذلك كونه ظل أو بعضاً فوقها أو تحتها ، ولم يقدّم دليل على أن شيئاً من الكواكب مغروز في شيء من السموات كالفص في الخاتم والمسمار في اللوح ، بل في بعض الأخبار ما يدل على خلافه ، نعم أكثر الأخير في أمر السموات والأرض والكواكب لا يعمل عليها كما أشار إليه النسخ في بحر الكلام ، وكذا ما قاله قدماء أهل الهيئة ومحدثونهم ، وفي كل مما ذهب الفريقان إليه ما يوافق أصولنا وما يخالفه وما شربتنا ساكتة عنه لم تعرض له بنفى أو إثبات ، وحيث كان من أصولنا أنه متى عارض الدليل العقلي الدليل السمعي وجب تأويل الدليل اسمعى للدليل العقلي لأنه أصله ولو أبطل به لزم بطلان نفسه فالأمر سهل لأرباب التأويل أوسع من تلك الثوابت ولا أدنى بأساً في ارتكاب تأويل بعض الظواهر المستعمدة بما لا يستبعد وإن لم يصل الاستبعاد إلى حد الامتناع إذا تضمن ذلك مصلحة دينية ولم يستلزم مصادمة معلوم من الدين بالضرورة ، وقد يلتزم الإبقاء على الظاهر وتفويض الأمر إلى قدرة الله تعالى التي لا يتعاضدها شيء . رعاية لأذهان العوام المقيدين بالظواهر الذين يمدون الخروج عنها لاسيما إلى ما يوافق الحكمة الجديدة ضلالاً محضاً وكفراً صرفاً ، ورحم الله تعالى أمراً جب الفية عن نفسه .

وقد أخرج عبد بن حميد . وابن الضريس . وابن جرير من طريق محمد بن عيسى عن ابن عباس في هذه الآية قال : لو حدثتكم بتفسيرها لكفرتم بتكذيبكم بها . والحكمة من صدق بسعة ملك الله تعالى وعظم قدرته عز وجل لا ينبغي أن يتوقف في وجود سبع أرضين على الوجه الذي قدمناه ، ويحمل السبع على الأقاليم أو على الطبقات المعدنية والطينية ونحوهما بما تقدم ، وليس في ذلك ما يصادم ضرورياً من الدين أو يخالف قطعياً من أدلة المسلمين ، ولعل القول بذلك المتعدد هو المتبادر من الآية ، وتقضي الأخبار ، ومع هذا هو ليس من ضروريات الدين فلا يكفر منكره أو المتردد فيه لكن لا يرى ذلك إلا عن جهل بما هو الآتي بالقدرة والآخرة بالمطعمة ، والله تعالى الموفق للصواب .

(ينزل الأمر بينهن) أي يجرى أمر الله تعالى وقضائه وقدره عز وجل بينهن وينفذ ملكه فيهن ، وأخرج ابن المنذر . وغيره عن قتادة قال : في كل سماء وفي كل أرض خلق من خلقه تعالى وأمر من أمره وقضاء من قضائه عز وجل ، وقيل : (ينزل الأمر بينهن) حياة وموت وغنى وفقير ، وقيل : هو ما يدبره سبحانه فيهن من عجيب تدبيره جل شأنه ، وقال مقاتل . وغيره (الأمر) هذا الوحي ، و (بينهن) إشارة إلى بين هذه الأرض التي هي أدناها وبين السماء السابعة ، والأكثر من على أنه الفضاء والقدر كما سبق ، وأن (بينهن) إشارة (ينزل الأمر بينهن)

إلى بين الأرض السفلى التي هي أقصاها وبين السماء السابعة التي هي أعلاها : وقرأ عيسى . وأبو عمرو في رواية - ينزل - مضارع من مشدداً (الأمر) بالنصب أي يربط الله الأمر ﴿ لَتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ معلق - بخلق - أو - ينزل - أو يحصر بينهما أي فعل ذلك لتعلموا أن من قدر على ما ذكر قادر على كل شيء ، وقيل : التهديد أحبرosكم أو أعلمosكم بذلك لتعلموا ، وقرأ - ليعلوا - بياء الغيبة .
﴿ وَإِنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا ۝١٢ ﴾ لاستحالة صدور هذه الأفاعيل من ليس كذلك .

﴿ سورة التحريم - ٦٦ ﴾

ويقال لها : سورة المتحريم . وسورة لم تحرم . وسورة النبي ﷺ ، وعن ابن الزبير - سورة النساء - والمشهور أنها مدنية ، وعن قتادة أن المذنب بها إلى رأس العشر ، والباقي مكى ، وآياتها اثنا عشرة آية بالاتفاق ، وهي متواخية مع التي قبلها في الافتتاح بحطاب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ، وتلك مشتملة على طلاق النساء ، وهذه على تحريم الاماء ، ويدهما من الملابس مالا يخفى ، ولما كانت تلك في خصام نساء الأمة ذكر في هذه حصومة نساء المصطفى صلى الله تعالى عليه وسلم إعظاماً لتعصبه أن يذكرن مع سائر النسوة فأوردن بسورة خاصة ولما حمت بذكر زوجته صلى الله تعالى عليه وسلم في الجنة آسية امرأة فرعون . ومرهم بنت عمران قاله الجلال السيوطي عليه الرحمة .

﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ ﴾ روى البخاري . وابن سعد . وعبد بن حميد . وابن المنذر . وابن مردويه عن عائشة « أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كان يمكث عند زينب بنت جحش ويشرب عندها عسلاً فتراصيت أماً وحفصة إن أيتنا دخل عليها النبي ﷺ فنقل إلى أحد منك ربح مغافير أكلت مغافير؟ فدخل على إحداها فقالت ذلك له ، فقال : لايل شربت عسلاً عند زينب بنت جحش ولن أعود » وفي رواية « وقد حلفت فلا تعبري بذلك أحداً » فزلت (يا أيها النبي لم تحرم) الخ ، وفي رواية « قلت سوده : أأكلت مغافير ؟ قال : لا قالت : فما هذه الریح التي أجد منك ؟ قال : مثنى حمصه شربة عسل ، فقال : جرست علة العرط » فخرم العسل فزلت ، وفي حديث رواه البخاري . ومسلم . وأبو داود . والنسائي عن عائشة شرب العسل في بيت حفصة ، والقائلة سوده . وصفية .

وأخرج ابن المنذر . وابن أبي حاتم . والطبراني . وابن مردويه قال الحافظ السيوطي : بسند صحيح عن ابن عباس قال : « أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم شرب من شراب عبد سودة من العسل فدخل على عائشة فقالت : إن أجد منك ربحاً فدخل على حفصة فقالت : إن أجد منك ربحاً فقال : أراه من شراب شربته عبد سودة والله لا أشربه » فزلت ، وأخرج النسائي . والحاكم ومحمد . وابن مردويه عن أس أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كانت له أمة يطؤها فلم تزل به عائشة ، وحفصة حتى جعلها على نفسه حراماً فأمر الله تعالى هذه الآية (يا أيها النبي لم تحرم) الخ ، ويوافقه ما أخرجه البيهقي . والطبراني بسند حسن صحيح عن ابن عباس قال : نزلت (يا أيها النبي لم تحرم) الآية في سريته .
والمشهور أنها مارية وأنه عليه الصلاة والسلام وطئها في بيت حفصة في يومها فوجدت وعائته فقال

صلى الله تعالى عليه وسلم : ألا ترضين أن أحرمها فلا أفريها ؟ قالت : بلى لحرمها ، وفي رواية أن ذلك كان في بيت حفصة في يوم عائشة ، وفي الكشف روى أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم خلا بمارية في يوم عائشة وعلمت بذلك حفصة فقال لها : اكنمي على وقد حرمت مارية على نفسي وأبشرك أن أبا بكر وعمر بما كان بعدى أمر أمي فأحبرت عائشة وكانت متصادقتين .

وبإجملة الأخبار متعارضة ، وقد سمعت ما قيل فيها لكن قال الخفاجي : قال النووي في شرح مسلم : الصحيح أن الآية في قصة العسل لاق قصة مارية المروية في غير الصحيحين ، ولم تأت قصة مارية في طريق صحيح ثم قال الخفاجي نقلاً عنه أيضاً : الصواب أن شرب العسل كان عند زينب رضي الله تعالى عنها ، وقال الطيبي فيما نقلناه عن الكشف ما وجدته في الكتب المشهورة والله تعالى أعلم .

والغافير : بفتح الميم والغين المعجمة وياء بعد الفاء - على ما صوبه القاضي عياض - جمع مغفور بضم الميم شيء له رائحة كريهة يتصبغ العرفط وهو شجر أو نبات له ورق عريض ، وعن المطيع أن العرفط هو الصمغ ، والمدهور شوك له نور يأكل منه انثعل يظهر العرفط عليه ، وكان صلى الله تعالى عليه وسلم يحب العليب جداً ويكره الرائحة الكريهة للطائفة نفسه الشريفة ولأن الملك يأتيه وهو يكرهها فشق عليه صلى الله تعالى عليه وسلم ما قبل مجرى ماجرى ، وفي نداءه صلى الله تعالى عليه وسلم - يا أيها النبي - في مفتاح العتاب من حسن التلطف به والتبويه بشأنه عليه الصلاة والسلام ما لا يخفى ، ونظير ذلك قوله تعالى : (عفا الله عنك لم أذنت لهم) والمراد بالتحريم الامتناع ، وبما أحل الله العسل على ما صححه النووي رحمه الله تعالى ، وأوطه مريته على ما في بعض الروايات ، ووجه التعبير - بما - على هذين التفسيرين ظاهر .

وفسر بعضهم (ما) بمارية ، والتعبير عما - بما - على ما هو الشائع في التعبير بها عن ملك المؤمنين ، والنكتة فيه لا تحفى ، وقوله تعالى : (تَبَتَّى مَرْضَتْ أَزْوَاجُكَ) حال من فاعل (تحرم) ، واختاره أبو حيان فيكون هو محل العتاب على ما قيل ، وكان وجهه أن الكلام الذي فيه قيد المفسود فيه القيد إثباتاً أو نفيًا ، أو يكون التقيد على نحو (أضاعوا مضاعفة) على أن التحريم في نفسه محل عيب ، والباعث عليه كذلك كما في الكشف ، أو استئناف نحوي أو ياتي ، وهو الأولى ، ووجهه أن الاستفهام ليس على الحقيقة بل هو منافية على أن التحريم لم يكن عن باعث مرضى فاتجه أن يسأل ما يذكر منه وقدمه غيري من الإتياء عليهم السلام ألا ترى إلى قوله تعالى : (إلا ما حرم إسرائيل على نفسه) فقبل : (تبتي مرضات أزواجك) ومثلك من أجل أن تطلب مرضاتهن بمثل ذلك ، وجور أن يكون تفسيراً - لتحرم - بجعل استفاء مرضاتهن عين التحريم مبالغة في كونه سبباً له ، وفيه من تفخيم الأمر ما فيه ، والإضافة في (أزواجك) للجنس لا للاستفراق .

﴿ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ فيه تعظيم شأنه صلى الله تعالى عليه وسلم بأن ترك الأولى بالنسبة إلى مقامه السامي الكريم بعد كالدب وإن لم يكن في نفسه كذلك ، وأن عتابه صلى الله تعالى عليه وسلم ليس إلا لمزيد الاعتناء به ، وقد ذل الرعشرى هنا كمادته فزعم أن ما وقع من تحريم الحلال المحظور لكنه غفر له عليه الصلاة والسلام ، وقد شن ابن المنير في الاتصاف الفارة في التشنيع عليه فقال ما حاصله : إن ما أطلقه في حقته صلى الله تعالى عليه وسلم تقول واقرأه والنبي عليه الصلاة والسلام منه براء ، وذلك أن تحريم الحلال

على وجهين . الأول باعتقاد ثبوت حكم التحريم فيه وهو كاعتقاد ثبوت حكم التحليل في الحرام محظور . يوجب الكفر فلا يمكن صدوره من المصير أصلاً ، والثاني الامتناع من الحلال مطلقاً أو مؤكداً باليمين مع اعتقاد حله وهذا مباح صرف وحلال محض ، ولو كان ترك المباح والامتناع منه غير مباح لاستحالت حقيقة الحلال ، وما وقع منه صلى الله تعالى عليه وسلم كان من هذا النوع وإنا عاتبه الله تعالى عليه رفقا به وتوبيا بقدره وإجلالا لنفسه عليه الصلاة والسلام أن يراعى مرضاة أرواحه عما يشق عليه جرياً على ما ألف من لطف الله تعالى به ، وتأول بعضهم كلام الزمخشري ، وفيه ما ينور عن ذلك .

وقيل : سنة لتحريم اليه صلى الله تعالى عليه وسلم مجاز ، والمراد لم تكون سببا لتحريم الله تعالى عليك ما أحل لك بحلفك على تركه وهذا لا يحتاج اليه . وفي وقوع الحلف خلاف ، ومن قال به احتج ببعض الاخبار ، وبظاهر قوله تعالى : (قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ) أي قد شرع لكم تحليلها وهو حل ما عقدته الأيمان بالكفارة ، فالنحلة مصدر حل كسكرمة من كرم ، وليس مصدر مقيداً ، والمغيس التحليل والتكريم لأن قياس فعل الصحيح اليقين غير المجهوز هو الفعل ، وأصله تحلة فأدغم ، وهو من الحل ضد العقد وكما أنه باليمين على الشيء لا لثراعه عقد عليه وبالكفارة يحل ذلك ، ويحل أيضا بتصديق اليقين كما في قوله صلى الله تعالى عليه وسلم : « لا يموت لرجل ثلاثة أولاد فتمسه النار إلا تحلة القسم » . يعني (وإن مسك إلا واردة) الح ، وتحليله بأن ما يقع عليه الاسم لمن حلف أن يزل يكتفي فيه بالإمام خفيف ، والكلام كناية عن التقليل أي قدر الاجتياز اليسير ، وكذا يحل بالاستثناء أي بقول الحالف : إن شاء الله تعالى بشرطه المعروف في الفقه .

ويفهم من كلام الكشف أن التحليل يكون بمعنى الاستثناء ومناه كما في الكشف تعقيب اليقين عند الإطلاق بالاستثناء حتى لا تعتقد ، ومنه حلا أي التفتت ، وعلى القول بأنه كان منه عليه الصلاة والسلام يمين كما جاء في بعض الروايات وهو ظاهر الآية اختلف هل أعطى صلى الله تعالى عليه وسلم الكفارة أم لا ؟ فمن الحسن أنه عليه الصلاة والسلام لم يعط لأنه كان معفورا له ما تقدم من ذنبه وما تأخر وإما هو تعلم المؤمنين ، وفيه أن غفران الذنب لا يصلح دليلا لأن ترتب الأحكام الدينية على فعله عليه الصلاة والسلام ليس من المؤاخذه على الذنب كيف وغير مسلم أنه ذنب ، ومن مقاتل أنه صلى الله تعالى عليه وسلم أعطى رقة في تحريم مارية ، وقد نقل مالك في المدونة عن زيد بن أسلم أنه عليه الصلاة والسلام أعطى الكفارة في تحريمه أم ولده حيث حلف أن لا يقربها ، ومثله عن الشعبي ، واختلف العلماء في حكم قول الرجل لزوجته : أنت علي حرام . أو الحلال علي حرام ولم يستثن روجته فقيل : قال جماعة منهم مسروق . وربيعة . وأبو سلمة . والشعبي . وأصنع : هو كتحريم الماء والطعام لا يلزم شيء ، وقال أبو بكر . وعمر . وريد . وابن مسعود . وابن عباس . وعائشة . وابن المسيب . وعطاء . وطاوس . وسليمان بن يسار . وابن جبير . وقادة . والحسن . والاوزاعي . وأبو ثور . وجماعة : هو يمين يكفرها ، وإن عاس أيضا في رواية ، والشافعي في قول في أحد قوله : فيه تكفير يمين وليس يمين ، وأبو حنيفة يرى تحريم الحلال يميناً في كل شيء ، ويعتبر الانتفاع المقصود فيها بجرمه فإذا حرم طعاما فقد حلف على عدم أكله أو أمة فعلت وطئها . أو زوجة فعلت الإبلا . منها إذا لم

تكون له ذية قال نوى الظهار فظهار وإن نوى الطلاق فطلاق بائن، وكذلك إن نوى التثنى (١) وإن نوى ثلاثاً فكما نوى، وإن قال: نويت لا أكذب دين منه ومن الله تعالى، ولكن لا يدين في قضاء الحاكم بأبطال الأيلاء لأن اللفظ إنشاء في العرف، وقال جماعة: إن لم يرد شيث فهو يمين، وفي التحرير قال أبو حنيفة: وأصحابه: إن النوى الطلاق فواحدة بائنة أو اثنين فواحدة، أو ثلاثاً فثلاث، أو لم ينو شيئاً فبطل الطهار فظهار، وقال ابن القاسم: لا سمعه بنية الظهار ويكون طلاقاً، وقال يحيى بن عمر: يكون كذلك فإن أرتجمها فلا يجوز له وحظها حتى يكفر ككفارة لظهار، ويجمع ما أراد من إعادته قال نوى واحدة فرجعية وهو قول للشافعي، وقال الأوزاعي: وسهبان وأبو ثور: أي شيء نوى به من الطلاق وقع وإن لم ينو شيئاً فقال سفيان: لا شيء عليه، وقال الأوزاعي: وأبو ثور: تقع واحدة، وقال ابن جبير: عليه عتق ردة وإن لم يكن ظهاراً، وقال أبو قلانة: وعثمان وأحمد وإسحق: التحريم طهار فيه كفارته، وعن الشافعي إن نوى أنها محرمة كظهار أمه، أو تحريم غيرها غير طلاق، أو لم ينو فكفارة يمين، وقال مالك: يقع ثلاث في المدخول بها وما أودع واحدة. أو ثنتين أو ثلاثاً في غير المدخول بها، وقال ابن أبي ليلى: وعند مالك ابن الماجشون: تقع ثلاث في الوجهين، وروى ابن حويرم تعداد عن مالك، وقاله زيد: وحمد بن أبي سليمان: تقع واحدة بائنة فيهما، وقال الزهري: وعبد العزيز بن الماجشون: واحدة رجعية، وقال أبو مصعب: وعبد بن عبد الحكم: يقع في التي لم يدخل بها واحدة وفي المدخول بها ثلاث، وفي الكشف لأبراهم الشافعي يميناً ولكن سيأبى الكفارة في النساء وحدهن، وأما الطلاق فرجعي عده، وعن علي كرم الله تعالى وجهه ثلاث، وعن زيد واحدة بائنة، وعن عثمان فظهار، وأخرج البخاري: ومسلم: وابن ماجه: والسنائي عن ابن عباس أنه قال: من حرم امرأته فبيس بشيء.

وقرأ (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة) والسنائي أنه أتاه رجل فقال: جعلت امرأتى على حراما قال: كذبت ليست عليك محرام ثم تلا هذه الآية (يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك) عليك أعطى الكفارة عتق رقبة، في غير ذلك من الأقوال، وهي في هذه المسألة كثيرة جداً، وفي نقل الأقوال عن أصحابها اختلاف كثير أيضاً، وأصح مما في هذه الآية من فرص تحليلها بالكفارة إن لم يستثن من رأى التحريم مطلقاً، أو تحريم المرأة يميناً لأنه لو لم يكن يميناً لم يوجب الله تعالى فيه كفارة ليمين هناء.

وأجيب بأنه لا يلزم من وجوب الكفارة كونه يجب لجوار اشتراك الامرين المخايرين في حكم واحد فيجوز أن تثبت الكفارة فيه لمخى آخر، ولو سلم أن هذه الكفارة لا تكون إلا مع ليمين فيجوز أن يكون صلى الله تعالى عليه وسلم أقدم مع التحريم فقال في مآربه: «والله لأأطوها» أو في العسل «والله لأأشربه» وقد رآه بعضهم فالكفارة لذلك اليمين لا التحريم وحده، والله تعالى أعلم.

(وَاللَّهُ تَوَلَّكُمْ) سيديكم ومتولى أموركم (وَهُوَ الدَّيْمُ) فيعلم ما يصلحكم فيشرعه سبحانه لكم (الْحَكِيمُ ٢) المتقن أفعاله وأحكامه فلا يأمرهم ولا ينهائهم إلا حسبما تقتضيه الحكمة (وَإِذَا أَمَرَ)

(١) قوله: وكذلك إن نوى التثنى، وقال بعض الحنفية: هذا عند أبي يوسف ومحمد، وعند أبي حنيفة لا يصح تبه التثنى وتقع واحدة أم طيس أم منه

أى وادكر (إداسر) (التي إلى بعض أرواحه) هي حفصة على . عليه عامة المفسرين ، وزعم بعض الشيعة أنها عائشة وليس به في ذلك شعبة ، نعم رواه ابن مردويه عن ابن عباس وهو شاذ (حديث) هو قوله عليه الصلاة والسلام على ما في بعض الروايات : «لمكني كسب أشرب عملاً عند ربك أمة حشش هل أعودله وقد حلفت لا تخبري بذلك أحداً» (فَلَمَّا بَأَثَ) أى أخبرته .

وقرأ طيبة - أمأت - (به) أى بأحد حديث عائشة لأنهما كانا مناصدين ، وبعض الحديث نقصان حفظ صريته ، زيب من حبيبه . رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حيث أنه عبه الصلاة والسلام - با في البخارى وغيره - كان يمكث عندها اشرب ذلك وقد اتحد ذلك عادة - لم يشرب به لقص - كان يستحقها السرور فأت بذلك (وأظهره الله عنه) أى جعل الله تعالى الذى صلى الله تعالى عليه وسلم ظاهراً على الحديث مطلقه عليه مر قوله تعالى : (لظهوره على الأبرك) والكلام على قيل . عن التحرز ، أو تقدر مضاف أى على إضائه ، وجوز كون الصبر لمصدر (مات) وفيه تمليك الصائر . أو جعل الله تعالى الحديث ظاهراً على صلى الله تعالى عليه وسلم فهو فظير ظهر لى هذه المسألة وطهرت على إذا كان فيه مرید طعة وإهتمام بشأن الظاهر فلا انفصل (عرف) أى الذى صلى الله تعالى عليه وسلم حفصة (نعمه) أى الحديث أى أعدها وأخبرها ببعض الحديث الذى أفشته .

والمراد أنه صلى الله تعالى عليه وسلم قالها قلت كما لبعض ما مره لها قيل : هو قوله : «كنت شربت عملاً بعد زينة باحة حشش فارأعد» (وَأَعْرَضَ عَنْ بَعْضٍ) هو على ما قيل قوله عليه الصلاة والسلام : «وعد حشفت» ولم يخبرها به تكريماً لما فيه من مرید حششها حيث أنه يفيد مرید صباه صلى الله تعالى عليه وسلم عمرضاه أزواجه وهو لا يجب شيوع ذلك ، وهذا من مرید كرمه صلى الله تعالى عبه وسلم . وقد أخرج ابن مردويه عن عى كرم الله تعالى وجهه «استقضى كريم خط» وقال سفيان : ما زال التناقل من فعل الكرام ، وقال الشاعر .

ليس النفى بسيد في قومه لكن سيد قومه المتعاقب

وحوز أن يكون (عرف) بمعنى حارى أى جلاها على بعض بالعب واللام أو بتطليقه عليه الصلاة والسلام إياها ، ونحوه عن بعض ، وأيد بقراءة السلي . والحس . وقناة . وطلحة . والكسائي . وأبى عمرو فدرواية هرون عنه (عرف) . لتخفيف لآله على هذه القراءة لا يجتمع معنى العلم لأن العلم تعلق به كله ما ليل قوله تعالى : (أظهره الله عبه) مع أن الاعراض عن الباقي يدل على العلم فعين أن يكون معنى المجراه . قال لأزهري في تهذيب من قرأ (عرف) بالتحريف أراد معنى غضب وجارى عبه كما تقول للرجل يسىء إليك : والله لأعرفن لك ذلك ، واستحسنه أقراء ، وقول الفاموس : هو بمعنى الاقرار لأوجه له ههنا ، وجعل اشتد من باب إطلاق المسبب على السبب والمخفف بالعكس ، ويجوز أن تكون العلاقة بين المجازاة والتعريف اللزوم ، وأيد المعنى الأول بقوله تعالى : (فَلَمَّا بَأَثَا بِهِ قَالَتْ) لتعرف من فضحتها عائشة أملاً؟ (مَنْ أَبَاكَ هَذَا قَالَ بَشَائِي الْعَلِيمُ الْحَبِيرُ ۝٣) الذى لا تخفى عليه خافية فانه أوفق للاعلام ، وهذا على في البحر

على معنى جهنم ، وقرأ ابن المسيب . وعكرمة . عراف بضمه . بألف بعد الراء وهي إشباع ، وقال ابن خالويه . ويقال . إنما لغة يمانية .

وأخرج ابن مردويه عن ابن عباس . وابن أبي حاتم عن مجاهد أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أسر إلى حفصة تحريم مارية وأن أبا بكر . وعمر يريان الناس بعده فأسرت ذلك إلى عائشة فعرف بعصه وهو أمر مارية وأعرض عن بعض وهو أن أبا بكر . وعمر يريان بعده غافة أن يمشو ، وقيل : بالعكس ، وقد جاء أسرار أمر الخلافة في عدة أخبار ، فقد أخرج ابن عدى . وأبو نعيم في فضائل الصديق ، وابن مردويه من طرق عن علي كرم الله تعالى وجهه . وابن عباس قالا : إن أماراة أبي بكر . وعمر لفي كتاب الله (وإذا أسر النبي إلى بعض أزواجه حديثاً) قال الحنفية : وأبو بكر . وأبو عائشة واليا الناس بسدي فإياك أن تخبري أحداً .
وأخرج أبو نعيم في فضائل الصحابة عن الضحاك أنه قال : في الآية أسر صلى الله تعالى عليه وسلم إلى حفصة أن الخليفة من بعده أبو بكر ومن بعد أبي بكر عمر ، وأخرج ابن أبي حاتم عن ميمون بن مهران نحوه . وفي مجمع البيان للطبرسي من أجل الشيعة عن الزجاج قال : لما حرم عليه الصلاة والسلام مارية القلبية أخبر أنه يملك من بعده أبو بكر . وعمر ففرقها بعض ما أفقت من الخبر . وأعرض عن بعض أن أبا بكر . وعمر يملكان من بعدى ، وقريب من ذلك ما رواه العياشي بالاستناد عن عبد الله بن عطاء المديني عن أبي جعفر الباقر رضي الله تعالى عنه إلا أنه زاد في ذلك أن كل واحدة منهما حدثت أباها بذلك فعاتبهما في أمر مارية وما أفقتا عليه من ذلك ، وأعرض أن يما بينهما في الأمر الآخر انتهى .

وإذا سلم الشيعة صحة هذا لزعمهم أن يقولوا بصحة خلافة الشيخين لظهوره فيها كما لا يخفى ، ثم إن تفسير الآية على هذه الأخبار أظهر من تفسيرها على حديث العسل لكن حديث أصح ، والجمع بين الأخبار بما لا يكاد يتأني .
وقصارى ما يمكن أن يقال : يحتمل أن يكون النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قد شرب عسلاً عد رزب كما هو عادته ، وجاء إلى حفصة فقالت له ما قالت لحرم العسل ، وانفق له عليه الصلاة والسلام قبيل ذلك أو بعده أن وطئ جاريته مارية في بيتها في يومها على فراشها فوجدت لحرم صلى الله تعالى عليه وسلم مارية ، وقال الحنفية ما قال تطيباً لحاظرها واستكتمها ذلك فكان منها ما كان يوزنك الآية بعد القصتين فأنصر بعض الرواة على إحداها . والبعض الآخر على نقل الأخرى ، وقال كل : فأقول الله تعالى (بأيتها النبي) الخ ، وهو كلام صادق إذ ليس به دعوى كل حصر علة النزول فيما نقله فان صح هذا فإن الاختلاف وإلا فاطلب لك غيره ، والله تعالى أعلم .

واستدل بالآية على أنه لا بأس بإمرار بعض الحديث إلى من يركن إليه من زوجة أو صديق ، وأنه يلزمه كتمه ، وفيها على ما قيل : دلالة على أنه يحسن حسن العشرة مع الزوجات والتلطف في العتب والاعراض عن استقصاء الذنب ، وقد روى أن عبد الله بن رواحة . وكان من النقباء . كانت له جارية فأنتمته زوجته ليلة ، فقال قولاً بالتمريض ، فقالت : إن كنت لم تقر بها فافرقا القرآن فأشدد :

شهدت ظم أ كذب بأن محمداً رسول الذي فوق السموات من عل
وأن أبا يحيى . ويحيى كلاماً له عمل في دينه متقبل
وأن النبي بالجزع من بطن نخلة ومن دأبها كل عن الخير معزل

فقلت : زدني ، فأشده :

وفينا رسول الله يتلو كتابه كإلاح معروف من الصبح ساطع
أني بالهدى بعد العمى فقوسنا به موقنات إن ما قال واقع
بيت يحاني جبهه عن فراشه إذا رقدت بالكافرين المضاجع

فقلت : زدني ، فأشده :

شهدت بأن وعد الله حق وأن النار مشوى الكافرين
وأن محمداً يدعوه بحق وأن الله مولى المؤمنين
وأن العرش فوق الماء طاف وفوق العرش رب العالمين
ويحمله ملائكة شداد ملائكة الإله مرمين

فقلت : أما إذ قرأت القرآن فقد صدقتك ، وفي رواية أنها قالت - وقد كانت رأتها على ما نكره - إذن صدق الله وكذب بصرى ، فأخبر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فنبههم ، وقال : « خيركم خيركم لنفسائه » (أن توباً إلى الله) خطاب لخصه . وعائشة رضى الله تعالى عنهما على الالتفات من الغيبة إلى الخطاب المبالغة في المعاتبة فإن المبالغ في العتاب بصير المعاتب أولاً بعيداً عن ساحة الحضور ، ثم إذا اشتد غضبه توجه إليه وعائته بما يريد ، وكون الخطاب لما لما أخرج أحمد . والبخاري . ومسلم . والترمذي . وابن حبان . وغيره عن ابن عباس قال : لم أزل حريصاً أن أسأل عمر رضى الله تعالى عنه عن المرأتين من أزواج النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اللتين قال الله تعالى : (إن توباً) الخ حتى حج عمر وحججت معه فلما كان ببعض الطريق عدل عمر وعدلت معه بالأداة فنزل ثم أتى صبيته على يديه فتوصاً فقلت : يا أمير المؤمنين من المرأتين من أزواج النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اللتان قال الله تعالى : (إن توباً) الخ ؟ فقال : وأعجب لك يا ابن عباس هما عائشة . وحفصة ثم أنشأ يحدثني الحديث الحديث بطوله ، ومعنى قوله تعالى : (قَدْ صَدَّقَتْ قُلُوبُكَا) مالت عن الواجب من مخالفته صلى الله تعالى عليه وسلم بحب ما يحبه وكراهة ما يكرهه إلى مخالفته ، والخلة قائمة مقام جواب الشرط بعد حذفه . والتقدير (إن توباً) فتوبتكما موجب وسبب (فقد صَدَّقَتْ قُلُوبُكَا) أو لحق لكما ذلك فقد صدرا ما يقتضيه وهو على معنى فقد ظهر أن ذلك حق كما قيل في قوله : إذا ما انشبتنا لم تلدني لثيمة . من أنه بتأويل تبيين أنني لم تلدني لثيمة ، وجعلها ابن الحاجب جواباً من حيث الاعلام لما قيل في : إن نكرمتني اليوم فقد أكرمك أمس ، وقيل : الجواب محذوف تقديره (مع إيمانك) ، وقوله تعالى : (فقد صَدَّقَتْ) الخ بيان لسبب التوبة ، وقيل : التقدير فقد أدبنا ما يجب عليكما أو أنبتنا بما يحق لكما ، وما ذكر دليل على ذلك قيل : وإنا لم يفسروا (فقد صَدَّقَتْ قُلُوبُكَا) مالت إلى الواجب . أو الحق . أو الخير حتى يصح جعله جواباً من غير احتياج إلى نحو ما تقدم لأن صيغة الماضي - وقد - وقراءة ابن مسعود - فقد زانغت قلوبكما - وتكثير المعنى مع تفليل اللفظ تقتضى ما سلف ، وتعقب بأنه إنما يمتشى على ما ذهب إليه ابن مالك من أن الجواب يكون ما ضياً وإن لم يكن لفظ كان ، وفيه نظر ، والجمع في (قلوبكما) دون التثنية لكرهية اجتماع تثنيتين مع ظهور المراد ، وهو في مثل ذلك أكثر استعمالاً من التثنية والأفراد ، قال أبو حيان : لا يجوز عند أصحابنا إلا في الشعر كقوله :

• حاشية بطن الواديين نرنمي • وعلط رحمه الله تعالى ابن مالك في قوله في التسهيل : ويختار لفظ الافراد على لفظ التثنية (وَإِنْ تَطَهَّرَا عَلَيْهِ) بحذف إحدى التاءين وتخفيف الطاء ، وهي قراءة حاصم . ويأتي في رواية ، وطلحة ، والحسن . وأبو رجاء ، وقرأ الجمهور - تطاهرا - بتشديد الطاء ، وأصله تطاهرا فأدغمت التاء في الطاء ، وبالأصل قرأ عكرمة ، وقرأ أبو عمرو في رواية أخرى - تطاهرا - بتشديد الطاء والهاء دون ألف ، والمعنى فإن تطاهرا عليه صلى الله تعالى عليه وسلم بما يسوؤه من الافراط في الفيرة وإفشاء سره •

(قَالَ اللَّهُ هُوَ مَوْلَى) أي ناصره ؛ والوقف على ما في البحر . وغيره هنا أحسن ، وجدلوا قوله تعالى : (وَجِبْرِيلُ) مبتدأ ، وقوله سبحانه : (وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلَائِكَةِ) معطوفا عليه ، وقوله عز وجل : (بَعْدَ ذَلِكَ) أي بعد نصرة الله تعالى منطلقا بقوله جل شانه (ظَهَرَ) وحملوه الخبر عن الجميع ، وهو بمعنى الجمع أي مظاهرون ، واختير الافراد لجسمهم كشيء واحد ، وجوز أن يكون خبراً عن (جبريل) وخبر ما بعده مفترط على ما قالوا في قوله :

ومن يك أمسي بالمدينة رحله • فاني وقارهما لغريب
وجوز أن يكون الوقف على (جبريل) أي (وجبريل) مولاه (وصالح المؤمنين) مبتدأ ، وما بعده معطوف عليه ، والخبر (ظهر) ، وظاهر كلام الكشاف اختيار الوقف على (المؤمنين) فظهر خبر الملائكة ، وعليه غالب مختصريه ، وظاهر كلامهم التقدير لكل من جبريل وصالح المؤمنين خبراً وهو إما لفظ مولى مراداً به مع كل معنى من معانيه المناسبة أي (وجبريل) مولاه أي قرينه (وصالح المؤمنين) مولاه أي تابعه ، أو لفظ آخر بذلك المعنى المناسب وهو قرينه في الأول وتابعه في الثاني ، ولا مانع من أن يكون المولى في الجميع بمعنى الناصر بما لا يخفى ، وزيادة (هو) على ما في الكشاف للإيذان بأن نصرتة تعالى عزيمته من عزائمه وأنه عز وجل مولى ذلك بذاته تعالى ، وهو تصريح بأن التصدير ليس من الفصل في شيء ، وأنه يقتضي لا الحصر ، والخصر أكثر في المعنيين على ما نقله في الإيضاح ، وإن كان كلام السكاكي موافقاً للوجوب ؛ هذا والمالعة محقة على مانع عليه سبويه وحقق في الأصول ، وأما الحصر فليس من مقتضى اللفظ فلا يرد أن الأولى أن يكون (وجبريل) وما بعده خبراً عنه - بظهور - وإن سلم فلا يتأني لأن نصرتهم نصرتة تعالى فليس من الممتنع على نحو زيد المنطوق . وصحرو ، كذا في الكشاف ، ووجه تخصيص جبريل عليه السلام بالذكر مزيد فضله بل هو رأس الكرويين ، والمراد بالصالح عند كثير الجنس الشامل للقليل والكثير ، وأريد به الجمع هنا ، ومثله قولك : كنت في السامر وال حاضر ، ولنا عم بالاضافة ، وجوز أن يكون اللفظ جمعاً ، وكان القياس أن يكتب - وصالحوا - بالواو إلا أنها حذفت خطأ تعاملاً لحذفها لفظاً ، وقد جاءت أشياء في المصحف تبع فيها حكم اللفظ دون وضع الخط نحو - ويدع الانسان - ويدع الداع . و (سندع الزانية) (وهل أذاك نبأ الخصم) - إلى غير ذلك ، ونذهب غير واحد إلى أن الاضافة للعهد قليل : المراد به الأبياء عليهم السلام . وروى عن ابن زيد ، وقادة . والعلاء بن زياده ومظاهرتهم له قيل تضمن كلامهم ذم المتطاهرين على نبي من الأبياء عليهم السلام وفيه من الخفاء ما فيه وقيل : على كرم الله تعالى وجهه ، وأخرجه ابن مردويه . وابن عساكر عن ابن عباس ، وأخرج ابن مردويه عن أسباط بنت عميس قالت - سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول : (وصالح المؤمنين) على بن أبي طالب ، وروى الإمامية عن أبي جعفر أن النبي (٢٠٠ - ج ٢٨ تفسير روح المعاني)

صلى الله تعالى عليه وسلم حين رأت أحد يد على كرم الله تعالى وجهه فقال : يا أيها الناس هذا صالح المؤمنين . وأخرج ابن عساکر عن الحسن البصري أنه قال : هو عمر بن الخطاب ، وأخرج هو ، وجماعة عن سعيد بن جبیر قال : (وصالح المؤمنين) زن في عمر بن الخطاب خاصة ، وأخرج ابن عساکر عن مقاتل بن سليمان أنه قال : (وصالح المؤمنين) أبو بكر ، وعمر ، وعلى رضي الله تعالى عنهم ، وقيل : الخلفاء الأربعة .

وأخرج الطبراني في الأوسط ، وابن مردويه عن أبي عمر ، وابن عباس قالوا : نزلت (وصالح المؤمنين) في أبي بكر ، وعمر ، وذهب إلى تفسيره مما عكرمه ، وميهون بن مهران ، وغيرهما ، وأخرج الحاكم عن أبي أمامة ، والطبراني ، وابن مردويه ، وأبو يعين في فضائل الصحابة عن ابن مسعود عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال : (وصالح المؤمنين) أبو بكر ، وعمر ، وأخرج ابن عساکر من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس قال : كان أبي يرقوها (وصالح المؤمنين) أبو بكر ، وعمر ، ويرجح إرادة ذلك أنه اللائق بتوسطه بين جبريل والملائكة عليهم السلام فإنه جمع بين الظهير المعنوي والظهير الصوري كيف لا وأن جبريل عليه السلام ظهير له ﷺ بالأيديت الإلهية وهما وزيراه وظهراه في تدبير أمور الرسالة وتمشية أحكامها الطاهرة مع أن بيان مظاهرتهما له عليه السلام أشد تأثيراً في قلوب بنيهما وتوحيها لأمرهما . وأنا أقول العموم أولى ، وهما - وكذا على كرم الله تعالى وجهه - يدخلان دخولاً أولياً ،

والتمحيص على بعض في الأحبار المروعة إذا صحت لسكنة اقتضت ذلك لا لإرادة المحصر ، ويؤيد ذلك ما أخرجه ابن عساکر عن ابن مسعود عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال في ذلك : من صالح المؤمنين أبو بكر ، وعمر ، وفائدة (بعد ذلك) التنبيه على أن هرة الملائكة عليهم السلام أقوى وجوه نصرته عز وجل وإن تنوعت ، ثم لا خفاء في أن نصرة جميع الملائكة - وفيهم جبريل - أقوى من نصرة جبريل عليه السلام وحده . وقيل : الإشارة إلى مظاهرة صالح المؤمنين خاصة فالعظيم بالنسبة لها ، وفي التنبيه على هذا دعم توهم

ما يورمه الترتيب المذكور من أعصية مظاهرها المقدم ، وبالجملة فائدة (بعد ذلك) نحو فائدة - ثم - في قوله تعالى : (ثم كان من الدين آمنوا) وهو التصورات الربوبية أي أعظم رتبة ما بعدها بالنسبة إلى ما قبلها وهذا لا ينسب على ما هو عن البحر بل ذلك للإشارة إلى تبعية المشكرين في النصرة ولاعاة عز وجل ، وأيضاً كان من شرطية - وتظاهرا - فمن الشرط ، والجملة المعروفة بالفاء دليل الجواب ، وسبب أقيم مقامه ، والأصل فإن (تظاهرا) عنه فإن يرد من بظاهره فإن الله مولا ، وجوز أن تكون هي بنفسها الجواب عن أنها بحار أو كناية عن ذلك ، وأعظم جل جلاله شأن النصرة لديه صلى الله تعالى عليه وسلم على هاتين الصفتين إما للإشارة إلى عظم مكر النساء أو للدلالة على قطع حال طعنهما لعظم مكانتهما عند رسول الله عليه الصلاة والسلام وعند المؤمنين لأموئمتها لهم وكرامة له ﷺ ورعاية لأبويهما في أن تظاهرها بمجديهما هما .

وقيل : المراد المدالبة في توهمين أمر تظاهرها ودفع ما عسى أن يتوهمه المنافقون من ضرره في أمر السوء والتبنيخ وقهر أعداء الدين لما أن العادة قاضية بالاشتغال بال الرجل بسبب تظاهرها وأرجاه عليه ، وفيه أيضاً مزيد إعاطة للمنافقين وحسم لاطمأنهم الفارغة مكانه قيل : فإن تظاهرها عليه لا يضر ذلك في أمره فإن الله تعالى هو مولاة وناصره في أمر دينه وسائر شئونه على كل من يتصدى لما يكرهه (وجبريل وصالح المؤمنين والملائكة بعد ذلك) مظاهرون له ومعينون إياه كذلك ، ويلتزم هذا ترك ذكر المصاحف عليه حيث

لم يعل ظهور له عليكما مثلاً ، وكذا ترك ذكر المعان فيه وتخصيص - صالح المؤمنين - بالذكر ، وتقوى هذه الملائكة على ما روى عن ابن جرير من تفسير - صالح المؤمنين - بمن يرى من المعاق فتأمل •

(عَسَى رَبُّهُ أَنْ طَلَّقَكَ أَنْ يُدْهَبَ) أي أنت يعطيه عليه الصلاة والسلام بذلك (أَوْ رَوَّاحًا خَيْرًا مِنْكَ) والخطاب لجميع روجانه صلى الله تعالى عليه وسلم أمهات المؤمنين على سبيل الالتفات ، وخروجهن لأهل في مهبط الوحى وساحة العز والمصور ، ويرشد إلى هذا ما أخرجه البخارى عن أسى قال : قال عمر : اجتمع ساء النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في الغيرة عليه فقلت - (عسى ربه إن طلقك أن يبدله خيراً منك) فتزلت هذه الآية ، وليس فيها أنه عليه الصلاة والسلام لم يعاق حفصة وأن في النساء خيراً منهن مع أن المذهب على ما قيل ، إنه ليس على وجه الأرض خير منهن لأن تعليق طلاق الكل لا ينافى تطبيق واحدة والمعاق ، لم يقع لأحب وقوعه ، وجوز أن يكون الخطاب للجميع على التغليب ، وأصل الخطاب لاثنتين منهن وهما اخاتنتان أولاً بقوله تعالى : (إِنْ تَوَلَّيَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَدَتْ قُلُوبُكُمَا) الخ فكأنه قل : عسى ربه إن طلقك ، وغيره أن يبدله خيراً منك ومن غير ذلك من الأزواج ، والمظاهر أن عدم دلالة الآية على أنه عليه الصلاة والسلام لم يطلق حفصة وأن في النساء خيراً من أزواجه صلى الله تعالى عليه وسلم على حاله لأن التعليق على طلاق الاثنتين ولم يقع فلا محب وقوع المعاق ولا ينافى إطلاق واحدة ، وقال الخفاجى : التغلب في خطاب لكل مع أن الخطاب أولاً اثنتان ، وفي لفظه (إِنْ) شرطية أيضاً الدالة على عدم وقوع الطلاق . وقد روى أنه صلى الله تعالى عليه وسلم طاق حفصة فعاب لم يقع من الطلاق على الواقع وعلى التعميم لا تعليق في الخطاب ولا في (إِنْ) انتهى ، وفيه بحث ، ثم إن المشهور إن (عسى) في كلامه تعالى للوجوب ، وأن الوجوب هنا إنما هو بعد تحقق الشرط ، وقيل معنى كذلك إلا هنا ، والشرط معترض بين اسم (عسى) وخبرها ، والجواب بخلاف أى إن طلقك عسى الخ ، و (أَوْ رَوَّاحًا) مفعول ثان - ليبدل - و (خيراً) صفة وكذا ما بعد ، وقرأ أبو عمرو في رواية عباس (طلقك) بادغام القاف والكاف •

وقرأ نافع - وأبو عمرو - وإن كثير (يبدله) بالتشديد للتكثير (مُسَلِّتٌ) مفرات (مُؤَمِّنَاتٌ) مخلصات لأنه يختبر في الإيمان صديق القاب ، وهو لا يكون إلا غلصاً ، أو مفادات على أن الإسلام عملة اللغوى مصدقات (قَسِدَتْ) مصليات أو مواطنات على الطاعة مطلقاً (تَنَبَّهَتْ) مفادات عن الذنب (عَدَّتْ) منبذات أو مدلالات لأمر الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم (سَبَّحَتْ) صائمات كما قال ابن عباس - وأبو هريرة - وقادة - والضحاك - والحسن - وابن جرير - وريد بن أسلم - وأمه عبد الرحمن ، وروى عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ، قال الغراء - ومضى الصائم - إنما لأن السائح لا راد معه . وإنما يأكل من حيث يجد الطعام ، وعمر بن أسلم - وبنان مهاجرات ، وقال ابن زيد - ليس في الإسلام سياحة إلا المحجرة ، وقيل : داهيات في طاعة الله تعالى أى مذهب •

وقرأ عمرو بن قانده - سبحات - (تَبَيَّنَتْ) جمع تبين من ثابت بثوب ثوباً ، ورنه فعل كسبه وهو الذى تثوب أى ترجع عن لزوم أى بعد زوال عذر نها (وَأَبْكَرًا) جمع بكر من بكر إذا خرج بكره وهى أول النهار ، وهما معنى القدم سميت به التى لم تقصص اعتباراً بالثيب لتقدمها عليها فيما يراد له النساء ، وترك العطف

في أصوات السامع لأصوات نجتمع في شيء واحد وبه شدة اتصال يقتضي ترك العطف ووسط العطف
هو للدلالة على تعابير أصوتين وعدم اجتماعهما في ذات واحدة . ولم يؤت بأور - قيل ليكون المعنى أرواحاً
بعضهن نيات وبعضهن أبحاث ، وفريق منه ما قيل : وسط العطف بين نصفيين لأنهما في حكم صفة واحدة
إد المعنى مشتملات على الذات والآنكار فتدبر ، وفي لاتصاف لاس الثبوت ذكر لي الشيخ ابن الحاجب
أن القاصي الماحصل عند الرحيم السمائي الكاتب كان يعتقد أن الرار في الآية هي الرار الوصفية بعضها بعض
ضبعة البداة والواثنية لأنها ذكرت مع الصفة الثامنة ، وكان الماحصل يتجسج باستحرجها زائدة على المواضع
الثلاثة المشهورة قبله أحدها في الثوبة - الثالثون المابدون - إلى قوله - سبحانه : (والناهون عن المكر) ،
والثاني في قوله تعالى : (وثامنهم كاثم) . والثالث في قوله تعالى : (وفتحت أبوابها) إلى أن ذكر ذلك يوماً
بمحضره أبي الجوز اتنحوى المقرئ بين أنه وهم في عدها من ذلك القيل ، وأحال على المعنى الذي ذكره
المرغشري من دعاء الضرورة إلى الاتيين ، ههنا لامتناع اجتماع الصفتين في موصوف واحد واد الثانية
إن ثبت قائماً رد بحيث لا حاجة إليها إلا الإشعار بتتمام مهية الممدد الذي هو لسبعة فأنصفه المفسر
واستحسن ذلك منه ، وقال : أرشدتنا يا أبا الجرد انتهى •

وذكر الحفصان لأن في أرواحه صلى الله تعالى عليه وسلم من تزوجها تبدأ ومين من تزوجها مكرراً ، وجه
أنه عليه الصلاة والسلام لم يتزوج مكرراً إلا عائشة رضي الله تعالى عنها فكانت تفتخر بذلك على صواحبها ،
وردت عليها امرؤها على أبيها وعليها الصلاة والسلام بتعليم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم إياها حين افتخرت
عبياً ، حديثه رضي الله تعالى عنه بقولها : إن أمي تزوج بها رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وهو بكر
لم يره أحد من النساء غيرها ولا كذلك أين فسكت (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا مَا بَرَأَ)
أي نوحاً من النار (وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ) تتقدمها اتقوا غيرها بالخط ، ووقاية النفس عن النار بترك
المعاصي وفعل الطاعات ، ووقاية الأهل بحملهم على ذلك بالنصح والتأديب ، وروى أن عمر قال حين رلت :
يا رسول الله نفي أهلكا فكيف لنا أهلياً ؟ فقال عليه الصلاة والسلام : تهو من عماهاكم الله عنه وتأمره من
بما أمركم الله به فيكون ذلك وقاية ينهز وبين النار •

وأخرج ابن المنذر والحاكم وصححه وجماعة عن علي كرم الله تعالى وجهه أنه قال في الآية : علوا
أنفسكم وأهلكم الخير وأديبهم ، والمراد بالآهل على ما قيل : ما يشمل الزوج والولد والدة والامه •
واستدل بها على أنه يجب على الرجل تلم مباح من الفرائض وتعليمه لقوله ، وأدخل بعضهم الأولاد
في الأنفس لأن الولد بعض من أمه ، وفي الحديث « رحم الله رجلاً قال : يا أهله صلواتكم صيامكم زكاةكم
مسككم بيمينكم خير انكم لمر الله بجمعكم معه في الجنة » ، وقيل : إن أشد الناس عذاباً يوم القيامة من جعل أهله •
وقرى - وأهلككم - بالواو وهو عطف على الضمير في (قور) وحسن العطف لأنه من يتفعل ،
والقدير عند بعض ولى أهلكم أنفسهم ولم يرتفع المرغشري ، وذكر ما حاصله في الآية : (قورا) أنتم
وأهلكم أنفسكم وأديبهم بأن يفي ويحفظ كل منكم ومنهم عما يؤلفها ، فقدمكم . ثم رجعت الضمير
المصاف إليه الأنفس مشتملاً على الآهين تعبيراً مشتملاً على الخطاب ، وكذا اعتبر تعذيب في (قورا) ، وفيه

تقبل للحدف وإليه والدلف المعر الذي هو الأصل والتعيب لدى سكتة الدلالة على الإصالة والتبعية .
 وقرأ الحسن . ومجاهد (وفودها) بضم الواو أي ذو وقودها ، ونظام الكلام في هذه الآية يعلم مما مر
 في سورة البقرة ﴿ عَلَيْهِمْ مَذْيَبٌ ﴾ أي أنهم موكلون عليها بلون أمرها وتعذيب أهلها وهم أربعة التسعة
 عشر قيل : وأحوالهم ﴿ غَلَاظُ شِدَادٍ ﴾ غلاظ الأفعال شدد الأعمال ، أو غلاظ الخلق شدد الخلق أقوياء
 على الأفعال الشديدة ، أخرج عبد الله بن أحمد في روايد الزهد عن أبي عمران الجوني قال : بعنا أن حزنة
 البار تسعة عشر مدين مسكني أحدهم مسيرة مئة حريف ليس في قلوبهم رحمة إلى خلفوا للأدب يصرب
 الملك منهم الرجل من أهل النار الضربة وبزله طحنا من لمن قرنه إلى قمه ﴿ لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ ﴾
 صفة أخرى - لللائكة - و (ما) في محل نصب على الدل أي لا يعصون ما أمر الله أي أمره تعالى كقوله
 تعالى : (أصصيت أمرى) أو على إسقاط الجار أي لا يعصون فيما أمرهم به ﴿ وَيَعْمَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴾
 أي الذي يأمرهم عز وجل به ، والجملة الأولى ثلثي المعادة والاستكمال عنهم صلوات الله تعالى عليهم هي
 كقوله تعالى : (لا يستكبرون عن عبادته) ، والثانية لائحات الحكاية لهم ونفي الكسل عنهم فهي كقوله
 تعالى : (ولا يستكبرون) إلى (لا يفترون) ، وبعبارة أخرى إن الأولى لبيان القول بطلان المصيان
 أصله المنع والالاء ، وعصيان الأمر صفة اللطاف بالحقيقة لأن اللاتيان بالمأمور إنما يعطاة إذا كان بقصد
 الامثال فإذا نفي المصيان عنهم دل على قبولهم وعدم إيمانهم باطناً ، والثانية لإداء المأمور به من غير تامل
 وتوان على ما يشمر به الاستمرار لمساعد من (يفعلون) فلا تكرار ، وفي المحصول (لا يعصون) بها هي
 على أن أحصارع لحكاية الحال الماضية (ويعملون ما يؤمرون) في الآتي .

وجور أن يكون ذلك من باب لطف والعكس وهو كل كلامين يقرر الأول تنظره مفهوم الذي
 وبالعكس مائة في أهم لا تأخذهم رأه في تعيد أو امر الله عز وجل والعصب له سبحانه .

﴿ يَأْتِيَا لَدَيْكَ كَفُورًا لَا تَعْتَدُوا الْيَوْمَ ﴾ مقول لقول قد حذف ثقة دلالة الحال عليه يقال لهم ذلك
 عند إدخال اللانكة لإياهم النار حسباً أمروا به ، تعريف اليوم للهد وبهم عن الاعتذار لأنهم لا عذر لهم أولان
 العذر لا ينفعهم ﴿ أَمَّا تَجْرُونَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ في اللب من الكفر والمعاصي بعد مدين عنهما
 أشد الهى وأمرتم بالإيمان والطاعة على أنهم وجه ﴿ يَأْتِيَا الَّذِينَ يَأْمَنُوا تَوْبُوا إِلَى اللَّهِ ﴾ من الذنوب .

﴿ تَوْبَةٌ قُصُوحًا ﴾ أي بالغة في النصح هو من أمثلة المبالغة كضروب وصفت التوبة به على الاستناد المجازي
 وهو وصف التائبين ، وهو أن يصحوا بدوبة أنفسهم فيأتوا بها على طريقها ، ولعله ما تنصت ما أخرجه
 ابن مردويه عن ابن عباس قال : قال معاذ بن جبل : يارسون الله ما التوبة النصوح ؟ قال : أن يندم العبد
 على الذنب الذي أصاب فيمضد إلى الله تعالى ثم لا يعود إليه ولا يعود اللين إلى الضرع ، وروى تفسيرها
 بما ذكر عن عمر . وابن مسعود . وأبي . والحسن . ومجاهد . وغيرهم ، وقيل : نصوحاً من نصاحة التوب
 أي خبائه أي توبة ترفو خروفتك في ديبك وترم خللك ، وقيل : حالته من قولهم . عس فاصح إذا
 حلص من الشمع ، وجور أن يراد توبة تصح الناس أي تدعوم إلى مثله لظهور أثرها في صاحبها واستعمال

الجسد والعزبة في العمل بمقتضياتها ، وفي المراد أقوال كثيرة أرسلها بعضهم إلى نيف وعشرين قولاً :
منها ما سمعت •

وقرأ ريد بن علي - توباً - بديرتاه ، وقرأ الحسن - والأعرج - وعيسى ، وأبو بكر عن عاصم - وخارجة عن نافع (نصوحاً) بضم النون وهو مصدر نصح قال النصح والنصوح كالتشكر والشكور والكفر والكفور أي ذات نصح أو تنصح نصوحاً أو توبوا لنصح أنفسكم على أنه معمول له •

هذا الكلام في التوبة كثير وحيث كانت أهم الأوامر الإسلامية وأول المقامات الإيمانية ومبدأ طريق السالكين ومفتاح باب الوصولين لا بأس في ذكر شيء مما يتعلق بها فنقول : هي لغة الرجوع ، وشرعاً وصفاً لما على ما قال السعد : الندم على المعصية لكونها معصية لأن الندم عليها بإضرارها بالبدن أو لإخلاله بالعرض أو لثقل مثلاً لا يكون توبة ، وأما الندم لخوف النار أو للطعم في الجنة ففي كونه توبة تردد ، ومبناه على أن ذلك من يكون بعدما سلبها لقبها وكونها معصية أم لا ؟ وكذا الندم عليها لقبها مع غرض آخر ، والحق أن جهة النصح إن كانت بحيث لو انقضت لتحقق الندم فتوبة وإلا فلا إذا كان الغرض بمجموع الأمور لا كل واحد منهما ، وكذا في التوبة عند مرض يخوف بها ما على أن ذلك الندم هل يكون لنصح المعصية بل للخوف ، وظاهر الأخبار قبول التوبة ما لم تظهر علامات الموت وينتقم أمره عادة ، ومعنى الندم تحزن وتوجع على أن فعل وتنبى كونه لم يفعل ولا به من هذا القطع بأن مجرد الترك كالمجن إذا مل بحوته فاستروح إلى بعض المباحات ليس توبة ، ونقوله عليه الصلاة والسلام : «الندم توبة» وقد يزداد لزوم على ترك المعاودة •

واعترض أن فعل المعصية في المستقبل قد لا يخطر بالبال للدول أو جنون أو نحوه ، وقد لا يقدر عايه لعارض آفة كحرس في القنف مثلاً أو جب في الزنا فلا يتصور العزم على الترك لما فيه من الإثمارة بالقدر والاختيار • وأجيب بأن المراد العزم على الترك على تقدير الخطور والافتقار حتى لو سلب القدرة لم يشترط لعزم على الترك ، وبذلك يشعر كلام إمام الحرمين حيث قال : إن العزم على ترك المعاودة إنما يفارن التوبة في بعض الأحوال ولا يطرأ في كل حال إذ العزم إنما يصح ممن يتمكن من مثل ما قدمه ، ولا يصح من المحبوب العزم على ترك الزنا ، ومن الآخرس العزم على ترك القذف ، وقال به بعض الأئمة . التحقيق أن ذكر العزم إنما هو للبيان والتقرير لا للتقيد والاحتراز إذ التادم على المعصية لقبها لا يخلو عن ذلك العزم البتة على تقدير الخطور والافتقار ، وعلامة الندم طول الحسرة والخوف وانسكاب الدمع ، ومن العريب ما قيل : إن علامة صدق الندم عن ذنب كالزنا أن لا يرى في المنام أنه يفعله اختياراً إذ يشعر ذلك ببقاء حبه لإياه وعدم انقلاع أصوله من قلبه بالكلية وهو يناق صدق الندم ، وقال المنزلة : يكفي في التوبة أن يعتق أنه أساء وأنه لو أمكنه رد تلك المعصية لردّها ولا حاجة إلى الأسف والحزن لافضائه إلى التكليف بما لا يطاق •

وقال الإمام النووي : التوبة ما استجتمت ثلاثة أمور : أن يقطع عن المعصية ، وأن يندم على فعلها وأن يعزم عزمًا جازماً على أن لا يعود إلى مثلها أبداً فإن كانت تتعلق بأشياء لم يرد الظلامة إلى صاحبها أو وارثه أو تحصيل البراءة منه ، وركبها الأعظم الندم •

وفي شرح المقاصد قالوا : إن كانت المعصية في خالص حق الله تعالى فقد يكفي الندم كما في ارتكاب الفرار من الرحف وترك الأمر بالمعروف ، وقد نفتر إلى أمر زائد كنسليم النفس للعد في الشرب

وتسليم ما وجب في ترك الزكاة ، ومثله في ترك الصلاة وإن تعلقت بحقوق العباد لزوم مع التدم ، والعزم بإصال حق العمد أو بدله إليه إن كان الذنب ظاهراً كما في الغصب والقتل العمد ، ولزم إرشاده إن كان الذنب إضلالاً له ، والاعتذار إليه إن كان إيذاءً كما في الغيبة إذا لم تكن ولا يلزم تفصيل ما اغتابه به إلا إذا بلغه على وجه الخش ، والتحقيق أن هذا الزائد واجب آخر خارج عن التوبة - على ما قلناه إمام الحرمين - من أن القتال إذا ندم من غير تسليم نفسه للفصاح صحت توبته في حق الله تعالى وكان معه الفصاح من مستحقه معصية متجددة تستدعي توبة ولا يندح في التوبة عن القتل ، ثم قال : وربما لا تصح التوبة بذكر الخروج من حق العمد كما في الغصب ففرق بين القتل والغصب ، ووجهه لا يبغي على التأمل ، ولم يختلف أهل السنة . وغيرهم في وجوب التوبة على أرباب الكبائر ، واختلف في الدليل ، فعندنا السمع بهذه الآية وغيرها وحمل الأمر فيها على الرخصة والإيمان بقولها ودفع القنوط - كما جوزه الأمدى - احتمالاً وبني عليه عدم الإثابة عليها بما لا يكاد يقبل ، وعند المعتزلة العقل ، وأوجب الجهمية التوبة عن الصفات سمياً لا عقلاً ، وأهل السنة على ذلك ، ومقتضى كلام النجاشي . والمأزري وغيرهما وجوبها حال التلبس بالمعصية ، وعبرة بالمأزري اتفقوا على أن التوبة من جميع المعاصي واجبة ، وأنها واجبة على الفور ، ولا يجوز تأخيرها سواء كانت المعصية صغيرة أو كبيرة .

وفي شرح الجوهرية أن التماساً على الذنب بتأخير التوبة منه معصية واحدة ما لم يعتقد معاودته ، وصرحت المعتزلة بأنها واجبة على الفور حتى يلزم تأخيرها ساعة ثم آخر تحب التوبة عنه . وساعتين ثم إنهما جراً ، بل ذكروا أن تأخير التوبة عن الكبيرة ساعة واحدة يكون له كبيرتان : المعصية . وترك التوبة ، وساعتين أربع : الأوليان . وترك التوبة على كل منهما ، وثلاث ساعات ثمان وهكذا ، ونصح من دبت دون ذنب لتحقيق الندم والعزم على عدم العود ، وخالف أبو هاشم محتجاً بأن الندم على المعصية يجب أن يكون لقيحها وهو شامل لما ظاهراً فلا يتحقق الندم على قبح مع الاستمرار على آخر .

وأجيب بأن الشامل لكل هو القبح لا خصوص قبح تلك المعصية وهذا الخلاف في غير الكافر إذا أسلم وتاب من كفره مع استدامته بعض المعاصي أما هو فتوبته محبة وإسلامه كذلك بالإجماع ولا يماقب إلا عقوبة تلك المعصية ، نعم اختلف في أن مجرد إيمانه هل يندح توبة أم لا بد من الندم على سالف كفره ؟ فعند الجمهور مجرد إيمانه توبة ، وقال الإمام . والقرطبي : لا بد من الندم على سالف الكفر وعدم اشتراط العمل الصالح بجمع عليه عند الأنفة خلاه لا بجرم ، وكذا تصح التوبة عن المعاصي إجمالاً من غير تعيين المتوب عنه ولو لم يشق عليه تعيينه ، وخالف بعض المالكية فقال : إن صح إجمالاً عما علم إجمالاً ، وأما ما علم تفصيلاً فلا بد من التوبة منه تفصيلاً ولا تنقض التوبة الشرعية بالعود فلا تعود عليه ذنوبه التي تاب منها بل العود والنقض معصية أخرى يجب عليه أن يتوب منها .

وقالت المعتزلة : من شروط محبتها أن لا يعاد الذنب فإن عاوده انتقضت توبته وعادته ذنوبه لأن الندم المعتبر فيها لا يتحقق إلا بالاستمرار ، ووافقهم القاضي أبو بكر . والجمهور على أن استدامة الندم غير واجبة بل الشرط أن لا يطرأ عليه ما ينافيه ويدفعه لأنه حينئذ دائم حكماً كالإيمان حال النوم ، ويلزم من اشتراط الاستدامة مزيد الحرج والمشقة ، وقال الأمدى : يلزم أيضاً اختلال الصلوات وسائر العبادات ، ويلزم أيضاً

أن لا يكون بتقدير عدم استدامه الندم وتذكره تائباً ، وأن يجب عليه إعادة التوبة وهو خلاف الإجماع ، نعم اختلاف العلماء في نذكر المعصية بعد التوبة منها ، هل يجب عليه أن يحدد الندم ؟ وإلى ذهب القاضي ما ، وأبو علي من المعتزلة رعماً ، هما أنه لو لم يدم ظناً ذكرها لكان مشتتاً لها فرحانها ، وذلك بحال للندم ورجوع إلى الإصرار ، والجواب المنع إذ ربما يضرب عنها صفحا من غير دم عليها ولا اشتغال لها وابتهاج بها ولو كان الأمر كما ذكر للزم أن لا تكون التوبة السابقة صحيحة ، وقال القاضي نفسه : إنه إذا لم يحدد ندما كان ذلك معصية جديدة يجب الندم عليها والتوبة الأولى مضت على صحتها إذ العبادة الماضية لا ينقضها شيء بعد ثبوتها انتهى .

وبعد وجوب التجديد عند ذكر المعصية صرح إمام الحرمين ، ويفهم من كلامهم أن عمل الخلاف إذا لم ينتج عند ذكر الذنب به ويخرج ويتلذذ بذكره أو سماعه ، والأوجب التجديد اتفاقاً ، وظاهر كلامهم أن المعادة تفر بطلان ولو كانت في مجلس التوبة بل ولو تكررت تكراراً يلحق بالتلاعب ، وفي هذا الأخير نظر فقد قال القاضي عياض : إن الواقع في حق الله تعالى بما هو كفر تصعب توبته مع شديد المعصية لكون ذلك ذمراً له . ولعله إلا من نكر ذلك منه وعرف استهاتته بما أتى به فهو دليل على سوء طويته وكذب توبته انتهى . وينبغي عليه أن يفيد ذلك بأن لا تذكر كثرة نفس بالاستهانة وتدخل صاحبها في دائرة الجون ، واختلف في صحة التوبة الموقفة بلا إصرار كأن لا يلبس الذنوب أو ذنب كذا سنة فليل : تصح ، وقيل : لا ، وفي شرح الجوهر قيس صحتها من بعض الذنوب دون بعض صحتها فيها ذكر ، ثم إن التوبة مراتب من أعلامها ما روى عن يعسوب المؤمنين كرم الله تعالى وجهه أنه سمع أعرابياً يقول : اللهم إني أستغفرك وأتوب إليك فقال : يا هذا إن سرعة اللسان بالتوبة توبة الكذابين ، فقال الأعرابي : وما التوبة ؟ قال كرم الله تعالى وجهه : بمعصية ستة أشياء : على الماصي من الذنوب التدامة ، ولعمري الرئس الإعادة . ورد المضام . واستحلال المحصر ، وأن تعزم على أن لا تعود . وأن تذيب نفسك في طاعة الله في ريتها في المعصية . وأن تذيبها مرارة الطاعة كما أذنتها ، حلالة المصاصي ، وأريد بأعادة الفرائض أن يقصص منها ما وقع في زمان معصيته كشرب الخمر بعيد صلاته قبل التوبة لخمارته للنجاسة عالياً ، وهذه توبة نحو الخواص فلا مستند في هذا الأمر لأب حرم وأضراره كما لا يخفى ، ثم إنه تعالى بين فائدة التوبة بقوله سبحانه :

(عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَنْ يَبْتَكَرَ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَيُدْخِلَكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرَىٰ مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ) قيل المراد أنه عز وجل يفعل ذلك لكن جنى بصيغة الإطماع للجرى على عادة الملوك فانهم إذا أرادوا فعلاً قالوا : (عسى) أن يفعل كذا ، والاشتمال بأن فذلك تفضل منه سبحانه والتوبة غير موجهة له ، وأن المبدى ينبغي أن يكون بين خوف ورجاء . وإن بالغ في إقامة وظائف العبادة ، واستدل بالأية على عدم وجوب قبول التوبة لأن التكفير أثر القبول ، وقد جنى معه بهيمة الإطماع دون القطع ، وهذا المسألة خلافية ذهب المعتزلة إلى أنه يجب على الله تعالى قبولها ولا أنوافي ذلك بمقدمات مزخرفات ، وقال إمام الحرمين . والقاضي أبو بكر : يجب قبولها سمعاً ووعداً لكن بدليل طلي إذ لم يثبت في ذلك نص قاطع لا يمتثل التأويل ، وقال الشيخ أبو الحسن الأشعري : بل دليل قطعي وعمل النزاع بين الأشعري وتلميذه ما عدا توبة الكافر أما هي فالإجماع على قبولها قطعاً بالسمع لوجود النص المتواتر بذلك كقوله تعالى : (قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف) بخلاف ملجأ في توبة

غيره فانه ظاهر ، وليس ينص في غفران ذنوب المسلم بالتوبة كقوله تعالى : (قل يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقطعوا من رحمة الله) ، وأما حديث - التوبة تجب ما قبلها - فليس بمتواتر ولأنه إذا قطع بقبول توبة الكافر كان ذلك فتحاً لباب الإيمان وسوقاً إليه ، وإذا لم يقطع بتوبة المؤمن كان ذلك سداً لباب العصيان ومنعاً عنه ، وهذا - وما قبله - ذكرهما القاضي لما قيل له : إن الدلائل مع الشيخ أبي الحسن : وقال ابن عطية : إن جمهور أهل السنة على قول القاضي ، والدليل على ذلك دعاء كل أحد من التائبين بقبول توبته ولو كان مقطوعاً به لما كان للدعاء معنى ، ومثل ذلك وجوب الشكر على القبول فانه لو كان واجباً لما وجب الشكر عليه .

وتعقب ذلك السعد بأنه ربما يدفع بأن المسئول في الدعاء هو اجتماعها لشروط القبول فإما الأمر فيه خطير ، ووجوب القبول لا ينافي وجوب الشكر لكونه إحساناً في نفسه كترية والدولة ، وقال الامام النووي : لا يجب على الله تعالى قبول التوبة إذا وجدت بشرطها عند أهل السنة لكنه سبحانه يقبلها كرمائه وتفضلاً ، وعرفنا قبولها بالشرع والاجماع فلا تنفل ، وقرئ (يدخلكم) يسكون اللام ، وخرجه أبو حيان على أن يكون حذف الحركة تخفيفاً وتشبيهاً لما هو في كلتين بالكلمة الواحدة فانه يقال في قمع : قمع - وفي قطع : قطع ، وقال : إنه أرلى من كونه للمطوف على محل (عسى ربكم أن يكفر) ، واختاره الزعزعي كأنه قيل : توبوا يرج تكفير أو يوجب تكفير سيئاتكم ويدخلكم (يوم لا يخزي الله النبي) ظرف - ليدخلكم - وتعريف (النبي) للعهد ، والمراد به

سيد الانبياء محمد صلى الله تعالى عليه وعليهم وسلم ، والمراد بنفي الاخزاء إثبات أنواع الكرامة والعز . وفي القاموس يقال : أخزى الله تعالى فلاناً فضحه ، وقال الراغب : يقال : خزى الرجل لحقه انكسار إمام نفسه ، وهو الحياء المقرط ومصدره الخزية . وإمام غيره وهو ضرب من الاستخفاف ، ومصدره الخزي ، و(يوم لا يخزي الله النبي) هو من الخزي أقرب ، ويجوز أن يكون منهما جميعاً (وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ عَظِيمٌ) عليه الصلاة والسلام ، وفيه تعريض بمن أخراهم الله تعالى من أهل الكفر والفسوق ، واستحساناً على المؤمنين على أن عصمهم من مثل حطهم ، والمراد بالإيمان هنا فردة الكامل على ما ذكره الحفاجي ، وقوله تعالى :

(نَوْمٌ يَسْمَى بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ) أي على الصراط بإقيل ، ومما الكلام فيه جملة مستأنفة ، وكذا قوله سبحانه (يَقُولُونَ) الخ ، وجوز أن تكون الجملتان في موضع الحال من الموصول ، وأن تكون الأولى حالاً منه . والثانية حالاً من الضمير (يسمي) ، وأن تكون الأولى مستأنفة . والثانية من الضمير ، وأن تكون الأولى حالاً من الموصول . والثاني مستأنفة أو حالاً من الضمير ، وجوز أن يكون الموصول مبتدأ خبره معه ، والجملتان خبران آخران . أو مستأنفتان . أو حالان من الموصول ، أو الأولى حال منه . والثانية حال من الضمير ، أو الأولى مستأنفة . والثانية حال من الضمير ، أو الأولى حال . والثانية مستأنفة ، أو الأولى خبر بعد خبر . والثانية حال من الضمير أو مستأنفة ، وجوز أن يكون الموصول مبتدأ خبره قوله تعالى : (نورهم يسمي) الخ ، والجملة الأخرى مستأنفة أو حال أو خبر بعد خبر فهذه عدة احتمالات لا ينبغي ما هو الأظهر منها .

والقول على ما روى عن ابن عباس . والحسن : يكون إذا طفق نور المنافقين أي يقولون إذا طفق نور المنافقين (رَبَّنَا أَنْتُمْ لَنَا نُورٌ نَا وَغَفَرْنَا لَكُمْ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) وفي رواية أخرى عن الحسن يدعون قريباً إلى الله تعالى مع تمام نورهم ، وقيل : يقول ذلك من يمر على الصراط دحفاً وحيوا .

فهرست

(الجزء الثامن والعشرين من تفسير روح المعاني)

صفحة	محل	صفحة	محل
١٤	من عجز عن الاعتاق فعليه صيام شهرين متتابعين	٢	(سورة المجادلة)
١٥	اختلاف أبي حنيفة ومحمد وأبي يوسف فيما لو جامع التي ظهر منها في خلال الشهرين هل يستأنف الصوم أم لا؟	٣	وجه مناسبتها لما قبلها
١٦	من صوم عن الصوم فعليه إطعام ستين مسكينا	٤	بيان أول ظهار وقع في الاسلام
١٦	اختلاف العلماء في مقدار الصاع وفي اشتراط التذكير	٥	بيان شأن الظهار في نفسه وحكمه المترتب عليه شرعا وأقوال فقهاء الأصهار في تعريفه وفيما يصح منه الظهار
١٦	هل يشترط الدفع الى ستين مسكينا حقيقة أو يكفى الدفع لواحد ستين مرة وأقوال العلماء في ذلك	٥	تفصيل حكم الظهار ووجوب تحرير رقبة قبل المسيس
١٧	اختلاف العلماء في جواز دفع القيمة	٦	اختلاف العلماء في سبب وجوب الكفارة
١٨	بيان أن العبد لا يجرز له إلا الصوم	٧	أقوال العلماء في معنى العود
١٩	إذا صوم عن كل أنواع الكفارة هل يستقر في ذمته أم لا والدليل على كل	٧	حكم ما لو اتصل بلفظ الظهار فرقة بموت أو نسيخ النكاح
٢٠	الكلام على القوانين الشرعية والقوانين المدنية	٩	مذاهب العلماء في تعليق الظهار وفي الظهار من الامة
٢٣	تأويل قوله تعالى : (ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعم) الخ	١٥	بيان من يصح منه الظهار
٢٤	حقيقة النجوى وأقوال العلماء فيها	١٥	بيان الرقبة التي يصح اعتاقها في كفارة الظهار
٢٥	نهي اليهود والمنافقين عن التاجي دون المأثمين	١١	اختلاف الشافعية والحنفية في اشتراط الايمان في الرقبة وهو مبني على اختلافهم في مسألة اصولية
٢٧	الامر بالنسيح في المجالس والتوسعة على المنفلين	١٢	بيان الشروط المستبرة في الرقبة
٢٩	ما ورد من الأحاديث في فضل الدم والعلماء	١٢	أقوال العلماء في الظهار المأكور
٣٠	مشروعية تقديم الصدقة بين يدي نجوى	١٤	الدليل على أن الكفارة قبل المسيس
		١٤	اختلاف العلماء في الكفارات هل هي ذرايع أم جواهر

محتويات الجزء الثامن والعشرين من تفسير روح المعاني (ب)

صفحة	محتوى	صفحة	محتوى
٣٣	الرسول أولا ونسخه ثانيا	٥٩	تأويل قوله تعالى : (كثر الشيطان بالخير)
٣٤	نسر المنافقين بالإيمان الكاذبة	٦٠	أمر المؤمنين بنقوى الله والحذر من نسيانه
٣٤	بيان أن حزب الشيطان هم الحاسرون	٦٢	تأويل قوله (عالم الغيب والشهادة)
٣٤	بيان أن من كان كامل الإيمان لا يواد من عاد الله ورسوله فإهل الأهواء والبدع	٦٢	تفسير اسمه تعالى القدوس السلام المؤمن
٣٥	بيان أن قضية الإيمان محرر جميع أهل البدع	٦٣	تفسير اسمه تعالى الجبار المتكبر الخ
٣٨	(سورة الحشر)	٦٥	(سورة المتحنة)
٣٨	وجه مناسبتها لما قبلها	٦٥	وجه مناسبتها لما قبلها
٣٩	إجلاء بني النضير من بلاد العرب	٦٥	النهي عن موالاة أعداء الله
٤٠	الكلام على أول الحشر	٦٦	بيان السبب في النهي عن موالاة أعداء الله
٤١	الاستدلال بقوله تعالى (فاعتبروا يا أولي الأبصار) على مشروعية العمل بالقياس الشرعي	٦٨	تأكيد النهي عن موالاة أعداء الله بقصة إبراهيم عليه السلام
٣٧	بيان أنه لو لم يكتب الجلاء على بني النضير لعدوا بالقتل	٧١	تأويل قوله تعالى (إلا قول إبراهيم لأبيه لا تستغفرن لي)
٣٨	تأويل قوله تعالى (ما قطعتم من لينة أو تركتموها قائمة على أصولها فبإذن الله)	٧٤	الدليل على جواز البر والعذل بمن لم يقاتلنا في الدين
٣٩	تعريف النبي - وبيان أنه كان خاصا برسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم	٧٥	النهي عن البر بمن قاتلنا في الدين
٤٠	حكم النبي المأخوذ من فرق الكفار على الصوم	٧٥	مشروعية امتحان المهاجرات المؤمنات بما يرضيه إيمانهم
٤٦	تقسيم خمس الثروة عند الشافعية	٧٦	الدليل على تحريم نكاح المسلمة للكافر
٤٧	اختلاف العلماء في المراد بدوى القرى	٧٨	مشروعية إعطاء الزوج الكافر ١٠ أصطاة للمرأة من المهر
٤٧	بيان المراد باليتامى	٧٨	اختلاف الحنفية والشافعية في وقوع الفرقة بين الزوجين هل تكون بمجرد الخروج من دار الحرب أو لابد من الإسلام
٤٨	الكلام على مصرف الأربعة الأعماس الباقية	٧٩	تأويل قوله تعالى (وإن قامت شدة من أذواجكم إلى الكفار فاقبتم) الخ
٤٩	بيان العلة في تقسيم النبي كما مر	٧٩	مشروعية إعطاء من لحقت زوجته بالكفار من حدائق من لحق بالمسلمين من زوجاتهم
٥٠	تأويل قوله تعالى : (للفقراء المهاجرين) الخ	٨١	ماورد من الأحاديث في مباينة الرسول للنساء
٥١	تأويل قوله تعالى (والذين تبوءوا الدار والإيمان من قبلهم) الخ	٨٢	النهي عن تولي من غضب الله عليه
٥٢	إتيان الأنصار للمهاجرين على أنفسهم	٨٣	(سورة الصف)
٥٤	بيان ماورد من الأحاديث في ذم الشح	٨٣	وجه مناسبتها لما قبلها
٥٤	الحث على الصداقة للصداقة وتصفية القلوب من بعض أحد منهم	٨٤	بيان أن القول المخالف للقول بمفوت عداقة
٥٧	بعد المناقنين لليهود بالخروج منهم إني أخرجوا والقتال معهم إن قوتوا وكذبهم في وعدم	٨٤	بيان أن القتال في سبيل الله مرضى عند الله
		٨٥	تقرير شناعة ترك القتال بما وقع من بني

صفحة	صفحة
١٣٠	٨٦
١٣٠	٨٧
١٣٢	٨٨
١٣٣	٩٢
١٣٤	٩٢
١٣٥	٩٥
١٣٦	٩٥
١٣٧	٩٦
١٣٧	٩٧
١٣٩	٩٩
١٤٠	١٠٧
١٤٢	١٠٨
١٤٦	١٠٨
١٤٨	١١٢
١٤٩	١١٤
١٥٠	١١٥
١٥٢	١١٩
١٥٥	١٢٠
١٥٦	١٢٦
١٦٥	١٢٨
	١٢٩
	١٣٠
	١٣٦
	١٣٨
	١٣٩
	١٤٠
	١٤١
	١٤٢
	١٤٣
	١٤٤
	١٤٥
	١٤٦
	١٤٧
	١٤٨
	١٤٩
	١٥٠
	١٥١
	١٥٢
	١٥٣
	١٥٤
	١٥٥
	١٥٦
	١٥٧
	١٥٨
	١٥٩
	١٦٠
	١٦١
	١٦٢
	١٦٣
	١٦٤
	١٦٥
	١٦٦
	١٦٧
	١٦٨
	١٦٩
	١٧٠
	١٧١
	١٧٢
	١٧٣
	١٧٤
	١٧٥
	١٧٦
	١٧٧
	١٧٨
	١٧٩
	١٨٠
	١٨١
	١٨٢
	١٨٣
	١٨٤
	١٨٥
	١٨٦
	١٨٧
	١٨٨
	١٨٩
	١٩٠
	١٩١
	١٩٢
	١٩٣
	١٩٤
	١٩٥
	١٩٦
	١٩٧
	١٩٨
	١٩٩
	٢٠٠
	٢٠١
	٢٠٢
	٢٠٣
	٢٠٤
	٢٠٥
	٢٠٦
	٢٠٧
	٢٠٨
	٢٠٩
	٢١٠
	٢١١
	٢١٢
	٢١٣
	٢١٤
	٢١٥
	٢١٦
	٢١٧
	٢١٨
	٢١٩
	٢٢٠
	٢٢١
	٢٢٢
	٢٢٣
	٢٢٤
	٢٢٥
	٢٢٦
	٢٢٧
	٢٢٨
	٢٢٩
	٢٣٠
	٢٣١
	٢٣٢
	٢٣٣
	٢٣٤
	٢٣٥
	٢٣٦
	٢٣٧
	٢٣٨
	٢٣٩
	٢٤٠
	٢٤١
	٢٤٢
	٢٤٣
	٢٤٤
	٢٤٥
	٢٤٦
	٢٤٧
	٢٤٨
	٢٤٩
	٢٥٠
	٢٥١
	٢٥٢
	٢٥٣
	٢٥٤
	٢٥٥
	٢٥٦
	٢٥٧
	٢٥٨
	٢٥٩
	٢٦٠
	٢٦١
	٢٦٢
	٢٦٣
	٢٦٤
	٢٦٥
	٢٦٦
	٢٦٧
	٢٦٨
	٢٦٩
	٢٧٠
	٢٧١
	٢٧٢
	٢٧٣
	٢٧٤
	٢٧٥
	٢٧٦
	٢٧٧
	٢٧٨
	٢٧٩
	٢٨٠
	٢٨١
	٢٨٢
	٢٨٣
	٢٨٤
	٢٨٥
	٢٨٦
	٢٨٧
	٢٨٨
	٢٨٩
	٢٩٠
	٢٩١
	٢٩٢
	٢٩٣
	٢٩٤
	٢٩٥
	٢٩٦
	٢٩٧
	٢٩٨
	٢٩٩
	٣٠٠
	٣٠١
	٣٠٢
	٣٠٣
	٣٠٤
	٣٠٥
	٣٠٦
	٣٠٧
	٣٠٨
	٣٠٩
	٣١٠
	٣١١
	٣١٢
	٣١٣
	٣١٤
	٣١٥
	٣١٦
	٣١٧
	٣١٨
	٣١٩
	٣٢٠
	٣٢١
	٣٢٢
	٣٢٣
	٣٢٤
	٣٢٥
	٣٢٦
	٣٢٧
	٣٢٨
	٣٢٩
	٣٣٠
	٣٣١
	٣٣٢
	٣٣٣
	٣٣٤
	٣٣٥
	٣٣٦
	٣٣٧
	٣٣٨
	٣٣٩
	٣٤٠
	٣٤١
	٣٤٢
	٣٤٣
	٣٤٤
	٣٤٥
	٣٤٦
	٣٤٧
	٣٤٨
	٣٤٩
	٣٥٠
	٣٥١
	٣٥٢
	٣٥٣
	٣٥٤
	٣٥٥
	٣٥٦
	٣٥٧
	٣٥٨
	٣٥٩
	٣٦٠
	٣٦١
	٣٦٢
	٣٦٣
	٣٦٤
	٣٦٥
	٣٦٦
	٣٦٧
	٣٦٨
	٣٦٩
	٣٧٠
	٣٧١
	٣٧٢
	٣٧٣
	٣٧٤
	٣٧٥
	٣٧٦
	٣٧٧
	٣٧٨
	٣٧٩
	٣٨٠
	٣٨١
	٣٨٢
	٣٨٣
	٣٨٤
	٣٨٥
	٣٨٦
	٣٨٧
	٣٨٨
	٣٨٩
	٣٩٠
	٣٩١
	٣٩٢
	٣٩٣
	٣٩٤
	٣٩٥
	٣٩٦
	٣٩٧
	٣٩٨
	٣٩٩
	٤٠٠
	٤٠١
	٤٠٢
	٤٠٣
	٤٠٤
	٤٠٥
	٤٠٦
	٤٠٧
	٤٠٨
	٤٠٩
	٤١٠
	٤١١
	٤١٢
	٤١٣
	٤١٤
	٤١٥
	٤١٦
	٤١٧
	٤١٨
	٤١٩
	٤٢٠
	٤٢١
	٤٢٢
	٤٢٣
	٤٢٤
	٤٢٥
	٤٢٦
	٤٢٧
	٤٢٨
	٤٢٩
	٤٣٠
	٤٣١
	٤٣٢
	٤٣٣
	٤٣٤
	٤٣٥
	٤٣٦
	٤٣٧
	٤٣٨
	٤٣٩
	٤٤٠
	٤٤١
	٤٤٢
	٤٤٣
	٤٤٤
	٤٤٥
	٤٤٦
	٤٤٧
	٤٤٨
	٤٤٩
	٤٥٠
	٤٥١
	٤٥٢
	٤٥٣
	٤٥٤
	٤٥٥
	٤٥٦
	٤٥٧
	٤٥٨
	٤٥٩
	٤٦٠
	٤٦١
	٤٦٢
	٤٦٣
	٤٦٤
	٤٦٥
	٤٦٦
	٤٦٧
	٤٦٨
	٤٦٩
	٤٧٠
	٤٧١
	٤٧٢
	٤٧٣
	٤٧٤
	٤٧٥
	٤٧٦
	٤٧٧
	٤٧٨
	٤٧٩
	٤٨٠
	٤٨١
	٤٨٢
	٤٨٣
	٤٨٤
	٤٨٥
	٤٨٦
	٤٨٧
	٤٨٨
	٤٨٩
	٤٩٠
	٤٩١
	٤٩٢
	٤٩٣
	٤٩٤
	٤٩٥
	٤٩٦
	٤٩٧
	٤٩٨
	٤٩٩
	٥٠٠
	٥٠١
	٥٠٢
	٥٠٣
	٥٠٤
	٥٠٥
	٥٠٦
	٥٠٧
	٥٠٨
	٥٠٩
	٥١٠
	٥١١
	٥١٢
	٥١٣
	٥١٤
	٥١٥
	٥١٦
	٥١٧
	٥١٨
	٥١٩
	٥٢٠
	٥٢١
	٥٢٢
	٥٢٣
	٥٢٤
	٥٢٥
	٥٢٦
	٥٢٧
	٥٢٨
	٥٢٩
	٥٣٠
	٥٣١
	٥٣٢
	٥٣٣
	٥٣٤
	٥٣٥
	٥٣٦
	٥٣٧
	٥٣٨
	٥٣٩
	٥٤٠
	٥٤١
	٥٤٢
	٥٤٣
	٥٤٤
	٥٤٥
	٥٤٦
	٥٤٧
	٥٤٨
	٥٤٩
	٥٥٠
	٥٥١
	٥٥٢
	٥٥٣
	٥٥٤
	٥٥٥
	٥٥٦
	٥٥٧
	٥٥٨
	٥٥٩
	٥٦٠
	٥٦١
	٥٦٢
	٥٦٣
	٥٦٤
	٥٦٥
	٥٦٦
	٥٦٧
	٥٦٨
	٥٦٩
	٥٧٠
	٥٧١
	٥٧٢
	٥٧٣
	٥٧٤
	٥٧٥
	٥٧٦
	٥٧٧
	٥٧٨
	٥٧٩
	٥٨٠
	٥٨١
	٥٨٢
	٥٨٣
	٥٨٤
	٥٨٥
	٥٨٦
	٥٨٧
	٥٨٨
	٥٨٩
	٥٩٠
	٥٩١
	٥٩٢
	٥٩٣
	٥٩٤
	٥٩٥
	٥٩٦
	٥٩٧
	٥٩٨
	٥٩٩
	٦٠٠
	٦٠١
	٦٠٢
	٦٠٣
	٦٠٤
	٦٠٥
	٦٠٦
	٦٠٧
	٦٠٨
	٦٠٩
	٦١٠
	٦١١
	٦١٢
	٦١٣
	٦١٤
	٦١٥
	٦١٦
	٦١٧
	٦١٨
	٦١٩
	٦٢٠
	٦٢١
	٦٢٢
	٦٢٣
	٦٢٤
	٦٢٥
	٦٢٦
	٦٢٧
	٦٢٨
	٦٢٩
	٦٣٠
	٦٣١
	٦٣٢
	٦٣٣
	٦٣٤
	٦٣٥
	٦٣٦
	٦٣٧
	٦٣٨
	٦٣٩
	٦٤٠
	٦٤١
	٦٤٢
	٦٤٣
	٦٤٤
	٦٤٥
	٦٤٦
	٦٤٧
	٦٤٨
	٦٤٩
	٦٥٠
	٦٥١
	٦٥٢
	٦٥٣
	٦٥٤
	٦٥٥
	٦٥٦
	٦٥٧
	٦٥٨
	٦٥٩
	٦٦٠
	٦٦١
	٦٦٢
	٦٦٣
	٦٦٤
	٦٦٥
	٦٦٦
	٦٦٧
	٦٦٨
	٦٦٩
	٦٧٠
	٦٧١
	٦٧٢
	٦٧٣
	٦٧٤
	٦٧٥
	٦٧٦
	٦٧٧
	٦٧٨
	٦٧٩
	٦٨٠
	٦٨١
	٦٨٢
	٦٨٣
	٦٨٤
	٦٨٥
	٦٨٦
	٦٨٧
	٦٨٨
	٦٨٩
	٦٩٠
	٦٩١